

توضيح الخوارج

شرح ابن عقيل — وربطه بالأساليب الحديثة والتطبيق

تأليف

الدكتور

عبد العزيز محمد فاخر

الأستاذ بجامعة الأزهر

الجزء الثاني

طبعة جديدة منقحة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن نحا نحوه إلى يوم الدين .

وبعد ...

فهذا هو الجزء الثانى من كتاب « توضيح النحو » شرح ابن عقيل ، أقدمه بعد أن لمست الصعاب التى يعانىها الطلاب فى علم النحو ، من إجمال يحتاج إلى تفصيل ، وإبهام يفتقر إلى « توضيح » ، وقواعد تتطلب التطبيق والأمثلة ، فحاولت أن أعالج ذلك كله ، وأن أوفر على الطالب جهده ووقته بتذليل الصعاب وتفصيل القواعد ، وتقديم ابن عقيل بأسلوب سهل واضح يستطيع إدراكه ، دون سآمة أو ملل ، ونظرا لما للتطبيق والإعراب من أهمية لدى الطالب ، فقد أتيت بنماذج للإعراب والتطبيق والأسئلة والتمرين حتى يستطيع الطالب أن ينسج على منوالها .

والله أسأل أن ينفع به ، وأن يحفظنا من الزلل ، ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير .

دكتور

عبد العزيز محمد فاخر

نواسخ الابتداء

مقدمة : تشمل معنى النواسخ .

تركب الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر ! مثل : الجندى شجاع ، وكل من المبتدأ والخبر مرفوع ، ولكن قد يدخل عليهما ألفاظ معينة تغير إعرابهما وتسمى النواسخ .

وهذه النواسخ بحسب عملها ثلاثة أنواع ، نوع : يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو : كان وأخواتها ، مثل : كان الجندى شجاعاً ، ونوع ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وهو : « إن » وأخواتها ، مثل : إن الجندى شجاع ، ونوع ينصب الاثنين معا ، وهو : ظن وأخواتها ، مثل : ظنتُ الجندى شجاعاً .

وانما سُميت هذه الألفاظ نواسخ ، لأنها تحدث نسخاً ، أى : تغييراً فى المبتدأ والخبر ^(١) .

وتنقسم النواسخ أيضاً بحسب صيغتها إلى قسمين : أفعال ، وحروف ، فالأفعال ، كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة ، وظل وأخواتها .

والحروف : « ما » وأخواتها ، و « لا » التى لنفى الجنس ، و « إن » وأخواتها .

(١) كما تغير النواسخ إعراب المبتدأ والخبر ، تغير أيضاً إسمها ، فيسمى المبتدأ اسم كان (أو اسم أن) ويسمى الخبر ، خبر كان (أو خبر إن) كما سيأتى .

وستحدث بالتفصيل عن حكم كل نوع من النواسخ وأحواله . ونبدأ
« بكان وأخواتها »^(١) .



كان وأخواته

« كان وأخواتها » من الأفعال الناسخة ، لأنها تدخل على المبتدأ والخبر ،
تحدث فيهما تغييراً ، كما أنها تسمى أفعالاً ناقصة : لأنها لا تكفي بمرفوعها
في إفادة المعنى : فلا تقول : كان خالدٌ ، أو ليس عمرٌ ، وتسكت ، بل لابد
أن تكمل الجملة بالخبر ، فتقول : كان خالدٌ شجاعاً ، وليس عمرو جباناً ،
بخلاف الأفعال التامة ، فكتفي بمرفوعها في إفادة المعنى الأساسي ، مثل :
جاء خالد . وحضر عمرو^(٢) .

— وكلها أفعال باتفاق العلماء ، إلا « ليس » فقد ذهب الجمهور إلى أنها
فعل ، وذهب الفارسي ومن معه إلى أنها حرف^(٣) .

عملها :

وهي تدخل على المبتدأ والخبر ، خرّج المبتدأ ، ويسمى أسماً لها ،
وتنصب الخبر ويسمى خبراً لها ، وبعضها يعمل هذا العمل بدون شرط ،
وبعضها يعمله بشرط .

(١) المراد بأخوات كان : (نظائرما التي تشبهها في العمل) مثل ، أصبح وأمسى .
(٢) وقبل سميت ناقصة ، لأنها تدل على الزمن فقط دون الحدث ، أما الأفعال التامة فتدل
على الحدث والزمان معاً .

(٣) استدل من قال : أنها فعل ، بدخول تاء التانيث عليها ، وتاء الفاعل فتقول : ليستُ ،
ولستُ ، واستدل من قال أنها حرف : بأنها تدل على النفي وهو معنى تدل عليه الحروف ،
وبأنها جملة لا تصرف كالصرف والصحيح الأول .

أقسامها وشروط عمل بعضها :

و « كان » وأخواتها ، ثلاثة عشر فعلا : وتنقسم ثلاثة أقسام : ما يعمل بدون شرط ، وما يعمل بشرط أن يتقدمه نفي أو شبهه ، وما يعمل بشرط أن يتقدمه « ما » المصدرية الظرفية .

فالقسم الأول : الذى يعمل بدون شرط : ثمانية : كان — ظل — بات — أضحى — أصبح — أمسى — صار — ليس . وإليك أمثلتها ، ومعنى كل :
١ — كان : وتفيد اتصاف اسمها بمعنى خبرها فى الزمن الماضى ^(١) ، مثل : كان خالدٌ مسافرا .

٢ — ظل : وتفيد اتصاف اسمها بخبرها نهارا ، مثل : ظل خالدٌ مسافرا .
٣ — بات : وتفيد اتصاف اسمها بخبرها ليلا ، مثل : بات الضيفُ مستريحًا .

٤ — أضحى : وتفيد اتصاف اسمها بخبرها وقت الضحى ، مثل : أضحى محمدٌ مسافرا .

٥ — أصبح . وتفيد اتصاف اسمها بخبرها فى الصباح ، مثل : أصبح العربُ متحدين .

٦ — أمسى : وتفيد اتصاف اسمها بخبرها فى المساء ، مثل : أمسى الجيشُ متصرا .

٧ — صار : وتفيد تحول الاسم وتغييره من صفة إلى أخرى ^(٢) ، مثل :

فقد إقادت اتصاف خالد بالسفر فى الماضى ، ولعلك تعرف : أن الفعل إن كان ماضيا مثل : كان أفاد الاتصاف فى الماضى وإن كان مضارعا ، إفاد الاتصاف فى الحال أو الاستقبال ، مثل : يكون الطفل جاريا ، وإن كان (أمرا) أفاد الاتصاف فى المستقبل مثل : كن جاريا .

(١) هناك أفعال تأتي بمعنى صار وتعمل عملها ، مثل آوى ، رجع ، عاد — استحال — قد — حار — ارتد — حول — راح — غدا .

صار العنبُ نبيذًا ، وصار الدقيقُ خبثًا .

٨ — ليس : وتفيد نفى أوصاف اسمها بمعنى خبرها ، في الزمن الحالي ،
إذا لم تُقَيَّد بزمن ، مثل : ليس المجتهدُ نائمًا ، فإن قُيِّدت بزمن كانت
بحسبه ، مثل : ليس زيدٌ مسافرًا غدا .

والقسم الثاني : ما يعمل عمله ، بشرط أن يتقدمه : نفى (لفظًا أو تقديرًا)
أو شبه نفى والمراد به النهي أو الدعاء ^(١) ، وهو أفعال الاستمرار الأربعة :
زال ^(٢) — برح — هيء — انفك .

فمثال ما تقدمه نفى لفظًا : ما زال المطرُ نازلاً ، وما برح العدلُ أساسَ
الأمن ، وما هيء محمدٌ قائماً ، وما انفك الحرُّ شديدًا .

ومثال ما تقدمه نفى تقديرًا ، قوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ
يُوسُفَ ^(٣) ، والأصل : « لاتفتأ » .

وشرط حذف حرف النفي ، مع هذه الأفعال قياساً : أن يكون بعد القسم

-
- (١) وإنما اشترطنا في هذه الأفعال ذلك ، لأن المقصود منها : الإثبات والاستمرار وهذه
الأفعال — في ذاتها — معناها النفي ، فلا بد أن يدخل عليها نفى أو شبهه ، لكي تفيد الإثبات ،
لأن نفى النفي إثبات وسواء كان النفي بحرف كالأمثلة . أم يفعل ، كليس أو باسم (كخير) .
(٢) ويشترط في (زال) الناقصة ، أن يكون مضارعها (يزال) والتي لا مصدر لها ،
لأن (زال) التي مضارعها (يزول) ومصدرها (الزوال) ليست من النواسخ وإنما هي فعل
تام لازم ، ومعناها : هلك ونفى ، مثل : زال سلطان الطغاة ، وقد يكون معناها : انتقل من
مكانه مثل ، زال الحجر . وزال التي مضارعها (يزال) فعل متعد : ومصدرها (الزيل)
ومعناها : ميز ولبيت من النواسخ مثل : زل ضائلك عن معرك : بمعنى : ميز .
(٣) سورة يوسف : ٥٨ ، والإعراب : تفتأ : مضارع ناقص ، وحرف النفي مقدر قبله ،
أي لاتفتأ . واسمه : ضمير مستتر تقديره (أنت) وجملة : تذكر يوسف خبر .

كآلآة الكريمة^(١) ، وقد شذ الحذف بدون القسم ، كقول الشاعر :
 وَأَبْرَحُ — مَا أَدَمَ اللَّهُ قَوْمِي — بِحَمْدِ اللَّهِ مُتَّطِقًا مُجِيئًا^(٢)
 الأصل : لا أبرح متطققًا مجيئًا ، فحذفت « لا » شذوذًا و « متطققًا »
 أى : صاحب نطاق ، وهو الحزام الذى يُشدُّ به الوسط ، و « مُجِيئًا » صاحب
 جواد ، والمعنى : لا أبرح — بحمد الله — ما أدام الله قومي — صاحب نطاق
 وجواد ، ويعنى : أنه لا يزال مستغنيًا قويًا ما بقى له قومه ، وهذا أحسن ما
 حمل عليه البيت^(٣) .

وشبه النفى : هو النهى أو الدعاء ، فمثال : ما تقدمه النهى ، قولنا : إعمل
 لديناك ولا تفتأ ذاكرًا لآخريتك ، وقولك : لا تزل قائما ، وقول الشاعر :
 صَاحَ شَعْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ تَ فَنَسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ^(٤)

-
- (١) كما يشترط أن يكون النافى لفظ (لا) وأن يكون الفعل مضارعاً .
 (٢) الإعراب : (أبرح) فعل مضارع يعمل عمل (كان) واسمه ضمير مستتر تقديره
 (أنا) والنفى مقدر قبله ، أى : لا أبرح ، و (ما) مصدرية ظرفية فى محل نصب بمتطققاً
 ، أدام الله قومي ، فعل وفاعل ومفعول ، والتقدير مدة أدامة الله قومي ، « متطققاً » خبر أبرح .
 ومجيئاً : خبر ثان .
 والشاهد فى البيت : أبرح ، حيث حذف النفى قبله ولم يتقدمه اسم شذوذاً .
 (٣) وهناك معان وتقديرآت أخرى للبيت . ومنها : أن « متطققاً » . من النطق . وهو الإبانة
 والإقصاص عن فضائل قومه .
 والمعنى : على هذا سألبقى مدى الحياة فارساً ، وناطقاً بمآثر قومي — ما داموا وما دام
 مجدهم وعزهم .
 (٤) الإعراب : صاح منادى مرغم حذف منه حرف النداء والأصل : يا صاحب . وترخيجه
 شاذ ، لأنه نكرة — لا ناهية . ذاكر الموت : خبر تزل ومضاف إليه ، فنسيانه ضلال مبين :
 مبتدأ وخبر .

ومثال ماتقدمه الدعاء : قولك وأنت تدعو لإنسان : لا يَزَالُ اللهُ مُخَسِّنًا
إليك ، وقول الشاعر :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا ذَارَمِي عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهَلَا بِجَرَاعِكَ الْقَطَرُ^(١)
و « ما زال » وأخواتها تفيد الاستمرار ، أى : ملازمة الخبر المخبر عنه
واستمراره ، على حسب ما يقتضيه المقام ، مثل : ما زال محمد ضاحكا ،
وما زال عمرو أزرق العينين .

القسم الثالث : ما يعمل هذا العمل . « أى » يرفع المبتدأ وينصب الخبر ،
بشرط أن يتقدمه « ما » المصدرية الظرفية^(٢) ، وهو الفعل « دَامَ » فقط .
وهو يفيد : استمرار المعنى الذى قبله ، مدة محدودة ، مثل ، أعمل ما

والمعنى : اجهد : بإصاحبي واستعد للموت فى كل لحظة ولا تنسى الموت فسيانه ضلال
والشاهد : « ولا تنزل » حيث عجل كان لسبقه بحرف النهى وهو شبه بالنفى .
(١) البيت : لذى الرمة ، غيلان بن عتبة من شعراء بنى مروان ، اللغة : مى : محبوبة
الشاعر « على » : بمعنى من منهلا « منسكبا ومنصبا » الجرعاء : الأرض الرملية المستوية التى
لا تبت ، والقطر : المطر .

الإعراب : « ألا » أداة استفهام « يا » حرف نداء ، والنداءى محذوف تقديمه : ياهذا
« اسلمى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، والياء فاعل « يا » حرف نداء ، و « دلم » منادى
منصوب ، « مى » مضاف إليه مجرور بالفتحة « لا » حرف نفى يفيد الدعاء « زال » فعل
ماض ناقص (منهلا) خبر زال مقدم ، و (القطر) اسمها مؤخر ، (بجرعائك) جار ومجرور
متعلق بمنهل .

والمعنى : سلمت يادى لمى من الفناء ، والزوال ، ولا يزال المطر ينزل بساحتك حتى يسقى
أرضك ويقيها عامرة تذكرنا بالأحبة .

والشاهد : فى (لا زال) حيث عجل عمل كان لأنه تقدمه شبه بالنفى وهو (لا) الدعائية .
(٢) سميت (ما) هذه مصدرية ، لأنها تتوول مع ما بعدها بمصدر وهو (الدوام) .
وسميت ظرفية لأنها تقدر بالظرف وهو المدة .

دُمْتُ شَبَاهَا ، وَلَا أَصْحَبُكَ مَا دُمْتُ مَهْمَلًا . أَى : اَعْمَلْ مَدَّةَ دَوَامِكَ شَبَاهَا ، وَلَا أَصْحَبُكَ مَدَّةَ دَوَامِكَ مَهْمَلًا^(١) . وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ ، أَى : مَدَّةَ دَوَائِي حَيًّا ، وَمِثْلُ : اَعْطُ — مَا دُمْتُ مُصِيًّا — الْمَحْتَاجَ دِرْهَمًا ، أَى : اَعْطُ — الْمَحْتَاجَ دِرْهَمًا — مَدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيًّا^(٢) .

وَالِى مَا سَبَقَ مِنْ عَمَلٍ كَانَ ، وَشُرُوطُ بَعْضِهَا أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ فَقَالَ : تَرَفُّعٌ « كَانَ » الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْحَبْرُ تَنْصِيْبُهُ كَكَانَ سَيْلًا عُمَرُ أَى : كَانَ عُمَرُ سَيْلًا ، ثُمَّ ذَكَرَهَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ فَعْلًا فَقَالَ :

كَكَانَ ، ظَلَّ ، بَاثَ ، أَضْحَى ، أَصْبَحَا أُنْسَى ، وَصَارَ ، لَيْسَ ، زَالَ ، تَوَحَّاهُ فَيَّءَ ، وَانْفَلَّ ، وَهَذَى الْأَرْبَعَةَ لَشِبَهُ نَفْسِي ، أَوْ لِنَفْسِي مُتَّبَعَةً أَى : أَنَّ الْأَرْبَعَةَ الْأَخِيرَةَ ، فِي التَّرْتِيبِ ، لَا يَدُ أَنْ يَتَّبِعَ (أَى : تَتْلَى وَتَجِيءُ بَعْدَ) نَفْسِي أَوْ شِبْهِ نَفْسِي ، ثُمَّ قَالَ فِي « دَامَ » وَشَرْطُهَا فِي الْعَمَلِ : وَمِثْلُ كَانَ — دَامَ — مُسْبِقًا بِ « مَا » كَأَعْطَى مَا دُمْتُ مُصِيًّا دِرْهَمًا الْخِلَاصَةُ :

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا : ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ .

١ — مَا يَعْمَلُ بِلَوْنٍ شَرْطٌ : وَهُوَ ثَمَانِيَةٌ .

٢ — وَمَا يَعْمَلُ بِشَرْطٍ أَنْ يَتَّقَدِّمَهُ نَفْسِي أَوْ شِبْهِهِ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ .

٣ — وَمَا يَعْمَلُ بِشَرْطٍ تَقَدُّمِ « مَا » الْمَصْلُوبَةِ الظَّرْفِيَّةِ وَهُوَ « دَامَ » وَالتَّفْصِيلُ وَالْأَمْثَلَةُ تَقَدَّمَتْ .

-
- (١) فَإِنْ كَانَتْ (مَا) غَيْرَ مَصْلُوبَةٍ بِأَنَّ كَانَتْ نَافِيَةً ، مِثْلُ : مَا دَامَ شَيْءٌ ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ ظَرْفِيَّةٍ مِثْلُ : يَسِرْنِي مَا دُمْتُ مَجْدًا — أَى : دَوَامِكَ — تَكُونُ (دَامَ) تَامَةً ، بِمَعْنَى بَقِيَ ، وَالْمَنْصُوبُ بَعْدَهَا حَالٌ ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ تَذْكُرْ (مَا) قَبْلَهَا مِثْلُ لَوْ دَامَ الْغَلَاءُ تَعَبَ النَّاسُ .
- (٢) الْمَحْتَاجُ : مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لَأَعْطَى دِرْهَمًا : مَفْعُولٌ ثَانٍ ، وَمَصْبُوحًا : غَيْرُ دَامَ .

تَصَرَّفُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ

« كان وأخواتها » بالنسبة للتصرف والجمود ثلاثة أقسام : جامد ، ومتصرف تصرفا كاملا ، ومتصرف تصرفا ناقصا .

١ — فالجامد : أى : الذى لا يتصرف مطلقا ، ولا يوجد منه غير الماضى فعلان « ليس » باتفاق النحاة و « دَامَ » ^(١) على أصح الآراء .

٢ — والمتصرف تصرفا كاملا : أى : يأتى منه الماضى ، والمضارع والأمر ، واسم الفاعل ، وبقية المشتقات ^(٢) سبعة أفعال : « كان — ظَلَّ — بات — أضْحَى — أصبح — أمسى — صار » .

فهذه الأفعال المتصرفة : يعمل غير الماضى منها عمل الماضى ، بمعنى : أن المضارع من تلك الأفعال ، والأمر ، والمصدر ، يعمل عمل « كان » فمثال المضارع : يكون الوفاء شِمةَ الأحرار ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَكُونُ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ ﴾ والأمر ، مثل : كُنْ آمِنًا ، وقوله تعالى : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ﴾ وقوله : ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾ .

واسم الفاعل : مثل : عَلَى كَائِنِ أَعَاكَ ،

(١) يرى بعض العلماء ، أن دام ناقصة ، يأتى منها المضارع — ولكن هذا الرأى ضعيف — وأما قولهم : دام ، ودائم ؟ فمن متصرفات (دام) الناقصة .
(٢) لا يأتى منها اسم المفعول ، ولذلك كان الأصح أن يسمى (تصرفا شبه كمال) وتسمى : بالكامل نسبا .

وقول الشاعر :

وَمَا كُلُّ مَنْ يَدَى الْبِشَاشَةِ كَاتِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْقِهِ لَكَ مُنْجِدًا^(١)

والمصدر : مثل قول العرب : كَوْنُكَ مطيعًا مع الفقير خيرٌ من كونك عاصيًا مع الغنى .

وقد اختلف الناس في « كان » الناقصة هل لها مصدر أو لا ؟ والصحيح أن لها مصدرًا ، كما مثلنا ، وكقول الشاعر :

يَبْذُلُ وَجْهَهُ سَادًّا فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكُونُكَ لِإِيَّاهُ عَلَيْكَ بَسِيرٌ^(٢)

فقد عمل المصدر (كَوْن) عمل الماضي ، واسمه « الكاف » وخبره الضمير المنفصل « إِيَّاهُ » .

(١) الإعراب : (ما) نافية حجازية تعمل عمل ليس : (كل) اسمها (من) اسم موصول مضاف إليه (يدى البشاشة) جملة ، لامحل لها صلة الموصول (كاتنا) خبرها ، وهو اسم فاعل كان واسمه ضمير مستتر تقديره هو و (أخاك) خبر كاتنا منصوب بالالف (إذا) ظرف فيه معنى الشرط (تلقه) مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء (والهاء) مفعول أول و (منجدا) مفعول ثان .

والمعنى : ليس كل من أظهر لك البشاشة وطلاقة الوجه : صديقًا ومخلصًا لك . مالم تجده معينا لك في الشدائد ومساعدًا في الملمات .

والشاهد : (كاتنا أخاك) فإنه اسم فاعل من (كان) الناقصة وعمل عملها .

(٢) الإعراب : (يبذل) متعلق (بساد) الفتى : فاعل ساد (وكونك) الواو عاطفة (كون) مبتدأ وهو مصدر كان الناقصة مضاف إلى اسمه وهو كاف الخطاب ، فهي في محل جر بالإضافة ، وفي محل رفع اسم كان (إِيَّاهُ) خبر الكون المبتدأ (كونك) . والمعنى : أن الإنسان يسود في قومه ويرتفع ذكره بينهم . بالكرم والحلم وسعيك في اكتساب هاتين الصفتين سهل وهين عليك .

والشاهد : في كونك إِيَّاهُ ، حيث عمل المصدر عمل فعله الناقص (كان) وفيه دلالة على أن كان الناقصة لها مصدر خلافا لمن ينكر ذلك .

٣ — والمتصرف تصرفاً ناقصاً ، هو : أفعال الاستمرار المسبوبة بنفى أو شبهه ، أى : « زال » ، « برح » ، « نفي » ، « انكف » ، فهذه الأربعة لا يستعمل منها : الأمر ، والمصدر ويأتى منها الماضى ، والمضارع واسم الفاعل ، فالمضارع مثل : لا يزال المطر غزيراً ، ومثل : لا يبرح الخير كثيراً ، وقوله تعالى : ﴿ تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ .

ومثال اسم الفاعل : ليس النيل زائلاً عماذ الزراعة فى بلادنا .
والى ما سبق : من أن ما تصرف من تلك الأفعال ، غير الماضى منه يعمل عمل الماضى ، أشار ابن مالك بقوله :
وغير ماضٍ مثله قد عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيْرَ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلَا
الخلاصة :

إن هذه الأفعال بالنسبة للجمود والتصرف ، ثلاثة أقسام :

- ١ — جامد وهو
- ٢ — متصرف تصرفاً تاماً ، وهو
- ٣ — متصرف تصرفاً ناقصاً وهو وغير الماضى يعمل عمل الماضى .
والتفصيل والأمثلة تقدمت .



حكم خبر « كان » وأخواتها من ناحية التقديم والتأخير

الأصل أن يتأخر خبر تلك الأفعال عن اسمها ، كما يتأخر الخبر عن المبتدأ . ولكن قد يتقدم الخبر (أو معموله) على الاسم فقط (أى يتوسط بين الفعل والاسم) وقد يتقدم الخبر على الفعل نفسه ، وإليك حكم كل :

أولا : توسط خبر تلك الأفعال .

وله ثلاث حالات : جائز ، وواجب ، وممتنع . وإليك حكم كل حالة :

١ — جواز توسط الخبر : أى تقدمه على الاسم :

ويجوز توسط الخبر بين الفعل والاسم ، أى ، يجوز تقديمه على الاسم فقط : وذلك إذا لم يجب تأخره على الاسم ، أو تقدمه ، ففى نحو : كان المطر غزيراً ، يجوز أن نقول : كان غزيراً المطر ، ومثال توسط خبر كان أيضاً ، قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فقط توسط خبر كان « حقاً علينا » بينها وبين اسمها « نصر المؤمنين » وهكذا جميع تلك الأفعال ، يجوز : توسط خبرها بالشرط السابق — ما عدا خبر « ليس » و « دام » فقد اختلف فى جواز توسطه .

أما خبر « ليس » فقد قيل : لا يجوز توسطه بينها وبين الاسم ، ولكن الصحيح جوازه ، بدليل

قول الشاعر :

سلى - إن جهلت - الناس عتاً وعتهم^(١) فليس سواء عالم ، وجهول^(٢)
فقد توسط خبر ليس وهو « سواء » بينها ، وبين الاسم « عالم وجهول »
وأما خبر « دام » فقد قيل لا يجوز تقدمه على الاسم « أى توسطه » فلا
تقول : ساقى ما دام نازلاً المطر ، ولكن الصحيح جوازه ، بدليل قول
الشاعر :

لا طيب للغيث ما دامت منقصة^(٣) لذاته ياد كابر الموت والهرم^(٤)

فقد توسط خبر « دام » وهو « منقصة » بينها وبين اسمها ، لذاته

(١) الإعراب : (سلى) فعل أمر وباء المخاطبة فاعل ، (إن) أداة شرط (جهلت) فعل
الشرط وفاعله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما تقدم (سلى) (الناس) مفعول سلى
(عتاً) متعلق به ، و (عنهم) مفعول على عتاً ، (فليس) الفاء للتعليل وليس فعل ماضى
ناقص (سواء خبر ليس مقدم ، وعالم) اسم ليس مؤخر مرفوع بالضة وجهول مفعول
على عالم .

والمعنى : سلى الناس عتاً وعن هؤلاء الذين يذكر أنهم قرناء لنا إن كنت تجهلين حالنا
وحالهم - فسوف تتركين الفرق بيننا وبينهم - فلن يستوى العالم بالشئ والجاهل به .
الشاهد : تقدم خبر ليس وهو (سواء) على اسمها ، وذلك جائز خلافاً لمن منع ذلك .
(٢) اللغة : العيش ، الحياة ، الإذكار : التذكر ، الهرم ، كبر السن .

الإعراب : (لا) نافية للجنس (طيب) اسمها مبنى على الفتح (العيش) متعلق بمحذوف
خبرها (ما) مصدرية ظرفية (دامت) فعل ناقص ، والفاء للتأنيث (منقصة) خبر (دام)
مقدم و (لذاته) اسم دام مؤخر (ياداكابر) متعلق بمنقصة (الموت) مضاف إليه و (الهرم)
مفعول على الموت .

والشاهد : فى البيت : توسط خبر دام وهو : منقصة بينها وبين اسمها (لذاته) وعلى
الإعراب الثانى لا شاهد .

والمعنى : لا راحة فى الحياة ولا نعيم فى العيش : مادامت لذات الحياة تتكدر بتذكر
الموت والكبر .

« وسأنتى حكم تقديم الخبر على ما دام نفسها » .

٢ - امتناع توسط الخبر

يجب أن يتأخر الخبر على الاسم « أى : يمتنع توسطه بين الفعل والاسم »
فى مواضع منها :

(أ) أن يترتب على التقديم كبس ، بأن يكون إعراب الاسم والخبر غير ظاهر ، ولا يمكن تمييز أحدهما عن الآخر ، مثل : كان شريكى أخى ، وصار أستاذى رفيقى فى السفر ، فلا يجوز تقدم الخبر ، إذ لو تقدم . لأوقع فى كبس . حيث لا يظهر فيه الاسم من الخبر لعدم ظهور حركات الإعراب
(ب) أن يكون الخبر محصورا فيه مثل : ما كان التاريخ إلا هاديا ، وما كان على إلا شاعرا ، فلا يجوز أن يتقدم الخبر ، على الاسم ، لأن المحصور فيه يجب تأخره .

٣ - وجوب توسط الخبر :

ويجب تقديم خبر تلك الأفعال « الناسخة » على اسمها فقط ، « أى » .
يجب توسط الخبر بين الفعل والاسم . إذا كان فى الاسم ضمير يعود على شىء متصل بالخبر . مثل : كان فى الدار صاحبها ، وكان عند محمد صديقُه ، فلا يجوز : كان صاحبها فى الدار ، وكان صديقُه عند محمد ، فلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممنوع .

ثانيا : تقديم خبر تلك الأفعال على الفعل نفسه : وله أحوال : جائز ، وممتنع . وواجب وإليك تفصيلها .

١ - جواز تقديم الخبر على الفعل :

ويجوز أن يتقدم الخبر على الفعل نفسه : إذا لم يمنع منه مانع ، فيجوز

أن تقول : غزيرا كان المطر ، وباردا أصبح الجو ، ورمادا صارت النار^(١)

٢ — امتناع تقديم الخبر على ثلاثة أفعال هي :

« ما دام » و « ليس » والفعل المنفى ب « ما » وإليك تفصيل كل على حدة .

١ — تقديم خبر « دام » :

يُمْتَنَعُ تقديم خبر « ما دام » عليها ، أى على ما ، ودام ، معا « بالإجماع » وأما تقدمه على « دام » وحدها : ففيه خلاف والصحيح جوازه

وقد سبق أن قلنا : أن تقديم الخبر على الاسم « وحده » فيه خلاف والصحيح جوازه .

وعلى ذلك ففى مثل : سَأَبْقَى فى البيت ما دام المطر غزيرًا .

يُمْتَنَعُ أن تقول : سَأَبْقَى فى البيت غزيرًا ما دام المطر ، لأن « ما » المصدرية لها الصدارة فلا يجوز أن يتقدم عليها شيء من الجملة التى بعدها . ويجوز أن تقول سَأَبْقَى فى البيت ما غزيرا دام المطر ، لأن الخبر تقدم على « دام » وحدها ، وقيل : لا يجوز ذلك .

ويجوز أيضًا أن تقول : سَأَبْقَى فى البيت ما دام غزيرا المطر ، لأنه يجوز تقدم خبر دام على الاسم وحده ، كما سبق ، وقيل : لا يجوز ذلك .

٢ — تقديم خبر الفعل المنفى ب « ما » :

إذا كان الناسخ منفيًا ، « بما » لا يجوز تقديم الخبر على « ما »

(١) ويجب أن يتقدم الخبر على الفعل الناسخ إذا كان من الأسماء التى لها الصدارة كأسماء الاستفهام مثل : أين و (كم) مثل أين كان المسافر وكم كانت زيارتك لنا .

النافية ^(١) .

ويشمل ذلك قسمان :

أحدهما : ما كان النفي شرطاً في عمله ، مثل « مازال » وأخواتها ، فلا يجوز أن تقول : « مجتهداً ما زال أخوك » وأجاز ذلك بعضهم .

والثاني : ما لم يكن النفي شرطاً في عمله ، مثل : « ما كان » فلا يجوز أن تقول : مهملاً ما كان على ، وأجاز ذلك بعضهم .

وإذا تقدم الخبر على الفعل نفسه لا على « ما » جاز ذلك مثل : ما مجتهداً زال أخوك ، وما مهملاً كان على « ومنع هذا بعضهم » .

وإذا كان النفي بغير « ما » جاز تقديم الخبر على النافي ، مثل : مجتهداً لم يزل أخوك ، ومهملاً لم يكن على « ومنع هذا بعضهم » .

والخلاصة : أنه لا يجوز تقدم الخبر على « ما النافية » ويجوز تقدمه على غيرها ، كما يجوز تقدمه على الفعل المنفي ، بما وحده ، دون « ما » .

٣ - تقديم خبر « ليس » عليها :

سبق أن قلنا : أنه يجوز على الصحيح أن يتقدم خبر (ليس) على الاسم فقط ، أى : يجوز توسطه .

وأما تقدم الخبر على « ليس » نفسها ، فقد وقع فيه خلاف بين النحاة ، ففريق منع ، وفريق أجاز ، فعلى رأى المانعين « وهو الأصح » لا يجوز أن تقول : قائماً ليس زيداً ، وشجاعاً ليس عمرو ، ويجوز ذلك عند الآخرين .

وحجة المانعين : أنه لم يرد على السنة العرب التقديم ، فلا نخالفهم ،

(١) لأن (ما) النافية لها الصدارة : فلا يتقدم عليها شيء بخلاف غيرها .

وحجة المجوزين أنه ورد تقديم معمول الخير على « ليس » في قوله تعالى عن عذاب الكافرين : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ وتقرير الدليل ، أن اسم « ليس » ضمير مستتر وخبرها « مصروفا » وكلمة « يوم » ظرف معمول للخبر « مصروفا » وهذا الظرف المعمول للخبر قد تقدم على (ليس) وتقدمه يشعر بجواز تقدم الخير (العامل) ولكن الصحيح المنع ^(١) .

وقد أشار ابن مالك إلى جواز توسط خبر الفعل الناسخ بينه وبين اسمه ، وإلى امتناع تقديم الخبر ، على الثلاثة التي ذكرناها ، فقال :
وفي جميعها توسط الخبر أجز ، وكل سبقه دام حطر
كذلك سبق خبر (ما) النافية فجى بها متلوة لا نالية
ومنع سبق خبر (ليس) اضطفى
.....

وقول ابن مالك : وكل سبقه دام حطر : ظاهره أن كل النحاة منع سبق خبر دام عليها ، ولكن : إن أراد أنهم منعوا تقديم الخبر على (ما) ودام معا فصحيح . وإن أراد أنهم منعوا التقديم (على دام) فقط دون ما ، فقد ورد في ذلك خلاف كما قدمنا . ومعنى : جىء بها متلوة لا نالية . أن ما (النافية) تكون سابقة للمعمول (أى : متلوة) لا مسبوقة .

والخلاصة في حكم تقديم الخبر :

١ — يجوز توسط خبر كان — أى تقدمه على الاسم فقط — إذا لم يجب

(١) الصحيح رأى المانعين ، لأن كلام العرب لم يرد فيه تقدم خبر ليس عليها ، واستدلال المجوزين بالآية الكريمة لا يعطهم الدليل إذ يمكن عليهم بأشياء منها :
— أنهم (يوم) فى الآية الكريمة ظرف وهم يتوسعون فى الظروف ولا يتوسعون فى غيرها .

ولعلك تسأل : فأين القسم الثالث : وهو وجوب التقديم على الفصل ... ؟ فأقول : إذا كان الخبر مما له الصلابة : مثل : كيف كان الوالد ؟

- تقدمه أو يمتنع ، مثل : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .
- ٢- ويجب توسطه : أى تقدمه على الاسم فقط ، إذا كان فى الاسم ضمير يعود على شىء فى الخبر ، مثل : كان فى المصنع عماله .
- ٣- ويمتنع توسطه - أى يجب تأخيرها - إذا حصل لئس فى تقديمه أو كان مقصورا عليه .

ويجوز أن يتقدم الخبر على الفعل نفسه ، إذا لم يمنع مانع ، ويمتنع تقديم الخبر على ثلاثة أفعال : ما دام - ليس - والفعل المنفى بما - وحكم تقديم الخبر على كل فعل منها ، والخلاف فيه - وأمثله - قد تقدم .

تمام هذه الأفعال

- الفعل التام : هو الذى يكتفى بالمرفوع : مثل ... نجح الطالب ، والناقص هو الذى لا يكتفى بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب ، ﴿ وكان ، وأخونها بالنسبة للتمام والنقصان ، قسمان :
- ١- قسم لا يستعمل إلا ناقصا ، وهو : فَتَىء ، وليس ، وزال ، التى مضارعها . (يَزَال) ، وأما التى مضارعها (يَزُول) فهى تامة مثل : زالت الشمس . والتى مضارعها يزيل ، فهى متعدية ، وليست من النواسخ .
- ٢- وقسم يستعمل تاما وناقصا ، وهو : بقية أخوات (كان) وقد تقدم أمثلتها فى حالة نقصانها . ومن أمثلتها فى حالة التمام .
- قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ ، فكان ، هنا تامة بمعنى : وَجِدَ ذُو عُسْرَةٍ ، ومثل قوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْهُنَّ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ

وَحِينَ تَصْبِحُونَ ﴿ فالفعلان (تُمَسِّنُونَ وَتَصْبِحُونَ) تامان اكتفيا بالفاعل بعدهما ، ومعناها : حين تدخلون فى المساء ، وحين تدخلون فى الصباح .

ومثل قوله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ ، فالفعل (دام) تام لا يحتاج إلى خبر ، ومعناه : بَقِيَ أى : ما بقيت السموات .

ومثال استعمال « صار » تامة : صار الأمر إليك ، أى : انتقل ، ومن أمثلة التامة : أضحي النائم ، أى دخل فى وقت الضحي ، بات القوم ، أى : نزل بهم الليل ، وظل اليوم — أى : دام ظله — وهكذا بقية الأفعال .

وقد أشار بن مالك إلى تعريف التام ، والناقص ، وما يستعمل من ذلك الأفعال ناقصا فقط ، وما يستعمل ناقصا وتاما ، فقال :

.....
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالتَّنْقِصُ فِي وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي
فَتَى لَيْسَ ، زَالَ دَائِمًا قُفَى



حكم تقديم معمول خبر « كان وأخواتها » على الاسم

١ — كان الضيفُ مقيمًا عندك كان الولدُ جالسًا في البيت

٢ — كان المسافرُ راكبًا الطائرة كان أخوك آكلًا طعامك

في كل جملة من الأمثلة السابقة تجد « كان » واسمها « وخبرها » .
ثم تلاحظ في الأمثلة الثانية : أننا نعرب كلمة « الطائرة » وكلمة
« طعامك » مفعولا : لخبر كان : فكل واحدة منهما معمول لذلك الخبر .
كما يلاحظ في الأمثلة الأولى أن كلمة « عندك » ظرف متعلق : ب
« مقيمًا » الذي هو خبر كان ، وكلمة في البيت ، جار وجرور متعلق ب
« جالسًا » الذي هو خبر كان ، فكل من الظرف والجار والمجرور معمول
للخبر .

والسؤال : هل يجوز تقديم معمول خبر كان على الاسم ، بحيث يلي
كان ، فنقول مثلا : كان عندك الضيفُ مقيما ، وكان في البيت الولدُ جالسا
وكان طعامك أخوك آكلا ، وكان الطائرةُ المسافرُ راكبا ؟

ونجيب إجمالا : يجوز ذلك في الظرف والجار والمجرور ، كما في
المثالين الأولين ويمتنع في غيرهما ، كما في الأخيرين ، أو على الأصح في
غيرهما خلاف . وإليك التفصيل :

إيلاء معمول خبر تلك الأفعال لها ، أى تقدمه على الاسم :

١ — يجوز باتفاق النحويين ، أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها ، إذا كان ظرفا ، أو جارا و مجرورا ، فيجوز أن تقول : كان عندك الضيف مقيما ، وكان فى البيت الوالد جالسا ، وكان فيك زيد راعيا .

٢ — أما إذا كان المعمول ، غير ظرف أو جار ومجرور ، فللنحويين فى إيلائها كان — وأخواتها — رأيان :

الأول : وهو مذهب معظم البصريين وظاهر كلام ابن مالك : أنه لا يجوز إيلاء المعمول لكان مطلقا ، أى فى الحالتين : حالة تقدم معمول الخبر وحده أو تقدمه مع الخبر — فلا يجوز الحالتان عندهم — فلا تقول : كان طعامك أخوك آكلا . وكان الطائرة المسافر راكبا — بتقديم المعمول وحده — كما لا يجوز أن تقول : كان طعامك آكلا أخوك ، أو كان الطائرة راكبا المسافر بتقديم المعمول والخبر ؟

الثانى : وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين ، أنه يجوز مطلقا — أى : يجوز إيلاء المعمول لكان وأخواتها — مطلقا : أى فى الحالتين تقدمه وحده — أو تقدمه مع الخبر فأجازوا الأمثلة السابقة التى منعها البصريون .
• وأما إذ تقدم معمول الخبر مع الخبر على الاسم ، وقدم الخبر على المعمول : جاز ذلك بالإجماع ، مثل : كان آكلا طعامك أخوك ، وكان راكبا الطائرة المسافر ، لأن معمول الخبر لم يَلْ كان (١) ، بل الذى وليها الخبر نفسه ، ولا مانع من ذلك .

وفى ما سبق من حكم إيلاء معمول الخبر لكان ،

(١) لعلك تعلم : أن أخوات كان مثلها فى هذا الحكم فمثلا : لك أن تقول : أضحي الرجل راكبا الطائرة ، وظل المصفور واقفا فوق الغصن ، وينطبق على معمول الخبر فى المثالين نفس ما قلناه فى (كان) .

قال ابن مالك :

وَلَا يَلِ الْعَابِلُ مَقْمُولُ الْخَيْرِ إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَثَى أَوْ خَرَفَ جَرَّ
موقف البصريين مما جاء ظاهره مخالفاً لرايهم :

وقد جاء على لسان العرب : ما ظاهره يفيد إيلاء المعمول لكان ، واستدل
به المجوزون ، ومن ذلك : يَتَّانِ مِنَ الشَّعْرِ ، فى أحدهما : تقدم المعمول
وخدة وفى الثانى : تقدم مع الخير . ووقف المانعون أمام ما ورد من لسان
العرب فأولوه بتقدير ضمير الشأن ^(١) وجعله اسماً للناسخ .

أما البيت الأول الذى جاء ظاهره مفيداً لإيلاء المعمول « لكان » ، فقول
الشاعر :

قَنَافُذُ هَذَاجُونِ حَوْلَ يُّوتِيهِمْ بِمَا كَانَ لِأَيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا ^(٢)

(١) ضمير الشأن أو القصة : هو ضمير يرمز به للشأن . أى الحال والقصة المرادة والتي
سيلور الحديث عنها بعده مباشرة ، وهذا الضمير لا يحىء إلا مبتدأ أو يكون أصله مبتدأ ،
يدخل عليه الناسخ ، ويحتاج إلى جملة بعده تفسره وتكون خبراً له .

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة يهجو فيها قوم جرير ، ويتهمهم بالفجور والخيانة .
اللغة : قَنَافُذُ : جمع قَنَفُذ ، وهو الحيوان المعروف ، هَذَاجُونِ : جمع هَذَاجٍ من الهدجان
وهى مشبه الشيخ الضعيف ، عَطِيَّةٌ : هو والد جرير .

الإعراب : (قَنَافُذُ) خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هم قَنَافُذُ ، هَذَاجُونِ صفة لقَنَافُذُ ،
حَوْلَ ظرف متعلق بهَذَاجُونِ ، (يُّوتِيهِمْ) مضاف إليه ، (بِمَا) الباء حرف جر يفيد السببية
(مَا) اسم موصول فى محل جر ، (كَانَ) فعل ماض ناقص (أَيَّاهُمْ) مفعول مقدم للفعل ،
(عَوْدًا) وهو يعود على قوم جرير ، (عَطِيَّةٌ) اسم كان ، (عَوْدًا) فعل وفاعل ، والجملة
فى محل نصب خبر كان وكان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول
(مَا) .

والشاهد : تقديم (إياهم) وهو معمول الخبر وإلاؤه (كان) وليس بظرف ولا مجرور ، =

فالضمير « إياهم » مفعول مقدم للفعل « عود » الواقع خبرًا ، وقد ولى
كان ، فأصبح فاصلا بينها وبين الاسم « عطية » .

وقد رد المانعون هنا — فأولوا البيت وقالوا : إن اسم كان ضمير شأن
محذوف . والتقدير : بما كان هو ، وعطية : مبتدأ ، وعود ، خبر ، وإياهم :
مفعول ، والجملة من المبتدأ وخبره خبر : كان ، وعلى ذلك ، فلم يل كان
المعمول بل وليها اسمها ، الذى هو ضمير الشأن .

وأما البيت الثانى : الذى جاء ظاهره مفيدًا لإيلاء المعمول ل « ليس » ،
فقول الشاعر :

فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ التَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ^(١)

== وهذا على رأى الكوفيين ، أما البصريون فقد أولوه بأن جعلوا اسم كان ضمير الشأن كما
ذكرنا .

والمعنى : يشبه الشاعر قوم جرير بالقنافذ لأنهم يمشون ليلا وراء البيوت للسرقة والفجور .
كما يمشى الرجل الضعيف المرتعش ، فلا يشعر بهم أحد ، وقد عودهم عطية أبو جرير
على ذلك .

(١) قاله حميد بن الأرقط ، وكان بخيلا . من قصيدة يصف فيها ضيوفه .

اللفظ : معرّسهم : مكان نزولهم ليلا .

الإعراب : « فَأَصْبَحُوا » فعل تام وفاعله ، « والتوى عالى » مبتدأ وخبر « معرّسهم »
مضاف إليه والجملة حال من فاعل أصبح ، وليس فعل ماض ناقص « كُلُّ التَّوَى » مفعول
لتلقى ومضاف إليه ، « تلقي » فعل والفاعل مستر والجملة من الفعل والفاعل المستر ، خبر
ليس مقدم ، ، « والمساكين » اسم ليس مؤخرًا .

والمعنى : يهجو الشاعر أضيافه بكثرة الأكل ، ويقول إن هؤلاء الأضياف لكثرة أكلهم
التمر ، لما دخل عليهم فى الصباح ، وجد نوى التمر الذى أكلوه كومة فى محل نزولهم ،
لكثرة ما أكلوا ، ولم يكن هؤلاء المساكين يلقون بالتوى كله . بل كانوا يتلعمون بعض التمر
بنواه ، لكثرة جوعهم .

وذلك أن « كل النوى » مفعول لـ « تلقى » و « تلقى » فعل مضارع ،
 وفاعله مستتر تقديره : « هم » ، والجملة خبر « ليس » مقدم ، المساكن
 اسمها ^(١) مؤخر ، فمعمول الخبر ، تقدم مع الخبر ، وولي الناسخ .

وقد أول الماتعون هذا البيت ، فقالوا: إن اسم ليس ضمير شأن محذوف
 والتقدير : ليس هو ، و « كل النوى » مفعول مقدم لتلقى ، و « تلقى
 المساكن » فعل وفاعل ، والجملة خبر ليس . وعلى ذلك فلم يل المعمول
 ليس ^(٢) . بل وليها اسمها ضمير الشأن .

وفيما سبق من تقدير ضمير الشأن بعد « كان » فيما أوهم ظاهره إلقاء
 المعمول لكان ، قال ابن مالك :

وَمُضْمَرُ الشَّأْنِ اسْمًا أَوْ إِنَّ وَقَعَ مَوْهُمَ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ اسْتَبَخَّ ^(٣)

وهكذا تجد ابن مالك مع البصريين ، يمنع تقديم معمول الخبر .

إذا كان غير ظرف ، أو جازًا ومجرورًا ، ويقدر ضمير الشأن « اسمًا
 للناسخ » لكل ما جاء ظاهره مفيئًا لجواز التقديم .

== والشاهد : في الشطر الثاني : حيث يدل بظاهره على أن ليس وليها معمول خبرها وهو
 كل وهذا جازر عند الكوفيين ، أما البصريون فيقولون : إن اسم ليس ، ضمير شأن
 محذوف ... إلخ كما ذكرنا — وروى البيت برفع « كل » على أنها اسم ليس « وتلقى
 المساكن » فعل وفاعل ، والجملة خبر ليس ، ولا شاهد فيه حجة .

(١) فيكون الأصل عندهم : ليس المساكن تلقى كل النوى .

(٢) ويكون الأصل عندهم : ليس « هو » تلقى المساكن كل النوى .

(٣) الإعراب : « مضمر » مفعول أَوْ مقدم ، « اسمًا » حال منه .

الخلاصة :

- ١- يجوز باتفاق إيلاء معمول الخير (لكان) إذا كان طرفا أو جارا ومجرورا .
- ٢- إن البصريين يمنعون إيلاء المعمول لكان إذا كان غير طرف أو جار ومجرور ، والكوفيين يجيزون .
- ٣- فإذا جاء ما ظاهره يفيد تقديم المعمول ، وإيلاء (كان) فالبصريون يؤولونه على تقديم ضمير شأن يجعلونه : الاسم ، والكوفيون يستلزون بما ورد على الجواز .
- ٤- يجوز بالإجماع تقدم المعمول والخير ، إذا كان الخير متقدما على المعمول ، مثل : كان آكلا طعامك أخوك .
- ٥- ولعلك أدركت : أن تقدم معمول الخير على الاسم جائز « بالإجماع » في حالتين ، وغير جائز « على خلاف » في حالتين .



ما تختص به « كان » دون أخواتها

الأمثلة :

- ١ — تقول العرب (١) : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحَرْشَبِ الْأَنْمَارِيَّةُ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبَسَ ، لم يُوجَدْ — كان — أفضلُ منهم .
- ٢ — وتقول : الولدُ — كَانَ — نافعٌ — ما — كان — أَطْيَبَ حَدِيثَهُ .
- ٣ — أَمَا أَنْتَ غَنِيًّا فَصَدَّقْ .
- ٤ — المرأةُ مُحَاسَبٌ عَلَى عَمَلِهِ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ .

التوضيح :

في المثالين الأولين : جاءت « كان » زائدة ، لأنها وقعت بين شيئين متلازمين ، ففى المثال الأول : وقعت بين الفعل « يوجد » ونائب الفاعل « أفضلُ منهم » .

وفى المثال الثالث : وقعت بين المبتدأ « الولد » والخبر « نافع » وبين ما التعجبية ، وفعل التعجب .

وفى المثالين الآخرين : لم نجد « كان » بل نجد معموليها أو أحدهما ، أما هي فقد حذفت ، ففى المثال الثالث : نجدها حذفت وبقي اسمها وخبرها « أَنْتَ غَنِيًّا » .

(١) القائل : قيس بن غالب ، وكان لفاطمة هذه ، أربعة أولاد من أبيهم زياد العيسى ، وقد اشتهر كل واحد منهم بالشجاعة والرفعة وقد قيل لأهمهم أى بنيك أفضل ؟
فجالت : نكتهم إن قلت أنهم أفضل ، هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها .

وفي المثال الرابع : حذفت هي واسمها وبقي خبرها « خيرًا وشرًا » .
ولعلك أدركت الآن : أن « كان » تأتي زائدة ، كما تأتي محذوفة ،
ولكن : ما معنى زيادتها ؟ ومتى تزداد ؟ ومتى تحذف ؟ وهل تحذف وحدها
أو مع معموليها ، أو أحدهما ؟ إليك التفصيل :

١ — ما تختص به « كان »

تختص « كان » من بين أخواتها بأمور ، منها : جواز زيادتها ، وجواز
حذفها .

١ — جواز زيادتها :

تأتي « كان » على ثلاثة أنواع : ناقصة ، وتامة ، وقد عرفتهما ، وتقدمت
أمثلتهما ، وزائدة وهي : التي لا يختل المعنى بسقوطها .
وتزداد « كان » بشرطين :

الأول : أن تكون بلفظ الماضي « كان » .

الثاني : أن تكون بين شيئين متلازمين ، غير الجار والمجرور ، كالمبتدأ
والخبر ، مثل : القطار — كان — قادم . والفعل ومرفوعة مثل : لم يتكلم —
كان — غمرك . والموصول وصلته ، مثل : أقبل الذي — كان — رأيت ،
والصفة والموصوف ، مثل : ذهبت لزيارة صديق — كان — عطوف .
والمعطوف والمعطوف عليه ، مثل : اتصف عمر بالشجاعة في الجاهلية —
كان — والإسلام . و « ما » التعجبية ، وفعل التعجب مثل : ما كان أجمل
حديثك .

وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب :

أَنْتَ تَكُونُ مَا جَدَّ نَيْلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ نَيْلٌ^(١)

والأصل : أنت ماجدٌ ، كما شد زيادتها بين الجار والمجرور في قول

الشاعر :

سُرَّةٌ بَنِي أَبِي تَكْرُ تَسَامِي عَلَى - كَلَان - الْمُسَوْمَةُ الْعَرَابِ^(٢)

والأصل : على المسومة ، وزيدت « كان » شلواً .

قياس زيادتها :

وتنقاس زيادتها في التعجب ، أى : بين « ما » وفعل التعجب ، مثل :

(١) قاله : فاطمة بنت أسد ، زوج أبى طالب بن عبد المطلب جد النبی - صلى الله

عليه وسلم - وهي تلاعب ولها .

اللفظ : الشمال : الريح تأتي من الشمال : والليل : من الليلة وهي الندى .

الإعراب : (أنت) مبتدأ ، (ماجد) : خبر ، (وتكون) زائدة ، (نيل) صفة لماجد ،

(إذا) ظرف فيه معنى الشرط ، (تهب شمال) فعل الشرط وقاطعه ، (و) باليل) صفة

لشمال ، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها ، وجواب الشرط محذوف .

والمعنى : أنت يا عقیل كريم وشريف ، ولا سيما وقت هبوب تلك الريح ، وهذا جرى

على عادة العرب - حيث يكثر الضيوف في هذا الوقت ، ويكثر الجذب .

والشاهد : زيادة مضارع (كان) بين المبتدأ والخبر ، وهو شاذ .

(٢) اللفظ : سراه جمع سري ، وهو السيد الشريف ، وتسامي : أصله تسامي من السمو

والعلو ، والمسومة : الخيل التي جعلت عليها سومة أى : علامة وتركت في المعرى ،

العرب : الخيل العربية .

الإعراب : (سرة) مبتدأ ، (بنى أبى بكر) مضاف إليه ، (وتسامي) جملة وقعت خبر

لمبتدأ ، (كان) زائدة ، (المسومة) مجرور بعلی والجار والمجرور متعلق بـ (تسامي) ،

(العرب) صفة .

والمعنى : أن سادة بنى أبى بكر يركبون الخيول العربية لعزم وشرفهم .

والشاهد : زيادة (كان) بين الجار والمجرور شلواً .

١ - كان - أنفَع حديثك ، وما - كان - أصَحَّ عِلْم من تقدما .

وتكون زيادتها سماعية في غير ذلك ، وقد سمعت زيادتها بين الفعل ، ومرفوعه ، كقولهم : لم يوجد - كان - أفضل منهم .

وسمع أيضاً زيادتها بين الصفة والموصوف في قول الشاعر :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِهَذِهِ قَوْمٍ وَجَّهَانِي لَنَا - كَانُوا - كِرَامٌ^(١)

وقد أشار ابن مالك لزيادة « كان » بيت واحد ، فقال :

وقد تَرَاؤُ (كَانُ) فِي حَشْوٍ ، كَمَا كَانُ أَصَحُّ عِلْمٍ مِّنْ تَقْلَمَا



٢ - حذف « كان » ،

تعمل « كان » مذكورة كما تقدم ومحذوفة وحذفها على أربعة أنواع :

حذفها مع اسمها ، أو خبرها ، أو حذفها وحدها ، أو حذفها مع معموليها ، وإليك حديث كل :

١ - حذف « كان » مع اسمها :

يجوز حَذْفُ « كان » مع اسمها وبقاء خبرها كثيراً بعد « إن » و « لو » ،

(١) اللغة والإعراب : كيف اسم استفهام به معنى التمجيد خبر لمبتدأ محذوف ، أى : كيف حالك ، إذا (ظرف) ، (مررت) الجملة فعل الشرط ، (بدار) جار ومجرور متعلق بمررت ، (قوم) مضاف إليه ، وجيران معطوف عليه ، (لنا) متعلق بمحذوف صفة أولى لجيران ، (كانوا) زائدة مع الضمير ، (كرام) صفة ثانية .

الشاهد : زيادة (كان) بين الصفة والموصوف .

وهناك تخريج آخر للبيت : هو كما قال ابن هشام : أن تجعل « كانوا » غير زائد بل ناقصة ، واسمها الولو ، وخبرها (لنا) مقدم ، أو تقول : (تامة) والولو فاعل .

الشرطيتين ، فمثاله بعد « إن » : الناس مجزون بأعمالهم إن عمرا فخير ، وإن شرا فشر . والأصل : إن كان عملهم تحيرا فجزؤهم غير ، وإن كان عملهم شرا فجزؤهم شر ، فحذفت « كان » مع اسمها وبقي الغير .

ومثال الحذف أيضا بعد « إن » قول الشاعر :

قَدْ يَلِ مَا يَلِ ، إِنْ صِلَقًا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا أَعْتَازُكَ مِنْ قَوْلِ إِنْهَا يَلَا^(١)

والتقدير : إن كان المقول صليقا ، وإن كان المقول كذبا .

ومثاله بعد « لو » : تعود الرياضة ولو ساعة في اليوم ، واحذر الإرهاق ولو دقيقة ، والأصل : تعود الرياضة ولو كانت الرياضة ساعة ، واحذر الإرهاق ولو كان الإرهاق دقيقة ، فحذفت « كان » مع اسمها وبقي غيرها . ومثله قولك : اتنى بداية ولو حمارا . أى : ولو كان الماتى به حمارا .

وشذ حذف « كان » واسمها بعد لدن ، مثل :

• مِنْ لَدُ شَوْلَا قَالَى إِثْلَاجُهَا •^(٢)

والتقدير : من لد أن كانت شولا .

(١) قاله النعمان بن المنذر ملك الحيرة من قصيدة يخاطب فيها الريح ابن زياد .
الإعراب : (ما قبل) ما اسم موصول نائب فاعل (قبل) الأولى ، و صليقا غير لكان المحذوفة مع اسمها أى إن كان القول صليقا ، والجملة فعل الشرط ، (كذبا) غير لكان المحذوفة مع اسمها أيضا ، وجواب الشرط محذوف للعلم به (فما أعتازك) ما اسم استفهام مبتدأ ، واعتازك غيره ، (من قول) متعلق باعتازك ، (إِنْهَا يَلَا) إذا شرط وقيل مبنى للمجهول وتائب الفاعل ضمير ، والجملة شرطية فى محل جر بإضافة إِنْهَا إليها ، وجواب الشرط محذوف أى : إِنْهَا يَلِ قَوْلِ فما أعتازك منه .

والشاهد فيه : إن صليقا وإن كذبا حيث حذفت فيها كان واسمها بعد (إن) .

(٢) هذا كلام تنزه العرب . وجرى مجرى المثل ، و هو من الرجز المشطور .

وقد أشار ابن مالك إلى حذفها مع اسمها كثيرا بعد « إن » و « لو » الشرطيتين ، فقال :

وَيَحْذِفُونَهَا وَيَقُونُ الْخَبَرَ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتِهَارٍ^(١)

٢ — حذف « كان » وحدها وجوبا^(٢) :

وتحذف « كان » وحدها وجوبا ويبقى اسمها وخبرها « وتعوض عنها ما » وذلك بعد « أن المصدرية » في كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء ، مثل :

اللفة : (شولا) الشول : جمع شائلة ، وهي الناقة التي ارتفع ضرعها وجف لبنها ومضى عليها من ولادتها سبعة أشهر أو ثمانية .

وقيل : مصدر ، شالت النعامة ، بلذنها ، أى : رفعتها . اتلاكها : مصدر اتلت الناقة إذا اتلاها ، أى تبعها ولذها .

والإعراب : (من لد) متعلق بمحذوف تقديره : ريت ، (ولد) ظرف مبنى على الضم ، ومعناها أول غاية زمان أو مكان ، (شولا) خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، أى من لدن كانت الناقة شولا .

والمعنى : ريت هذه الناقة (لو عملت كذا وكذا) ، من وقت أن كانت النياق شواكل ، إلى أن تبعها ولذها .

والشاهد : (من لد شولا) ، حيث حذفت كان واسمها بعد لدن : شلواذا ويمكن تخريج هنا على وجه آخر فقول : (شولا مفعول مطلق أى شالت شولا) .

(١) (كثيرا) حال من فاعل اشتهرو (ذا) اسم إشارة مبتدأ واشتهر (الجملة خبر) .

(٢) هناك نوعان من حذف (كان) لم يذكرهما ابن عقيل أحدهما : حذفها مع خبرها

وبقاء اسمها . وذلك بعد : إن (ولو) الشرطيتين أيضا : مثل : المرء مجزى بصله إن خير

فخير : والأصل إن كان في عمله خير فجزؤه خير ، ومثل : أعط الفقير ولو رغيف ، أى :

ولو كان في يتكلم رغيف . النوع الثانى : حذفها مع معموليها الاسم والخبر . وذلك بعد

إن الشرطية مثل قولك لإنسان : أسافر ولو كان البرد شديدا فوجب : نعم ولو فالتقدير :

ولو كان البرد شديدا .

أَمَّا أَنْتَ غَنِيًا فَتَصَدَّقْ ، والأصل : لأن كنت غَنِيًا فَتَصَدَّقْ ، ثم حذفت اللام
و « كان » فانفصل الضمير فصار : أَنْ أَنْتَ غَنِيًا فَتَصَدَّقْ ، ثم عَوَّضَ عَنْ
« كان » المحذوفة « ما » فصار : أَنْ مَا أَنْتَ غَنِيًا ، ثم أدغمت النون في
الميم ، فصار : أَمَّا أَنْتَ غَنِيًا فَتَصَدَّقْ .

ومثل ذلك : أَمَّا أَنْتَ قَوِيًّا فَاعْمَلْ . أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ ، والأصل : لِأَنَّ
كَنتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ . فحذفت اللام و « كان » فانفصل الضمير المتصل بها وهو
التاء فصار : أَنْ أَنْتَ بَرًّا ، ثم أتى بما عوضا عن « كان فصار أَنْ مَا أَنْتَ
بَرًّا ، ثم أدغمت النون في الميم فصار أَمَّا أَنْتَ بَرًّا ، ومثله قول الشاعر :
أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنتَ ذَا نَفْسٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^(١)
فَإِنْ : مصدرية « مَا » زائدة عِوَضًا عَنْ « كان » المحذوفة ، وَأَنْتَ اسم
كان المحذوفة ، وذات نفر غيرها^(٢) .

(١) اللغة : أبا خُرَاشَةَ : كنية ، وإراد به ، ابن عم الخنساء ، الضبع : حيوان معروف ،
وأراد به السنة المجدية .

الإعراب : (أبا خُرَاشَةَ) منادى حذفت منه حرف النداء ، و (أَمَّا أَنْتَ) ملازمة عوضا
عن كان المحذوف وأدغمت في أَنْ المصدرية ، وَأَنْتَ : اسم كان المحذوفة ، (ذَا نفر)
غير كان المحذوفة ، (فَإِنْ قَوْمِي) الفاء للتعليل وَأَنْ واسمها ، وغيرها (لم تأكلهم
الضبع) .

والمعنى : لا تتفخر على يا أبا خُرَاشَةَ بقومك وأهلك . فَإِنِّي مثلك في عزة ومنعة بقومي ،
الذين لم تأكلهم السنون المجدية ، ولم تأكلهم الخروب .

الشاهد : حذف (كان) وحدها وبقاء اسمها وغيرها — بعد أَنْ المصدرية — وهذا
واجب للتعويض عنها (بما) .

(٢) وأصل هذا المثال ، لأن كنت ذات نفر افتخرت على ، ثم حذفت اللام ، ثم كان وعوض
عنها ما ، فصار : أَمَّا أَنْتَ ذَا نفر ، ثم حذفت الفعل (افتخرت) .

ولا يجوز الجمع بين (كان) وما ، لأن (ما) جاءت عوضا عنها
ولا يجمع بين العوض والمعوض ، ولذا كان الحذف هنا واجب .
وأجاز المبرد الجمع بينهما ، فأجازا أن تقول : أما كنت غنيا فتصدق ،
أما كنت منطلقا انطلقت .

ولم يسمع عن العرب حذف (كان) وحدها ، وبقاء اسمها وخبرها
وتعويض (ما) عنها إلا مع ضمير المخاطب : كما مثلنا ، فلم يسمع مع
ضمير المتكلم ، مثل : أما أنا غنيا تصدقت ، ولا مع الطاهر ، مثل : أما محمد
غنيا تصدق ، والأصل : أن كنت غنيا ، وأن كان محمد غنيا ، وإن كان
القياس جوازهما ، كما جاز مع ضمير المخاطب . وقد مثل سيويه — رحمه
الله — في كتابه : (أما زيدٌ منطلقا) وفيه حذفها مع الظاهر ،

وقد أشار ابن مالك إلى حذف (كان) وحدها وجوبا وتعويض (ما)
عنها بعد (أن) المصدرية ، فقال :
ويَعْدُ (أن) تُعْوِضُ (ما) عَنْهَا لِرُتْبِ كَيْثِلٍ : (أما أنتَ بُرًّا فاقْرَبْ)



حذف النون من مضارع (كان)

إذا دخل جازم على مضارع « كان » ، جزمه مثل : لم يكنْ علي من أعوانِ
الشرِّ ، وأصل « يكن » . يكون ، فلما دخل الجازم ، حذف الضمة ، فالتقى
ساكنان ، النون والواو فحذفت الواو لالتقاء الساكنين . فصار اللفظ « لم
يكنْ » والقياس يقتضي : أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر ، لكنهم
حذفوا النون بعد ذلك ، تخفيفا — لكثرة الاستعمال فقالوا : لم يَكْ علي .

قال الله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكْ يَفِيًا ﴾ وحذف النون من المضارع المجزوم
جائز « لا واجب » بشرط : ألا تتصل بساكن بعدها أو بضمير متصل .

فَإِذَا لَاقَتْ النُّونَ سَاكِنًا لَا تَحْذَفُ ، عَلَى مَذْهَبِ سَيِّوِيهِ : « فَنِي مَثَل :
لَمْ يَكُنِ الْبَاغِي عَلَى . لَا يَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ ، فَلَا تَقُولُ : لَمْ يَكِ الْبَاغِي ،
وَلَا تَقُولُ أَيْضًا : لَمْ يَكِ الرَّجُلُ قَائِمًا ، لِأَنَّهُ بَعْدَهَا سَاكِنٌ وَأَجَازَ ذَلِكَ يُونُسُ ،
وَقَدْ قُرِئَ شَاذًا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَمْ يَكِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾
بِحَذْفِ النُّونِ .

وَأَمَّا إِذَا لَاقَتْ النُّونَ مَتَحَرِّكًا : فَلَا يَخْلُو . إِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُتَصِلًا
أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ ضَمِيرًا مُتَصِلًا ، اِمْتَنَعَ حَذْفُهَا « بِاتِّفَاقٍ » مَثَلُ قَوْلِهِ ﷺ لِعُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، حِينَ هَمَّ أَنْ يَقْتُلَ ابْنَ صَيَّادٍ ظَنَّا مِنْهُ أَنَّهُ الدَّجَالُ : « إِنْ يَكُنْهُ
فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ » . فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ ،
فَلَا يَقَالُ : إِنْ يَكُنْهُ : لَا تَصَالِهَا بِضَمِيرٍ مُتَصِلٍ ،

وَإِذَا لَاقَتْ النُّونَ مَتَحَرِّكًا غَيْرَ ضَمِيرٍ مُتَصِلٍ : جَازَ الْحَذْفُ ، وَالْإِثْبَاتُ
مَثَلُ : لَمْ يَكُنْ عَلَى بَاغِيًا وَلَمْ يَكِ عَلَى بَاغِيًا ، وَلَمْ يَكُنْ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلَمْ يَكِ
زَيْدٌ .

وَيَجُوزُ الْحَذْفُ فِي الْمَضَارِعِ الَّتِي مَاضِيهَا « كَانَ ، النَّاقِصَةُ ، كَمَا مَثَلْنَا ،
وَالَّتِي مَاضِيهَا « كَانَ ، التَّامَةُ مَثَلُ : صَفَا الْجَوُّ وَاعْتَدَلَ فَلَمْ تَكِ سَحْبٌ ، وَقَدْ
قُرِئَ ، وَإِنْ تَكِ حَسَنَةٌ يُضَاعَفُهَا ، يَرْفَعُ حَسَنَةً ، وَحَذْفُ النُّونِ وَ (تَكِ)
تَامَةً ، بِمَعْنَى : وَجَدَ .

وَالَّذِي جَوَّازَ هَذَا الْحَذْفِ أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ ، فَقَالَ :
وَمِنْ مَضَارِعِ إِنْ كَانَ مُتَجَرِّمٌ تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفُ مَا التَّرَمُّ
وَيَتَلَخَّصُ : أَنَّ ، النُّونَ تَحْذَفُ مِنَ الْمَضَارِعِ ، بِشَرَطٍ : أَنْ يَكُونَ مُجْزُومًا
بِالسُّكُونِ ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِسَاكِنٍ ، أَوْ بِضَمِيرٍ مُتَصِلٍ .



أسئلة وتمارين

- ١ — هناك أفعال ناقصة ، لا تعمل عمل (كان) إلا بشرط ، فما تلك الأفعال ؟ وما شرط عملها عمل (كان) مع التمثيل لكل نوع منها بمثال واحد .
- ٢ — (زال) تأتي ناقصة ، وتأتي تامة ، فمتى تكون ناقصة ومتى تكون تامة ؟ مع التمثيل .
- ٣ — الأفعال الناقصة التي يشترط في عملها تقدم (نفى) قد يحذف منها حرف النفي ويقدر وجوده ؟ متى يكون حذف حرف النفي قياساً ؟ ومتى يكون شاذاً ؟ مع التمثيل .
- ٤ — بعض الأفعال الناقصة ، جامدة ، وبعضها متصرف تصرف تاماً ، وبعضها يتصرف تصرفاً ناقصاً ؟ اذكر مثالا لكل نوع . معناه المراد من التصرف التام ، والناقص .
- ٥ — متى يجب توسط خبر (كان) بينها وبين اسمها ، ومتى يجوز ومتى يمتنع ؟ مع التمثيل (ملاحظة) إن توسط الخبر ، هو تقدم الخبر على الاسم فقط .
- ٦ — ما حكم تقديم خبر (مادام) وليس . عليها أو على الاسم فقط ؟ مع توضيح صور التقديم بالأمثلة .
- ٧ — ما حكم إيلاء معمول الخبر للفعل الناسخ ؟ اذكر آراء العلماء مع التمثيل .
- ٨ — ورد إيلاء بعض الأفعال الناقصة معمول خبرها وهو غير ظرف وجار ومجرور كما في قول الشاعر : (بما كان إياهم عطية عودا) فمارأى النحو بين الذين يمنعون ذلك فيما ورد ؟
- ٩ — متى تزداد (كان) ومتى تكون زيارتها قياسية ؟ ومتى تحذف (كان) وحدها ؟ ومتى تحذف مع اسمها ؟ ومتى تحذف مع اسمها وخبرها ؟ مع التمثيل لما تذكر .
- ١٠ — يحذف النون مع مضارع (كان) فما شروط حذفها مع التمثيل .
- ١١ — اشرح معنى قول ابن مالك الآتي ، موضحاً ما تشير إليه الآيات من مواضع حذف (كان) .

ويحذفونها ويَقُون الخبرَ وبعد إن (ولو) كثيراً فا اشتهر
وبعد (أن) تعويضاً (ما) عنها اتركب كمثل : أما أنتَ برأ فاقرب



تطبيقات

(١)

تأتى « كان » ناقصة ، وتامة وزائدة ، فبين ذلك فهما يأتى مع بيان السبب .
 وإن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ — ولو آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ —
 وإن مِنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا — وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ .
 وقال الخماسى :

حَجَبَتْ نَجِيَّتَهَا فَقُلْتُ لِصَاحِبِي
 مَا كَانَ أَكْرَهًا لَنَا وَأَقْلَهَا

(٢)

بين التام والناقص مما يأتى :
 قال تعالى : ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ . إِنْ اللَّهُ يُمْسِكِ السَّمَوَاتِ
 وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا : أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ . فَمَا زِلَّمْتُ فِي شَيْءٍ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ ، إِنْ كَيْدُ
 الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ، أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ .
 وقالت بنت النعمان : أَمْسِينَا ، وليس فى الأرض عربى إلا وهو يرغب إلينا ويرهبنا ،
 ثم أصبحنا وليس فى الأرض عربى إلا ونحن نرغب إليه ونرهبه .

(٣)

بين حكم تقديم الخبر على الاسم وحكم تقديم المفعول فيما يأتى :
 قال تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .
 وقال أبو الطيب :
 فَأَصْبَحْتُ مَسْرُورًا بِمَا أَنَا مُنْشَدُ وَإِنْ كَانَ بِالْإِنْشَادِ هَجْرُكَ غَالِيَا
 بَاتَتْ قَوَادِى ذَاكَ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمِّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

(٤)

من خصائص « كان » حذفها أو حذف نون مضارعها ، عين المحذوف وسبب
 الحذف فهما يأتى :

قال الشاعر :
لا يَأْمَنُ الدَّخْرُ فَوْقَ بَيْتِي وَلَوْ تَلَكَّا جَنُودَهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ
وقال تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَنْ اللَّهَ لَمْ يَكْ مَغِيرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغِيرُوا مَا
بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ .

(٥)

- (أ) مجهلا ما زال أخوك — مهملًا ما كان محمد .
(ب) ما زال مجهلا أخوك — ما كان مهملًا محمد .
بين حكم تقديم الخبر في الأمثلة السابقة ، موضعًا السبب لما تقول .

□ □ □

نماذج للإعراب

- ١ — لا يزالون مختلفين .
لا : نافية ، يزالون : فعل مضارع ناقص مرفوع بثبوت النون ، والواو :
اسمه . ومختلفين : خبره منصوب بالياء ، لأنه جمع مذكر سالم .
- ٢ — لن نبرح عليه عاكفين .
لن : حرف نفى ونصب ، ونبرح : مضارع ناقص منصوب بالفتحة ،
واسمه مستتر تقديره نحن ، عليه : جار ومجرور متعلق بعاكفين الواقع خبر
نبرح .
- ٣ — أصبح بنعمته إخوانا — والله الذي أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض
مخضرة — والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما .
إخوانا : خبر أصبح على أنها ناقصة ، ولو كانت تامة يكون إخوانا حالا .
مخضرة : خبر تصبح على أنها ناقصة ، ولو كانت تامة تكون مخضرة
حالا .

سجدا : خبر بيت ، على أنها ناقصة ، وعلى أن الفعل تام يكون سجدا
حال .

ومكنا كل فعل من أخوات كان يعرب المنصوب بعده خبر إن كان
ناقصا ، وحالا إن كان الفعل تاما .

٤ - ولو لم تكوني بنتَ أَكْرَمِ والد لكأن أباك الضخم - كوك لي أما
اللام : واقعة في جواب لو ، وكان : ناقصة خبرها أباك منصوب بالالف .
والكاف : مضاف ، إليه والضخم : صفة ، وكونك : اسم « كان »
والكاف مضاف إليه وهي اسم الكون ، لي : جار ومجرور ، أما : خبر الكون
من جهة النقصان .

٥ - أما أقمت وأما أنت مرتحلا فالف بكلاً ما ثأني وما ثلث
أن : حرف مصدري ، أنت : اسم كان محذوفة حذف فأنفصل الضمير
ثم عوض عنها « ما » الزائدة .

٦ - إذا طرق المسكين ذارك فاعطه قليلا ولو مقدار خبة خردل
سأصبر حتى ألقى رضاك إمسا بعلدا وإما قريبا
مقدار : خبر « كان » المحذوفة مع اسمها ، وبعلدا : خبر « كان »
المحذوفة مع اسمها ، وكذلك : قريبا .



الحروف التي تشبه (ليس) في المعنى والعمل (ما — لا — لات — إن)

تقدم أن النواسخ التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، قسمان : أفعال وحروف .

فأما الأفعال فمنها (كان وأخواتها) وقد تقدم الحديث عنها . وسيأتى الحديث عن بقية الأفعال .

وأما الحروف فأربعة ، وهي : (ما — ولا — ولات — وإن) وهذه الحروف تشبه الفعل (ليس) في معناه ، وهو النفي ، وفي عمله : وهو رفع الاسم ونصب الخبر ، ولهذا سميت مشبهات بليس ، كما عدت من أخوات كان ، لأنها تشبهها في العمل فقط ، وإليك الحديث عن كل حرف وشرطه في العمل .

(ما) الحجازية ، وشروط إعمالها :

(ما) النافية ، لا تعمل شيئاً في لغة بني تميم ، بل تُهمل ، فيقولون : ما القمر مضيء ، فالقمر : مبتدأ ، ومضيء خبر ، ولا عمل (لما) في شيء منها ، وذلك ، لأن (ما) لا تختص بالاسم أو الفعل ، بل تدخل على الاسم فنقول : ما على قاهم ، وعلى الفعل فنقول : ما يفهم على ، ومالا يختص ، فحقه ألا يعمل .

وتعمل (ما) عمل ليس في لغة الحجاز بين ، فيرفعون بها الاسم ، وينصبون الخبر ، فيقولون : ما القمر مضيئاً ، وذلك لأنها شبيهة بليس ، في

أنها لنفى الحال عند الإطلاق ^(١) ، ولأن القرآن الكريم والشعر العربى قد جاء بها عاملة .

ولغة الحجاز ، هى الأشهر ، وقد جاء بها القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ۖ ﴾ ، ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ ، وقال الشاعر :

أَبْنَاؤُنَا مَتَكَنُّونَ أَبَاهُمْ حَنَفُوا الصَّلُورَ وَمَا هُمْ أَوْلَادُهَا ^(٢)

ولكن لا تعمل « ما » عمل ليس ، عند الحجازيين إلا بشروط ستة :

الأول : ألا يقع بعدها « إن » الزائدة ، فإن وقعت بعدها ، بطل عملها ، مثل : ما إن الحق مغلوب ، برفع « مغلوب » ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم .

الثانى : ألا يتقص نفى خبرها بإلا ^(٣) ، فإن انتقض بإلا ، بطل عملها ، مثل : ما على إلا شجاع ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ،

(١) معنى هذا : أنها مثل ليس تفيد نفى اتصاف اسمها بمعنى خبرها فى الزمن الحالى عند الإطلاق (أى : عدم التقييد بزمن) ، فإذا قلت : ما القطار قادما ، أفاد نفى اتصاف القطار بالقدم فى الزمن الحالى ، ولكن إذا قلت : ما القطار قادما غدا ، كان النفى فى المستقبل .

(٢) اللغة : أبناؤها (الضمير راجع إلى الكنية والمراد رجالها) ، متكنفون : محيطون ، حقوا الصلور : من الحق وهو الفيظ .

الإعراب : (أبناؤها) مبتدأ (متكنفون) الخبر (أباهم) مفعول متكنفون لأنه اسم فاعل (حقوا) خبر ثان (الصلور) مضاف إليه ، (وما) نافية (هم) اسمها (أولادها) خبر ما منصوب بها .

والمعنى : أن رجال تلك الكنية يحيطون بقادتهم ، وقلوبهم ، مستلفة حقلا وغيطا على أعدائهم ، وكأنهم أبناؤها ، وما هم بأبنائها فى الحقيقة .

الشاهد : وما هم أولادها حيث عملت ما النافية عمل ليس فرفضت الاسم (هم) ونصب خبر (أولادها) .

(٣) فإن انتقض النفى (بخير) إلا مثل : ما زيد غير قائم ، تعمل (ما) ولا تهمل .

وقوله : ﴿ مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾ فما بعد « ما » يعرب مبتدأ وخبر ، ولا يجوز نصب الخبر خلافا لبعضهم .

الثالث : ألا يتقدم خبرها على اسمها : وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم وجب رفعه ، فنقول : ما مسافر أخوك ، فمسافر خبر مقدم ، وأخوك مبتدأ مؤخر ، ولا نقول ما مسافرا أخوك ، وأجاز ذلك بعضهم .

فإن تقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور : جاز إعمالها وإهمالها (على خلاف) ، مثل : ما عندي محمد ، وما في الدار خالد ، فمن جعلها عاملة ، قال : إن الظرف والجار والمجرور في محل نصب خبر مقدم ، ومن أهملها ، قال : إنهما في موضع رفع خبر مقدم ، والثاني : (أى الإهمال) هو ظاهر كلام ابن مالك فإنه اشترط الترتيب بين المبتدأ والخبر ، فلا يتقدم الخبر عنده بأى حال ، حتى ولو كان ظرفا أو جارا ومجرورا .

الرابع : ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ، فإن تقدم بطل عملها ، ففى مثل : ما أخوك آكلا طعامك (طعامك) مفعول لآكل ، أى معمول له ، فإن قدمت المفعول على اسم (ما) نقول : ما طعامك أخوك آكل (برفع آكل) .

والذين يجوزون أعمال (ما) مع تقدم الخبر ، يجوزون إعمالها مع تقدم معمول الخبر ، فيقولون : ما طعامك أخوك آكلا .

ولكننا نقول : لا يلزم من جواز عملها مع تقديم الخبر — جواز عملها ، مع تقدم معمول الخبر ، لأن أعمالها مع تقدم معمول فصل بين الحرف وما يعمل فيه ولا يوجد ذلك فى تقدم الخبر .

فإن كان معمول المتقدم ظرفا أو جارا ومجرورا . جاز إعمالها وإهمالها ، مثل : ما عندك زيد مقيما ، وما بى أنت مقيما ، ويجوز : مقيم ، ومعنى بالرفع ، لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها مالا يتوسع فى غيرها

الخامس : أن لا تتكرر (ما) فإن تكررت بطل عملها ، مثل : ماما الجندى جبان ، لأن (ما) الأولى للنفى ، و (ما) الثانية للنفى ، ونفى النفى إثبات فينقلب معنى الجملة إلى إثبات ، وأجاز بعضهم إعمالها مع التكرار .

السادس : أن لا تبدل من خبرها موجب . فإن أبدل ، بطل عملها ، مثل : ما خالده بشيء إلا شيء لا يعاب به ، فكلمة (بشيء) جار ومجرور خبر (ما) فى موضع رفع لإعمالها ، ويجوز أن يكون فى موضع نصب على أنها عاملة ، وإنما أهملت ، لأنه قد أبدل منها موجب (وهو شيء الثانية و (ما) لا تعمل فى الموجب ، وهذا الشرط لم يشترطه الكثير ، ولم يعابوا به ، وكلام سيويه يحتمل اشتراطه وعدم اشتراطه .

والى ماسبق : من إعمال (ما) عمل ليس عند أهل الحجاز ، وشروط عملها أشار ابن مالك بقوله :

أَعْمَالٌ ثَلَاثٌ ، أُعْمِلَتْ « مَا » ثَوْنٌ « إِنْ » مَعَ بَقَاِ النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنِ وَسَبْقِ حَرْفِ جَزْ أَوْ ظَرْفِ كَ (مَا) بِسِىِّ أَنْتَ مَغْنِيَا أَجَازَ الْعُلَمَاءِ

ومعنى ترتيب زكن : أى علم وهو يقصد اشتراط الترتيب . تقدم الاسم وتأخير الخبر .



حكم المعطوف على خبر « ما »

إذا وقع بعد خبر (ما) الحجازية معطوف : فإن كان حرف المطف : لكن أو بل — وجب رفع المعطوف — مثل : ما محمد مسافراً لكن مقيماً ، وما خالد جباناً بل شجاعاً ، ويرفع المعطوف ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : لكن هو مقيم ، وبل هو شجاع ، ولا يجوز نصب المعطوف بعد لكن ، أو بل ، لأنهما يقتضيان أن يكون ما بعدهما موجبا ، أى : مثبتا . و (ما) لا تعمل فى مثبت .

وإن كان حرف المعطف غير لكن أو بل ، كالواو والفاء ، جاز نصب المعطوف ورفع ، والمختار النصب ، مثل : ما محمد خطيبا ولا كاتباً ، ويجوز ولا كاتب ، فالنصب ، عطفاً على خير (ما) ، والرفع على أنه خير لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا هو كاتب .

والى هذا أشار ابن مالك ، فقال :
 وَرَفْعُ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ ، أَوْ يَسِلُّ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ (مَا) الزَّمْ حَيْثُ خُلُ
 وملخص هذا : أنه يجب رفع المعطوف ، إن كان المعطف بـ (بل) أو (لكن) ويجوز الرفع والنصب في غير ذلك .



زيادة (باء الجر) على الأخبار المنفية

إذا كان خبر الناسخ منفيًا ، جاز أن يدخل عليه حرف الجر الزائد (الباء) لتأكيد النفي ، وتقويته ، مثل : ليس الحليمُ بضعيف ، ولم أكن بمجهل ، وزيادة الباء على الخبر المنفي ، متفاوتة ، فارة تكثر زيادتها ، وتارة تقل .

١ — فتراد الباء بكثرة في خبر (ليس) و (ما) . مثل قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ، وقوله : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾ ومثل قوله تعالى : ﴿ وَ مَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ، وَ مَا رَبُّكَ بِمُغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾ ولا تقتصر زيادة الباء على خبر (ما) الحجازية ، بل تزداد عليها وعلى خبر (ما) التميمية .

وقد أشار سيويه إلى ذلك ، فلا التفات إلى منع زيادتها على خبر (ما) التميمية ، لأن ذلك موجود في أشعار العرب وفي كلامهم .

وقد اضطرب رأى الفارسي في ذلك ، فمرة قال : لا تزداد الباء إلا بعد الحجازية ، ومرة قال : تزداد في الخبر المنفي « أى : مطلقاً » .

٢ — وتزداد الباء بقلّة في موضعين :

الأول : في خبر (لا) ، نحو قول الشاعر :
فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَأَذُو شَفَاعَةٍ بِمَنْ قَبِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ ^(١)
الثاني : في خبر مضارع « كان » ، المنفى — ب « لم » ، نحو قول
الشاعر :

وَأَنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ ^(٢)
والخلاصة : تزداد الباء بكثرة في خبر « ليس » و « ما » ، وبقلة في خبر « لا » ،
ونفي « كان » ، وإلى هذا أشار ابن مالك فقال :
وَبَعْدَ « مَا » وَلَيْسَ جَرُّ الْبَاءِ الْخَبَرُ وَبَعْدَ « لَا » وَتَقَى « كَانَ » قَدْ يُجَرُّ

(١) البيت : لسواد بن قارب من قصيدة له يخاطب النبي ﷺ .

اللغة : الفتل : الخيط الرقيق يكون في التواة .

الإعراب : (فكن) فعل أمر من كان الناقصة ، واسمها ضمير مستتر تقديره : (أنت) ،
(شفعيا) خبرها ، (لي) متعلق به ، (يوم) منصوب على الظرفية . يمكن أو بشفع ، (لا)
نافية تعمل عمل ليس ، (ذو) اسمها ، (شفاعة) مضاف إليه ، (بمن) الباء حرف جر
زائد و (ممن) مجرور بالباء خبر وهو اسم فاعل وفاعله مستتر تقديره (هو) ، (قبلا)
مفعول به ، (عن سواد) متعلق بمن (ابن قارب) مضاف إليه .

المعنى : كن لي يارسول الله شفيعا في يوم لا ينفي فيه صاحب شفاعة قبلا عن سواد بن
قارب : يعني نفسه .

والشاهد : (بمن) حيث دخلت الباء الزائدة على خبر (لا) وهذا قليل .

(٢) الإعراب : إن حرف شرط ، (مدت) فعل الشرط ، (الأيدي) نائب فاعل ، (إلى
الزاد) متعلق بملت ، (أكن) مضارع مجزوم بلم ، واسمه مستتر تقديره (أنا) ،
(بأعجلهم) الباء حرف جر زائد (أعجل) خبر أكن منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها
حرف الجر الزائد والضمير مضاف إليه ، (إذ) تعليلية ، (أجشع القوم) مبتدأ ومضاف إليه ،
(أعجل) خبر .

والمعنى : أنه فتوح وأنه لا يسرع في الأكل إذا قدم وأسرع عليه الناس .

الشاهد : زيادة الباء في خبر مضارع كان المنفى بلم ، وهو (بأعجلهم) وهذا قليل .

« لا ، النافية وشرط إعمالها :

« لا ، النافية ، للوحدۃ تعمل عمل « ليس » عند الحجازيين ، ومذهب بنى تميم إعمالها ، ويشتد لعمالها عمل « ليس » عند الحجازيين ، ثلاثة شروط : الأول : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، مثل : لا مَالٌ مع التبذير باقيًا ، ونحو قول الشاعر :

تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا^(١)

وقول الآخر :

نَصْرُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ خَازِلٍ فَبَوَّثَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينًا^(٢)

ولا تعمل « لا » فى المعرفة . وزعم بعضهم : أنها قد تعمل فى معرفة . وأنشد للنايفه :

بَدَتْ فِعْلٌ ذِي وَدٍّ فَلَمَّا نَبَحْتُهَا تَوَلَّى وَبَقْتُ حَاجَتِي فِي قَوَادِمَا^(٣)

(١) اللفه : (تعر) اصبر وتسل ، الوزر : الملجأ وأصله الجبل ، واقيا : مانعا .

الإعراب : (تعر) ، فعل ، والفاعل أنت ، (فلا) الفاء للتعليل ، (ولا) نافية تعمل عمل ليس (شىء) اسمها (على الأرض) متعلق بياقيا الواقع غير (لا) ولا وزر ، لا واسمها . وواقيا خبرها (ومما قضى الله) متعلق بواقيا وما (اسم موصول) وجمله (قضى الله) صلة . والشاهد : فى قوله فلا شىء ، (ولا وزر) ، حيث عملت (لا) عمل ليس فى نكرتين . (٢) اللفه : بوث : اسكت من قولهم . يؤله الله منزلا : أسكنه ، الكمأة جمع كمى : وهو الشجاع .

الإعراب : (إذا) ظرف للزمن الماضى متعلق بنصرتك (لا صاحب غير خازل) لا واسمها وخبرها ومضاف إليه (فبوث حصنا) الفاء للتفريع والفعل الداخلة عليه مبنى للمجهول والفاء نائب فاعل و (حصنا) مفعوله الثانى و (حصينا صفة لحصن) .

والمعنى : اعتك حين خللك أصحابك ، فنزلت حصنا نسيما تأمل النجدة والهاأس .

الشاهد : لا صاحب غير خازل : حيث عملت (لا) عمل (ليس) ، فى نكرتين .

(٣) اللفه : بدت : ظهرت ، بقى : تركت ، سواد القلب ، سواداه ، وهى حيث السوء .

وَحَلْتُ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا
سِوَاهَا ، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْرَاحِيًا

فقد عملت « لا » فى معرفة ، فى قوله : « لا أنا باغيا » .

وقد اضطرب كلام ابن مالك فى هذا البيت ، فمرة قال : إن « لا »
لا تعمل إلا فى نكرة وهذا البيت مؤوّل ، ومرة قال : إنها تعمل فى معرفة ،
وإن القياس على البيت سائغ .

والصحيح أنها لا تعمل إلا فى نكرتين ، وأما البيت ، فقد خرّجوه
وأولّوه ^(١) :

الثانى : أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا يجوز أن تقول لا قائماً رجلاً ،
ولا واقياً لظالم حصنً ، بنصب المتقدم ، بل يجب رفعه .

الإعراب : (فعل) منصوب على نزع الخافض . أى كفعل (ذى ود) مضاف إليه
(فلما) حرف ربط أو ظرف بمعنى حين منصوب بجوابه (تولت) وتبعها . الجملة فى
محل جر باضافة لما إليها (وبقت) معطوف على تولت (حاجتى) مفعول بقت (وحلت
سواد القلب) فعل ومفعول ومضاف إليه . (لا أنا باغيا) لا واسمها وخبرها ، (سواها)
مفعول باغيا مضاف إلى الضمير و (لا) نافية (عن حبها) متعلق بمتراخيا ، الواقع خبر (لا)
واسمها محذوف دل عليه ما قباه . .

والمعنى : يريد الشاعر : أنها أطمعته بما أظهرت له من بشاشة الوجه ، وحلاوة الحديث
وحسن اللقاء ، فلما تبعها أعرضت عنه أعراض التارك . فوقع اليأس فى قلبه وقد تركت حبها
فى فؤاده : حتى لا يريد سواها ولا يخفى غيرها .

الشاهد . (لا) أنا باغيا حيث عملت لا عمل ليس فى المعرفة .

(١) من منع عملها فى معرفة خرج هذا البيت بعدة تخريجات منها جعل أنا نائب فاعل
لفعل محذوف ، وباغيا حال ، أو مفعول ثان ، والتقدير : لا أرى باغيا ويجوز أن يجعل (أنا)
مبتدأ خبره الفعل المقتر بعدة ، وباغيا حال ، أو مفعول ثان والتقدير أنا لا أرى باغيا .

الثالث : ألا ينتفض النفي بإلا ، فلا يجوز أن تقول : لا سعى إلا مثيّرًا ،
بالنصب ، بل يجب الرفع .

وحذف خبر « لا » كثير في الكلام ، كأن تقول للمريض : لا بأس ،
أى : لا بأس عليك . وتقول : فلان مخلص لاشك ، أى : لا شك في ذلك .
« إن » النافية وعملها عمل « ليس » :

قد اختلف النحاة في عمل « إن » النافية : فذهب كثير من البصريين والفراء
أنها لا تعمل شيئًا ومذهب الكوفيين — خلا الفراء — أنها تعمل عمل « ليس »
وقال بهذا بعض البصريين ومعهم ابن مالك : وقد ورد السماع بإعمالها ،
مثل قول الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعف المجانين^(١)

أى : ليس هو مستويًا ، وقول الشاعر :

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يَتَعَى عَلَيْهِ فَيُحْذَلَا^(٢)

أى : ليس المرء ميتًا :

وقد ذكر ابن جنى (فى المحتسب) أن سعيد بن جبير رضى الله عنه

(١) الإعراب . (إن) نافية تعمل عمل (ليس) ، (هو) اسمها ، (مستويًا) خبرها
(إلا) أداة استثناء مفرغ على أضعف بدل من ، على أحد (المجانين) مضاف إليه .

والمنى : ليس لهذا الرجل سلطان على أحد إلا على أضعف المجانين .

الشاهد : إعمال (إن) النافية عمل ليس وهو قليل .

(٢) اللغة : يتعى عليه ، يتحدى عليه ويظلم ، يخذل : أى ، لا يجد العون والنصر .

الإعراب : (إن) نافية . تعمل عمل ليس ، (المرء) اسمها مرفوع (ميتًا) خبرها
نصوب بانقضاء متعلق بميتا (حياته) مضاف إليه ، ولكن حرف استدراك (بأن) الباء جارة
وأن مصدرية (يتعى) مبنى للمجهول (عليه) نائب فاعل يتعى ، وأن وما دخلت عليه فى

قَرَأْ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ بِنَصْبِ عِبَادًا^(١) .

ويشترط في عملها : أن لا ينتقض نفى خبرها ، وألا يتقدم خبرها على اسمها ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل في النكرة .
والمعرفة ، مثل : إن رجلاً قائماً ، وإن الذهب رخيصاً ؟ وإن على القادم بمعنى ليس الرجل قائماً ، وليس الذهب رخيصاً ، وليس على القادم .

الحرف الرابع (لات) :

وأصلها (لآ) النافية : زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة ، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل (كس) فترفع الاسم وتنصب الخبر .
ومن أمثلتها عابلة : تسرعت في الإجابة . ولات حين تسرع : أى :
وليس الحين حين تسرع .

شروط عملها :

وتختص (لات) عن أخواتها بأمرين ، أى بشرطين هما :

١ — أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان ، مثل كلمة (حين) .

٢ — وأنها لا يذكر معها الاسم والخير معاً ، بل يذكر أحدهما ويحذف

تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجرور متعلق بمحذوف .

التقدير : ولكن يموت بالحق عليه فيحذو الفاء عاطفة ، و (يحذو) مبنى للمجهول ،

ونائب الفاعل ضمير يعود على المراء .

المعنى : إن الإنسان لا يعد ميتاً بانقضاء أجله ، لأنه يستريح من هم الدنيا ، ولكن يعد

ميتاً إذا ظلم ولم يجد نصيراً ولا معيناً .

الشاهد : أعمال (إن) النافية عمل ليس .

(١) والمعنى : ليس الأصنام التي تعبدونها عباداً أمثالكم ، بل هي حجارة .

الآخر . والغالب حذف اسمها ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجِدْ جِيْنَ
مَنَاصِرَ ﴾ بنصب (حين مناص) خبراً لها وحذف الاسم ، والتقدير :
ولات الحين حين مناص ، أى حين فرار .
وإعرابها : لات حرف نفى ، والحين المحذوف اسمها ، وحين مناص
خبرها .

وقد قرئء شذوذاً : وَلَا تَجِدْ جِيْنَ مَنَاصِرَ ، برفع الحين على أنها اسم
(لات) والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حين مناص لهم ، أى : كائناً
لهم .

هذا ، وقد اختلف فى المراد باشتراطهم أنها لا تعمل إلا فى أسماء الزمان ،
فهل يشترط أن يكون الزمان لفظ الحين ، أو أنها تعمل فى لفظ الحين وما
ماثله ، مثل : ساعة ووقت ، وأوان : والصحيح أنها تعمل فى الحين ، وما
ماثله ، من اسم الزمان ، وقد تقدم مثال لعملها فى لفظ (الحين) ومن عملها
فى ما رادفه قول الشاعر :

نَدِمَ الْبَغَاةُ وَلَا تِ سَاعَةً مِّنْكُمْ وَالْبَقِيَّ مَرْتَعٌ مُّبْتَنِيهِ وَجَحِيمٌ^(١)

(١) اللغة : البغاة جمع باغ ، وهو الظالم (لات ساعة منكم) أى : وقت لا ينفع الندم
مرتفع ، محل الجنابة ، والمراد عاقبة (مبتنيه) الساعى إليه ، وجحيم : سوء .

الإعراب : (ولات) الواو للحال ، لات نافية تعمل عمل (ليس) واسمها محذوف تقديره
الساعة (ساعة) خبرها (منكم) مضاف إليه (والبقي) مبتدأ أول و (مرتفع) مبتدأ ثان
(مبتنيه) مضاف إليه (وجحيم) خبر المبتدأ الثانى : والمبتدأ الثانى وخبره ، خبر المبتدأ
الأول .

والمعنى : ندم الظالمون على ما فرط منهم ؟ وليس الوقت الذى ندموا فيه وقت الندم
وعاقبة طالب البقي وجحيم يقضى إلى سوء العاقبة .

والشاهد : فى قوله : ولات ساعة منكم (حيث عملت) (لات) فيما رادف الحين من
أسماء الزمان وهو الساعة .

ومذهب الأخفش وفريق من العلماء : أَنَّ (لَات) لا تعمل شيئاً ، فإن
وجد الاسم بعدها منصوباً ، مثل : (وَلَات حِينَ مَنَاصِر) يكون ناصبه عندهم
فعلاً مضمراً ، والتقدير : وَلَات أَرَى حِينَ مَنَاصِر ، وإن وجد مرفوعاً فهو
مبتلياً ، والخبر محذوف ، والتقدير : وَلَات حِينَ مَنَاصِر كائن لهم .

وقد أشار ابن مالك إلى إعمال (لا) و (لَات) و (إِنْ) عمل (ليس)
وشرط بعضها ، فقال :

فِي التَّكْرَارِ أَعْمَلْتُ كَلِيسَ (لا)
وَقَدْ تَلَّى (لَات) و (إِنْ) ذَا الْعَمَلِ
وَمَا (لِلَّات) فِي سَوَى حِينَ عَمَلِ
وَحَذَفُ ذِي الرُّفْعِ فَشْنَا ، وَالْعَكْسُ قَلَّ

□ □ □

أسئلة وتمارين

- ١ — يرى الحجازيون إعمال « ما » عمل « ليس » ، ويرى بنو تميم إعمالها فيماذا استدلل الحجازيون على إعمالها ، وما شرط إعمالها عندهم ؟ وما دليل إعمالها عند بني تميم .
 - ٢ — ما حكم المعطوف على خبر (ما) ومتى يتعين فيه الرفع ، ومتى يجوز الرفع والنصب ؟ مع التمثيل لما تقول .
 - ٣ — اذكر شروط عمل « لا » النافية عمل ليس . وهل تعمل فى المعارف ؟
 - ٤ — قد تعمل (لآت) عمل ليس فيماذا تختص ؟ وما إعراب قوله تعالى ﴿ وَلَآت جِئْنَ مَنَاسٍ ﴾ برفع حين ونصبه ، وعلى رأى من أعمل (لآت) وعلى رأى من أعملها .
 - ٥ — ما أنا جاهلاً بل منجاهل ، ما محمد خطيباً لكن كاتب ، وما محمد خطيباً ولا كاتب — لماذا تمين رفع المعطوف فى المثال الأول والثانى ، وجاز رفعه ونصبه فى المثال الثالث ، وما وجه الرفع فى كل ؟
 - ٦ — اشرح قول ابن مالك الآتى ، موضحاً : متى تزداد الباء فى الخبر بكثرة ، ومتى تزداد بقلة :
- وبعد (لا) وليس جرُّ الباء الخبر وبعد (لا) ونفى كان قد يجر



التطبيقات

- ١ — بين (ما) العاملة ، والمهمله . والمحتملة فيما يأتى ، مع ذكر السبب ، قال تعالى : ﴿ ما هذا بشراً ﴾ ﴿ ما من أمهاتهم ﴾ ، ﴿ وما محمد إلا رسول ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ، وما نحنُ بتأويل الأحلام بعالمين ﴾ .
- ٢ — أين اسم (لآت) وخبرها فيما يأتى :

شاب رأسى ولات حينَ متشبَّ وعجيب الزمان غير عجيب

- ٣ — لم لا تصلح الجمل الآتية لدخول « لا » العاملة عمل « ليس » اجعلها صالحة لذلك ، ثم ادخل « لا » على كل جملة منها :

اليث على البنان — الوردة مزدهر فى الحدائق — أفلامنا مبررة .

نموذج للإعراب

(١) إعراب ما تحته خط مما يأتي : ميثا الأوجه المحتملة للإعراب :

لما زأوا وَفَجَ الكتابِ ساطعًا قالوا الأمان ، ولات حين أمان

الإعراب : قالوا : فعل وفاعل . الأمان : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : تريد الأمان . ولات : حرف نفى ، والتاء لتأنيث اللفظ ، وحين بالنصب خبر لات واسمها محذوف ، والتقدير : وليس الحين حين أمان . وحين : بالرفع — اسم لات ، وخبرها محذوف ، والتقدير : وليس حين أمان كائنًا لهم — وهذان الوجهان على رأى من أعمل لات . وأما على رأى من أهملها فحين بالرفع مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : ليس الحين كائن لهم وحين : بالنصب مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : ولا أرى حين أمان .

(٢) إذا كان عِلْمُ الناسَ ليسَ بنافع ولا دافع فالحُسْرُ للعلماء

إذا ظرف للمستقبل يفيد معنى الشرط ، كان : فعل ماض ناقص علم اسم كان ، والناس : مضاف إليه ، ليس : فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر يعود على علم الناس . بنافع : الباء جر زائد ، ونافع : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل نصب خبر كان .

(٣) ما بالآباء فخركم :

بالآباء : جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم ، وفخركم : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ويجوز على رأى بعضهم إعمال (ما) فيكون الجار والمجرور فى محل نصب خبر (ما) مقدم ، وفخركم : اسم (ما) ومضاف إليه .

□ □ □

أفعال المقاربة ، والرجاء ، والشروع

أمثلة :

- ١ — الماء يَغْلِي ... كاد الماء يَغْلِي ... أوشك الربيعُ أن يُقْبَلَ
- ٢ — عسى اللهُ يَأْتِيَ بالفتح : حَرَى النُصْرُ أن يَتَحَقَّقَ لَنَا .
- ٣ — أنشأ الطالبُ يَذْكَر ... أخذ الظالمُ يَعْضُ عَلَى يَدَيْهِ .

التوضيح :

في الأمثلة الأولى ، تجد جملة (الماء يَغْلِي) تدل على وقوع غليان الماء ، ولكن إذ قلت : كادَ الماءُ يَغْلِي ، تغير المعنى ، ودلت الجملة : على قرب غليان الماء لا وقوعه بالفعل ، والذي دلَّ على القرب ، هو الفعل « كاد » ولذلك تُعَدُّ من أفعال المقاربة ، وأشهرها : كادَ وكرَّب — وأوشك .

وفي الأمثلة الثانية : تجد جملة (عَسَى اللهُ أن يَأْتِيَ بالفتح) تدل على الرجاء والأمل ، والفعل الذي دل على الرجاء ، هو « عَسَى » ، ولذلك تعد من أفعال الرجاء وأشهرها : عسى — وحرى — واخولق .

وفي الأمثلة الثالثة تجد جملة : (أنشأ الطالب يَذْكَر) تدل على الابتداء والشروع في المذاكرة ، والفعل الذي دل على الشروع والابتداء ، هو أنشأ ، ولذلك يُعَدُّ من أفعال الشروع ، وأشهرها : أنشأ — أخذ — طفق — علق — جَعَلَ .

وكل فعل من تلك الأفعال السابقة « يدخل على المبتدأ والخبر ، فرفع

المبتدأ ويسمى اسمًا له ، ويكون الخير مضارعًا في محل نصب ، كما رأيت في الأمثلة ، وإذا نظرت إلى المضارع من حيث اقترانه « بأن » وتجرده منها ، وجدته تارة ، يجب اقترانه « بأن » كما في حرى . واخلولق ، وتارة يجب التجرد منها كما في أفعال الشروع ، وتارة يكثر كما في « عسى » وتارة يقل كما في : كاذ ، وكَرَب .

واليك بالتفصيل : معانى تلك الأفعال ، وعملها وحكم اقتران خبرها « بأن » وغير ذلك .

أفعال المقاربة « كاد » وأخواتها

القسم الثانى : من الأفعال الناسخة « كاد » وأخواتها والمشهور منها أحد عشر فعلاً ، ولا خلاف فى أن جميعها أفعال إلا « عسى » : فقد نقل عن بعضهم أنها حرف ^(١) ، ولكن الصحيح : أنها فعل بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، تقول عسيْتُ ، وعسيْتُ ، وعسيْتُما ، وعسيْتُنَّ .

وهذه الأفعال يسميها النحويون (أفعال المقاربة) ولكن كلها ليست للمقاربة ، بل تنقسم كما رأيت من حيث دلالاتها ومعناها إلى ثلاثة أقسام :

١ — أفعال المقاربة : وتدل على قرب حدوث الخبر ، وهى : كاد — وكَرَب — وأوشك .

٢ — أفعال الرجاء : وتدل على رجاء حصول الخبر وتوقعه ، وهى :

(١) يرى الكوفيون ، ومعهم ثعلب ، وابن السراج : أنها حرف ، لأنها تدل على الرجاء ، مثل : لعل ، ولا تنصرف مثلها ، وذلك ، كانت حرفاً : مثل : لعل ، للشبه بينهما ، والصحيح : أنها فعل لما ذكرنا .

عسى — وخرى — واخولق .

٣ — أفعال الشروع : (وتسمى أفعال الإنشاء) وتدل على الشروع والابتداء فى حدوث الخبر وهى كثيرة منها ، أنشأ — وأخذ — وجعل — وعلق — وطفق .

ولعلك عرفت أن تسميتها كلها بأفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض .

« عملها » وشرطه :

هذه الأفعال تعمل عمل « كان » أى : أنها تدخل على المبتدأ والخبر ، ترفع المبتدأ ، اسمها ، ويكون الخبر فى محل نصب خبرها لها ، لكن خبرها لا يكون إلا مضارعًا ، مثل : كاد الماء يغلى ، وعسى الفرج أن يأتى ، وقد يجىء الخبر « اسمًا » بعد عسى وكاد ، مثل قول الشاعر :

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مِلْحًا ذَائِمًا لَا تُكَيِّرُنْ إِنِّي عَمِيْتُ صَائِمًا^(١)

فقد جاء خبر « عسى » اسمًا مفردًا وهو « صائمًا » وهذا نادر .

وكقول الآخر :

(١) الإعراب : « أكثرت » فعل وفاعل « فى العذل » متعلق بأكثرت ملحًا ، حال من الفاعل و « ذائمًا » صفة لملحًا ، « لا » نافية « تكيرن » مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم بلا « إني » إن واسمها « عسيت » فعل ماض ناقص والتاء ابهية ، و « صائمًا » خبره والجملة خبر « إن » .

والمعنى : أبها العاذل المكثّر فى لومه وعتابه ، أمسك عن لومك وسبك فإني ممسك عن الكلام ولا يمكن أن أقابل لومك بمثله .

الشاهد : مجىء خبر « عسى » مفردًا : وهو نادر ، وكان القياس أن يكون مضارعًا .

فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَلَّتْ آيَا وَكَمْ بِمِثْلِهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تُصَفِّرُ^(١)
فقد جاء خبر « كاد » اسمًا مفردًا « آيَا » وهذا نادر .

وقد أشار ابن مالك إلى أن « كاد » وأخوتها تعمل عمل « كان » ، غير
أن خبرها ، لا يكون إلا مضارعًا . وشذ ، مجيئه اسمًا ، فقال :
كَكَّانَ ، « كَذَّ » وَعَسَى ، لَكِنْ تَلَزَّ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِإِذْنِ خَبَرِ
وقول ابن مالك : ندر غير مضارع ، فيه إيهام ، لأن غير المضارع يدخل
تحت الاسم والظرف والجار والمجرور ، والجملة الاسمية ، والفعلية
الماضوية^(٢) يشمل كل هذا ، ولكن النادر وقوع الاسم خبرًا فقط ولم
يسمع مجيء غيره خبرًا .



أحوال القرآن خبر « كاد » وأخواتها بأن المصدرية

المضارع الواقع خبرًا لتلك الأفعال قد يقترن « بأن » المصدرية وجوبًا أو
كثيرًا ، كما قد يتجرد منها ، وجوبًا أو كثيرًا ، وإليك تفصيل ذلك .

(١) اللغة : أبَتْ : رجعت ، فهم : اسم قبيلة ، « تصفر » من الصفر ، والمراد النفخ عند
الندم .

الإعراب : « فأبت » عطف على ما قبله ، « إلى فهم » متعلق بأبت ، « وما كادت آيَا »
جملة منفية حال . والتاء اسم « كاد » وخبرها آيَا ، « وكم » خبرية مبتدأ مثلها مضاف إليه
مميز لها وجملة « فارقتها » خبر « وهى تصفر » جملة إسمية وقعت حالا .

والمعنى رجعت إلى قبيلتي بعد مفارقتها ، وما كدت أرجع إليها ، وكثير من التباثل ، أفلت
منها ونجوت ، وهى تلهف وتحنن على إفلاتي منها ، وعدم قدرتها على .

والشاهد : مجيء خبر « كاد » مفردًا وهو « آيَا » والقياس أن يكون مضارعًا
(٢) هكذا قال ابن عقيل ، والصحيح أنه قد سمع ذلك نادرًا .

١ — فيكثر إقتران المضارع بأن المصدرية إذا كان خبراً لـ « عسى » أو « أو شك » .

فأما (عسى) فاقتران خبرها (بأن) المصدرية كثير ^(١) وتجرده من (أن) قليل ، وهذا مذهب سيويه ، ومذهب جمهور البصريين ، أنه لا يتجرد خبرها من (أن) إلا في الشعر ، ولم يأت خبر (عسى) في القرآن الكريم ، إلا مقترناً (بأن) مثل قوله تعالى : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ ، وقوله : ﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ﴾ .

ومن ورود خبر (عسى) مجرداً من ﴿ أَنْ ﴾ قول الشاعر :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَتَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ ^(٢)

وقول الآخر :

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَلْقِهِ أَمْرٌ ^(٣)

وأما (أو شك) فالكثير اقتران خبرها بأن المصدرية ، ويقل تجرده منها ،

(١) لأن (عسى) للترجي والمترجى مستقبل فتناصبه (أن) لاستقبالها .
(٢) الإعراب : (عسى) فعل ناقص (الكرب) اسمه (أمسيت) أمسى : واسمها (فيه) خبرها والجملة ، صلة الذي وجملة (يكون وراءه ...) خبر عسى ، ويكون فعل ناقص واسمه مستر ، و (وراءه) ظرف خبر مقدم (وفرج) مبتدأ مؤخر و (قريب) صفة ، وجملة المبتدأ والخبر ، خبر (يكون) .

والشاهد : مجيء (خبر) (عسى) وهو (يكون) مجرداً من (أن) وهذا قليل .
(٣) الإعراب : (عسى) من أفعال الرجاء (فرج) اسمها ، وجملة (يأتي به الله) في محل نصب خبرها و (له) متعلق بمحذوف خبر مقدم كل يوم ظرف متعلق بالخبر أيضاً (في خلقته) متعلق به أيضاً (أمر) مبتدأ مؤخر والجملة خبر أن .
والشاهد : مجيء خبر عسى وهو (يأتي) مجرداً من (أن) وهذا قليل .

فمثال اقترانه (بَأَن) قولنا : أوشكت الثمارُ أَنْ تُنضَجَ ، وأوشك الريحُ أَنْ
يَقْبَلَ ، وقول الشاعر :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ الثَّرَابُ لِأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ مَاثُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْتَنُّوا^(١)

ومثال تجرده من (أَنْ) قولنا : أوشكت الثمارُ تُنضَجُ ، وقول الشعر :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَيْتِهِ فِي بَعْضِ غَرَائِبِهِ يُوَاقِفُهَا^(٢)

٢ — ويقل اقتران المضارع بَأَن المصدرية ، ويكثر التجرد منها . إذا كان
خير ، كاد أو (كرب) .

فأما (كَادَ) : فهي عكس (عسى) الكثير في خبرها أن يتجرد من (أَنْ)

مثل قولنا :

كَادَ الْمَاءُ يَغْلَى ، وكَاذَتْ الْأَزْهَارُ تَتَفَتَّحُ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ فَذَبْحُوهَا

(١) الإعراب : (لو) للشرط ، وجملة (سئل الناس الثراب) فعل الشرط ، وجملة
(لأوشكوا) جواب الشرط ، والضمير فيه اسم أوشك ، وجملة (إذا قيل ماثوا) محترضة ،
وجملة (أن يملوا) خير أوشك .

والمعنى : لو طلب من الناس الثراب الذي لا قيمة له ، اضطربوا وقاربوا أن يمنعهوا إذا
قبل لهم : إعطونا منه ، وذلك لما في طبعهم من الحرص والشح .

والشاهد : اقتران : خير أوشك ، وهو (أن يملوا) بَأَن المصدرية ، وهذا كثير .

(٢) اللفظ : غرائه ، غفلاته ، وهو جمع غرة وهي الغفلة ، يوافقها : يصادفها .

الإعراب : (من) اسم موصول ، اسم يوشك (فر) جملة وقعت صلة (من منته) متعلق
بفر (في بعض) متعلق يوافقها (غرائه) مضاف إليه يوافقها الجملة في محل نصب خبر
يوشك .

والمعنى : يكاد من فر من الموت في الحرب ، يصادف منته في بعض غفلاته ، وهو
هنا يشجع على الحرب ، وعدم الهروب من الموت .

الشاهد : مجيء خبر (يوشك) وهو (يوافقها) مجردا من أن المصدرية ، وهذا قليل .

وما كَاثُوا يَفْعَلُونَ ﴿١﴾ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَاذَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ وَيَقُلُ : اقتران خبر (كاذ) بـ (أن) ، حتى أن الأندلسيين ، جعلوه خاصاً بالشعر ومن الاقتران . قولنا : كاذ الماء أن يغلي ، وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وما كَذْتُ أن أصلي العصر حتى كاذت الشمس أن تغرب » .

وقول الشاعر :

كَاذَتْ النَّفْسُ أَنْ تَبْيُضَ عَلَيْهِ إِذْ غَلَا حَشَوُ رَهْطَةٍ وَبُرُودِ^(١)

وأما (كَرَب) : فمثل : (كَاذ) يأتي خبرها : مجرداً من (أن) كثيراً .

مثل قولك : كربت الشمس تطلع ، وقول الشاعر :

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَلُوبُ جِئَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدُ غَضُوبِ^(٢)

(١) هذا البيت : لمحمد بن منافر ، أحد شعراء البصرة ، يرثي ميتاً .

اللفظة : النفس : الروح ، تبيض : تخرج من الجسد ، والرهطة : الملاحة ، والبرود جمع برد ، والبرد : نوع من الثياب ، ويراد به هنا الكفن الذي يلف الميت .

الإعراب : (النفس) اسم كاذ ، وجملة (أن تبيض عليه) خبر كاذ ، (إذا) ظرف و (غلا) بمعنى صار ، واسمها مستتر يعود إلى الميت ، و (حشو) خبرها و (رهطة) مضاف إليه ، و (برود معطوف عليه) .

والمعنى : قاربت الروح أن تخرج من الجسد حين صار هذا الميت ملجأ في أكفانه .

والشاهد : أن تبيض ، حيث اقترن خبر (كاذ) بـ (أن) وهذا قليل .

(٢) اللفظة : الجوى : حرقه الحب ، والوشاة ، جمع واش وهو الساعي بالفساد .

والإعراب : (كرب) فعل ماض ناقص (والقلب) اسمها ، (من جواه) متعلق يلوب ، وجملة (يلوب) خبر كرب ، (وحين) ظرف متعلق يلوب ، وجملة (قال الوشاة) في محل جر بإضافة حين إليها (هند غضوب) الجملة من المبتدأ والخبر مقول القول .

والمعنى : كاذ القلب يلوب من شدة الوجد والحب حين قال الواشون هند غضوب

عليك .

ويقل اقتران خبر « كَرَب » بـ « بَأْن المصدرية » ، (ذكر سيويه : أن تجرد خبرها واجب ، ولكن الصحيح : أنه كثير ، وقد سمع اقترانه بها) ومن اقترانه بها ، قول الشاعر :

سَقَا فُزُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبْتُ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقْلَعَا^(١)
والمشهور في « كَرَب » فتح الراء ويقل كسرهما أيضًا .

٣ — ويجب اقتران المضارع « بَأْن » المصدرية إذا كان خبرًا لـ « اخلولق » و « وَخَرَى » من أفعال الرجاء ، مثل : اخلولقت السماء أن تمطر ، وَخَرَى النصرُ أن يتحقق ، ولم يأت خبرهما مجرّدًا من « أن » في نثر أو شعر .

٤ — ويمتنع اقتران المضارع « بَأْن » المصدرية ، ويجب تجرده منها إذا كان خبرًا : لأى فعل من أفعال الشروع ، وذلك لما بين فعل الشروع وبين « أن » من المنافاة . لأن المقصود بالشروع البدء في الحال ، « وأن »

= والشاهد : في قوله (يَلُوب) حيث تجرد خبر كرب من أن وهو كثير .

(١) قال أبو زيد الأسلمي ، من قصيدة يهجو بها إبراهيم بن هشام .

اللفظة : سَقَا الضمير عائد إلى العروق المذكورة في بيت سابق .

(فُزُو الْأَحْلَامِ) أصحاب المقول سجلا السجل ، الدلو إذا كان فيه ماء ، والجمع سجال ، فإن لم يكن فيه ماء فهو دلو .

الإعراب : (سَجَلًا) مفعول ثان لسقاهما (عَلَى الظَّمَا) متعلق بسقى (وقد كَرَبْتُ) الواو للحال (وَأَعْنَاقَهَا) ، اسم كرب ، وجملة أن تقطعا خبره .

والمعنى : يريد أن إبراهيم بن هشام وأخاه بلغت بهم الشدة ، أن قاربوا الهلاك ، فلما جاء هشام بن عبد الملك وكان واليا : أنقلعهما من البؤس والفقر .

الشاهد : في (أن تقطعا) حيث جاء خبر كرب مقترنا بـ « أن » وهما قليل .

تقيّد الاستقبال ، ولذلك لم يجمعا ، ومن أمثلتها قولك : أنشأ السائق
يسرعُ ، وقولك : أخذ الشاعر يلقى قصيدته ، وأخذ المذباغ يذبحُ نشرة
الأخبار . فعلق المستمعون يتجمعون حوله ، وجعلت أذاكرُ دروسى ،
وطبق العمال يحبون العمل .

وقد أشار ابن مالك إلى حكم اقتران خبر تلك الأفعال « بأن » فقال عن
(عسى) أنها بندر تجرد خبرها ، ويكثر اقترانه (بأن) وعكسها (كاد)
قال :

وكونه بئوي (أن) بئد عسى نَزَرَ وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكِيسًا
ثم قال : إن (حَرَى ، واخْلُوقِ) يجب اقتران خبرهما (بأن) وأوشك ،
يكثر اقتران « خبرها » فقال :

وَكَمَسَى حَرَى ، وَلَكِنْ جُسَيْلًا خَبَّرَهَا خَمًا بـ (أن) مُتَّصِلًا
وَالزَّمُوا اخْلُوقِي (أن) يَبْلُ حَرَى وَبَعْدَ لَوْشِكَ انْبِصًا (أن) نَزَرًا
ثم بين : أن (كَرَب) مثل كاد ، يكثر فيها التجرد ، وأن أفعال الشرع
كلها يجب تجرد خبرها من « أن » فقال :

وَيَبْلُ (كَادَ) فِي الْأَصْحِ كَرَبًا وَثَرَكَ (أن) مَعَ ذِي الشَّرْعِ وَجِبًا
كَأَنشَأَ السَّائِقُ يَحْلُو ، وَطَفِقَ كَذَا جَعَلَكَ وَأَخَذْتُ ، وَعَلِقَ

□ □ □

وخلصه ما قلناه :

أن أفعال تلك الباب بالنسبة لاقتران خبرها (بأن) أربعة أقسام :

- ١ — ما يجب اقتران خبرها (بأن) وهو : حَرَى ، واخْلُوقِ .
- ٢ — وما يجب تجرّد خبرها من (أن) وهو أفعال الشروع كلها .
- ٣ — وما يكثر اقتران خبرها (بأن) ويقل التجرد ، وهو عسى ، وأوشك .
- ٤ — وما يكثر تجرده ، ويقل اقترانه ، « بأن » وهو : كاد ، وكرب .



ما يتصرف من هذه الأفعال

أفعال هذا الباب : ملازمة لصيغة الماضي ، ولا تتصرف « أعنى جامدة » إلا : كاذ وأوشك ، من أفعال المقاربة ، فيأتى منهما المضارع ، وسمع أيضاً اسم الفاعل منهما .

فمثال المضارع من (كاذ) قوله تعالى : ﴿ يَكَاذُ زَيْتُهَا بَعْضٌ ﴾ وقوله : ﴿ يَكَاذُونَ يَسْتَوُونَ ﴾ ، وقولك : « تكاذ الشمس تطلع » .

ومثال المضارع من أوشك ، توشك الشمس أن تطلع :

يُوشِكُ مِنْ فَرٍّ مِنْ مَيْتِهِ فَيُغْفِرُ غَرَّتِهِ يُؤَاقِبُهَا^(١)

واستعمال مضارع (أوشك) أكثر من استعمال الماضي ، وقد زعم الأصمعي : أنه لم يستعمل إلا (يوشك) بلفظ المضارع ، ولم يستعمل (أوشك) بلفظ الماضي ، ولكنه ليس بصحيح ، فقد حكى الخليل استعمال الماضي ، وورد في الشعر . مثل قول الشاعر :

وَلَوْ سِيلَ النَّاسُ الْخِرَابَ لَأَوْشَكُوا إِنْ قِيلَ هَاتُوا : أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا^(٢)

نعم ، الكثير استعمال (المضارع) والقليل : استعمال (الماضي)

وقد سمع اسم الفاعل من (أوشك) مثل ،

(١) تقدم ذكره .

(٢) تقدم ذكره والشاهد هنا استعمال الماضي من يوشك .

قول الشاعر :

فَمُوشِكَةُ أَرْضُنَا أَنْ تُعْرَدَ بخلاف الأنيسر وَحُوشًا يَتَابَا^(١)

وسمع أيضًا : اسم الفاعل من (كاد) كَقَوْلِ الشاعر :

أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَالِدٌ^(٢)

هذا ... والمشهور : أَنَّ الذي يتصرف من تلك الأفعال هو : أَوْشَكَ ،
وَكَادَ - فقط ، وَأَنَّهُ يَأْتِي مِنْهُمَا المضارع ، واسم الفاعل كما قدمنا .

(١) اللغة : الأنيسر ، الموائس ، خلاف : بعد ، (وحوشا) بفتح الواو : قترًا خاليًا ،
وبعضها جمع وحش ، واليهاب الخراب .

الإعراب : (موشكة) خبر مقدم (وأرضنا) مبتدأ مؤخر ، واسم موشكة ضمير يعود إلى
الأرض لتقدمه رتبة ، وجملة (أن تعود) خبرها (خلاف) بمعنى بعد (وحوشا) مفعول
تعود ، وبها : توکید .

والمعنى : تقرب أرضنا أن تصير خرابا ، بعد أن كانت عامرة بمن كان يؤنس بهم .
والشاهد : في (موشكة) حيث استعمل اسم فاعل من أَوْشَكَ .

(٢) اللغة : الأسى (الحزن) الرجام موضع وقعت فيه معركة ، (رهن) مرهون .
الإعراب : (أموت) فعل مضارع وفاعله مستتر ، وأسَى : مفعول لأجله ، ويوم متعلق
بأموت (الرجام) مضاف إليه (وإنني) إن واسمها (يقينا) حال أوصفه لمصدر محذوف ،
أى لرهن رهنًا يقينا (لرهن) اللام للاقتداء ورهن خبر أن (بالذي) متعلق به ، والباء للسببية ؛
(وأنا كالد) مبتدأ وخبر ، والجملة صلة الموصول واسم كالد مستتر تقديره أنا ، وخبره
محذوف تقديره ألقاه .

والمعنى : كدت أموت من الحزن في هذا اليوم ، وإنني لمرهون بسبب ما سألته .
والشاهد فيه (كالد) حيث استعمل اسم فاعل من كاد ، وروى بعضهم كابد بالياء من
المكابد ، وعلى ذلك فلا شاهد فيه .

وقد حكى بعض العلماء أفعالاً أُخرى تُصَرَّفُ فحكى الأنبارى — فى كتاب الإنصاف — أن (عسى) قد استعمل منها المضارع ، واسم الفاعل ، فقالوا : عَسَى يَعْسى ، فهو عَاسِرٌ ، وحكى الجوهري استعمال مضارع لـ (طَفِقَ) وحكى الكسالى مضارع (جَعَلَ) .

وقد أشار ابن مالك إلى أن تلك الأفعال كلها جامدة ، إلا (أوشك) ، وكَاذَ ، قَالَا :

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لَأَوْشَكَا وكَاذَ ، لَا غَيْرَ وَزَاثُوا مُوشِكَا
وأنت ترى : أن ابن مالك « أشار إلى استعمال اسم الفاعل (من أوشك) ، دون « كاذ » ولكنه قد سمع اسم الفاعل من « كاذ » أيضًا كما مثلنا .

ما يستعمل تامًا من هذه الأفعال وناقصًا

أمثلة :

١ — عسى محمد أن ينجح — اخلوق البستان أن يثمر — أوشك الريح أن يقبل .

٢ — عسى أن تثجع .

٣ — عسى أن ينجح محمد — اخلوق أن يثمر البستان — أوشك أن يقبل الريح .

٤ — محمد عسى أن ينجح .

التوضيح :

تختص عسى ، واخلوق وأوشك ، بأنها تأتى : ناقصة ، وتامة وتستطيع أن تعرف ذلك ، من الأمثلة السابقة ، فمثلا .

فى الأمثلة الأولى : « عسى محمد أن ينجح » ، قد أسند الفعل (عسى) إلى الاسم الظاهر (محمد) وجاء بعدهما ، المضارع المقترن (بأن) نفسى ، فى تلك الحالة ، ناقصة حتما ، لأنها قد استكملت اسمها (وخبرها ، ومثلها : اخلولق وأوشك ، كما فى الأمثلة .

وفى المثال الثانى : أسندت عسى إلى أن والفعل ولم يتقدمها أو يتأخر عنها اسم ظاهر فوجب أن تكون تامة وأن والفعل فى تأويل مصدر فاعل ولا خبر لها .

وفى الأمثلة الثالثة : « عسى أن ينجح محمد » قد جاء بعد « عسى » مباشرة أن والفعل « وتأخر الاسم الظاهر » وفى تلك الحالة .

يجوز أن تكون « عسى » تامة « وأن ينجح » فاعلها ، وليس لها خبر ، والاسم الظاهر « محمد » فاعل للمضارع « ينجح » .

ويجوز أن تجعل « عسى » ناقصة ، على أن يكون الاسم الظاهر « محمد » اسمها مؤخرًا ، وأن ينجح ، خبرها مقدمًا ، وفاعل « ينجح » ضمير تقديره « هو » .

وفى الأمثلة الرابعة : « محمد عسى أن ينجح » تقدم : على عسى اسم ظاهر : فيجوز : أن تكون ناقصة واسمها ضمير يعود على الاسم الظاهر ، وخبرها أن ينجح ... ويجوز أن تكون تامة ، ولا ضمير فيها ، وفاعلها (أن ينجح) ولا خبر لها .

وبعد أن عرفت : أن تلك الأفعال الثلاثة : تأتى ناقصة وتامة ، وأن بقية الأفعال لا تكون إلا ناقصة إليك بالتفصيل : متى يجب نقصان الثلاثة ، ومتى يجوز فيها التمام والنقصان ؟ ومتى يجب تمامها ؟

ما يستعمل تامًا وناقصًا من هذه الأفعال

تختص الأفعال الثلاثة : « عسى واخلولق وأوشك » بأنها تكون ناقصة ، وتامة .

فالناقصة هي : التي يكون لها اسم ، وخبر — وقد تقدم الحديث عنها ، وأمثلتها .

والتامة : هي المسندة إلى أن والفعل ، مثل : قولنا : عسى أن تنجح ، وأوشك أن يُقبل الريح ، واخلولق أن يُثمر البستان ، ولا تحتاج إلى خبر .

أحوال مجيئها تامة وناقصة :

يترتب على مجيء تلك الأفعال ناقصة مرة ، وتامة مرة أخرى ، أن يكون لها أربعة أحوال (أى : صور) تكون واجبة النقصان فى حالة ، وواجبة التمام فى حالة ، وجائزة الأمرين فى حالتين ، وإليك التفصيل .

١ — وجوب النقصان :

ويجب فى تلك الأفعال الثلاثة أن تكون ناقصة فى حالة واحدة هي أن تُسند إلى الاسم الظاهر ، الذى يأتى بعده « أن والفعل » مثل : عسى محمد أن ينجح ، وأوشك الريح أن يُقبل ، واخلولق البستان أن يثمر ، ووجب فيها النقصان ، لأن الاسم الظاهر الواقع بعدها ، اسمها ، وأن الفعل فى موضع نصب خبرها .

٢ — وجوب تمامها :

ويجب فى الأفعال الثلاثة أن تكون تامة (فى حالة) واحدة وهي : أن تُسند إلى أن والفعل — ولم يتأخر أو يتقدم عليها اسم ظاهر مرفوع ، يصح

أن يكون إسمًا لها — مثل : عسى أن تنجح : وأوشك أن يقبل ، واخلوق أن يُثَمَّر ، وكقوله تعالى : ﴿ وعسى أن تُكْرِهوا شيئًا وهو خير لكم ﴾ ، ﴿ وعسى أن تُحِبُّوا شيئًا وهو شرُّ لكم ﴾ وإنما وجب أن تكون تامة في تلك الحالة ؛ لأنَّ أن والفعل في تأويل مصدر فاعل لعسى ، أو أوشك واخلوق ، واستغنت بالفاعل عن المنصوب الذى هو خبرها .

٣ — جواز النقصان والتمام :

ويجوز أن تكون ناقصة وأن تكون تامة (في حالتين هما) :

١ — أن يأتى بعد تلك الأفعال أن والفعل ، ويأتى بعد الفعل اسم ظاهر يصح أن يكون مرفوعًا بالفعل ، مثل : عسى أن ينجح محمد ، وأوشك أن يقبل الربيع : واخلوق أن يُثَمِّر البستان ، ففي تلك الحالة تحتل تلك الأفعال أن تكون ناقصة ، وأن تكون تامة (على خلاف بين العلماء) ، فذهب فريق منهم (الأستاذ أبو على الشلوين) إلى وجوب : أن تكون تامة في هذه الحالة ووجهه أن يكون الاسم الظاهر المرفوع ، فاعلا للفعل المضارع الذى بعد (أن) وأن والفعل في تأويل مصدر فاعل لعسى ، أو اخلوق ، وأوشك وهى تامة ولا خبر لها .

٢ — وذهب فريق آخر (منهم المبرد والفارسي) إلى جواز أن تكون تامة كما قال (الشلوين) وأن تكون ناقصة . على أن يكون الاسم الظاهر الواقع بعد الفعل المقترن بأن (اسم) عسى مؤخرًا ، وأن والفعل في موضع نصب خبر (عسى) مقدما على الاسم ، وفاعل الفعل الواقع بعد (أن) ضمير مستتر يعود على اسم (عسى) المؤخر ، وجاز أن يعود عليه وهو متأخر في اللفظ ، لأنه متقدم في الرتبة .

ثمرة الخلاف فى تلك الحالة :

وفائدة الخلاف بينهما تظهر فى الثنية ، والجمع ، والتأنيث ، فعلى رأى من أوجب تمامها (لا يلحق بالمضارع ضمير) فتقول . عسى أن ينجح المحمدان ، وعسى أن ينجح المحمدون ، وعسى أن تنجح المجتهدات ، ولا يتصل بالمضارع ضمير ، لأن فاعله ، هو الاسم الظاهر بعده ، وعلى رأى من يرى نقصانها ، (تلحق بالمضارع ضمير) فتقول ، عسى أن ينجح المحمدان ، وعسى أن ينجحوا المحمدون ، وعسى أن تُنَجِّحَ الهندات ، فتلحق بالمضارع ضمير ليكون فاعله ، لأن الاسم الظاهر بعده ليس فاعله بل هو اسم لعسى (أو أختها) والفاعل الضمير .

الحالة الثانية (فى جواز الأمرين) : وهى مختصة بعسى فقط ، عند ابن مالك ومن معه هى : أن يتقدم عليها اسم ظاهر مرفوع مثل : محمد عسى أن ينجح — ويجوز فيها : أن تكون ناقصة ، فيكون إسمها ضمير يعود على الاسم السابق ، وأن والفعل فى موضع نصب خبرها — وهذه لغة تميم . ويجوز أن تكون تامة ، وأن الفعل بعدها فى تأويل مصدر فاعل « عسى » ولا ضمير فى عسى ، وهذه لغة الحجاز .

فالفرق بين اللغتين إذن : أن فى عسى ضمير على لغة تميم ، لأنها ناقصة ، وليس فيها ضمير ، على لغة الحجازيين ، لأنها تامة .

ثمرة الخلاف بين اللغتين :

وفائدة الخلاف بين اللغتين تظهر فى الثنية والجمع والتأنيث ، فعلى لغة نى تميم (النقصان) تلحق بعسى ضمير ، فتقول هند عست أن تُنَجِّحَ ، والرجلان عسيًا أن ينجحا ، والهندان عستًا أن تنجحا ، والرجال عسوا أن

ينجحوا ، بإلحاق الضمير بعسى ليكون إسماً لها .

وعلى لغة الحجازيين (أى التمام) لا تلحق بعسى ضمير ، فتقول : هند عسى أن تنجح ، والرجلان عسى أن ينجحا . والهندان عسى ، أن تنجحا ، والرجال عسى أن ينجحوا والهندات عسى أن ينجحن (بإفراد عسى ، وعدم إلحاق الضمير بها) لأنها تامة وأن الفعل بعدها فاعل لها واستغنت عن الخبر .

وأما غير عسى من أفعال هذا الباب فيجب فيه الإضمار فى تلك الحالة ، لأنها لا تكون إلا ناقصة ، فتقول : الجيشان أخذتا يتحركان ، والرجلان جعلتا ينظمان ، بوجوب الإضمار فى الفعل ، ليكون الضمير هو الاسم ، ولا يجوز ترك الضمير ، فلا تقول : الجيشان أخذ يتحركان ، والرجلان جعل ينظمان ، كما تقول : المحمدان عسى أن ينجحا .

وقد أشار ابن مالك إلى استعمال الأفعال الثلاثة تامة وناقصة ، فقال :
بَعْدَ عَسَى ، اِخْلُوتْ أَوْشَكَ قَدْ يَرُدُّ غَنَى بِ (أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَلَاثِ لَفْظٍ
وهو يعنى : أنها قد تكون تامة ، فيستغنى (بأن يفعل) عن الخبر ، ثم أشار إلى الحالة الخاصة بعسى (فقال) :

وَجَرَّدَنَ عَسَى أَوْ أَرَفَعَ مُضْمَرًا بِهَا ، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ
يعنى إذا تقدم اسم على (عسى) مثل : محمد عسى أن يجتهد ، فلك أن تجردها من الضمير ، إن جعلتها تامة ، أو تقلر فيها ضمير ، إن كانت ناقصة .

الخلاصة :

اختصت الأفعال الثلاثة : عسى ، واخْلُوتْ ، وأَوْشَكَ ، بأنها تأتى تامة وناقصة ، ولها أربع حالات :

فيجب نقصانها (في حالة واحدة) هي : إذا أسندت إلى الاسم الظاهر ،
مثل : عسى محمد أن يفوز ، وأوشك الربيع أن يقبل .

ويجب تمامها (في حالة واحدة) إذا أسندت إلى أن والفعل ، ولم يتقدم
أو يتأخر ، اسم ظاهر مرفوع مثل : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير
لكم ﴾ .

ويجوز تمامها ونقصانها في الحالتين إذا تأخر عن المضارع اسم ظاهر
مرفوع مثل : عسى أن ينجح محمد ، أو تقدم عليها اسم ظاهر مرفوع .
وجعل ابن مالك هذه الصورة خاصة بعسى ، مثل : محمد عسى أن يقوم
(وقد تقدم الخلاف وثمرته في الحالتين) .

ولعلك أدركت أن أهم فرق بين جعلها تامة ، وجعلها ناقصة : أنها لو
كانت تامة ، لا تلحق بها ضمير ، ولا بالمضارع ، ولو كانت ناقصة فلا
بد من إلحاق الضمير بها في حالة ، وبمضارعها في أخرى ، وقد تقدم التمثيل
والتفصيل .

جواز الفتح والكسر ، في (عسى) :
إذا أسند الفعل (عسى) لضمير رفع ، متكلم ، أو مخاطب ، أو لنون
النسوة : جاز فتح السين ، وكسرها والفتح أشهر ، مثل : عَسَيْتُ أَنْ أُسَلِّمَ
من المرض ، وَعَسَيْتُ أَنْ تَفُوزَ ، وَعَسَيْتُمَا وَعَسَيْتُمْ وَعَسَيْنِ ، بجواز فتح
السين ، وكسرها ، والفتح أشهر ، وقد قرأ نافع ، (فهِلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ)
بكسر السين ، وقرأ الباقون بفتحها .

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك فقال :

وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزَى فِي السِّنِّ مِنْ نَحْوِ «عَسَيْتُ» وَأَقْبَى الْفَتْحُ زَكَيْنَ
ومعنى اقفا : اختيار ، وزكَيْن : علم ، والمعنى : اختيار الفتح علم .

أسئلة وتمارين

- ١ — تنقسم أفعال المقاربة ، إلى ما يدل على المقاربة ، وما يدل على الرجاء أو الشروع ، بين الأفعال التي تدل على كل نوع ، مع التمثيل ، وإذا كانت هذه الأفعال ، تعمل عمل (كان) فما الفرق بينها وبين (كان) .
- ٢ — متى يجب اقتران الخبر (فى باب أفعال المقاربة) بأن (المصليّة) ومتى يمتنع ، ومتى يجوز التجرد منها بكثرة ، وضح بالأمثلة .
- ٣ — ما الذى يتصرف من « أفعال المقاربة » ، وإلى أى حد يكون هذا التصرف ؟ مثل لما تقول .
- ٤ — تأتى (عسى — أوشك — اخلوق) ناقصة ، وتامة ، فمتى يتعين أن تكون ناقصة ، ومتى يجب تمامها ، ومتى يجوز فيها النقصان ، والتمام ؟ مثل لما تذكر .
- ٥ — عسى المجتهد أن ينجح — عسى أن تتجمعوا — عسى أن ينجح المجتهد ، المجتهد عسى أن ينجح ، بين حكم « عسى » فى الأمثلة السابقة من جهة النقصان والتمام ، ثم ثن واجمع كلمة « المجتهد فى المثالين الأخيرين ، بحيث تكون (عسى) ناقصة مرة ، وتامة مرة أخرى .

التطبيقات

(١)

بين الاسم والخبر وحكم اقتران الخبر « بأن » فيما يأتى :
 قال تعالى : ﴿ فَتَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ .
 قال تعالى : ﴿ عَسَىٰ اللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ — إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا عَنْ آلِهَتِنَا ﴾ .

وقال البحرى :
 أذاك الريحُ الطلقُ يخال ضاحكا من الحسن حتى كاذ أن ينكلما

(٢)

بين التام والناقص فيما يأتى مع بيان السبب :

قال تعالى : ﴿ عَسَى أَنْ يَمُوتَ رُبُّكَ مَقَامَ مَحْمُودًا ﴾ ، ﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ﴾ ، ﴿ يَكَادُ الْهَرَقُ يَخْطُفُ أَبْصَارَهُمْ ﴾ ، ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا ﴾ .

وفى الحديث الشريف : « إِنْ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَقْتُلَهُ اللَّهُ بِحَقَابِ مِنْهُ — فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوْشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبُ » .



نماذج للإعراب

- (أ) إِذَا انْصَرَفَتْ نَفْسِي عَنْ الشَّيْءِ لَمْ تَكَلِّ
إِلَيْهِ يَوْجُهُ آخِرَ اللَّعْرِ ثَقِيلٌ
(ب) طَفَقْتُ لَا أَدْرِي أَحْمَرُ مَا سَقَتْنِي أَمْ رِضَابُ

الإعراب :

(أ) لم : حرف نفى وجزم ، وتكد : فعل مضارع مجزوم بلم ، واسمها ضمير مستتر يعود على نفسي و « قبل » : فعل مضارع ، والفاعل مستتر ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كاد .

(ب) « طفقت » : طفق فعل ماضٍ من أفعال الشروع ، والتاء : اسمها ، « لا أدري » : لا نافية ، وأدري : فعل مضارع ، والفاعل مستتر ، والجملة في محل نصب خبر طفق . « أحمر ما سقتني » : الهمزة للاستفهام ، وخمر : خبر مقدم و « ما » : اسم موصول مبتدأ مؤخر ، وجملة « سقتني » : لا محل لها صلة الموصول والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول لا أدري ، لأن الفعل معلق بسبب همزة الاستفهام .

(ج) أن تكررهما شيئاً : أن مصدرية ، تكررهما فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون والولو فاعل ، وشيئاً : مفعول به وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل عسى ، وهى هنا تامة وجوبا .



(إِنْ) وأخواتها

القسم الثاني : من الحروف الناسخة ، التي تدخل على المبتدأ والخبر ، « إِنْ » وأخواتها ، وهي ستة أحرف إِنْ — وَأَنْ — وَكَأَنَّ — وَلَكِنْ — وَلَيْتَ — وَلَعَلَّ — وعدّها سيويه ، خمسة لأنه أسقط « أَنْ » المفتوحة ، لأن أصلها « إِنْ » المكسورة .

وهذه الحروف : تعمل عكس « كَانَ » أى : تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، ولكل حرف منها معنى خاص يغلب عليه ، وإليك معنى كل حرف .

(١ — ٢) إِنْ : وَأَنْ : ويفيدان التوكيد ، مثل : إِنْ الْحَقُّ مُتَّصِرٌ ، عَرَفْتُ أَنْ الْعَمَلَ وَسِيلَةُ الرِّزْقِ .

(٣) كَأَنَّ : وتفيد التشبيه ، أى : تشبيه المبتدأ بالخبر مثل : كَأَنَّ خَالِدًا أَسَدٌ .

(٤) لَكِنْ : وتفيد الاستدراك ^(١) ، ولا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَهَا كَلَامٌ لَهُ صِلَةٌ بعموليها ، مثل : عَلَى غِنًى ، لَكِنَّهُ بَخِيلٌ .

(٥) لَيْتَ للتمنى ، مثل لَيْتَ الاستعمارَ زَائِلٌ ، لَيْتَ الشَّابَّ يَعُودَ يَوْمًا .

(٦) لَعَلَّ : للترجى ، مثل : لَعَلَّ الْغَائِبَ عَائِدٌ ، وقد تكون للاشفاق ، مثل : لَعَلَّ الْعَلُوَّ قَادِمٌ .

(١) الاستدراك : هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نفيه ، مثل : عَلَى غِنًى لَكِنَّهُ بَخِيلٌ (أو إثبات ما يتوهم نفيه) مثل : مَا عَلَى غِنًى لَكِنَّهُ كَرِيمٌ .

والفرق بين التَمَنَّى ، والترجى : أن التمنى يكون فى المُمكن وغير الممكن فالممكن ، مثل : ليت الجو معتدل ، وغير الممكن مثل : ليت الشباب يعود . أما الترجى : فلا يكون إلا فى الأمر الممكن ، فلا تقول : لعل الشباب يعود ، والفرق بين الترجى ، والإشفاق ، أن الترجى « كالتمنى » يكون فى الأمر المحبوب ، مثل : لعل الله يرحمنا ، وأما الإشفاق فيكون فى الأمر المكروه مثل : لعل العدو قادم .

— وهذه الحروف : تعمل عكس « كان » أى : تنصب المبتدأ ، وترفع الخبر ، كما مثلنا وعلى ذلك فهى عاملة فى الجزأين ، وهما هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين إلى أنها تعمل فى الاسم فقط ، أما الخبر فلا عمل لها فيه ، بل هو باق على رضى الذى كان عليه قبل دخول « إن » .

وقد أشار ابن مالك إلى تلك الحروف الستة وأنها تعمل عكس « كان »
قال :

لَإِنْ ، لَنْ ، لَيْتَ ، لَكِنْ قَلَّ كَأَنَّ ، عَكْسُ مَا لِكَنَّ مِنْ عَمَلِ
كَأَنَّ زَيْلًا غَلِمَ بِأَنَّى كَفَهُ ، وَلَكِنْ إِنَّهُ فَوْضِلُنْ



التقريب بين اسمها وخبرها

يجب تقديم اسم إن ، وأخواتها ، وتأخير الخبر ، إذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا ، فنقول : إن عليا قادم ، ولا يجوز ، إن قادم عليا .

وإذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، فطردم يجوز تقديمه ، وتارة يجب .

فيجوز تقديم الخبر : إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، ولم يجب تقديمه

مثل : إن في الدار الصديق ، وإن هنا رفاقًا كرامًا ، وليت فيها غير البدي ،
أى الوقح : فيجوز فى كل تقديم الخبر الظرف ، أو الجار والمجرور ،
وتأخير .

ويجب تقديم الخبر : إذا كان ظرفًا ، أو جازًا ومجرورًا ، وكان فى الاسم
ضمير يعود على شيء فى الخبر ، مثل : إن فى الدار صاحبها ، وإن فى
المصنع عماله ، وليت عند سعاد صديقتها ، فلا يجوز فى كل هذا تأخير
الخبر ، فلا نقول : إن صاحبها فى الدار ، وإن عماله فى المصنع ، وليت
صديقتها عند سعاد ، لئلا : يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة « وهذا
منوع » .

وأما تقديم معمول الخبر : فيمتنع بالإجماع ، إن كان غير ظرف ، أو جار
أو مجرور ، ففى مثل : إن أخاك آكل طعامك ، لا يجوز أن نقول : إن
طعامك أخاك آكل .

— وأما إن كان المعمول ظرفًا ، أو جازًا ومجرورًا ، مثل : إن الطفل نائم
فى المهد ، وإن سعاد جالسة عندك ، وإن محمداً واثق بك ، فقد اختلف
فى تقديمه على الاسم . قيل : لا يجوز تقديمه فلا نقول : أن فى المهد الطفل
نائم ، وإن عندك سعاد جالسة ، وإن بك محمداً واثق .

وأجاز بعضهم تقديمه « وهو الصحيح » فتصح عندهم الأمثلة السابقة ،
وقد استدلوا بقول الشاعر :

فَلَا تُلْجِنِ فِيهَا فَإِنْ بِحِبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بَلَا يَلَهُ (١)

(١) اللغة : لا تلجى ، لا تملئى ، ولا تملئى فيها ، أى فوجئ بها ، النجم : الكبر اللابل ،
وسلوس القلب .

فقدّم معمول الخير « بحبها » على الاسم .

ويتلخص : أن لخبر (إن) ثلاثة أحوال :

- فيجب تأخير أي : يمتنع تقديمه : إذا لم يكن ظرفًا أو جارًا
ومجرورًا — فإن كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، فله حالتان : فيجوز
تقديمه في مثل : إن في الدار عليا . ويجب تقديمه ، في مثل : إن في
الدار صاحبها .

- وأما معمول خبر (إن) فيمتنع تقديمه بالإجماع ، إذا لم يكن ظرفًا ،
أو جارًا ومجرورًا ، وأما إن كان ظرفًا أو جارًا أو مجرورًا ففى تقديمه
خلاف ، والصحيح جواز التقديم .

وقد أشار ابن مالك إلى وجوب تأخير الخير ، إلا إذا كان ظرفًا ، أو جارًا
ومجرورًا ، فقال :

وَرَأَى ذَا التَّرِيْبِ ، إِنْ فِي الذِّى كَلَبَتْ فِيهَا — أَوْ هُنَا — غَيْرَ الْبَيْتِ



فَتْحُ هَمْزَةِ (إِنْ) وَكسرها

لهمزة (إِنْ) ثلاثة أحوال : وجوب الفتح ووجوب الكسر ، وجواز

= الإعراب : (لا تلحنى) جملة فعلية دخلت عليها لا النافية (فيها) متعلق بالفعل قبلها
(فَإِنْ) الفاء للتعليل (بحبها) متعلق بمصাব (أخاك) اسم أن (مصاب) خبر (أن القلب)
مضاف إليه (جم) خبر ثان (بلالته) فاعل لجم ، لأنه مصدر .

والمعنى : لا تلمنى أيها العاذل في حب هذه المرأة ، فإننى مصاب القلب بحبها كثيرا
لهم والوسلوس من أجلها .

والشاهد : في قوله : (بحبها) حيث تقدم معمول خبر (إن) وهو جار ومجرور ومثله
الظرف للتوسع .

الأمرين ، وإليك تفصيل كل حالة .

وجوب فتح همزة « إن » :

يجب فتحها إذا وجب أن تقلّر مع معموليها بمصدر . تقع في محل رفع أو نصب ، أو جر ، ويشمل ذلك خمسة مواضع :

١- أن تقع في محل رفع فاعل : نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَكُنْهُمْ أَتَانَا ﴾ ، ومثل قولك : سرّني أنّك بارٌّ بأهلك ، فإنّ وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل ، والتقدير : أو لم يكنهم إنزائنا ، وسرّني برك بأهلك .

٢- أن تقع في محل رفع نائب فاعل ، مثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنَّ ﴾ والتقدير : قلّ أوحى إلى استماع نَفَر .

٣- أن تقع في محل نصب مفعول مثل : سمعت : أن البحار مُتَلَفَةٌ بالأسماك ، وعلمت أنّك فزت في الامتحان ، والتقدير : سمعت امتلاء البحار ، وعلمت فوزك .

٤- أن تقع في محل رفع مبتدأ . مثل : من الخير أنّك تحترّم والدّيك ، والتقدير : من الخير لإحترام والدّيك .

٥- أن تقع في محل مجرور ، مثل : تألّمت من أنّ الصديق مريض ، والتقدير : تألّمت من مرض الصديق .

وقد أشار ابن مالك إلى وجوب فتح « إن » ، إن وجب تقديرها بمصدر ،

فقال :

وهمز إن اقحّ لِسْدُ مَصْنَعٍ مَسْدَهَا ، وفي سَوَى ذَاكَ اكْسير

وأنت ترى أن ابن مالك قال : « لِسْدُ مصدر مسدها » ولم يقل : لِسْدُ

المفرد مسندها ، لأنه قد يسد المفرد مسدها ، ويجب الكسر . مثل : ظننت محمداً إنه فاهم « فهذه قد حلت محل المفرد ، المفعول الثاني لظن » .

ويجب كسرها ، ولا تفتح لأنها لا تقدر بمصدر ، فلا تقول : ظننت محمداً فهمه ، وإذا لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها ، بل تكسر وجوباً ، أو جوازاً .

كسر همزة « إن » وجوباً :

ويجب كسر همزة « إن » في كل موضع لا يصح فيه أن تقدر مع معموليها بمصدر . وذلك في ستة مواضع :

١ - أن تقع في ابتداء الجملة : نحو : ﴿ إِنَّا قَحْنَا لَكَ قَحًا مُبِينًا ﴾ ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ ، وَلَا تَقْعُ الْمَفْتُوحَةُ فِي ابْتِدَاءِ الْجُمْلَةِ ، فلا تقول : أنك فاضل عندي بل يجب تأخيرها ، فتقول : عندي أنك فاضل ، وأجاز بعضهم الابتداء بالمفتوحة .

٢ - أن تقع في أول جملة الصلة ، مثل : احترم الذي إنَّه عزيز عندي ^(١) ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَشْوُعُ ﴾ ^(٢) .

٣ - أن تقع في أول جملة جواب القسم ، وفي خبرها اللام ، مثل : والله إن العَدْلَ لمحبوبٌ (وسيأتى الحديث عن ذلك بالتفصيل) .

٤ - أن تقع في أول جملة محكية بالقول مثل : قلت : إن محمداً حضر ، ونحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ فَإِنْ وُجِدَ الْقَوْلُ ، وَلَمْ تُكُنْ

(١) ومثل ذلك : أن تقع في أول جملة الصفة ، مثل أحببت رجلاً (إنه فاضل) .
(٢) الاستشهاد في الآية ، مبنى على أن (ما) اسم موصول وجملة ، (أن مفاتحه) صلة ، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة .

محكية به ، بأن أجرى القول مجرى الظن ، وجب الفتح مثل : أنقول :
أن الجو بارد في الأسبوع المقبل ، أى : أنظن : فيجب الفتح ، لأن
القول بمعنى الظن .

٥ — أن تقع في أول جملة ، الحال مثل : جتته وأنى واثق في عدله ، ونحو
قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ ومثل قول الشاعر :

مَا أُعْطِيَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَأَنْنَى لِحَاجَزِي كَرَمِي^(١)

٦ — أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب ، وقد علق عن العمل ، بسبب وجود
اللام في خبرها مثل : علمت إن الإسراف لطريق إلى الفقر ، ونحو قوله
تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ ﴾ ، فإن لم يكن في خبرها اللام ،
وجب فتحها ، مثل : علمت أن النفاق بلاء^(٢) .

(١) اللغة : حاجزى : مانعى .

الإعراب : (ما أعطينى) ما : نافية ، أعطى : فعل ماضى ، وألف ألتنى فاعل ، والنون
للوفاة ، والياء : مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف .

تقديره (شيا) ومثله (سألتها) ، (وأنى) الواو واو ، الحال وأن واسمها لحاجزى
(اللام) للابتداء وحاجزى ، خبر (أن) وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله ، وكرمى ،
فاعله .

والمعنى : يصف نفسه بالعفة وشرف الناس ، ويقول : ما سألت هذين الخليلين أو أعطينى
إلا وكرم نفسى بمنعى من الزيادة والاستنكار .

والشاهد : (وأنى لحاجزى) حيث كسرت (إن) لوقوعها في أول جملة الحال .

(٢) والسبب : أن اللام إذا دخلت في خبر أن امتنع تقديرها بمصدر وكانت (أن) داخلية
في جملة ، أما إذا لم توجد اللام فتكون (أن) في موقع مصدر .

هَذَا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ — وَقَدْ زَادَ بَعْضُ النَّحَاةِ أُمُورًا أُخْرَى ثَلَاثَةً ، يَجِبُ فِيهَا كَسْرُ « إِنْ » وَمِنْهَا :

١ — إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْاسْتِفْتَاكِحِ ، مِثْلُ : أَلَا ، وَأَمَّا ، بِالتَّخْفِيفِ ، نَحْوُ : أَلَا إِنْ أَنْكَارَ الْمَعْرُوفِ لَوْ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ ﴾ وَمِثْلُ : أَمَّا إِنْ الرِّشْوَةَ جَرِيمَةٌ مِنَ الرَّاشِيِ وَالْمَرْتَشِيِ .

٢ — إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ « حَيْثُ » نَحْوُ : اجْلِسْ حَيْثُ إِنْ الْأَمِيرُ جَالِسٌ وَذَلِكَ . لَوْ جُوبَ إِضَافَتُهَا إِلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَةِ ^(١) .

٣ — إِذَا وَقَعَتْ خَبَرًا : لـ « مُبْتَدَأٌ » وَهُوَ اسْمُ ذَاتٍ ، « أَيْ عَيْنٌ » مِثْلُ : الشَّجَرَةُ إِنَّهَا مُثْمَرَةٌ ، وَمُحَمَّدٌ إِنَّهُ عَاقِلٌ ^(٢) .

وَالْحَقُّ : أَنَّ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ الثَّلَاثَةَ : يَنْطَبِقُ عَلَيْهَا الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ ، وَهُوَ أَنَّهَا وَاقِعَةٌ فِي إِبْتِدَاءِ الْجُمْلَةِ ، وَلِذَلِكَ كُسِرَتْ « إِنْ » .

وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ ، إِلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا كَسْرُ « إِنْ » فَقَالَ :

فَاكْزِرْ فِي الْإِيْتِنَاءِ ، وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ	وَحَيْثُ « إِنْ » لِيَبَيِّنَ مُكْمَلَهُ
لَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ	حَالٍ ، كَزُرْتُهُ ، وَإِنِّي فُوَّاسِلٌ
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ غُلِقَا	بِالْأَمْرِ ، كَأَعْلَمَ إِنَّهُ لَلْوُثْقَى

(١) مِثْلُ : حَيْثُ : (إِذْ) تَقُولُ : اجْلِسْ إِذَا إِنْ مُحَمَّدًا جَالِسًا ، لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْجُمْلَةِ وَالصَّحِيحُ ، جَوَازُ الْفَتْحِ بَعْدَ (حَيْثُ) وَإِذَا ، وَيَكُونُ الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ بَعْدَهُمَا فَاعِلٌ لِفِعْلِ مُحَلُوفٍ تَقْدِيرُهُ (ثَبِتَ) .

(٢) لِأَنَّكَ لَوْ فَخَعْتَ لَكَانَ الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ خَبَرًا عَنِ الذَّاتِ ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ الشَّجَرَةُ ثَمَارُهَا وَمُحَمَّدٌ عَقْلُهُ ، وَلَا يَخْبِرُ بِالْمَعْنَى عَنِ الذَّاتِ .

الخلاصة :

- كما أشار إليه ابن مالك ، أنه يجب كسر همزة « إن » فيما يأتي :
- ١ — إذا وقعت في الابتداء أى في أول الجملة .
 - ٢ — وفي أول جملة الصلة .
 - ٣ — وفي أول جملة القسم وفي خبرها اللام .
 - ٤ — وفي أول الجملة المحكية بالقول .
 - ٥ — وفي أول الجملة الواقعة حالا .
 - ٦ — وإذا وقعت بعد فعل من أفعال القلوب ، وقد علق عنها باللام ، والتفصيل ، والأمثلة تقدمت .

جواز الفتح والكسر :

- ويجوز فتح همزة « إن » وكسرها في المواضع الآتية :
- ١ — إذا وقعت بعد « إذا » الفجائية ، مثل : استيقظت فإذا إن الشمس طالعة ، وضحت النافذة فإذا إن المطر نازل ، بفتح إن وكسرها ، فالكسر ، على اعتبار ما بعد « إذا » الفجائية جملة من مبتدأ وخبر ، والتقدير : فإذا الشمس طالعة ، وإذا المطر نازل : والفتح : على اعتبار ما بعد « إذا » الفجائية مصلراً مؤولاً من أن ومعمولها ، في محل رفع مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : فإذا طلوع الشمس حاضر ، ويجوز أن يكون الخبر « إذا » الفجائية بناء على أنها ظرف ، والتقدير : بقي الوقت أو في المكان طلوع الشمس ، ونزول المطر .

وقد جاء الفتح والكسر بعد « إذا » الفجائية ، في قول الشاعر :

وَكُنْتُ تُرَى زَيْلًا — كَمَا قِيلَ — سَيِّدًا إِذَا بَكَّةٌ عَبْدُ أَتَقْنَا وَاللَّهِ لَمُرٌّ ^(١)

(١) البكة : اللهمزم : جمع لهزمة ، بكسر اللام ، عظم نائس، تحت الأذن ، وذلك كلمة من الحسة والحلا .

فقد روى البيت : بفتح أن وكسرهما ، فالكسر : على اعتبار ما بعد « إذا »
 الفجائية ، جملة من مبتدأ وخبره ، والتقدير : فإذا هو عبد القفا . والفتح :
 على اعتبار ما بعد « إذا » الفجائية مصدر مؤول مبتدأ ، وخبره « إما ، إذا »
 الفجائية « بناء على أنها ظرف » والتقدير : فإذا عبوديته ، أى : ففى الحضرة
 عبوديته ، وإما الخبر محذوف — بناء على أن « إذا » حرف والتقدير : فإذا
 عبوديته حاصلة .

٢ — أن تقع جوابا للقسم ، وليس في خبرها اللام ، مثل : أقسم ، إن الباغي
 هالك بالفتح والكسر .

وقد روى بفتح « أن » وكسرهما قول الشاعر :
 تَقْضِيْنَ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ بَيْتِي ذِي الْقَانُورَةِ الْمُقْلِيِّ
 أَوْ تُخْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيَّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ^(١)

= الإعراب : (أرى) مضارع على صورة المبني للمجهول والفاعل مستتر (زيدنا) مفعول
 (سيدنا) مفعول ثان (كما قيل) معترض بينهما (وما) مصدرية أى كقول الناس فيه (وإذا)
 حرف مفاجأة على الأصح ، ويجوز أن تكون ظرف (وبقية الجملة معربة) .

المضى : كنت أظن زيدنا سيدنا عظيما ، كقول الناس فيه ، فإذا به عبد خسيس يصنع
 على ثقاه ويلكز لهازمه .

والشاهد : فى قوله : إذ أنه ، حيث جاز فى همزة أن الفتح والكسر .

(١) قالها رؤية : وقد جاء من سفره فوجد امرأته قد جاءت بولد ، فأنكره .

اللغة : القصي : البعيد ، القفر : الوسخ ، المقلي : المبيض اسم مفعول من قلاه بقلبه
 إذا أبغضه وكرهه . ذبالك : تصغير ذلك ، على غير قياس ، لأن المبيات لا تصغر .

الإعراب : (تَقْضِيْنَ) اللام موطئة لقسم محذوف ، تقعد مضارع مرفوع بالنون المحذوفة
 لتوالي الأمثال والياء المحذوفة فاعل ، والنون للتأكيد (مقعد) ظرف مكان (القصي) مضاف
 إليه (منى) متعلق بمحذوف حال من فاعل تقعدن (ذى) صفة للقصي (المقلي) نعتو =

فقد روى « إني » بالفتح والكسر ، لأنها جواب القسم ، فالكسر : على أن الجملة جواب القسم ، والفتح على أن المصدر المؤول من « أن » ومعمولها منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : أو تحلفى على أبوتى له .

هذا — ويجوز فتح « إن » وكسرها فى جواب القسم : إذا لم يكن فى خبرها اللام ، سواء كان القسم بالجملة الاسمية ، مثل : « لعمرى إن الرباء حرام ، أم كان بالجملة الفعلية التى فعلها مذكور ، مثل : أقسم بالله أن الظالم هالك ، أو التى فعلها محذوف ، مثل : والله إن الظالم هالك ، كما يقول ابن مالك . والصحيح وجوب الكسر فى التى فعلها محذوف ، كما يقول الجمهور ^(١) .

٣ — أن تقع « إن » بعد فاء الجزاء ، مثل : من يزرنى فإنه مكرم ، فالكسر على اعتبار « إن » مع معمولها جملة فى محل جزم جواب الشرط والتقدير : فهو مكرم ، والفتح ، على اعتبار « إن » ومعمولها : مصلرا : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : فإكرامه حاصل ، أو المصلى خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : فجزاؤه الإكرام — وقد جاء

= ثان للقصى (أو) بمعنى إلى (تحلفى) منصوب بأن مضرة وجوبا والياء فاعل (أنى أبو) أن واسمها وخبرها (ذىالك) مضاف إليه (الصبى) بدل من اسم الإشارة .

والمعنى : والله لتجلسن بعيدة عني أيتها المرأة حيث يجلس المطرود الميضي الملوث بالذنوب — إلى أن تحلفى أنى أبو هذا الصبى .

والشاهد : فى قوله : (أنى) حيث روى بفتح الهزة وكسرها لوقوعها فى جواب القسم وليس فى خبرها اللام .

(١) الخلاصة فى حكم « إن » إن وقعت جوابا للقسم ، إن كان فى خبرها اللام وجب كسر « إن » وإذا لم يكن فى خبرها اللام جاز الفتح والكسر .

بالوجهين قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ غُفُورَ رَحِيمٍ ﴾ ، فقد قرئ : ﴿ فَإِنَّ غُفُورَ رَحِيمٍ ﴾ . بالفتح والكسر : فالكسر على جعلها جملة وقعت جواب « من » أى : فهو ﴿ غُفُورَ رَحِيمٍ ﴾ « والفتح » على جعل « إن » وصلتها مصدرًا وقع مبتدأ وخبره محذوف والتقدير ، فالغفران حاصل . أو خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير : فجزاؤه الغفران .

٤ - أن تقع خبرًا لمبتدأ ، هو قول : أو فى معنى القول ^(١) ، وخبر « إن » قول أو ما فى معناه أيضا ، والقائل واحد : نحو قولى : إني أشكر الله ، « فالمبتدأ » قول : لأنه كلمة « قولى » وخبر « إن » « أشكر » فى معنى القول ، والقائل واحد ، فيجوز فى « أن » : الفتح ، والكسر ، فالفتح على اعتبار « إن » ومعموليها . مصدرًا وقع خبرا والتقدير « قولى شكر الله » .

والكسر على اعتبارها جملة ، وقعت خبرا عن « قولى » والتقدير قولى أنا أشكر الله ، وتكون من باب الإخبار بالجملة ، مثل : أول قراءتى « سبح اسم ربك الأعلى » .

فأول مبتدأ ، وجملة : ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ خبر ولا تحتاج الجملة إلى رابط ، لأنها نفس المبتدأ فى المعنى ، فهى مثل « نطقى » الله حَسْبى . ومن أمثلة هذا الموضوع ، كلايى أنى شاكرُ صنعك ، وحديثى ، أنى معترف لك بالجميل ، وأول قولى : أنى أحمدُ الله ، فكل هذا الفتح فيه على الإخبار بالمصدر والكسر ، على الإخبار بالجملة .

(١) الذى فى معنى القول ، هو ما يدل على القول من غير لفظه مثل : كلام ، حديث ، نطق ، شكر .

فإن كان المبتدأ « غير قول » أو ما فى معناه ، وجب الفتح ، مثل : عملى
أنى أزرع الأرض ، وإن كان خبر إن « غير قول » وجب الكسر ، مثل : قولى
إنى أزرع الأرض ، وكذلك إذا كان القائل مختلف مثل : قولى إن محمد
يشكر الله .

ولعلك عرفت الآن ، حكم فتح « إن » وكسرها . إن وقعت خبراً : عن
قول أو غيره ^(١) .

وقد أشار ابن مالك إلى المواضع الأربعة ، التى يجوز فيها الفتح والكسر ،
فقال :

بِفَتْحٍ إِذَا فُجِّعَتْ أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ — يُوْجِّهَنَّ يُمِى
مَعَ تَلْوٍ فَالْجَزَاءُ ، وَإِنَّا يَطْرُدُ فِى نَحْوِ (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّى لَأُخَمِّدُ)

والخلاصة :

كما أشار إليها ابن مالك أنه يجوز فتح إن وكسرها فى أربعة مواضع :

١ — إن وقعت بعد : إذا الفجائية .

٢ — أو وقعت جواب قسم وليس فى خبرها اللام .

٣ — إن وقعت بعد فاء الجزاء .

٤ — إن وقعت خبراً عن قول ، وخبرها قول ، والقائل واحد والأمثلة قد
تقدمت .

(١) والخلاصة : فى حكم (إن) إن وقعت خبراً عن مبتدأ : هو كما بأتى :

إن كان المبتدأ اسم ذات ، وجب كسر (أن) مثل : الشجرة إنها مشجرة ، وإن كان المبتدأ
اسم معنى ، غير قول ، وجب الفتح ، مثل : عملى أنى أزرع الأرض واعتقداً أنك فاضل
وإن كان المبتدأ قول أو ما فى معناه وخبر إن قول أو ما فى معناه والقائل واحد ، جاز الفتح
والكسر كما مثلنا ، وأن كان خبر (أن) غير قول ، أو اختلف القائلان ، وجب الكسر كما
مثلنا .

٥- وبعد : فَلَمَّا عرفت حكم (إن) إن وقعت جواب قسم وفي خبرها
اللام أو ليس في خبرها اللام — وعرفت حكمها ، إن وقعت خبراً ،
عن ذات أو عن اسم معنى ، أو عن قول .



دخول لام الابتداء بعد « إن » المكسورة

تدخل لام الابتداء بعد (إن) المكسورة على أربعة أشياء .
على خبرها ، وعلى معمول الخبر ، وعلى اسمها ، وعلى ضمير الفصل ،
والبك تفصيل كل موضع :

١ — دخولها على الخبر :

يجوز أن تدخل لام الابتداء ، على خبر « إن » المكسورة الهمزة ، مثل :
إن الشتاء لموسم النشاط ، وإن علياً لمجتهد ، وكان حق هذه اللام أن تدخل
في أول الكلام ، لأن لها الصدارة ، فحقها أن تدخل على إن فتقول : لإن
علياً مجتهد ، ولكن لما كانت اللام تفيد التأكيد و (إن) للتأكيد أيضاً كره
العرب أن يجمعوا بين حرفين بمعنى واحد ، فأخروا اللام (وزحلّقوها) إلى
الخبر ، ولذلك تسمى هذه اللام (المزلّقة) .

وهذه اللام لا تدخل على خبر باقي أخوات (إن) فلا تقول : لعل علياً
لفاهم .

فإن جاءت في خبر غير (إن) حكم فيه بزيادة اللام .

وأجاز الكوفيون دخولها على خبر (لكن) واستلّوا .

يقول الشاعر :

يَلُومُونِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدٌ^(١)
وقد خرج البيت على أن اللام زائدة شلوفاً .

وقد جاءت زيادة اللام في خبر (أَمْسَى) شذوذاً ، كما في قول الشاعر :
مُرُوا عَجَالِي ، قَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أَمْسَى لِمَجْهُودٍ^(٢)

وقد خرج البيت على أن اللام زائدة شلوفاً ، والتقدير أَمْسَى مَجْهُوداً ،
وقد زيدت اللام في خبر المبتدأ شلوفاً ، كقول الشاعر :
أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيْسَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقْبَةِ^(٣)

(١) اللغة والإعراب : العميد ، الذي هذه المشرق والحب (يلوموني) الجملة خبر مقدم
(عواذلي) مبتدأ مؤخر (ولكنني) لكن واسمها (من حبها) متعلق بعميد (لعميد) اللام
لام الابتداء ، وعميد خبر لكن .

والمعنى : يلوموني عواذلي في حب ليلي ولا يدرون أنني مكسور القلب من حبها .
والشاهد : قوله : لعميد ، حيث دخلت لام الابتداء في خبر (لكن) وهو ملغى كوفي
وخرجه البصريون على أن اللام زائدة .

(٢) اللغة : عجالى : جمع عجلائ أى مسرعين ، المجهود : المتعب الذى بلغت به المشقة
متهاها .

الإعراب : (عجالى) حال من فاعل مروا (كيف) اسم استفهام خبر مقدم (سيدكم)
مبتدأ مؤخر والجملة مقول القول (ومن) اسم موصول فاعل (سألوا) .

صلته : والمعاند محلوف : أى سألوه (أَمْسَى المجهود) مقول القول الثانى : ودخلت
اللام على خبر أَمْسَى شلوفاً .

والمعنى : أن القوم مروا مسرعين وسألوه كيف حال سيدكم ؟ فأجابهم الذى سألوه أَمْسَى
متها مريضاً .

والشاهد : في قوله : لمجهود حيث : دخلت عليه اللام وهو خبر أَمْسَى شلوفاً .
(٣) اللغة : الحليس ، تصغير حلس ، وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وأُمُّ الْحُلَيْسِ -

ويتخرج اليمت على زيادة اللام شذوفاً . أو على أن اللام داخلة على مبتدأ محذوف ، والتقدير : لهى عجوز .

وأجاز المنبرد دخولها على خير « أن » المفتوحة ، وقد فرىء شافا . « ألا أنهم لَيَأْكُلُونَ الْعُطَامَ » بفتح « أن » ويتخرج على زيادة اللام .

وقد أشار ابن مالك إلى جَوَازِ دخول اللام على خير « إن » المكسورة فقال :

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَثْرِ نَصَبَ الْخَيْرِ لَامٌ اِتِّلَاءٍ ، نَحْوُ : إِنِّي لَوَزَّرَ



شروط دخول اللام على خير « إن »

ويشترط لدخول اللام على خير « إن » المكسورة الهمزة شروط أهمها :
الأول : أن يكون الخير متأخراً ، فلا يجوز دخولها على الخير المتقدم ،
مثل : إن عندك خالداً ، وإن فيك عدلاً ، فلا تقول : إن لعندك وإن لفيك .
الثاني : أن يكون الخير مثبتاً ، لا منفياً ، فإن كان منفياً ، لا تدخل عليه فلا
تقول : إن خالداً لما يفهم الدرس ، وقد ورد دخولها على المنفى شذوفاً ،

« كنية عن الأثان — أتى الحمار — وأطلقها الشاعر على امرأة تشبها لها بالأثان شهرة متقدمة في السن فأنية .

الإعراب : (لمجوز) اللام زائدة عجوز خير (شهرة) صفة وجملة (ترضى من اللحم) صفة تاتية لمجوز (من) بمعنى يمل ، أو تيمضية .

والمعنى : أن هذه المرأة ترضى بلحم عظم الرقبة لسهولة .

والشاهد : (لمجوز) حيث زهدت اللام في خير المبتدأ شذوفاً ، وقيل : عجوز خير لمبتدأ محذوف والتقدير : لهى عجوز ، واللام داخلة على المبتدأ .

كما فى قول الشاعر :

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيمًا وَتَرَكَا لِلْأَمْتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ^(١)

الثالث : أن لا يكون الخبر ماضياً متصرفاً ، غير مقرون بقد ، فإن كان ماضياً متصرفاً غير مقرون بقد : لم يدخل عليه اللام . فلا تقول : إن محمداً لسافر ، وإن الطيارة لأسرعت . وأجاز ذلك الكسائى .

وإذا استفى الخبر هذه الشروط : جاز دخول اللام عليه وسواء كان مفرداً ، أم جملة أم شبه جملة ، وعلى ذلك .

فيجوز دخول لام الابتداء فى الخبر على ما يأتى :

١- على الخبر المفرد ، مثل : « وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ » .

٢- وعلى الفعل المضارع سواء كان متصرفاً ، مثل : « وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ » أم كان غير متصرف ، مثل : إن خالداً ليتر الشر ، هنا إذا لم يقترن بالمضارع السين أو سوف ، فإن اقترن بها مثل : إن محمداً سوف يجتهد أو سيجتهد ، قى جواز دخول اللام عليه خلاف ، فيجوز دخولها على سوف على الصحيح ، وأما على السين فقليل .

(١) اللغة : تسليماً ، أى تسليمًا على الناس أو تركه .

الإعراب : (أعلم) معلق على العمل باللام بعده تسليمًا ، اسم أن (اللامتشابهان) اللام للابتداء أو زائدة ، متشابهان ، خبر أن مرفوع بالأنف ولا سواء معطوف على متشابهان . والمعنى : أن التسليم على الناس وتركه أو تسليم الأمور لنوابها وتركه لهما متساويان . والشاهد : فى قوله للامتشابهان حيث دخلت اللام على الخبر المنفى شلونا .

٣- كما تدخل على الفعل الماضى المتصرف المقرون بقد مثل : إن محمداً
لقد رَحَلَ ، وإن علياً لقد حَضَرَ .

٤- وعلى الماضى غير المتصرف « أى الجامد » مثل : إن محمداً لنعم
الرجل ، وإن إسراع السائق لبعض العمل .

ودخولها على الماضى الجامد هو مذهب الأخفش ، والقراء ، وظاهر
كلام ابن مالك ، ونقل عن سيوبه ، أنه لا يجوز ذلك .

٥- كما تدخل اللام على الخبر : إن كان جملة إسمية ، مثل قوله تعالى :
﴿ وَإِنَّا لَتَنخُنُّنُكَ وَيَكْبِتُ ذُرِّيَّتُكَ ﴾ ، أو كان شبه جملة : « الجار والمجرور
أو الطرف » ، مثل : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ .

والى هذا أشار ابن مالك فقال :

وَلَا يَلِىٰ ذَا اللام مَا قَدْ نُبَيَّا وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرِهِيَا
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَأَنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِيَا مُسْتَحْوِذَا

الخلاصة :

يجوز دخول اللام على خبر « إن » إذا كان متأخر ، مثبتاً ، فتدخل على
الخبر المفرد ، مثل : إن محمداً لناجحٌ ، وعلى الجملة الفعلية سواء كان فعلها
مضارعاً ، أم ماضياً متصرفاً مقترناً بقد أو ماضياً جامداً « على خلاف » :
وتدخل على الجملة الإسمية ، وعلى شبه الجملة . والأمثلة تقدمت .

١ - ويمنع دخول اللام على الخبر :

إذا كان متعلماً على الاسم ، أو كان منفيّاً ، أو كان ماضياً ، متصرفاً مجرداً
من قد ، والأمثلة تقدمت .

٢ - دخولها على معمول الخبر :

- (أ) وتدخّل لام الابتداء على معمول خبر (إن) بثلاثة شروط .
- (ب) أن يكون معمول متوسطاً بين اسم (إن) وخبرها .
- (ج) أن يكون الخبر صالحاً لدخول اللام عليه .
- (د) وأن لا يكون معمول حالاً ولا تمييزاً .

مثال المستوفى للشروط : إن محمداً لطعامك آكل .

وأصل الكلام : إن محمداً لا آكل طعامك ، فطعامك مفعول لاسم الفاعل (آكل) ومعمول له ، ثم قدم على الخبر (آكل) واقرنت به اللام ، التي كانت في الخبر ومن الأمثلة : إن محمداً لفي الدار جالس .

وإذا فُقد شرط من الشروط السابقة ، لا يجوز دخول اللام على معمول فمثلاً :

١ - إن تأخر معمول على الخبر لم يجوز دخول اللام عليه ، فلا تقول إن محمداً آكل لطعامك ، لأن الخبر أولى بها من معموله في هذه الحالة .

٢ - كذلك لا يجوز دخول اللام على معمول إن كان الخبر غير صالح لدخولها ، بأن كان ماضياً ، متصرفاً غير مقترن « بقد » فلا يصح أن تقول : إن محمداً لطعامك آكل ، « وإن الحرّ لكفاحاً رضى » ، وأجاز ذلك بعضهم .

٣ - وكذلك إن كان معمول حالاً ، فلا يصح أن تقول : إن محمداً لمسروراً قد سافر .

وإن دخلت اللام على معمول ، لا يجوز أن تدخّل على الخبر ، ففى مثل : إن محمداً لطعامك آكل : لا يجوز أن تقول : إن محمداً لطعامك

لأكل ، لأنه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سُمع قليلا دخولها على المعمول والخبر ، حُكي من كلامهم ، إني لبحمد الله لصالح .

هنا . ويجوز دخول اللام على المعمول المتوسط مطلقاً ، أى سواء كان مفعولاً به . أو مجروراً ، أو ظرفاً ، إلا الحال ، فلا تدخل عليه كما تقدم .

٣ - دخولها على ضمير الفصل :

وتدخل لام الابتداء على ضمير الفصل بشرط أن يكون متوسطاً بين الاسم والخبر ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ . « فهنا » اسم « إِنْ » وهو : ضمير الفصل دخلت عليه اللام ، والقصص : خبر « إِنْ » ومثل قولك : إن محمداً لهو الناجح ، وإن دخلت اللام على ضمير الفصل ، لا تدخل على الخبر ، فلا تقول : إن محمداً لهو لناجح .

وسمى ضمير الفصل ، لأنه يفصل بين الخبر والصفة ^(١) فمثلاً : إذا قلت : إن محمداً هو الناجح ، فلو لم نأت بضمير الفصل « هو » لاحتمال أن يكون « الناجح » صفة « لمحمد » وأن يكون خبراً ، فلما أتيت بضمير الفصل ، تميز أن يكون « الناجح » خبراً .

٤ - دخولها على الاسم :

ويجوز دخول لام الابتداء على اسم « إن » بشرط : أن يتأخر الاسم

(١) يجوز أب حرب الضمير مبتدأ وما بعده خبره والجملة : خبر (إن) وعلى ذلك يكون اللام داخلة على جملة الخبر .

ويتقدم عليه الخبر ، مثل : **إِنْ أَمَامَكَ لَمُسْتَقْبَلًا سَمِعْنَا** ، ونحو قول الله تعالى : **﴿ وَإِنْ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴾** .

وإن دخلت على الاسم المتأخر ، لا تدخل على الخبر ، فلا نقول : **إِنْ أَمَامَكَ لَمُسْتَقْبَلًا سَمِعْنَا** .

وقد أشار ابن مالك « بيت واحد » إلى دخولها على معمول « **إِنْ** » وضمير الفصل ، واسم « **إِنْ** » فقال :
وَتَصْنَعُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَصْلُ ، واسمًا حُلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ



إبطال عمل « **إِنْ** » إذا اتصلت بـ (ما) الزائدة

إذا اتصلت (ما) الزائدة أى : غير الموصولة بـ « **إِنْ** » وأخواتها — ما عدا ليت — كقمتها عن العمل ، أى : أبطلت عملها فى المبتدأ والخبر فلا تنصب المبتدأ ، ولا ترفع الخبر ، وذلك لأن (ما) الزائدة : تزيل اختصاصها بالجملة الاسمية ، وتجعلها صالحة للدخول على الأفعال ، مثل قوله تعالى : **﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيْنَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾** ، وقوله : **﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾** . ولهذا السبب وجب إهمالها .

فتقول : **إِنَّمَا الْأَمِينُ صَدِيقٌ** ، ولكنما الخائنُ عدوٌّ ، وكأَنَّمَا خَالِدٌ أَسَدٌ ولعلَّما محمدٌ صادقٌ ، فيعرب ما بعد كل من تلك الحروف ، مبتدأ وخبر ، أما (ليت) فإن اتصلت بها (ما) ، الزائدة ، جازَ إعمالها وإهمالها : لبقاء اختصاصها بالجمال الاسمية ، فتقول : **لِيَتِمَّا عَلِيًّا حَاضِرٌ** ، بالإعمال ، ويجوز : **لِيَتِمَّا عَلِيٌّ حَاضِرٌ** ، بالإهمال .

وذهب جماعة من النحويين ، منهم الزجاجي ، وابن السراج وابن مالك

فى ظاهر كلامه : إلى أن هذه الحروف (الخمسة) إن اتصلت بها (ما) الزائدة : أبطلتها عن العمل (كثيرًا) ويجوز إعمالها بقلة . قياسًا على (ليت) فيجيزون ، إنما عليًا فاهم ، ولكن هذا المذهب ضَعِيف والصحيح الأول ، وهو إبطال عملها إذا اتصلت بها (ما) الزائدة إلا (ليت) .

فإن اتصلت بأنْ وأخواتها : (ما) غير الزائدة ، أى : الموصولة ، أو المصدرية ، لم تبطلها عن العمل .

فمثال (ما) الموصولة : إنْ ما فى القفص بُلبُلٌ ، وحضر المسافر وكانْ ما معه من الزاد نَقَذَ : فعرب (ما) (الموصولة) فى الأمثلة اسما . للناسخ فى محل نصب ، ومثال (المصدرية) : إنْ ما فعلت جميلٌ ، أى : أنْ فَعَلَكَ جميلٌ فـ (ما) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر اسم إنْ .

وقد أشار ابنُ مالك إلى أنْ (ما) الزائدة تبطل عمل (إنْ) وأخواتها على الرأى الصحيح ، فقال :

وَوَصَلَ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مَبْطُلٌ إِعْمَالُهَا ، وَقَدْ يَتَّقَى الْعَمَلُ



حكم المعطوف بعد خبر (إن) أو قبله

إذا جاء معطوف على اسم « إن » بعد أن تستكمل (إن) خبرها ، مثل : إن محمدًا عاقلٌ وعمرٌ : جاز فى المعطوف وجهان : النصب والرفع .

فالنصب : على اعتبار أنه معطوف على اسم (إن) فتقول : إن محمدًا عاقلٌ وعمرًا ، بالنصب .

والرفع : إما على اعتبار : أنه مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : إن :

محمدا عاقل وعمر كذا : وهو الصحيح : ويكون من عطف الجمل ؛
وأما على اعتبار : أنه معطوف على محل اسم (إن) لأنه في الأصل مرفوع
لكونه مبتدأ .

وإن جاء المعطوف قبل أن تستكمل (إن) خبرها ، مثل : إن محمداً وعلياً
عاقلان ، تعين النصب عطفاً على اسم (إن) عند الجمهور فتقول : إن محمد
وخالداً عاقلان ، وإن مكةً والمدينة بلدان مكرّمان ، وإنك وأخاك فاهمان ،
بنصب المعطوف فقط عند الجمهور ، وأجاز بعضهم الرفع ^(١) .

هذا .. وكل ما قيل في حكم المعطوف بعد استكمال « إن » خبرها ،
أو قبل استكمالها من جواز النصب ، والرفع في الأول ، وتعين النصب في
الثاني عند الجمهور ، يقال أيضاً : بعد « أن » المفتوحة « وبعد لكن » تقول :
علمت أن طائرة مسافرة وسيارة ، بنصب « سيارة » ورفعها ، وعلمت أن
طائرة وسيارة مسافرتان ، بوجوب نصب « سيارة » عند الجمهور ، وتقول :
ما على ذاهب لكن محمداً مسافر وخالداً ، بنصب أو رفع « خالد » أو لكن
محمداً وخالداً مسافران ، بوجوب نصب « خالد » عند الجمهور .

أما « ليت » و « لعل » و « كأن » فلا يجوز في المعطوف معها إلا النصب
سواء وقع بعد استكمالها الخبر ، أم قبل استكمالها تقول : ليت الأخ حاضرٌ
والصديق ، أو ليت الأخ والصديق حاضران ، بنصب الصديق في كل وجوبها
ومثله : « لعل وكأن » وأجاز الفراء في المعطوف — متقدماً أو متأخراً —
الرفع مع الأحرف الثلاثة .

(١) أجاز بعض العلماء ومنهم الكسائي رفع المعطوف على اسم (إن) قبل أن تستكمل
الخبر ، وأجاز ذلك الفراء بشرط أن يكون (اسم إن) قد خفي إعرابه مثل : إنك وأخوك
فاهمان ، واستدل المجيزون الرفع ، بقوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون ﴾
فقد عطف « الصابغون » بالرفع قبل استكمال الخبر وهو من آمن بالله .

ويُطْلَقُ : أن الحروف الثلاثة (إِنْ — وَأَنْ — وَلَكِنْ) المعطوف معها بعد استكمال الخبر ، يجوز فيه الرفع والنصب ، وقبله تعيين النصب عند الجمهور ، وقد عرفت توجيه كل حالة : وأما : ليت ، ولعل ، وكأن ، فالمعطوف معها يجب نصبه دائماً ^(١) .

وقد أشار ابن مالك إلى حكم العطف على الاسم بعد استكمال الخبر فقال :

وَجَائِزُ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنصُوبٍ «إِنْ» ، بَعْدَ أَنْ تُسْتَكْمَلَ
وَالْجِفْتُ بِإِنْ لَكِنْ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ



تخفيف «إِنْ — وَأَنْ — وَكَأَنَّ — وَلَكِنْ» ،

أمثلة :

١ — إِنْ عَمَلْتَ مَتَقَنَّ — إِنْ عَمَلْتَ لَمَتَقَنَّ — وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ ، إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ .

٢ — أَهَيَّئْتُ أَنْ عَلَى شَجَاعٍ — ثَبِتَ أَنْ قَدْ ازْدَهَرَتْ الصَّنَاعَةُ فِي بِلَادِنَا —
كَأَنَّ قَدْ طَلَعَ الشَّمْسُ .

٣ — الْجَوُّ بَارِدٌ لَكِنْ الشَّمْسُ طَالِعَةٌ .

العرضيح :

اختصت : «إِنْ — وَأَنْ — وَكَأَنَّ — وَلَكِنْ» ، بأنها قد تخفف نونها المشددة فكتسب أحكاماً جديدة ، فمثلاً : في الأمثلة الأولى .

(١) إنما وجب النصب مع الثلاثة ، قيل : لأن هذه الثلاثة تغير الجملة إلى إنشاء ، فلو رفع المعطوف لزم عطف الخبر على الإنشاء .

إِنْ عَمَلَكْ متقن ، وإنْ عَمَلَكْ لمتقن : خففت « إِنْ » هنا فجاز إعمالها وإعمالها ، ولما أهملتها فى الثانى أدخلت اللام على الخبر « لمتقن » للفرق بينها وبين « إِنْ » النافية .

وإذ دخلت « إِنْ » المخففة على الجملة الفعلية : وجب أن يكون الفعل ناسخاً مثل : وإنْ كَانَتْ لكَبِيرَةً . وإنْ يَكَاذُ وإنْ يَظُنُّ .

وفى الأمثلة الثانية نجد :

أيقنت أنْ على شجاع « أن » هنا مخففة : فوجب إعمالها ، واسمها ضمير شأن محذوف ، تقدير : أنه : وخبرها جملة « على شجاع » وهى إسمية ، وتارة تكون الجملة فعلية مثل :

أيقنت أنْ قد ازدهرت الصناعة : « أن » مخففة ، واسمها ضمير شأن ، وجملة « ازدهرت الصناعة » خبرها وستعلم فى التفصيل أن جملة الخبر قد تحتاج إلى فاصل بينها وبين « أن » وستعرف نوع الفاصل .

وأما « لكن » فعند تخفيفها يجب إعمالها ولا تعمل ، كما فى المال الثالث : وبعد أن عرفت : أنْ « إِنْ » عند تخفيفها ، يجوز إعمالها وإعمالها ، وعند الإعمال تدخل اللام على الخبر ، وعرفت أنْ « أن » وكأنْ عند التخفيف يبقى عملها — ويكون اسمها — ضمير شأن محذوف . وخبرها جملة ، وقد تحتاج الجملة إلا فاصل وقد لا تحتاج ، إليك كل هذا بالتفصيل .

١ — إِنْ وحكمها بعد التخفيف :

إذا خففت « إِنْ » المكسورة الهمزة : بحذف نونها الثانية ، جاز إعمالها بقلة وإعمالها بكثرة ، تقول : إِنْ عَمَلَكْ متقن .

وإنْ عَمَلَكْ لمتقن ، بإعمالها ، وعند إعمالها ، لا تلزم اللام ، لأنها لا تنصب بـ « إِنْ » النافية لأنْ « إِنْ » النافية لا تنصب الاسم .

وأما عند إهمالها ، فيجب دخول اللام على الخبر بعدها ، لتكون فارقة بينها وبين « إن » النافية ، تقول : إن الحق لمتصّر ، وإن عمّلك لمتقن وإن أبو حنيفة لإمام عظيم ، بدخول اللام على الخبر .

وقد يستغنى عن اللام الفارقة ، إذا ظهر المقصود من « إن » بأن دل المعنى على الإثبات لا على النفي مثل : إن المجتهد ناجح ، فقد استغنى عن اللام : لأن المعنى هنا على الإثبات لا على النفي ، ومثل قول الشاعر :

ونحن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كائن كرام المعادين^(١)

فالأصل : وإن مالك لكائن ، فاستغنى عن اللام الفارقة لأن « إن » هنا لا تلبس بالنافية ، لأن المعنى على الإثبات ، حيث أن الشاعر أراد أن يمدح قبيلة « مالك » بإثبات الكرم لها ، ولو كانت (إن) نافية لكان الكلام ذماً ، وخالف عجز البيت صدره^(٢) .

وقد اختلف النحويون في حقيقة هذه اللام « الفارقة » أم هي لام الابتداء أدخلت ، للفرق بين « إن » النافية و « إن » المخففة من الثقيلة ؟ أم هي لام

(١) اللغة : أباة : جمع أب ، من أبى يأبى : إذا امتنع ، الضيم : الذل ، آل مالك : هو أبو القيلة ، ومالك الثانى اسم القيلة ، المعادن ، الأصول .

الإعراب : (من آل) خبر ثان أو حال من أباة الضيم ، و (إن) مخففة من الثقيلة (مالك) مبتدأ ، وجملة (كانت كرام المعادن) خبر .

والمعنى : يصف عشيرته بالكرم وعزة النفس ، فيقول : نحن من قبيلة مالك المعروفة بكرم النفس وعزتها ، وبأنها كريمة الأنساب .

والشاهد : فى قوله : (وإن مالك كائن) حيث حذفت اللام الفارقة من غير (أن) لعدم التباسها هنا (بأن) النافية والقرينة المدح .

(٢) لأن صدر البيت مدح فى القيلة ، فكيف يكون عجزه ذم ؟ لهذا امتنع أن يكون (أن) نافية ، وتعين الإثبات ، فلم يحجج إلى اللام .

أخرى ؟ اجتلبت للفرق ؟ كلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء ، وقيل
 هي لام أخرى اجتلبت للفرق ، وثمره الخلاف تظهر في مثل ، قوله **﴿ كَذَّبَ ﴾** :
 « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لِمُؤْمِنًا » فمن جعلها لام الابتداء ، أوجب كسر « إن »
 ومن جعلها : لآما أخرى اجتلبت للفرق : فتح همزة « أن » ^(١)

والى حكم تخفيف « إن » أشار ابن مالك فقال :
 وَخَفَّفَتْ « إِنْ » ، فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ
 وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقُ أَرَادَهُ مُعْتَبِداً
 وقوع الناسخ بعد « إن » ، **المُخَفَّفَةُ** .

وإن دخلت « إن » ، المخففة على الجملة الفعلية ^(٢) وجب « أو كثر » ، أن
 يكون الفعل من الأفعال الناسخة « كان وأخواتها » ، أو كاد وظن وأخواتهما ،
 سواء أكان مضارعاً ، مثل : **﴿ وَإِنْ يَكْذِبُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنَرْجُوَنَّكَ بِأَبْصَارِهِمْ — وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَافِرِينَ ﴾** أم كان ماضياً . وهو أكثر من المضارع ، مثل
 قوله تعالى : **﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾** ، **﴿ وَإِنْ كَذَّبَتْ
 لَتَرْدِينَ ﴾** ، **﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾** ^(٣) .

ويقل دخولها على فعل غير ناسخ ، مثل قول بعض العرب في امثالهم ،

(١) لام الابتداء : لا تدخل إلا على المبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ، وعلى خبر (أن) .

(٢) في هذه الحالة : تكون (إن) مهمله وليست عاملة ، وقيل : هي عاملة واسمها ضمير
 شأن محذوف والجملة خبرها ، ولكن هذا القول ضعيف فلا يلتفت إليه .

(٣) إنما كثر أو وجب دخولها على الناسخ ، لأنها لما خففت زال اختصاصها عن المبتدأ
 والخبر ، ودخلت على الفعل ، فوضوها الدخول على الفعل الناسخ الذي يدخل على المبتدأ
 والخبر يدل المبتدأ والخبر

(إِنْ تَزِيهَكَ لَنَفْسِكَ . وَإِنْ يَشِيئَكَ لِهَيْبِهِ ^(١)) وقولك « إِنْ قَتَعْتَ ^(٢) كَاتِبَكَ
لسوطا » ومنه قول الشاعر :

شَلْتُ يَمِينَكَ إِنْ قَلْتُ لَمُسْلِمًا حَلْتُ عَلَيْكَ عُقُوبَةَ الْمُتَعَمِّدِ ^(٣)

قد دخلت « إِنْ » المخففة على فعل غير ناسخ « إِنْ قَلْتُ » وهذا قليل ،
ولا يقاس عليه ، فلا تقول : إِنْ قَامَ لَأَنَا ، وَإِنْ قَعَدَ لَأَنْتَ ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ
الَّذِي أَجَازَ ذَلِكَ .

وقد أشار ابن مالك إلى دخول « إِنْ » المخففة على الناسخ فقال :
وَالْفِعْلُ إِنْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصِّلًا
ويتلخص أَنَّ « إِنْ » المخففة يقل إعمالها ويكثر إهمالها ، وَإِنْ أَهْمَلْتَ ،

(١) والمعنى : أَنْ نَفْسِكَ هِيَ الَّتِي تَزِيهَكَ ، وَهِيَ الَّتِي تَشِيئَكَ (أَي تَعْيِكَ) .

(إعراب : كلمة (تَسْكُ) فاعل الفعل (يَزِيهِ) وكلمة (هِيَ) ، ضمير بارز فاعل الفعل
(يَشِيئُ) والهاء في آخر الضمير للسكت ، واللام الداعية على الإسمين هِيَ الفارقة .

(٢) قَتَعْتَ : بفتح القاف ، وتشديد التون المفتوحة ، معناه : ضربه سوطا على رأسه ،
وجملته كالقناع ، وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار .

(٣) البيت قاله : عائكة ، ترضى فيها زوجها الزبير بن العوام وتدعو على قاتله .

اللمعة : شَلْتُ : بفتح الشين جملة ويصمت ويضم الشين لغة رديئة .

(إعراب : (أَنْ) مخففة من الثقيلة مهملة (لمسما) اللام غلقة بين (أَنْ) المخففة
والثانية ومسما مفعول قلت ، وجملة : حَلْتُ عَلَيْكَ استباقية ليان سبب الدعاء عليه وإعرابها
ظاهر .

المعنى : أَشَلَّ اللَّهُ بِكَ أَيْهَا الْقَاتِلُ : حَيْثُ قَتَلْتَ مُسْلِمًا بِغَيْرِ حَقٍّ فَوَجِبَ عَلَيْكَ عُقُوبَةٌ مِثْلُهَا
القتل وهى قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ﴾ .

والشاهد فى قوله : إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَيْثُ دَخَلْتَ (أَنْ) المخففة على غير ناسخ وهو
قليل .

وجب دخول اللام « الفارقة » إلا إذا وجدت قرينة ، فيجوز الاستغناء عن اللام .
وإن دخلت على الفعل وجب أو كثر أن يكون ناسخاً .

٢ - حكم تخفيف « أَنْ » :

وإذا خَفَّفَتْ « أَنْ » المفتوحة الهمزة بقي عملها « ووجب أن يكون اسمها ضمير شأن محذوف ، وأن يكون خبرها جملة « اسمية أو فعلية » ، مثل :
علمتُ أَنْ عَلَى شجاع ، فَأَنْ مخففة من الثقيلة واسمها ضمير محذوف تقديره
أَنَّهُ وعلى شجاع ، جملة في موضع رفع خبرها ، والتقدير : أَنَّهُ على شجاع .
وما ورد من بروز اسمها وهو غير ضمير شأن ، فقليل ، وذلك كقول
الشاعر :

فلو أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرِّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ^(١)

فقد جاء اسم « أَنْ » المخففة ضميراً بارزاً . غير ضمير شأن ، وهو
« كاف » الخطاب ، وذلك قليل .

وقد أشار ابن مالك إلى تخفيف « أَنْ » وأحكامها فقال :
وَيَا نَ تُخَفِّفُ أَنْ فَاَسْمُهَا اسْتَكْنَّ وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

(١) الإعراب : (فلو) شرطية (أنك) أن المخففة ، والكاف اسمها (في يوم الرخاء)
متعلق بسألتني (طلاقك) مفعول ثان لسألت (لم أبخل) جواب الشرط (وأنت صديق)
مبتدأ وخبر والجملة حال .

والمعنى : لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة الزواج بيتنا لم أمتنع من ذلك
ولبادرت إليه مع ما أنت عليه من صدق المودة لى .

والشاهد قوله : (أنك) حيث أبرز اسم (أن المخففة) وهو غير ضمير الشرط وهنا
قليل أو ضرورة .

متى تحتاج الجملة إلى فاصل ، ومتى لا تحتاج :

قلنا : إن خبر أن المخففة ، يجب أن يكون جملة سواء كانت اسمية أو فعلية ولا تحتاج الجملة إلى فاصل بينها وبين « أن » إن كانت :

١- جملة اسمية : نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَخِرُ دَعَاؤُهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، بدون فصل بين « أن » وخبرها : وإذا قصد النفي ، فيفصل بينهما بحرف النفي ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ .

٢- أو كانت جملة فعلية فعلها جامد : نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ ، ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ ﴾ .

٣- أو كانت جملة فعلية فعلها متصرف قصد به الدعاء : نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْحَامِئَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ فى قراءة من قرأ « غَضِبَ » بصيغة الماضى .

وتحتاج الجملة إلى فاصل بينها وبين أن : إن كانت : فعلية ، فعلها متصرف ، ولم يقصد به الدعاء ، والفصل حيثئذ واجب ، وقيل : يجوز الفصل ، وتركه والأحسن الفصل .

والفاصل أحد أربعة أشياء :

الأول : « قَدْ » مثل : ثبت أن قد ازدهرت الصناعة فى بلادنا ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَتَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَّقْنَا ﴾ .

الثانى : « حرف التنفيس » وهو : السين وسوف : فمثال السين ، أنت تعلم أن سأكون نصير الحق ، وقوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾ ومثال الفصل بـ (سوف) ،

قول الشاعر :

وَأَعْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُبِرَ^(١)

فقد وقعت (سوف) فاصلا بين (أن) المخففة وبين الفعل (يأتي)
الواقع في صدر جملة الخبر .

الثالث : (حرف نفى) من الحروف الثلاثة (لا — لن — لم) مثل :
أَيَقْنَتُ أَنْ لَا يَظْلُمُ الشَّرِيفُ ، وَأَنْ لَنْ يَحِيدَ عَنِ الْحَقِّ ، ووقعت أَنْ لم ينصُرِ
اللهُ الظَّالِمِينَ ، ومن الأمثلة : قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ
قَوْلًا ﴾ وقوله : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ بَشَرًا ﴾ .

وقوله : ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ ، وقوله : ﴿ أَيَحْسَبُ
أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ .

الرابع : (لو) وقليل من النحويين من ذكر أنها فاصلة — مع أنها كثيرة
في المسموع ، مثل : أَوْفَرُ أَنْ لَوْ أَخْلَصْنَا لِبِلَادِنَا لَمْ يَطْمَعِ الْأَعْدَاءُ فِينَا ، ونحو
قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا ﴾ ، وقوله
تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَنْهَدِ لِلَّذِينَ يَكْفُرُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أُهْلُهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَحْنَاهُمْ
بُذُوبًا ﴾ .

هذا وقد جاء بدون فاصل ،

(١) الإعراب : (فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ) جملة معترضة بين (أعلم) ومعموله والفاء للتعليل
و (أن) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة (سوف يأتي إلخ)
غيرها وجملة (قدر) صلة ما .

والشاهد : في قوله (أن سوف يأتي) حيث فصل بين (أن) وغيرها بحرف التنفيس ،
وهو جملة فعلية فعلها متصرف غير : دعاء .

قول الشاعر :

عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ فَجَاءُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا أَعْظَمَ سُؤْلٍ^(١)

فقد جاءت « أن » مخففة وخبرها جملة فعلية ، دون أن يفصل بينهما كما جاء بدون فصل قوله تعالى : ﴿ لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ في قراءة من رفع (يتم) .

وهذا على قول مَنْ جَعَلَ (أَنْ) في الآية مخففة ، والقول الثاني : أن (أن) في الآية ليست مخففة من الثقيلة ، بل : هي مصدرية ناصبة للمضارع وارتفع (يتم) بعدها شلوقاً .

وقد أشار ابن مالك إلى الفاصل ، ومتى تحتاج الجملة إليه فقال :
وَأَنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَتَبِعًا
فَالْأَحْسَنُ الْفِعْلُ بِقَدْ ، أَوْ نَفَى ، أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ
وَالْمَخْلَاصَةُ : أَنَّ (أَنْ) المخففة : من أهم أحكامها :

أنه يجب إعمالها ، وأن يكون اسمها ضمير شأن محذوف ، وأن يكون خبرها جملة ، ثم إن كانت الجملة جملة إسمية ، أو فعلية فعلها جامد ، أو

(٢) اللغة : يؤملون : من التأمل ، وهو الرجاء ، والسؤل : المسؤل .

الإعراب : (أن يؤملون) أن مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف وجملة (يؤملون) على صيغة المجهول خبرها ، فجاءوا الفاء للسببية (أن يسألوا) مبنى للمجهول وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر ، مضاف إليه بقبل (بأعظم) متعلق بجاءوا لا يسألوا .

والشمع : علموا أن الناس يأملون معروفهم ظم يخبروا رجاءهم ولم يحوجوهم إلى السؤال : بل جاءوا عليهم قبل أن يسألوا .

والشاهد : في قوله : أن يأملون : حيث وقع خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ، بدون فاصل ، وذلك قليل أو نادر ، والكثير أن يقول سيؤملون .

متصرف قصد به الدعاء ، لم تحتج إلى فاصل ، وإن كانت الجملة فعلية فعلها متصرف لم يقصد به الدعاء وجب فصلها (بقد) أو حرف تنفيس ، أو (نفى) أو (لو) .

٣ - حكم تخفيف كَأَنَّ :

وتخفف « كَأَنَّ » أيضًا حملا على « أَنْ » وإذا خففت « كَأَنَّ » بقي عملها والغالب : أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفًا ، ويكون خبرها جملة ثم إن كانت الجملة اسمية ، لم تحتج إلى فاصل بينها وبين « كَأَنَّ » ، مثل : هذا العامل سريعٌ : كَأَنَّ يَدَهُ آلَةً ، والتقدير : كأنه « الحال والشأن » يدهُ آلَةٌ .

وأما إن كان الخبر جملة فعلية : فيفصل بينها وبين « كَأَنَّ » بـ « لم » قبل المضارع المنفى ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّ لَمْ تَفْعَلْ بِالنَّاصِرِ ﴾ أو « قد » قبل الماضى المثبت ، مثل : هَوَى الْغُرُقُ فِي الْبَحْرِ ، وَكَأَنَّ قَدْ سَقَطَ حَجَرٌ فِي الْمَاءِ ، فاسم كَأَنَّ ضمير شأن محذوف ، والتقدير : كأنه لم تفعل ، وكأنه قد سقط حجر .

ونحو قول الشاعر :

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَرَلْ بِرَحَالَتَا ، وَكَأَنَّ قَدْ (١)

(١) الإعراب : (أزِفَ الترحل) فعل وفاعل (غير) منصوب على الاستثناء ، (رِكَابَنَا) إن واسمها (لَمَّا) جازمة : كان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير محذوف ، والخبر محذوف كذلك ، والتقدير : وكأنه قد زالت .

المعنى قرب الرحيل وفراق الأحبة . ولكن رجالنا لم تنتقل بالأمسة وكأنها قد سارت لقرب موعد الرحيل .

الشاهد : في قوله : (وكان) حيث حذف كَأَنَّ وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية مصدره يند ، والأصل : وكأنها قد زالت . وجاز ذلك الحذف لدلالة لما تَرَلْ عليه .

أى : وكان قد زالت ، فإسم كان ضمير شأن محذوف والتقدير : وكأنه
تد زالت :

وقد جاء اسم « كَان » المخففة ، اسما ظاهراً ، ولكنه قليل : مثل قولك :
كَانَ وَجْهَهَا بَلَرٌ « بنصب وجهها » ليكون هو الاسم ، ونحو قول الشاعر :
وَصَلَّى مُشْرِقِ النَّخْرِ كَانَ ثَدْيَاهُ حَقَانِ^(١)

بنصب : ثديه ، على أنه اسم « كَان » وهو منصوب بالياء لأنه مثنى
و « حقان » : خير كان ، « وهنا جاء الخير مفرداً ، لأن الإسم ظاهر » .

وروى البيت ، كَان ثدياه حقان ، برفع « ثدياه » فيكون إسم كَان : ضمير
شأن محذوف ، وجملة « ثدياه حقان » مبتدأ وخبر ، خبر : كَان : والتقدير
كانه ثدياه حقان . ويحتمل أن يكون ، ثدياه ، إسم كَان .

وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف فى جميع أحواله .

وقد أشار ابن مالك إلى حكم « كَان » المخففة ، وأن إسمها ضمير

(١) اللغة : مشرق : مضى ، النحر : موضع القلادة من الصدر ، والهاء من (ثديه)
للصدر ، حقان (تنية حق) بضم الحاء وهو الوعاء المعروف .

الإعراب : (وصلر) (الواو) ولورب (صدر) مبتدأ (مشرق) صفة وجملة (كَان
ثدياه) : يروى بالرفع والنصب ، فالنصب على أنه اسم كَان ، والرفع على أنه مبتدأ ، وحقان
الخبر ، والجملة خبر كَان وإسمها محذوف والتقدير : كأنه ثدياه حقان .

والمنى : أن هذا الصدر مضى أعلاه : كَان التدين اللذين به حقا عاج فى الاستدارة
والاكتناز .

والشاهد : فى قوله : (كَان ثديه) حيث ذكر اسم (كَان) السخفة وهو قليل وقد
روى بالرفع على الكثير .

محنوف غالباً وقد ثبت فقال :
وُخِفَتْ كَأَنَّ أَهْضًا قَوِيَّ مَنصُوبُهَا وَثَابِتٌ أَهْضًا رُؤْي
؛ - تخفيف لكن :

وأما « لكن » فيجوز تخفيفها ، وإذا خففت : وجب إهمالها ، وزال
اختصاصها بالجملة الإسمية ، فتدخل على الإسمية والفعلية ، وعلى المفرد
مثل : الشمس طالعة لكن المطر نازل ، فلكن « حرف استدراك » وما بعدها
مبتدأ وخبر ، ولا يجوز تخفيف لعل « ولم يشر إليهما ابن مالك » .



أسئلة وتمارين

- ١ - ل « غير » إن أحوال : من جهة التقديم والتأخير ، فمتى يجب تقديمه ، ومتى يجب تأخيره ، ومتى يجوز الأمران ؟ وضع بالأمثلة .
- ٢ - متى يجب فتح همزة « أن » أذكر أربعة أمثلة مختلفة لذلك ، ثم ثلاثة مواضع لوجوب كسرها ، وثلاثة أمثلة مختلفة لجواز الفتح والكسر .
- ٣ - تقع « إن » ومعمولها — غيراً لمبتدأ ، اسم ذات ، أو اسم معنى ، فمتى يجب كسرها ، ومتى يجب فتحها مع التمثيل .
- ٤ - تقع « إن » ومعمولها غير عن قول ، فما حكم فتح همزتها وكسرها ؟ مع التوضيح والتمثيل .
- ٥ - تقع « إن » في أول جواب القسم : فمتى يجب كسرها ، ومتى يجوز فتحها ؟ مع التمثيل .
- ٦ - ما شرط دخول « لام » الابتداء ، على غير « إن » ؟ وما شرط دخولها على اسمها ، ومتى تدخل على معمول الخبر ؟ وضع ما تقول بالأمثلة .
- ٧ - كلامي — إني أشكر الله — كلامي — إنيك صادق .
ما حكم فتح « إن » وكسرها في المبرتين ، مع بيان السبب .
- ٨ - ما حكم المعطوف على اسم « إن » قبل استكمال خبرها ، أو بعده وما أخواتها التي تشاركها هذا الحكم ؟ وما أخواتها التي يجب في المعطوف على اسمها النصب فقط ؟ مثل لما تقول .
- ٩ - قد تذف « إن » المكسورة ، فما حكمها ؟ ومتى تدخل اللام على خبرها ؟ ولماذا ؟
- ١٠ - ما حكم (إن) المنفوعة ، إذا خفت ؟ ومتى يجب الفصل بينهما وبين خبرها ؟ وبأي شيء يكون الفصل ؟ مثل لما تذكر .



تطبيقات

(١)

نموذج للإعراب : أعرب ما تحته خط :
وَأَوَيْسٌ لَمَطٌ مُخَلِّبِي لِسَرَى إِنَّ قَدْ لَهَيْتُ وَعِندَكُمْ عَقْلٌ

أن قد فهمت : أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف ، والتقدير أنه قد فهمت ، وجملة (فهمت) خبر أن المخففة ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل نصب مفعول ليرى إن كانت بصرية . أو سد مسد المفعولين إن كانت علمية .

(٢)

س ١ : بين لماذا فحت همزة (إن) في الأمثلة الآتية :

- (أ) قال تعالى : ﴿ وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله ﴾ .
 (ب) ﴿ إنا أوحى إلينا أن العذاب على من كذب وتولى ﴾ .
 (ج) ﴿ أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله ﴾ .
 (د) ﴿ ألا ترون أني أوفي الكيل ﴾ .
 (هـ) ﴿ ذلك بأن الله نزل الكتاب بالحق ﴾ ^(١) .

س ٢ : لماذا وجب كسر (إن) في الأمثلة الآتية :

- (أ) قال تعالى : ﴿ قل يا أيها الناس إن وعد الله حق ﴾ .
 (ب) ﴿ والمصر إن الإنسان لفي خسر ﴾ ، ﴿ يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين ﴾ .
 (ج) ﴿ قالوا إنك لرسول الله ، والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾ ^(٢) .

س ٣ : (أ) ﴿ ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم ﴾ .

- (ب) وقال تعالى : ﴿ إني جزيتهم اليوم بما صبروا أنهم هم الفائزون ﴾ ، ﴿ إنا كنا من قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم ﴾ قرء بفتح (إن) وكسرها في الآيات السابقة ، فكيف توجه كلا ^(٣) .

(١) وجب فتح (أن) في الأمثلة لأنها أولت بمصدر ، وقع : فاعلا في (أ) ونائب فاعل

في (ب) ، وخير في (ج) ومفعولا في (د) ومجرورا بالحرف في (هـ) .

(٢) وجب كسر الهمزة في الآيات : لأنها وقعت في (أ) في الإبتداء ، وفي (ب) جواب

للقسم ، وقد حذف فعل القسم ، وفي (ج) الفعل معلق بلام الإبتداء فوجب كسرها ولولا ذلك لوجب فتحها ، ولك أن تقول وقعت اللام في خبرها .

(٣) يجوز لوجهان في (أ) لأنها وقعت بعد فاء الجزاء ، فالفتح على أن المصدر مبتدأ

والخير محذوف ، أو خبرا لمبتدأ محذوف ، والكسر على أن جملة (أن) جواب الشرط ،

وجاز الوجهان في (ب) لأنها وقعت في موقع التعليل ، فمن فتحها قدر اللام ومن كسر جعل التعليل بالجملة .

س٤ : ما حكم فتح همزة (أن) وكسرها فيما يأتي :
 فى الحديث الشريف : « ألا إن سلعة الله غالية » ، « أما إنك يا أبا بكر أول
 من يدخل الجنة » .
 وقال تعالى : ﴿ حَمَّ وَالكتاب المبين إنا أنزلناه ﴾ ، ﴿ قل إن الفضل بيد
 الله ﴾ ، ﴿ ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة ﴾ .
 وقال الشاعر :
 ومن عادة الأيام أن تخطوبها إذا سر منها جانب ساء جانب

(٣)

ما أثر اتصال « ما » بـ « إن » وأخواتها فيما يأتي :
 (أ) قال تعالى : ﴿ أفحسبتم أنما خلقناكم عبداً ﴾ ، ﴿ اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب
 ولهو ﴾ — ليتما هذه الحياة تدمم .
 (ب) وقال تعالى : ﴿ إنما توعدون لصادق ﴾ ، ﴿ إنما حرّم عليكم الميتة والدم ولحم
 الخنزير ﴾ ^(١) .



(١) فى (زائدة) اتصلت (ما) ، (بأن) فكفتها عن العمل . وفى (ب) تحمّل
 أن تكون (ما) كلفة وأن تكون موصولة اسم (أن) .

(لا) النافية للجنس

مقدمة : تشمل الفرق بين « لا » النافية للجنس و « لا » النافية للوحدة .

إذا قلت : « لا فتاة موجودة » برفع (فتاة) كانت (لا) نافية للوحدة .
واحتمل هذا التركيب أمرين : الأول نفى وجود فتاة واحدة مع جواز وجود فتيات أم أكثر ، أى : أنك نفيت الواحد فقط ، الثانى : نفى وجود فتاة أم أكثر ، أى : نفى الجنس كله ، ولأن (لا) النافية للوحدة تحتمل نفى الواحد ، ونفى الجنس ، سماه النحاة ، نافية للوحدة .

وإذا قلت : لا فتاة موجودة (بفتح فتاة) كانت (لا) نافية للجنس وكان المعنى أنك نفيت وجود فتاة فأكثر ، أى نفيت الجنس كله ، ولأنها متعينة لنفى الجنس سماها النحاة (لا) النافية للجنس .

ولعلك أدركت الفرق بينهما ، وهو من ناحيتين : ناحية العمل ، وناحية المعنى .

فالفرق بينهما من ناحية العمل ، هو أن (لا) النافية للوحدة ، تعمل عمل ليس ، ترفع الاسم وتنصب الخبر ، أما النافية للجنس ، فتعمل عمل (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر .

والفرق بينهما من ناحية المعنى ، هو أن (لا) النافية للوحدة معناها .
يحتمل أمرين ، نفى الواحد فقط ، ونفى الجنس كله . فإذا أردت نفى الوحدة ، يصح لك أن تقول . لا فتاة فى البيت بل فتيات ، لأنك نفيت الواحد فقط ، فلا مانع أن تثبت غيره ، وإذا أردت نفى الجنس لا يصح لك أن تقول

ذلك . أما (لا) النافية للجنس : فمعناها ، نفى الجنس فقط ، ولا تحمل نفى الواحد .

وهذا معنى قول النحاة ، أنها تدل على نفس الجنس نصاً . أى تدل على التخصيص لنفى الجنس ، ولهذا لا يصح أن تقول معها : لا فتاة في البيت ، بل فتاتان . وإليك الحديث عن النافية للجنس . وشروط عملها ، وأحوال اسمها ، وحكم المعطوف على اسمها ، وحكم نعتة .

« لا » النافية للجنس ، عملها وشروطه :

و « لا » النافية للجنس ، من الحروف الناسخة ، التي تعمل عمل « إن » فتصب الاسم وترفع الخبر ، لا فرق في ذلك بين المفردة — وهي التي لم تتكرر ، مثل : لا طالب علم محروم ، وبين المكررة ، مثل : لا حول ولا قوة إلا بالله ولا تعمل هذا العمل إلا بشروط أربعة هي :

١ — أن تكون لنفى الجنس نصاً : فلو كانت محتملة لنفى الجنس ، ولنفى الوحدة ، عملت عمل « ليس » مثل ، لا قلم « ضائع » برفع قلم .

٢ — أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، مثل : لا طالب خير محروم ولا ساعياً في الشر ناجح ، فإن لم يكن اسمها نكرة ، أهملت ، ووجب تكرارها مثل : لا البخل محمود ، ولا الإسراف مقبول .

ولا تعمل (لا) في معرفة وما ورد من ذلك فمؤول ، مثل قول عمر رضى الله عنه : « قضية ولا أبا حسن لها » فكلمة : أبا حسن ، معرفة ولكن مؤولة بنكرة ، والتقدير : ولا مسمى بهذا الاسم لها ، ومما يدل على أنه معامل معاملة النكرة ، وصفة بالنكرة ، كقولك : ولا أبا حسن حلاًلاً لها .

٣ — أن لا يفصل بينها وبين اسمها ، فإن فصل بينهما ، ألغيت مثل : لا في

الدار رجلٌ ولا امرأة ، وقوله تعالى : « لا فِيهَا غَوْلٌ ولا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ » .

٤ — أن لا يدخل عليها حرف جر ، فإن دخل عليها حرف جر خفض الاسم بعدها ومنعها عن العمل ، مثل سافرتُ بلا زائد ، وحضرت بلا تأخير .

وقد أشار ابن مالك إلى إعمال (لا) النافية للجنس عمل (إن) وإلى الشروط فقال :

عَمَلُ (إن) اجْعَلْ لـ (لا) في نَكْرَةٍ مُفْرَدَةٍ جَاءَتْكَ أو مُكْرَرَةٍ
حكم اسم (لا) :

اسم (لا) النافية للجنس ، له ثلاثة أحوال : أن يكون مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف ، وفي تلك الحالتين يكون معرباً منصوباً ، وأن يكون : مفرداً ، أى ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف ، وفي تلك الحالة ، يكون مبنياً على ما ينصب به وإليك تفصيل كل حالة .

الحالة الأولى : أن يكون مضافاً مثل : لا شجرة رُمان في البستان ، ولا طالب علم مقصر ، ولا خائن وطني سالمون ، ولا مهملات واجب مملوحات فاسم (لا) في تلك الحالة معربٌ منصوب بالفتحة مع المفرد ، وبالياء مع المشي أو جمع المذكر ، وبالكسرة مع جمع المؤنث .

الحالة الثانية : أن يكون شبيهاً بالمضاف والمراد به : ما اتصل به شيء من تمام معناه ، سواء أكان المتصل به معمولاً ، مثل : لا قبيحاً عمله مشكورٌ : ولا طالغاً جبلاً ظاهرٌ ، ولا مقصراً في عمله مملوحٌ ، أم كان معطوفاً ، مثل : لا خمسة وأربعين غائبون ، فاسم (لا) في تلك الحالة معرب منصوب أيضاً .

ويسمى النحاة الشبيه بالمضاف (مطوّلاً) — أو — مطولاً ، كما

يسمونه : المضارع المضاف .

الحالة الثالثة : أن يكون مفردا : ونعني بالمفرد هنا : ما ليس مضافا ، ولا شيئا بالمضاف ، فيشمل المثنى والجمع : وحكمه . أنه يجب بناؤه على ما ينصب به ، لتركيبه مع لا ، وصير ورتبه معها كالشيء الواحد ، فهو معها ، خمسة عشر ، ولذلك يبنى ، ولكن محله النصب « بلا » لأنه اسمها ، ويكون بناؤه على ما ينصب به ، فيبنى على الفتح إن كان مفردا أو جمع تكسيرا مثل : لا عالم متكبر ، ولا علماء متكبرون ، ويبنى على الياء ، إن كان مثنى أو جمع مذكر ، مثل : لا ضلّين مجتعلان ، ولا مهملين فائثون بالبناء على الياء ، لأنهما ينصبان بالياء .

وذهب الكوفيون إلى أن المفرد ، مثل : (لا عالم) و (لا رجل) معرب لا مبنى ، وذهب المبرد إلى أن المثنى وجمع المذكر ، مثل : (لا ضلّين) و (لا مهملين) معربان بالياء ، لا مبيان .

وإن كان الاسم جمع مؤنث بنى على الكسر ، لأنه ينصب بالكسرة مثل : لا جاهلات محترمات (بكسر التاء) وأجاز بعضهم : الفتح والكسر فيقول : لا مسلمات ولا جاهلات (بفتح التاء أو كسرها) وقد روى بالوجهين قول الشاعر :

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ تَلَذُّ وَلَا لَذَاتٌ لِلشَّيْبِ (١)

(١) الإعراب : (الذى) اسم موصول صفة الشباب و (مجد) خبر مقدم (عواقبه) مبتدأ مؤخر ، والجملة صلة ، وجملة (فيه تلذ) خبر (أن) و (لا) نافية للجنس (لذات) اسمها مبنى على الكسر أو الفتح ، (للشيب) خبر .

والشاهد : فى (ولا لذات) حيث جاء مبنا على الكسر ، وروى بالبناء على الفتح لأنه جمع مؤنث هنا وقد بنى اسم (لا) على الضم إذا كان كلمة (غير) مثل : قرأت خمسة كتب لا غير .

فقد روى : ولا لذاتٍ : بالكسر والفتح ، فالبناء على الكسر على رأى الأول ، وهو الأرجح ، والبناء على الفتح على رأى الثانى .

— هذا — وقد اختلف النحاة فى الرفع للخبر (لا) فهل هو نفس (لا) أو الرفع غيرها ؟ فيقال :

إن كان الاسم مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ، مثل : لا طالب علم مقصر ، فالرفع للخبر هو نفس « لا » لأنها لما عملت فى الاسم عملت فى الخبر ، وهذا رأى سيويه والجمهور ، وإن كان الاسم مفرداً ، ففى رفع الخبر خلاف .

فيرى سيويه : أن الرفع ليس « لا » وإنما الخبر مرفوع ، « على أنه خبر المبتدأ » لأن مذهبه أن (لا) واسمها المفرد ، فى موضع رفع بالابتداء والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولا تعمل « لا » عنده فى هذه الصورة ، إلا فى الاسم فقط .

ومذهب الأخفش : أن الرفع للخبر فى هذه الصورة هو « لا » فتكون « لا » عاملة فى الاسم وفى الخبر ، كما كانت عاملة فيهما مع المضاف والشبه بالمضاف .



حكم المعطوف على اسم « لا » إذا تكررت « لا »

المعطوف الذى تتكرر معه « لا » له ثلاثة أحوال : لأنه إما أن يكون نكرة مفردة ، وإما أن يكون نكرة مضافة ، أو شبيهة بالمضاف ، وإما أن يكون معرفة ، ولكل حالة حكم خاص كالآتى :

أولاً : تكرر ، لا ، والمعطوفان مفردان :

إذا أتى بعد اسم ، لا ، بماعطف وتكررت ، لا ، وَكَانَ المعطوف نكرة مجردة ، والمعطوف عليه كذلك ^(١) ، مثل : لا نَهْرًا فِي الصَّحْرَاءِ وَلَا بَحْرًا ، ومثل : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

جاز فيهما خمسة أوجه ، وذلك لأنه يجوز في الاسم الأول (المعطوف عليه) الفتح : عَلَى أَنْ (لا) عاملة عمل (إن) والرفع على أَنْ (لا) عاملة عمل (ليس) .

١ - فَإِنْ فَتَحَ اسْمَ (لا) الْأُولَى : جاز في الاسم الثاني (المعطوف) ثلاثة أوجه : الفتح ، والنصب ، والرفع .

أما الفتح في الثاني ، مثل : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، فعلى اعتبار أَنْ (لا) الثانية عاملة عمل (إن) واسمها مبني على الفتح كالأولى .

وأما النصب في الثاني : مثل لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ (بتووين قوة ونصبه) فعلى اعتبار أنه معطوف على محل اسم (لا) الأولى ، لأنه مبني على الفتح في محل نصب ، وحيث تكون (لا) الثانية زائدة ، وقد جاء على هذا الوجه قول الشاعر :

لَا نُسَبُّ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ ^(٢)

(١) المعطوف هو اسم (لا) الثانية ، والمعطوف عليه هو اسم (لا) الأولى .

(٢) الإعراب : لا ، نافية للجس ، نسب ، اسمها مبني على الفتح في محل نصب ولا :

انولو عاطفة ، لا : زائدة خلّة : معطوف على نسب باعتبار محلها . وهذا أحد الأوجه اتسع الخرق : فعل وفاعل ، على الراقع متعلق باتسع .

والمعنى : لا نسب بيننا اليوم ولا صداقة فقد تقادم الخطب حتى لا يرجى إصلاحه .

والشاهد : جواز نصب (خلّة) عطفاً على محل اسم (لا) الأولى ، و (لا) الثانية زائدة

بين الماعطف والمعطوف .

وأما الرفع فى الثانى مثل : لا حول ولا قوة (برفع قوة) فيخرج على ثلاثة أوجه : الأول : أنه معطوف على محل (لا) مع اسمها ، لأن محلها الرفع بالابتداء ، كما قال سيويه ، وحينئذ تكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ، الثانى على أن (لا) الثانية عاملة عمل ليس ، الثالث : على أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف و (لا) ملغاة لا عمل لها .

وقد جاء على رفع الثانى قوله تعالى : ﴿ لَا يَتَّبِعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ ﴾ برفع خلة فى قراءة بعضهم ، كما جاء عليه قول الشاعر :

هَذَا — لَعَمْرُكَم — الصَّغَارُ بَعِينِهِ لَا أَمَّ لِي — إِنْ كَانَ ذَاكَ — وَلَا أَبٌ ^(١)

٢ — وإن رُفِعَ اسم (لا) الأولى ، بأن كانت (لا) عاملة عمل ليس يجوز فى الثانى وجهان : الرفع ، والبناء على الفتح ، ويمتنع النصب .

أما الرفع فعلى الأوجه الثلاثة المتقدمة : أى على أن (لا) الثانية عاملة

(١) البيت : قاله ضمرة بن جابر النهشلى ، وقد كان أهله يفضلون أخاه عليه .

اللغة : (الصغار) الذل والمهانة . ويرى البيت ، هنا وجدكم .

الإعراب : هنا اسم إشارة مبتدأ ، لعمركم : اللام للابتداء : عمركم مبتدأ ومضاف إليه والخبر محذوف وجوبا ، أى : قسبى : الصغار : خبر هنا بعينه : الباء زائدة وعينه توكيد للصغار مرفوع بضمه مقدرة منع منها حرف الجر الزائد . ويجوز أن يكون بعينه : حال أى حقا ، (لا) نافية للجنس ، أم : اسمها مبنى على الفتح (لى) خبرها ، إن : شرطية . كان : فعل ماض ناقص ذاك اسم كان والخبر محذوف — أى كان ذاك موجودا ، ولا : الواو عاطفة ، ولا زائدة أب معطوفة على محل لا واسمها .

والمعنى : أقسم بحياتكم أن لئثار أخى على . هو الذل والهوان بعينه فإن كان ذلك فلا أم لى ولا أب يريد أنه ساقط النسب وضع القدر .

والشاهد : تكرر (لا) ورفع المعطوف وهو الاسم الثانى . وضع الأول و (لا) الأولى عاملة عمل (إن) والثانية عاملة عمل ليس .

عمل (ليس) أو على العطف على محل (لا) مع اسمها ، أو على الابتداء ،
فقول : لا حول ولا قوة برفع الإسمين وتنوينهما .

وأما الفتح فعلى أن (لا) الثانية عاملة عمل (إن) واسمها مبنى على
الفتح ، فقول : لا حول ولا قوة (برفع الأول وبناء الثانى على الفتح) ومنه
قول الشاعر يصف الجنة :

فَلَا لَقَمَوْ وَلَا تَأْتِيهِمْ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ^(١)

ولا يجوز النصب فى الثانى مع رفع الأول ، لأن النصب إنما جاز مع
فتح الأول ، للعطف على محل اسم (لا) وهنا (لا) عاملة عمل (ليس)
واسمها مرفوع اللفظ والمحل ، فلا يجوز العطف عليه بالنصب .

ويخلص : أن مثل : لا حول ولا قوة ، يجوز فى الإسمين خمسة أوجه
رفعهما أو فتحهما ، أو فتح الأول ، ورفع الثانى ، أو العكس ، أو فتح الأول
ونصب الثانى ، وقد عرفت التوجيه لكل^(٢) .

(١) الإعراب : (لا) ملغاة (لغو) مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى فيها (تأتيم) اسم لا
الثانية للجنس مبنى على الفتح (فيها) متعلق بمحذوف خبر (ما) اسم موصول مبتدأ وجملة
(فاهوا) فعل وفاعل صلة (أبدا) ظرف زمان متعلق : (بمقيم) الواقع خبر المبتدأ — هذا
ويجوز فى (لا) الأولى أن تكون عاملة عمل ليس ، ولغو اسمها .

والمعنى : ليس فى الجنة قول باطل ولا شيء فيه إثم ، فكل شيء نطق أهلها بطلبه موجود ،
حتى طلبوه حضر لهم .

والشاهد : فتح المحذوف وهو اسم (لا) الثانية ، على أنها عاملة عمل (إن) وأما (لا)
الأولى فيجوز إلغاؤها أو إعمالها ، عمل ليس .

(٢) فإذا كان الاسم الأول مضافا : مثل : لا قلم رصاص ولا كتاب مرمى ، جاز أيضا
الخمسة الأوجه : لأن الاسم الأول المضاف يجوز فيه : النصب والرفع ، فإذا نصب الأول
جاز فى الثانى ثلاثة أوجه : الرفع والفتح والنصب ، وأن رفعت الأول : نجاز فى الثانى وجهان ،
الرفع والفتح فقط ، وامتنع النصب .

ثانيا : تكرر « لا » والمعطوف مضاف :

وأما المعطوف : إذا كان نكرة مضافة أو شبيهة بالمضاف ، فيجوز فيه وجهان فقط : النصب ، والرفع ، مثل : لا كتاب في الحقيقة ولا قلم رصاص بنصب « قلم » ورفعه فقط ، فالنصب على أن (لا) الثانية عاملة عمل « إن » والرفع على أنها عاملة عمل ليس ، أو على العطف على محل (لا) مع اسمها ، ويمتنع الفتح لأنه لا يكون في المضاف ^(١) .

ثالثا : وإذا كان المعطوف الذي تكررت معه (لا) معرفة :

تعين فيه الرفع فقط ، مثل : لا طالب في البيت ولا على ، برفع « على » فقط على الابتداء والخبر محذوف ، أو على العطف على محل (لا) مع اسمها ، ويمتنع النصب والفتح ، لأن (لا) غير صالحة للعمل في المعرفة .

والخلاصة :

١- إن كان المعطوف نكرة مفردة أى غير مضافة ، جاز فيه ثلاثة أوجه :

« الرفع ، والنصب ، والفتح » إن فُتحت الاسم الأول ، وجاز فيه

وجهان : « الرفع ، والفتح » إن رفعت الأول ، وذلك مثل : لا حول

ولا قوة ، ومثل : لا نهرا في الصحراء ولا بحرا ، والتوجيه قد تقدم .

٢- وإن كان المعطوف مضافا : جاز فيه وجهان فقط : الرفع والنصب .

٣- وإن كان المعطوف معرفة : تعين فيه الرفع فقط .

وقد أشار ابن مالك إلى أحوال اسم (لا) من إعرابه ، إن كان

مضافا ، وبنائه ، إن كان مفردا ، وإلى أحوال المعطوف مع تكرار (لا)

(١) وإذا علمت أن الاسم الأول يجوز فيه وجهان الرفع والفتح ، أدركت أن تلك المسألة

فيها أربعة أوجه ، فإذا فُتحت الأول جاز في الثاني وجهان الرفع والنصب ، وإذا رفعت الأول ،

جاز في الثاني نفس الوجهين .

قال :

فانصِبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ اذْكُرْ رَافِعَةً
وَرَكَّبَ الْمَفْرَدَ فَاتِّحًا : كَلَّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِي أَجْمَلًا
مَرْفُوعًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تُنْصِبُ

وايها : حكم نعت اسم « لا » :

١ — إذا كان اسم (لا) مفردًا ، ونعت بمفرد ، ولم يفصل بينهما مثل :
لا رجلَ ظريفَ فيها ، ولا طالبَ كسلانَ ناجحَ : جاز في النعت ثلاثة
أوجه البناء على الفتح ، والرفع ، والنصب .

أما البناء على الفتح أو ما ينوب عنه :

فعلى اعتبار أن النعت مركب مع اسم (لا) تركيب خمسة عشر ،
فنقول : لا طالبَ كسلانَ ناجحَ ، ولا رجلَ ظريفَ ، ببناء النعت على الفتح ،
لتركبه مع اسم (لا) ، أى المنعوت ، وإن قلت : لا طالبين نشيطين ، كان
البناء على الياء نيابة عن الفتحة .

وأما النصب :

فمراعاة لمحل اسم (لا) مثل : لا طالبَ كسلانًا ناجحَ ، ولا رجلَ ظريفًا
فيها .

وأما الرفع :

فمراعاة لمحل (لا) مع اسمها ، لأن محلها الرفع بالإبتداء عند سيويه ،
فنقول : لا طالبَ كسلانَ ناجحَ ، ولا رجلَ ظريفَ فيها ، برفع كسلان
وظريف .

٢ — وإذا فقد شرط من الشروط الثلاثة « بأن فصل بين الاسم والنعت أو
كان أحدهما غير مفرد » امتنع في النعت البناء على الفتح ، وجاز فيه النصب

أو الرفع فقط ؛ فمثلاً :

(أ) إذا فصل بين اسم (لا) المفرد وبين النعت المفرد — بفواصل امتنع الفتح في النعت ، فلا تقول : لا رجل فيها ظريف ، بناءً ظريف ، بل يجوز فيه : الرفع والنصب فقط فتقول : لا رجل فيها ظريفًا أو ظريفاً : بنصب ظريف ، أو رفعه ، فالنصب على محل اسم (لا) والرفع على محل (لا) مع اسمها ، لأن محلها الرفع بالابتداء ، وإنما امتنع الفتح ، لأن سببه تركيب النعت مع الاسم ومع الفصل لتعذر التركيب بين ثلاث كلمات .

(ب) وإذا كان اسم (لا) المنعوت « غير مفرد » كأن يكون مضافاً . امتنع الفتح في النعت ، وجاز فيه النصب والرفع فقط ، مثل : لا طالب علم كسلانا ، أو كسلاناً « بنصب كسلان ورفع » فالنصب على لفظ (لا) والرفع على محل (لا) مع اسمها ، ويمتنع الفتح ، لتعذر التركيب بين ثلاث كلمات .

(ج) وإذا كان النعت غير مفرد بأن كان مضافاً أو شبيهاً به ، جاز فيه : النصب والرفع فقط ، وامتنع الفتح ، مثل : لا منافق صاحب خلق ، يرفع « صاحب » ونصبه فقط ، ويمتنع الفتح لتعذر التركيب بين ثلاث كلمات ، وقد أشار ابن مالك إلى حكم (لا) فقال :

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَعْنَى يَلْسَى فَاقْطَعْ ، أَوْ انْصِبْ أَوْ ارْفَعْ تَغْلِبْ
وغيرَ مَا يَلْسَى ، رَغِيزِ الْمُفْرَدِ لِأَنَّ تَيْنِ وَائْتِيبَهُ ، أَوْ ارْفَعْ اقْصِدْ

ويتلخص حكم نعت اسم (لا) في :

إذا كان اسم (لا) مفردًا ونعت بمفرد ولم يفصل بينهما ، جاز في النعت ، الفتح والنصب والرفع ، وإذا اختل شرط : بأن فصل بينهما : أو كان اسم لا المنعوت ، غير مفرد — أو كان النعت غير مفرد — جاز في النعت

النصب والرفع فقط ، وامتنع الفتح ، لتعلم تركيب المنعوت والنعت مع الفصل
أو الإضافة .

حكم المعطوف على اسم (لا) بغير تكرارها :

تقدم حكم المعطوف على اسم (لا) إن تكررت معه « لا » :
وأما إذا عطفت بدون تكرار (لا) وكان المعطوف نكرة فإنه يجوز في
المعطوف : ما جاز في النعت المفصول ، أى : يجوز فيه : الرفع والنصب
فقط ، ويمتنع البناء على الفتح ، سواء أكان المعطوف مفردًا ، أم مضافًا ،
تقول : لا رجل وامرأة - أو امرأة ، ولا كتاب وقلماً في الحقيقة ، أو لا كتاب
وقلم في الحقيقة ، بنصب المعطوف أو رفعه كما تقول : لا كتاب وقلم
رصاص في الحقيقة ، برفع « قلم » أو نصبه ، فالرفع على العطف على محل
(لا) مع اسمها والنصب على العطف على محل اسم (لا) .

ويمتنع البناء على الفتح ، فلا تقول : لا كتاب وقلم في الحقيقة « بفتح قلم »
لامتناع تركيب المعطوف والمعطوف عليه لوجود الفصل بالواو وإن كان
الأخفى قد أجاز الفتح على تقدير تكرار (لا) فكأنه قال لا كتاب ولا قلم ،
ثم حذفت (لا) .

هذا كله إن كان المعطوف : نكرة مفردة ، أو مضافة « كما قدمنا » فإن
كان المعطوف معرفة ، فإنه لا يجوز فيه إلا الرفع فقط ، حتى لو تكررت
(لا) فتقول : لا طالب وعلمى في البيت ، ولا طالب في البيت ولا علمى ،
برفع « علمى » فقط في المثالين .

وقد أشار ابن مالك إلى حكم العطف بدون تكرار (لا) وأنه يجوز فيه
الرفع والنصب فقط كالتعنت مع الفصل فقال :
وَالْعَظْفُ إِن لَّمْ تَتَكَرَّرْ (لا) احْكُمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ إِشْتَى

وبعد ذلك ، نلعلك عرفت حكم المعطوف على اسم (لا) سواء تكررت أم لم تتكرر ، وعرفت كذلك حكم « النعت » سواء فصل بينه وبين (لا) أم لم يفصل ، وحكم بقية التوابع حكم النعت المفصول غالباً .

حذف خبر (لا) النافية للجنس :

يحذف خبر (لا) النافية للجنس : إذا دل عليه دليل ، وذلك مثل أن يقال : من المسافرين ؟ فيجاب : لا أَحَد ، أى : لا أحد مسافر ، وكأن تقول للمريض : لا بَأْسَ ، أى لا بَأْسَ عليك ، وكقولك : لا رَيْبَ .

وعند بنى تميم الحذف واجب إن دل الدليل ، وعند الحجازيين الحذف كثير .

وأما إذا لم يدل على الخبر دليل ، فيمتنع حذفه ويجب ذكره ، مثل : لا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنْ اللَّهِ ، وقول الشاعر :

إِذَا اللَّقَاحُ غَدَّتْ مُلْقَى أَصْرَتُهَا وَلَا كَرِيمٌ مِنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحٌ^(١)

(١) اللغة : اللقاح ، جمع لقوح — وهى الناقة الحلوب — أصرتها : جمع صرار وهو خيط يشد به ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها ، وذلك فى الجذب ، الولدان ، جمع وليد ، وهو الصبي أو العبد ، مصبوح : اسم مفعول من صبحته إذا سقيته الصبوح وهو الشراب بالعدة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس .

الإعراب : (إذا) ظرف فيه معنى الشرط (اللقاح) اسم لغدت محذوفة يدل عليه المذكور والخبر محذوف يدل عليه ما بعده ، أى إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها ، وغدت الثانية اسمها مقدر ، وملقى (خبرها) (أصرتها) نائب فاعل ملقى ومضاف إليه وجواب الشرط محذوف و (لا) نافية (كريم) اسمها (من الولدان) صفة الكريم (مصبوح خبر لا) .

المعنى : يصف الشاعر نفسه بالكرم والجود فى وقت الجذب والشدة ، حيث اللبن غير موجود لا يسفاه الكريم من الولدان فضلاً عن غيره .

الشاهد فى : (مصبوح) ، فإنه وقع خبراً للنافية للجنس ، ولا يجوز حذفه لعدم الدليل .

وقد أشار ابن مالك إلى حذف الخبر إن علم لوجود الدليل ، فقال :
وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر
والخلاصة :

أن خبر (لا) يحذف إذا دل دليل عليه ، وجوباً عند بنى تميم : وكثيراً
عند الحجازيين ، ويجب ذكره إذا لم يدل دليل .



دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس (ألا)

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس ، بقي لها ما كان
من عمل ، ولم يتغير شيئاً من أحكامها السابقة ، فنقول : ألا زائر عندنا ،
ألا طالت علم حاضر ؟ ألا طالماً جيلًا ظاهر . بفتح « زائر » لأنه مفرد ،
ونصب (طالب علم) للإضافة و (طالما) لشبهه بالمضاف ، وكذلك يبقى
حكم المعطوف على اسمها ، والنعت كحكمهما قبل دخول الهمزة ، وسواء
قصد بالاستفهام ، التويخ أو الاستفهام عن النفي ، أو التمني — وذلك أنه
يقصد (بألا) أمور منها :

١ — التويخ والإنكار : مثل : ألا رجوع إلى الحق وقد شئت ، ألا إحسان
منك وأنت غني ، ومنه قول الشاعر :

أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيئُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشْيِبٍ بَعْدَهُ قَرَمٌ ^(١)

(١) الإعراب : (ألا) كلمة قصد بها التويخ ، والهمزة للاستفهام ، لا نافية للجنس ،
ارعواء : اسمها مبنى على الفتح (لمن) خبرها ، وجملة (ولَّتْ شَبِيئُهُ) صلة من ، وجملة
(وأذنت بمشيب) معطوفة على ولت ، (بعده) خبر مقدم ، و (هرم) مبتدأ مؤخر . =

٢- الاستفهام الصريح : أى : الاستفهام عن النفى ، دون قصد توبيخ أو غيره مثل : ألا كتاب معك ؟ ألا رجل حاضر ؟ ومثل قول الشاعر :-
ألا اضطبار إسلمى أم لها جلد ؟ إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى^(١)

٣- التمنى : مثل : ألا مال فأساعد المحتاج ، ومثل ألا سلام للعالم فيها ،
ألا ماء ماء باردًا^(٢) ومنه قول الشاعر :
ألا عمر ولئى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثاث يد العفلات^(٣)

= والمعنى : ألا يعتمد عن القبيح من ذهب أيامه وأدبر شبابه ، وأعلته بالمشيب الذى يعقبه
الكبر والضعف .

والشاهد فى : (ألا) قصد بها التوبيخ ، وبقيت على عملها .
(١) الإعراب : (ألا) الهزمة للاستفهام عن النفى لا : نافية ، اضطبار اسمها ، لسلمى
خير لا ، أم عاطفة لها : خبر مقدم جلد : مبتدأ مؤخر ، إذ ظرفية ، (ألقى) الجملة فى
محل جر بإضافة إذا إليها : (الذى) اسم موصول مفعول به لألقى وجملة (لاقاه أمثالى)
صلة الموصول .

والمعنى إذ لايت الموت الذى لاقاه أمثالى : فهل يذهب الصبر عن سلمى وتجزع أم يكون
لها ثبات وجلد .

والشاهد : ألا اضطبار . حيث قصد بالهزمة الاستفهام عن النفى وبقيت لا على عملها .
(٢) الإعراب : ألا ماء ماء باردًا . الهزمة للاستفهام (لا) نافية للجنس (ماء) اسمها مبنى
على الفتح (ماء) الثانية نعت لو بدل مبنى على الفتح ، لأنه مركب مع اسم (لا) ويجوز
نصب (باردًا) ورفعه صفة ، وعند سيويه : لا خبر لها ولا يجوز رفع النعت عنه كما
ستعلم .

(٣) اللغة : يرأب ، يصلح من رأبت الإناء إذا أصلحه وأثاث : أفسدت .

الإعراب : ألا : كلمة للتمنى ، والهزمة للاستفهام ، ولا نافية ، عمر اسمها ، ولا خبر
لها لأنها بمنزلة تمنى (لئى) الجملة صفة لعمر (مستطاع) خبر مقدم (رجوعه) مبتدأ
مؤخر ، والجملة صفة ثانية لعمر (فيرأب) ألفاء للسببية : يرأب منصوب بأن مضمر وجوبا
بعد ألفاء ، والفاعل يعود على عمر (ما) اسم موصول مفعول يرأب ، وجملة : أثاث يد
النفلات : صلة .

هنا وقد أشار ابن مالك إلى أن (لا) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام يبقى لها جميع أحكامها ، فقال :
وَأَعْطِ (لَا) مَعَ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ
والخلاصة :

كما رأيت : أن مذهب ابن مالك : أنه يعطى لـ (لا) بعد دخول همزة جميع أحكامها ، مطلقا ، أى : سواء قصد بها ، التوبيخ ، أو الاستفهام عن النفى ، أو التمنى ، ولكن التفصيل أنها كذلك ، بالإجماع ، إن قصد بها التوبيخ ، أو الاستفهام عن النفى ، أما إذا قصد بها التمنى ، ففيها رأيان فمذهب المازنى أنها تحتفظ بجميع أحكامها أيضا : ويرى سيويه أنها لا تعمل إلا فى الاسم ، ولا خير لها ، لا لفظا ولا تقديرا ، لأنها صارت بمنزلة الفعل أتمنى ^(١) ، ولا يجوز إلغاء عملها فى الاسم ، كما لا يجوز فى الوصف أو العطف على اسمها الرفع ، مراعاة للابتداء ، والرأى الأول أفضل لأنه مطرد .



= والمعنى : أتمنى أن العمر الذى ولى منى وذهب : يعود لكى أصلح ما أفسدته فى زمن الجهل والغفلة .

والشاهد : (ألا) حيث استعملت للتمنى ، فبقى لها أحكامها عند المازنى وبقى لها نصب الاسم فقط عند سيويه (كما ستعلم) .

(١) عند سيويه : صارت (ألا) بمنزلة الفعل (أتمنى) واسمها بمنزلة المفعول به فيجب نصبه لفظا وتقديرا ، ولا خير لها ولا يجوز العطف على الاسم أو نعتها بالرفع ، وعند المازنى يعطى لها جميع أحكام (لا) ، النافية للجنس فيجوز العطف والنعت : بالرفع ، ويقدر لها خبر .

التطبيقات

(نماذج للإعراب)

١ - قال تعالى : ﴿ فلا غلوان إلا على الظالمين ﴾ - و ﴿ وإن يمسسك الله بضرٍّ فلا كاشف له إلا هو ﴾ .

٢ - وقال الشاعر :

ليس المِجْبُ الذي يَحْشَى العقابَ وَلَوْ كانت عُقوبَتُهُ في إلفِهِ النارُ
بل المحب الذي لا شيءَ يَمْنَعُهُ أو تستر ومن يهوى به الدار

الإعراب :

فلا غلوان : نافية للجنس ، غلوان : اسمها مبني على الفتح في محل نصب وخبرها محذوف ، ولا يجوز أن يكون الخبر الجار والمجرور لوقوعه بعد (إلا) .

١ - ﴿ فلا كاشف له ﴾ : الفاء واقعة في جواب الشرط ، ولا : للجنس ، وكاشف : اسمها مبني على الفتح في محل نصب و « له » : جار ومجرور متعلق بمحذوف خير لا ، « وإلا » : أداة استثناء ، والضمير : « هو » بدل من الضمير المحذوف مع الخير .

ولا يجوز أن يكون الضمير خير (لا) لأمرين « لأن » (لا) لا تعمل في معرفة ولأنه وقع بعد إلا فقد انتقض النفي ، وكذا يقال في إعراب لا إله إلا الله .

٢ - « كانت عقوبته » كان : فعل ماض ناقص والتاء : للتأنيث ، وعقوبته : خبر كان « في إلفه » : جار ومجرور ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بعقوبة ، « والنار » : اسم كان .

« لا شيء يمنعه » : لا نافية للجنس ، وشيء : اسم لا مبني على الفتح ويمنعه : فعل مضارع والفاعل مستتر يعود إلى شيء ، والهاء : مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (لا) ، والجملة من (لا) واسمها وخبرها لا محل لها صلة الذي ، أو : حرف عطف تستقر ، مضارع منصوب بأن مضرة وجوباً بعد أو .

٣ — ما وجه هذه القراءات ^(١) ؟ بفتح ورفع اسم لا .

﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾ ، ﴿ لا يبيع فيها ولا خلة ﴾

بين ما يجوز من الأوجه فيما يأتي :

في الحديث الشريف : السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة ^(٢)

أسئلة وتمارين

- ١ — ما شرط إعمال (لا) النافية عمل (إن) وما حكم اسمها لو جاء مفرداً أو مضافاً ، أو شيئاً بالمضاف ، بين حكمه من الإعراب في كل مع التمثيل .
- ٢ — ما حكم المعطوف على اسم (لا) إذا تكررت معه (لا) ثم بين أوجه الإعراب الجائزة في « لا حول ولا قوة إلا بالله » .
- ٣ — ما حكم المعطوف على اسم (لا) بدون تكرارها وما حكم نعتة ، مثل لما تقول .
- ٤ — ما حكم (لا) النافية للجنس لو دخلت عليها همزة الاستفهام ، وماذا يقصد بها ؟ مثل لما تذكر موضعاً رأى المازني وسيبويه في (ألا) التي يقصد بها التمني .
- ٥ — متى يحذف (لا) النافية للجنس وجوبا ومتى يمتنع حذفه ؟



(١) فلا رفث ولا فسوق : الفتح على البناء ، ولا عاملة عمل أن والرفع على أن (لا)

عاملة عمل ليس ، أو مهمله وما بعدها مبتدأ ، وكذلك التوجيه في الباقي .

(٢) يجوز في الحديث خمسة أوجه : فإن فتح اسم لا الأولى : جاز فتح ما بعد الثانية .

أو رفعه ، أو نصبه ولو رفع ما بعد لا الأولى : جاز فيما بعد لا الثانية : الفتح والرفع فقط .

الأفعال التى تنصب المبتدأ والخبر (ظنَّ وأخواتها)

علمت : أن التواسخ التى تدخل على المبتدأ والخبر ، منها : ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، مثل (إن) وأخواتها ، ومنها : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، مثل : (كَانَ وأخواتها) وقد تحدثنا عنهما ، أما القسم الثالث : فينصب المبتدأ والخبر معاً ، وهو (ظنَّ وأخواتها) وهذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فتنصبهما ويسمى المبتدأ : مفعولاً أولاً ، والخبر : مفعولاً ثانياً .

وتنقسم هذه الأفعال قسمين :

١ — أفعال القلوب .

٢ — وأفعال التحويل ، وإليك تفصيل كل قسم :

(١) أفعال القلوب :

وأفعال القلوب ، هى التى يتصل معناها بالقلب — أربعة عشر فعلاً وهى نوعان : ما يدل على اليقين ، وما يدل على الرجحان :

(أ) فأفعال اليقين ستة : « رَأَى — وَعِلِمَ — وَوَجَدَ — وَذَرَى — وَتَعَلَّمَ — وَآلَفَى » وإليك أمثلتها :

١ — رَأَى : بمعنى عِلِمَ (وهى لليقين) مثل : رَأَيْتُ الأملَ داعِىَ العملِ .
وقول الشاعر :

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةٌ وَأَكْثَرُهُمْ جُنُوداً^(١)

(١) الإعراب : رأيت : من رؤية القلب بمعنى علمت (الله) مفعول أول (أكبر) مفعول ثان (محاوله) تمييز ، وأكثرهم عطف على أكبر ، (وجنودا) تمييز والمضى : علمت أن =

فاستعملت (رأى) فيه لليقين ، وقد تستعمل بمعنى الظن ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴾ بمعنى : يظنون^(١) .

٢- عِلِمَ : (بمعنى تيقن واعتقد) مثل : عِلِمْتُ مُحَمَّدًا أَخَاكَ وقول الشاعر :

عِلِمْتُكَ الْبَازِلَ الْمَعْرُوفَ فَاتَّبَعْتُ إِلَيْكَ بِي وَأَجْفَاثُ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ^(٢)

٣- وَجَدَ : (بمعنى علم) وهى (لليقين) مثل : وَجَدْتُ الْعِلْمَ أَعْظَمَ سَبَابِ الْقُوَّةِ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ وقد نصبت (وَجَدَ) فى المثال والآية المبتدأ والخبر .

٤- دَرَى : (بمعنى عِلِمَ) (لليقين) مثل دَرَيْتُ النِّجَاحَ قَرِيْبًا مِنَ الْعَامِلِ ، ومثل قول الشاعر :

دُرَيْتُ الْوَفَى الْعَهْدَ يَا عُرْوُ فَاغْتَبِطُ فَإِنْ اغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيْدُ^(٣)

= الله قدرته فوق كل لإرادة وأنه أكثر كل شيء جنودا فلا يعجزه أحد .

الشاهد : فى رأيت ، حيث جاء بمعنى اليقين ونصب مفعولين (الله أَكْبَرُ كل شيء) .

(١) الضمير عائد على البعث : أى : أن الكفار يظنون البعث بعيدا .

(٢) الإعراب : (علمتك) التاء فاعل ، وكاف الخطاب مفعول أول و (البازل) مفعول

ثان ويجوز فى (المعروف الجر بالإضافة) والنصب على المفعولية (فانبعث الفاء للتعقيب إليك) ، و (بى) متعلقان بانبعث ، (وأجفأت الشوق) فاعل ومضاف إليه .

والمعنى : تيقنت أنك الذى تسمح بالعطاء والإحسان ، فسأنتى إليك دواعى الشوق والرجاء لأجل أن تصلنى وتحسن إلى .

والشاهد : فى علمتك ، حيث دل على اليقين ، ونصب مفعولين .

(٣) الإعراب : (دريت) ماضى مبنى للمجهول ، التاء نائب فاعل وهو المفعول الأول

(الوفى) المفعول الثانى وهو صفة مشبهة (العهد) يجوز أن يكون مرفوعا فاعلا وأن يكون مجرورا بالإضافة (يا عرو) ، منادى مرغم (فاغتبط) الفاء واقعة فى جواب شرط مقرر (فإن اعتباطا) الفاء للتحليل وأن وإسمها (بالوفاء) متعلق بحميد خبرها .

فالتاء — وهى نائب فاعل — هى المفعول الأول و (الوفى) مفعول ثان .

٥ — تَعْلَمُ : وهى فعل أمر (بمعنى اعلم) مثل : تَعْلَمُ نَجَاحَ الْمَرْءِ رَهْطًا بِإِخْلَاصِهِ ، ومثل قول الشاعر :

تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغَ يَلُطْفِ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ^(١)
٦ — أَلْقَى : مثل أَلْقَيْتُ الشَّدَائِدَ مَهْذَبَةً لِلنَّفُوسِ .

(ب) وأما أفعال الرجحان ثمانية : « ظَنَّ وَخَالَ ، وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَعَدَّ ، وَحَجَّأَ ، وَجَعَلَ ، وَهَبَ ، وَإِيكَ أَمْلَتْهَا » .

١ — ظَنَّ : (وهى الرجحان) مثل : ظَنَّ الطَّيَّارُ النَّهْرَ قَنَاءً ، وَظَنَّتِ مُحَمَّدًا صَدِيقًا ، وقد تستعمل لليقين ، كقوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ فالمصدر المؤول من أن وما بعدها سد مسد المفعولين .

٢ — خَالَ : (وهى لِلرُّجْحَانِ) مثل : خَالَ الْمَسَافِرُ الْقِطَارَ أَنْفَعَ مِنَ السَّيَارَةِ
وقد تستعمل لليقين ،

— والمعنى : علم الناس بأعزوة أنك وفى بالمعهد فأنعم بذلك . ولتخبط بتلك النعمة فإن الاغتيال بالوفاء أمر محبوب .

والشاهد : فى دُرَيْت ، حيث دلَّ على العلم ونصب مفعولين ، وتعديه لمفعولين قليل ، والأكثر أن يتعدى لواحد بالباء مثل : دريت بكنا .

(١) الإعراب : تعلم ، فعل أمر بمعنى أعلم : تتعدى لمفعولين وشفاء النفس : المفعول الأول ، وقهر عدوها : المفعول الثانى ، (فبالغ) عطف على تعلم يلطف فى التَّحِيلِ متعلقان ببالغ .

والمعنى : أعلم أن الظفر بالمدو والانتصار عليه شفاء للنفس فبالغ فى الحيلة والدهاء حتى تصل إلى ذلك .

والشاهد فى قوله : تَعْلَمُ ، حيث دل على العلم واليقين ونصب مفعولين .

كقول الشاعر :

دَعَانِي الْغَوَانِي غَمَّهْنُ ، وَخَلَّتْنِي
لِي اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ (١)

٢- حسب : (وهى للرجحان) مثل : حسبْتُ السَّهْرَ الطَّوِيلَ إِرْهَاقًا ،

وحسبْتُ محملاً أَخَاكَ ، وقد تستعمل لليقين ، كقول الشاعر :

حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِبَاخًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَقَلًا (٢)

(١) البيت للنمر بن تولب المعكلى الصحابي رضى الله عنه .

اللغة : دعانى : سَمَّانِي (الغوانى) جمع غانية وهى التى استغنت بجمالها وحسنها عن الزينة .

الإعراب : (الغوانى) فاعل دعانى (غمهن) هو المفعول الثانى ، والأول الباء فى دعانى ، والياء فى خلتنى مفعول أول ، وجملة (لى اسم) فى موضع المفعول الثانى وقد عمل خال فى ضميرين لشيء واحد ، وهما الناء والياء ، وذلك مختص بأفعال القلوب وجملة (فلا أدعى به) على تقدير همزة الاستفهام الإنكارى وجملة (وهو أول) حال من الضمير المجرور بالياء .

والمعنى : نادانى النساء الحسنان بقولهن (يا عَمَى) وأنا لى اسم آخر، كنت أدعى به أولاً أفلا أدعى به الآن والحال أنه هو الاسم السابق .

والشاهد : فى قوله : خلتنى ، حيث نصب مفعولين وهو بمعنى اليقين .

(٢) البيت : للبيد العامرى : أحد أصحاب المطلقات وقد أدرك الإسلام .

اللغة : رباخا ، الربح والثقل : من اشتد به المرض ، والمراد الميت ، لأن البدن يخف بالروح فإذا مات الإنسان أصبح ثَقَلًا كالجماد .

الإعراب : (الثقى) مفعول أول حسب ، والجود : عطف عليه و (خير تجارة) المفعول الثانى و (رباخا) تمييز (إذا) ظرف وما : زائدة المرء : مبتدأ وجملة (أصبح ثَقَلًا) خبر .

والمعنى : علمت أن تقوى الله والجود هما أحسن تجارة تعود على الإنسان بالربح والفائدة فى الآخرة حيث يجد جزاء عمله .

والشاهد : فى قوله (حسب) حيث نصبت مفعولين وهى بمعنى علم وأن كانت بمعنى عَدَّ تعدى لواحد .

٤- زعم : « وهى للرجحان » مثل : زَعَمْتُ عليا مسافرا ، وقول الشاعر :
فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَأَيُّ شَرِيْتُ الْحِلْمَ بِعَدْلِكَ بِالْجَهْلِ^(١)

فالياء مفعول أول وجملة « كنت ... » مفعول ثان .

٥- عَدَّ : « وهى للرجحان » مثل عَدَّدْتُ الصديقَ أُنْحَا ، وقول الشاعر :
فَلَا تَعْدِلِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعِلْمِ^(٢)

فقد جاءت « عَدَّ » بمعنى : ظن فنصبت مفعولين ، فإن كانت بمعنى
« حسب » نصبت مفعولا واحدا ، مثل : عَدَّدْتُ المال .

٦- حَبَّجَا : « للرجحان » مثل : حَبَّجَا الْمَسَافِرُ الْقِطَارَ سَرِيعًا ، وكقول

(١) اللغة : الجهل : السفه والخفة ، والحلم ، العقل والأناة .

الإعراب : (فإن تزعميني) الفاء للمطف ، وإن شرطية ، وجملة تزعميني فعل الشرط وباء
المتكلم مفعول أول (كنت أجهل فيكم) فى موضع المفعول الثانى (وأجهل فيكم) مبتدأ
وخبر ، والجملة خبر كنت ، وجملة (فإنى شربت الحلم ... إلخ) جواب الشرط .

والمعنى : إن كنت تظننى يا أسماء أنى كنت فيكم موصوفا بالطيش والسفه ، فقد تغير
هذا الوصف بعد أن وقع الفراق بينى وبينك وتركت هذه الصفة ، واستبدلت بها الحلم والأناة .

والشاهد : (فى تزعمينى) حيث دل على الرجحان ونصب مفعولين .

(٢) الإعراب : (المولى) مفعول أول لتعدد (شريكك) ، مفعوله الثانى ، (فى الغنى)
متعلق بتعدد (ولكنما) دخلت ما الكافة على لكن فكفتها عن العمل (المولى شريك) مبتدأ
وخبر . (فى العلم) متعلق بشريك .

والمعنى : لا تظن الصديق هو الذى يشاطرك السرور والغنى ، وإنما الصديق الحق هو
الذى يكون معك وقت الشدة والفقر .

- والشاهد : فى (لا تعدد) حيث جاء بمعنى الظن ونصب مفعولين . الأول : المولى ،
والثانى : شريكك .

الشاعر :

قَدْ كُنْتُ أَحْبَبُوا أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتٌ ^(١)

٧- جَعَلَ : ٠ 'الرجحان' مثل : جعل الصياد السمكة الكبيرة حوتًا ، وتأتي بمعنى : اعتقد ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا ﴾ .

وقد تكون « جعل » بمعنى « صير » فتكون من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب ، وستأتي :

وأما « جعل » بمعنى « أوجد » فتعدى لمفعول واحد ، مثل قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ .

٨- هَبْ : « للأمر » مثل هَبْ عَلِيًّا صَدِيقَكَ . وكقول الشاعر :
قُلْتُ أَجْرِي أَبَا مَالِكٍ وَأَلَا فَهْنِي أَمْرًا هَالِكًا ^(٢)
فالياء : مفعول أول ، « أمرًا » المفعول الثاني .

(١) اللغة : أحجوا : أظن (ألت) بمعنى نزلت (ألت) مفعوله الثاني (ثقة) صفة لأخا ، ويجوز إضافة أخا إلى ثقة (حتى : بمعنى إلى (ألت) فعل ماضٍ والفعل (ملمت) .
والشاهد : (أحجوا) فإنه جاء بمعنى الظن فنصب مفعولين ، وقد تأتي للظنية في المحاجة ، أو بمعنى : رد فتعدى لواحد وتأتي بمعنى أقام ، أو بخل ، فتكون لازمة .
(٢) الإعراب : (جملة أجرني أبا مالك) وقعت مفعول القول ، وأبا مالك متلادى حذف منه حرف النداء (وألا) أصله وإن لا تقبل فحذف فعل الشرط والجواب للشرط جملة (فهني أمرًا) .

أى : وألا تجرنى فهني ، وهب : هنا بمعنى الظن والياء مفعول أول (وأمرًا) مفعول ثان (وهالكًا) صفة .

الشاهد فى : هني : حيث جاء بمعنى الظن ونصب مفعولين .

فأنت : ترى : أن جميع أفعال القلوب التى ذكرناها سواء أكانت لليقين أم للرجحان ، قد نصبت مفعولين ، وأصلهما المبتدأ والخبر .

وليس كل أفعال القلوب تنصب مفعولين ، بل إن منها ما ينصب مفعولا واحداً ، مثل : كرهتُ الظلمَ ، ومنها ما يكون لازماً ، مثل : جبن البخیلُ . وعلى ذلك : فأفعال القلوب من ناحية العمل ثلاثة أنواع كما رأيت .

أفعال التحويل :

وأفعال التحويل : وتسمى أيضاً : أفعال التصيير ، وهى التى تدل على الانتقال من حالة إلى أخرى ، وأشهرها سبعة ، وهى :

- ١- صير : مثل : صير الصائغ الطينَ خزفاً ، وصير الدقيقَ خبزاً .
- ٢- جعل : مثل : جعل الغازلَ القطنَ خيوطاً ، وجعل الخيوطَ نسيجاً ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَقَدَّمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِن عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ نَبْءًا مَّنْثُورًا ﴾ .

- ٣- وهب : مثل قولك : وهبني الله فدايتك ، أى : صيرنى .
- ٤- اتخذ : مثل : اتخذت الحرارةُ الثلجَ ماءً ، وكقوله تعالى : ﴿ تَتَّخِذُ عَلَيْهِ أُجْرًا ﴾ .

- ٥- اتخذ : مثل : اتخذ المهندسُ الخشبَ والحديدَ باباً ، وكقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ .

- ٦- ترك : مثل : ترك الموجُ الصخورَ حصىً : وكقوله تعالى : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ وكقول الشاعر :
وَرَيْتُهُ حَتَّىٰ إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَمَا الْقَوْمَ وَاسْتَفْنَىٰ عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ^(١)

(١) اللفظة : استفنى عن المسح ... كتابة عن كونه كبر واستقل بنفسه .

الإعراب : جملة (تركه أَمَا القوم) فعل الشرط فى محل جر بإضافة إذا إليها والهاء مفعول أول لترك ، (أَمَا) مفعول ثان .

٧- ردُّ : مثل : رَدَّ الأملُ : النفوسَ البائسةَ مستبشرةً ، وكقول الشاعر :
رَمَى الْجَدَّتَانِ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بمقدار سَمَدَنْ لَهُ سُمُودًا
فَرَدَّ شَعُورَهُنَّ السُّودَ بَيْضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا^(١)

هذا وقد أشار ابن مالك إلى (ظن وأخواتها) وأنها تنصب مفعولين أصلهما
المبتدأ والخبر ، فقال :

أَنْصَبَ يَفْعِلُ الْقَلْبَ جُزْأَيِ اثْنَيْنِ أَغْنَى ، زَأَى نَحَالَ عَلِمْتُ ، وَجَدَا
ظَنَ ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعَ عُدَّ حَجَا ، فَرَى ، وَجَعَلَ اللَّذَّ كَأَعْتَقَدَ
وَهَبَ ، تَعَلَّمَ ، وَآلِي كَصَمِيرَا أَيْضًا بِهَا أَنْصَبَ مُتَبَدِّلاً وَخَيْرَا

وأنت ترى : أن ابن مالك قد قسمها إلى أفعال القلوب ، وأفعال التحويل
وقد اعد أفعال القلوب ، سواء كانت لليقين أم للرجحان ، ثلاثة عشر فعلا ،
ولم يذكر منها (أَلْفَى) كما لم يذكر بقية أفعال الرجحان ، وقد مثلت لها .



الجامد والمُتَصَرِّف من هذه الأفعال

علمت أن تلك الأفعال : نوعان : الأول : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال
التصير والتحويل .

وأفعال القلوب كلها متصرفة إلا فعلاين هما : (هَبَ وَتَعَلَّمَ) فهما ملازمان

= والشاهد : في (تركته) حيث دل على التحويل والتصير ونصب مفعولين .
(١) الإعراب : (فرد) الفاء للعطف على جملة سمدن ، ورد فعل يطلب مفعولين لأنه
بمعنى صير الأول (شعورهن) والثاني (بيضا) وفاعله ضمير يعود إلى المقدار وكذلك إعراب
الشر الثاني .

والشاهد : في قوله : (رد) في الموضعين حيث كانت من أفعال التصير ونصب
مفعولين .

للأمر ، وأفعال التصيير متصرفة ، ما عدا (وَهَبَ) فهي ملازمة للمضى .
والمتصرف من تلك الأفعال يأتي منه الماضي وغير الماضي ويعمل غير
الماضي عمل الماضي .

فيقال في المضارع : أَظُنُّ مُحَمَّدًا مسافرًا ، وفي الأمر : ظُنَّ مُحَمَّدًا بريدًا ،
وفي اسم الفاعل : أَنَا ظَانٌّ مُحَمَّدًا مسافرًا ، وفي : اسم المفعول : محمد
مظنون أبوه مسافرًا ، فـ (أبوه) الذي : وقع نائب فاعل لاسم المفعول ،
هو : المفعول الأول ، ومسافرًا : مفعول ثان ، ويقال في المصدر : عجبت
من ظنك محمدًا غافلاً .. وهكذا في بقية الأفعال المتصرفة ، غير الماضي
منهما ينصب مفعولين كالماضي .

وأما « هَبْ » وتَعَلَّمْ » بمعنى : اعلم ، فهما الجامدان من أفعال القلوب
وملازمان للأمر ، كما أن « وَهَبْ » : من أفعال التصيير : جامدة وملازمة
للمضى « كما تقدم » ، فمثال « هَبْ » : بمعنى « ظن » هَبْ كَلَامَكَ
محمودا ، وقول الشاعر :

فقلت أجزني أبا مالك وإلا فهنيئاً امرأ هالكاً
ومثال « تعلم » تعلم داء الصمت خيراً من داء الكلام : بمعنى ، أعلم وقول
الشاعر .

• تَعَلَّمْ شَفَاءَ النَّفْسِ فَهَرَّ عَنُوهَا •



الإعمال — والتعليق — والإلغاء

تختص أفعال القلوب المتصرفة بأحكام تنفرد بها ، ولا يدخل حكم منها على الأفعال القلبية الجامدة ، ولا على أفعال التصيير ، ومن ذلك الأحكام : الإلغاء والتعليق ، وإليك الحديث عنهما .

الإعمال :

الإعمال : هو أن تنصب هذه الأفعال ، كلا من المبتدأ والخبر ، وهو الأصل لجميع الأفعال ، سواء منها أفعال القلوب . أم التصيير .

التعليق :

هو : إبطال العمل لفظا لا محلا ، لمانع ، كمجيء ماله صدر الكلام بعد الفعل ، وذلك مثل : ظننتُ لمحمدَ مسافرًا : فقولك : لمحمد مسافر مبتدأ وخبر ولم يعمل فيه « ظننت » لفظا لمانع ، هو وجود لام الابتداء ، ولكن قولك : لمحمد مسافر ، في محل نصب سد مسد المفعولين ، بدليل أنك لو عطفك عليه لنصبت مثل : ظننت لمحمدَ مسافرًا وعمرا مقيما — والتعليق يكون واجبا متى وجد سببه — وسيأتى مواضع وجوبه .

الإلغاء :

والإلغاء : هو إبطال العمل لفظا ومحلا ، لا لمانع لفظي بل لتوسط الفعل أو تأخره ، مثل : المطرُ ظننتُ غزيرًا ، قولك : المطرُ غزيرٌ ، لم يعمل فيه ظننت ، لا لفظا ، ولا محلا .

والإلغاء يكون جائزا لا واجبا ، بمعنى : أنك إن شئت ألغيت كما تقدم . وإن شئت أعملت ، قلت : المطرُ ظننتُ غزيرًا ، وسيأتى مواضع جوازه .

ويثبت للمضارع من التعليق والإلغاء ما ثبت للماضي ، نحو : أَظُنُّ لمحمد مسافر ، ومحمد أَظُنُّ مسافر ، وكذلك للباقي .

والتعليق والإلغاء من خصائص أفعال القلوب المتصرفة ، وأما غير المتصرفة فلا يكون فيها تعليق ولا إلغاء ، وكذلك لا يكون في أفعال التحويل نحو : صَبَّرَ وأخواتها ، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

وَحَصَّرَ بِالْتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبِّ وَالْأَمْرِ هَبِّ قَدْ أَلْزَمَا
كَذَا تَعْلَمُ وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ زَكَيْنٌ
وبعد : فأليك متى يجوز الإلغاء ، ومتى يجب التعليق .

متى يجوز الإلغاء :

ويجوز الإلغاء : إذا توسطت تلك الأفعال بين المبتدأ والخبر ، أو تأخرت عنهما ، فمثال توسط الفعل : المطر ظننت غزيراً ، فيجوز الإعمال فتصب المبتدأ والخبر ، ويجوز الإلغاء فترفعهما ، والإعمال ، والإلغاء عند التوسط سواء ، وقيل الإعمال أكثر .

ومثال تأخر الفعل : المطر غزيرٌ ظننتُ ، فيجوز الإعمال ، فتصب المبتدأ والخبر ، ويجوز الإلغاء فترفعهما ، والإلغاء عند التأخر أكثر .

وإذا تقدم الفعل وجب عمله ، وامتنع إلغاؤه ، مثل : ظننتُ المطرَ غزيراً ، بوجوب نصب المبتدأ والخبر ، لتقدم الفعل ، وامتناع إلغاء الفعل المتقدم مذهب البصريين : وأما الكوفيون ، فيجوزون الإلغاء مع التقدم .

وأى البصريين فيما جاء ظاهره مفيداً للإلغاء مع تقدم الفعل :

قلنا : إن البصريين يمنعون إلغاء الفعل إذا تقدم ، والكوفيون يجيزون ذلك فإذا ورد في كلام العرب ما يوهم الإلغاء مع تقدم الفعل ، كان ذلك مؤولاً عند البصريين ، على أساس تقدير ضمني شأن بعد الفعل ليكون هو المفعول

الأول ، والجملة بعده سدت مسد المفعول الثاني ، وحيثذ فالفعل عامل ،
أو على أساس : أن الفعل معلق عن العمل ، للام ابتداء مقدرة ، كقول
الشاعر :

أَرْجُو وَأُمِّلْ أَنْ تُذْنُو مَوَدَّتَهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ ^(١)

فالظاهر أن الفعل « إخال » قد أُلْفِيَ عن العمل مع تقدمه فلم ينصب المبتدأ
والخبر « لدينا » و « تنويل » ولكن البصريين يوجبون عمله ، ويقدرّون ضمير
شأن ليكون هو المفعول الأول ، فالتقدير عندهم . وما إخاله لدينا منك -
تنويل . فإلهاء ضمير شأن هي المفعول الأول ، وجملة لدينا تنويل سدت مسد
المفعول الثاني ، وحيثذ فالفعل عامل ولا إلغاء فيه ^(٢) .

ولا مانع من تقدير لام لابتداء ، ويكون الفعل معلقا عن العمل والتقدير
وما إخال للدنيا ..

ومن ذلك قول الشاعر :

كَذَاكَ أَذْبَتْ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشَّيْخَةِ الْأَدَبِ ^(٣)

(١) اللغة والإعراب : تدنو ، تقرب ، تنويل ، إعطاء ، وأن تدنوا في تأويل مصدر تنازعه
الفعالان قبله ، (وإخال) مضارع خال الشيء إذا ظنه وكسر همزته وأن كان على غير قياس
أكثر استعمالا (لدينا) ، خبر مقدم (منك) حال من ضمير الخبر (تنويل مبتدأ مؤخر)
والجملة سدت مسد المفعول الثاني ، والمفعول الأول ضمير شأن .

والشاهد : إلغاء (ما إخال) مع تقدمه ظاهرا ، وقد أوله البصريون كما عرفت وهناك
إعراب آخر : هو أن (ما) موصولة مبتدأ ، وتنويل خبرها ، وإخال عامله في مفعولين أحدهما
ضمير غيبة محذوف عائد على ما والآخر لدينا والتقدير : والذي أخاله كاتبا منك هو تنويل .
(٢) ويجوز في هذا المثال عند البصريين أيضا : تعليق الفعل على تقدير لام الابتداء ،
والتقدير : وما أخال لدينا منك تنويل .

(٣) الإعراب : (صار من خلقي) اسم صار مستتر يعود على الأدب . من خلقي خبرها ، -

فالظاهر أن الفعل القلبي « وجد » ألغى عن العمل ، مع تقدمه ، وهذا لا يجوز عند البصريين : فيؤولون ذلك بتقدير لام الابتداء وجعل الفعل معلقا عن العمل ، والتقدير : وجدت لملاك الشيمة الأدب ، أو يقدرون ضمير شأن ، أى : وجدته وهو المفعول الأول والجملة بعده سدت مسد المفعول الثانى ، فيكون الفعل عاملا .

والى جواز الإلغاء فى المتوسط والمتأخر ، دون المتقدم ، أشار ابن مالك بقوله :

وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ ، . لَا فِي الْإِثْنَا وَائِوَ ضَمِيرِ الشَّانِ أَوْ لَامِ الْإِثْنَا
فِي مُوْهِمِ الْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ

الخلاصة :

إن الإلغاء : يجوز إذا توسط الفعل أو تأخر ، وأما إذا تقدم الفعل فيجب إهماله ويمتنع الإلغاء عند البصريين : فإذا جاء ما ظاهره إلغاء الفعل مع تقدمه ، كالبيتين السابقين ، كان ذلك مؤولا عند البصريين بتقدير ضمير شأن فيكون الفعل عاملا ، أو بتقدير لام إبتداء فيكون الفعل معلقا ، وأما الكوفيون : فيجيزون الإلغاء مع التقدم ، ولذلك لا يلجأون إلى التأويل والتكلف .

وجوب التعليق :

قلنا : إن التعليق ، إبطال العمل لفظا لا محلا ، ويجب التعليق : إذا جاء بعد الفعل شيء له الصدارة بحيث يكون فاصلا بينه وبين الجملة ، ويشمل = جملة أنى وجدت بكسر أن مستأنفة ، وفتح (أن) يكون المصدر المؤول اسم صار ، (ملأ) مفعلا (الأدب) خبر : والجملة فى محل نصب لمفعول ثان لوجد ومفعولها الأول ضمير الشأن .

والشاهد : فى وجدت ، حيث يوهم ظاهره أن وجد ملغاة مع تقدمها على مفعولها ، ولكنه مؤول : بإضمار لام الابتداء فيكون من باب التعليق أو بتقدير ضمير شأن فيكون عاملا .

ذلك ستة مواضع ، هي :

١- إذا وقع بعد الفعل لَامُ الابتداء ، مثل :

علمت للنصر قريب ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ .

٢- إذا وقع بعد الفعل ، لام القسم ، مثل :

قد علمت لتأتين جزاءك ، فاللام في « لتأتين » للقسم ، وجملة « تأتين » جواب قسم محذوف في محل نصب سدت مسد مفعول « علم » وكثير من النحويين لم يعد لام القسم من المعلقات .

٣- إذا وقع بعد الفعل « ما » النافية ، مثل :

علمت ما التهور شجاعةً ونحو قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴾ فجملة « ما هؤلاء ينطقون » وقعت في محل نصب لأنها سدت مسد مفعول « علم » .

٤- إذا وقع بعد الفعل (لا) النافية ، مثل :

علمت لا البخل محمود ولا الإسراف .

٥- إذا وقع بعد الفعل « إن » النافية ، مثل :

زعمت إن الصبح جميل ضار ، أى : ما الصبح الجميل ضار ، وقد مثلوا لهذا الموضع بقوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ فـ « إن » نافية ، وجملة « لبثتم إلا قليلاً » ، في محل نصب سدت مسد مفعولى « ظن » وقال بعض النحويين ، ليست تلك الآية من باب التعليق ، لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلق تسلط الفعل على ما بعده فنصب مفعولين نحو : علمت ما خالداً شجاعاً فلو حذفت « ما » قلت : علمت خالداً شجاعاً ، بنصب المبتدأ والخبر مفعولين ، والآية الكريمة لا يوجد فيها هذا الشرط ، لأنك لو حذفت المعلق وهو « إن »

لم يتسلط ، « تظنون » على « لبثتم » إذ لا يقال « وتظنون لبثتم »
وهكذا زعم القائل ، ولكن رأيه ضعيف ، لأنه مخالف لما أجمع عليه
النحويون ، فإنهم لا يشترطون هذا الشرط في التعليق ، وتمثيل النحويين
بالآية الكريمة للتعليق ، يشهد بعدم اشتراطهم هذا الشرط .

٦- إذا وقع بعد الفعل استفهام ، وللاستفهام ثلاث صور :

أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام ، مثل : علمت أيهم كريم ، أو
يكون مضافاً إلى اسم استفهام ، مثل علمت صاحب أيهم كريم ، أو
يكون قد دخلت عليه أداة استفهام ، مثل : علمت أخالد مسافر أم على ،
ونحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَذْرَى أَقْرَبَ أَمْ يَبْعِدُ مَا تُوعِدُونَ ﴾ .

والخلاصة :

أنه يجب تعليق الفعل عن العمل إذا جاء بعده شيء له الصدارة ، مثل
لام الابتداء ، أم لام القسم ، أو أحد حروف النفي : « ما » ، « لا » ، « إن » ، أو
استفهام ، وله ثلاث صور ، والأمثلة قد تقدمت .

الفرق بين الإلغاء والتعليق :

مما تقدم تستطيع أن تدرك الفروق بين الإلغاء والتعليق وأهمها :

١- أن الإلغاء يطل العمل لفظاً ومحلاً ، أما التعليق فيطل العمل في اللفظ
دون المحل .

٢- أن التعليق واجب عند وجود سببه ، أما الإلغاء فجائز عند وجود سببه ،
فحيث جاز الإلغاء جاز الأعمال .

٣- أن الفعل المعلق لا بد من تقدمه على مفعوله ، ومن وجود فاصل بعده ،
له الصدارة ، وأما الإلغاء فلا بد من توسط الفعل ، أو تأخره ، ولا يقع
مع تقدم الفعل إلا على رأى الكوفيين .

بعض تلك الأفعال قد تنصب مفعولا واحدا ، فمتى ؟
 قلنا إن أفعال القلوب التي تدخل على المبتدأ أو الخير ، تنصبها مفعولين
 وقد تستعمل بعض تلك الأفعال لمعان أخرى ، فتصب مفعولا واحدا أو تكون
 لازمة ، ومن ذلك : « علم — وظن — ورأى » .

١ — فأما « علم » :

فقد عرفت أنها تنصب مفعولين ، إن كانت بمعنى تيقن .
 وأما إن كانت « علم » بمعنى : عرف ، فتصب مفعولا واحدا ،
 مثل : علمت الخبر ، أى : عرفته ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ
 مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ أى : لا تعرفون شيئا .
 وإن كانت « عِلِمَ » بمعنى : انشق ، تكون لازمة ، مثل : عِلِمَ البعير ،
 أى : انشق شفته العليا .

٢ — وأما ظن :

فتنصب مفعولين ، إن كانت بمعنى الرجحان مثل : ظنت محمدا
 صديقا ، وأما إن كانت بمعنى : اتهم ، تنصب مفعولا واحدا ، مثل :
 سُرِقَ الْكِتَابُ فَظَنَنْتُ اللَّصْرَ ، أى : اتهمت ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا
 هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ ﴾ على قراءة الظاء ، أى : بمتهم .

٣ — وأما :

رأى فتنصب مفعولين ، إن كانت بمعنى اليقين ، أو الظن « كما سبق »
 وقد اجتمعا فى قوله تعالى عن منكرى البعث ، ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَرَأَوْهُ
 قَرِيبًا ﴾ فالفعل الأول بمعنى الظن ، والثانى بمعنى اليقين ، وكلاهما
 نصب مفعولين ، وكذلك رأى الحلمية ، أى : الدالة على الرؤيا
 المنامية ، تنصب مفعولين ، مثل : كُنْتُ نَائِمًا فَرَأَيْتُ صَدِيقًا مَقْبِلًا إِلَيَّ ،
 ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْمَرُ خَيْرًا ﴾ .

« ومن رأى : الحلمية قول الشاعر : »

أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي ، وَطَلَّقَ وَعَمَارَ ، وَأَوَّلَهُ أَتَالَا
أَرَاهُمْ رُفِقْتَنِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرَى لِوَرْدٍ إِلَى آلٍ ، فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا

فكلمة « أراهم » من رأى المنامية ، وقد نصبت مفعولين : الأول : الضمير
« هم » والمفعول الثاني « رفقتنى » .

وأما « رأى » البصرية ، أى : التى بمعنى : أبصر بعينه ، فتصب مفعولا
واحداً ، مثل : رأيتُ القمرَ وهو يتحرك . أى : أبصرت القمر ، وكذلك
تنصب مفعولا واحداً إن كانت بمعنى إبداء الرأى ، مثل : رأى الرئيس كذا .
ومثل اختلف الناس حول القهوة ، فرأى بعضهم ضررها ، ورأى بعضهم
نفعها .

وقد أشار ابن مالك إلى أن (علم) إن كانت بمعنى عرف تنصب مفعولا

(١) قال هذه الأبيات : عمرو بن أحمر الباهلى من قصيدة يذكر فيها جماعة من قومه
لحقوا بالشام ، فصار إبراهيم فى منامه .

اللغة : أبو حنش : وعمار ، وطلق ، وأتالا ، أسماء رجال بأعيانهم ، الورود بكسر الواو
الورود إلى الماء ، الال : الذى تراه فى أول النهار كأنه ماء وما هو بماء ، والسراب الذى
تراه نصف النهار ، بلال : ما يبل به الحلق من ماء غيره .

الإعراب : (أبو حنش) مبتدأ ، وجملة (يورقنى) الخبر ، وقوله (أراهم) تنعدي إلى
مفعولين ، الأول الضمير المتصل ، والثانى : رفقتنى .

والمعنى : أن هؤلاء الأصحاب يسهروننى ويقلقون بالى ، ومن كثرة تملقنى بهم أراهم فى
منامى مجتمعين حولى ومراقبين لى ، حتى إذا ذهب الليل وانقطع إذا أنا كالذى يجرى وراء
سراب ، ظناً أنه ماء فلما جاءه لم يجده شيئاً .

والشاهد : فى قوله أراهم حيث تنعدي رأى الذى هو من الرؤيا المنامية إلى مفعولين .

واحدا ، وكذلك (ظن) إن كانت بمعنى أنهم ، فقال :
لَعَلِمَ عِرْفَانٍ وَظَنَّ نُهُمَهُ تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً
ثم أشار إلى أن (رأى) النامية تنصب مفعولين فقال :
يَرَأَى الرُّؤْيَا أَنْتُمْ مَا لَعَلِمَا طَالِبٌ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتَهَى
ولكنه لم يشر هنا إلى (رأى) البصرية وأنها تنصب مفعولا واحداً .



حذف المفعولين أو أحدهما للدليل

يجوز في هذا الباب حذف المفعولين أو أحدهما إذا دل على المحذوف
لـ ، فمثال حذف المفعولين للدليل أن يقال : هل ظننت محمدا مسافرا ؟
فتجيب : ظننت ... وهل حسبت الإنسان واصلا بنفسه إلى القمر ؟
فنقول : حسبت ، والتقدير ، ظننت محمدا مسافرا ، وحسبت الإنسان واصلا
إلى القمر ، فحذف المفعولين في الجواب لوجود الدليل عليهما ، وهو
ذكرهما في السؤال ، ومن حذف المفعولين للدليل قول الشاعر :
بَأَى كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةٍ مَنِيَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتُحَسِّبُ^(١)

(١) الإعراب : (بأى) متعلق بحرى (كتاب) مضاف إليه (أم) حرف عطف (بأية)
مطوف على بأى كتاب (منة) مضاف إليه ، (حُبُّهُمْ) المفعول الأول لـ ترى (عارا)
مفعوله الثاني وتُحَسِّبُ — أى تظن — مطوف على ترى : وقد حذف مفعوله لدلالة مفعولى
ترى عليها .

والمعنى : يا من يهمنى ويهمنى بحب آل النبى ﷺ على أى كتاب تستد أم أية سنة تعتمد
عليها وتزعم أن حُبهم عار على .

والشاهد : فى قوله : (وتُحَسِّبُ) حيث حذف مفعولاه لدلالة ما قبله عليهما .

أى : ونحسب جُهِم عارا على ، فحذف المفعولين وهما « جِهم وعارا »
لوجود دليل عليهما وهو ذكرهما ، قبل ذلك مفعولين لـ « ترى » .

ومثال : حذف أحد المفعولين للدليل : أن يقال : هل ظننت أحدا ناجحا ؟
فنقول : ظننت محمدا ، والتقدير : ظننت محمدا ناجحا ، فحذف المفعول
الثاني ، لدلالة ذكره في السؤال ، ومن حذف المفعول الثاني قول الشاعر :
وَلَقَدْ تَرَلْتُ فَلَا تُظَنِّي غَيْرُهُ مِنِّي بِمِثْرَةِ الْمُحِبِّ الْمَكْرُمِ^(١)

فقد حذف المفعول الثاني لـ « تظن » ، والتقدير فلا تظني غيره واقعا ،
و « غيره » المفعول الأول ، و « واقعا » المفعول الثاني الذي حذف .

وحذف المفعول الثاني أكثر من حذف الأول ، ومثال حذف الأول أى
يقال : ما مبلغ عليك بصلاح الدين ؟ فتقول : أعلم ... بطلا تاريخيا ، أى :
اعلم صلاح الدين بطلا تاريخيا .

فإذا لم يدل دليل على الحذف ، لم يجوز حذف المفعولين ، أو أحدهما .
وقد أشار ابن مالك إلى جواز حذف « أى : سقوط » المفعولين ، أو
أحدهما للدليل بقوله :
وَلَا تُجْزَ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ
والخلاصة :

أن حذف المفعولين أو أحدهما يجوز إذا دل الدليل ، ويمتنع إذا لم يوجد
دليا ، والأمثلة قد تقدمت .

(١) الإعراب : (فلا) الفاء للتفريع ، ولا : ناهية (تظني) مجزوم بحذف النون ، والياء
فاعل (غيره) مفعول أول تظن ، والمفعول الثاني محذوف لوجود الدليل أى : واقعا أو
حاصلا .

والشاهد : قوله فلا تظني غيره حيث حذف المفعول الثاني اختصارا ، أى للدليل .

إجراء القول مجرى الظن

١- إذا وقع بعد القول اسم مفرد : وجب نصبه لفظاً على أنه مفعول به ،
مثل : قلت قصيدة ، وقلت كلمة ، وسأقول الحق .

٢- وإذا وقع بعد القول جملة فعلية : وجب أن تحكى لفظاً كما سمعت ،
وتكون الجملة (مقول القول) فى محل نصب سدت مسد المفعول
به ، مثل : قلت : انتصر الجيش . وقال محمد : ظهرت النتيجة .

٣- وإذا وقع بعد القول ، جملة إسمية : جاز فيها أمران :

الأولى : الحكاية (وذلك بإجماع النحويين) فرفع المبتدأ والخبر ،
وتكون الجملة مقول القول فى محل نصب على المفعولية ، وذلك
مثل : قالت الصحف ، الجوُّ معتدل اليوم ، ومثل : أقول : محمد
مسافر ؟

الثانى : إجراء القول مجرى الظن (معنى وعملاً) فينصب المبتدأ
والخبر على أنهما مفعولان للقول ، كما تنصبهما (ظن) .

والنحويين فى إجراء القول مجرى الظن مذهبان : مذهب جمهور
لنحويين (الذين يشترطون لذلك شروطاً) ومذهب قبيلة سليم (الذين
يجزون القول مجرى الظن ، بدون شروط) وإليك تفصيل كل مذهب .

المذهب الأول : مذهب الجمهور يجرى القول مجرى الظن فينصب

المبتدأ والخبر عند الجمهور بشروط هى :

١ - أن يكون فعل القول مضارعاً .

٢ - أن يكون للمخاطب .

٣ — وأن يكون مسبقاً باستفهام .

٤ — وأن لا يفصل بين الاستفهام والمضارع فاصل : إلا إذا كان الفاصل ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، أو معمولاً للقول .

فمثال المستوفى للشروط : أتقول : المتناقض أخطر من العدو ، ؟ أى : أتظن ؟ فالمتناقض مفعول أول ، وأخطر مفعول ثان .

ومثل : هل تقول : الاستحمام ضاراً بعد الأكل ؟ أى : هل تظن ، ومن إجراء القول مجرى الظن قول الشاعر :^(١)

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرُّوَاسِمَا يَحْمِلُنَ أَمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا ؟

فالفعل (تقول) بمعنى تظن ، واجتمعت فيه الشروط السابقة فنصب المبتدأ والخبر (مفعولين) و (القلوص) المفعول الأول ، وجملة (يحملن) فى محل نصب المفعول الثانى .

وإذا اجتمعت هذه الشروط الأربعة ، جاز عند الجمهور إجراء القول مجرى الظن ، فينصب المبتدأ والخبر ، وجاز رفعهما على الحكاية .

وإذا اختل شرط من تلك الشروط الأربعة لم يجز إجراء القول مجرى الظن (عندهم) فلا تنصب المبتدأ والخبر ، بل يجب الحكاية فيرفع الخبر والمبتدأ .

(١) اللغة : القلوص : جمع قلوص وهى الشابة الفتية من الإبل ، والرواسم المسرعات فى السير . من الرسم وهو ضرب من سر الإبل : أم قاسم : كنية أخت زبادة بن العفرى ، وروى : أم حازم .

والمعنى : فى أى وقت تظن أن الشواب الفتيات من الإبل التى تسرع فى السير تدنى إلى من أحب .

والشاهد فى : (تقول) حيث استعمل بمعنى تظن فنصب ، مفعولين لاستكمال الشروط .

وذلك كأن يكون الفعل غير مضارع ، مثل : قال محمد ، عليّ ناجح ،
أو يكون المضارع لغير المخاطب ، مثل : يقول خالد : الجيش متصرّ ، أو
لم يسبق باستفهام ، مثل : أنت تقول : عليّ مسافر ، أو فصل بين الاستفهام
والفعل بغير ظرف ، أو جار ومجرور أو معمول ، مثل : هل أنت تقول :
الجو بارد اليوم ؟

فيتعين في تلك الأمثلة رفع المبتدأ والخبر ، وتعرب الجملة (مقول القول)
في محل نصب .

ولا يضر الفصل بالظرف ، أو الجار والمجرور ، أو المعمول ، فيجوز
إجراء القول مجرى الظن ونصبه المفعولين ، مع الفصل بذلك ، فمثال الفصل
بالظرف .

أفوق السحاب تقول : الطائر مرتفعاً ؟ والجار والمجرور : أفى الدار
تقول : الفتاة جالسة ؟ ومثل الفصل بمعمول القول (أى : بأحد المفعولين)
أمسافرا تقول محمدنا ؟ ومثله قول الشاعر :

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَقَمَرُ أَبِيكَ أَمْ مَتَجَاهِلِينَ^(١)

فـ (بنى لؤى) مفعول أول و (جهالا) مفعول ثان .

المذهب الثانى : وهو مذهب قبيلة (سليم) أن القول يجرى مجرى الظن
مطلقا ، بدون أى شرط ، سواء كان مضارعا ، أم غير مضارع ، مسبوqa

(١) الإعراب : بنى لؤى : مفعول أول لقول : وجهالا : مفعول ثان : (لعمر أبيك)
اللام للابتداء . عمر مبتدأ وخبره محذوف تقديره : قسمي (لم) حرف عطف (متجاهلينا)
محذوف على (جهالا) .

والشاهد : قوله (أجهالا) (تقول) حيث فصل بين الاستفهام والفعل بالمعمول (جهالا)
وتقول بمعنى تظن .

باستفهام أم غير مسبوق ، مثل : قالت الصحفُ الجوّ معتدلاً ، فـ (الجوّ)
مفعول أول ، و « معتدلاً » مفعول ثان .

ومثل : قل : ذا مشفقاً فـ (ذا) مفعول أول (مشفقاً) مفعول ثان ، ومن
ذلك قول الشاعر :

قَالَتْ — وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُؤِ اللَّهِ إِسْرَائِيْنَا^(١)

فـ « هذا » : مفعول أول « قالت » و « إسرائيلنا » : مفعول ثان وهذا جائز
عند « سليم » مع كون الفعل ماضياً .

وقد أشار ابن مالك إلى إجراء القول مُجرى الظن ، وشرط ذلك عند
الجمهور فقال :

وَكُتُنْ أَجَلْ (تَقُول) إِنْ وَلِي مُسْتَفْهِمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ
بَغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ يَبْغِضُ ذِي فَضَلَتْ يُحْتَمَلْ

ثم أشار إلى مذهب « سليم » وهو إجراء القول مجرى الظن مطلقاً ، بدون
شرط فقال :

وَأَجْرِي الْقَوْلُ كُتُنْ مُطْلَقًا عِنْدَ سَلِيمٍ نَحْوُ : « قُلْ » « ذَا مُشْفَقًا »
الخلاصة :

في إجراء القول مجرى الظن : مذهبان : فمذهب الجمهور أنه يجوز إجراء
القول مجرى الظن بأربعة شروط تقدمت .

(١) الإعراب : (قالت) فعل وفاعل بمعنى ظننت ، وقوله : هذا إسرائيلنا المفعولين .
والمعنى : أن هذه المرأة لما رأت الضب قالت مشيرة إليه — وكنت رجلاً حاذقاً — وحياة
الله هذا مسوخ بنى إسرائيل : وهذا بحسب ما تزعم العرب .
والشاهد : في (قالت) حيث أجرى مجرى الظن (عند سليم) ونصب مفعولين .

فإذا اجتمعت تلك الشروط جاز أن يجرى القول مجرى الظن فينصب
المبتدأ والخبر ، وجاز رفعهما على الحكاية ، وإذا فقد شرط من الأربعة لم
يجز إجراء القول مجرى الظن بل يجب رفع المبتدأ والخبر على الحكاية .
ومذهب « سليم » يجوز إجراء القول مجرى الظن مطلقاً ، بدون أى شرط
أى : سواء كان الفعل ماضياً ، أو مضارعاً ، مسبوقاً باستفهام ، أو ليس
مسبوقاً ، والأمثلة تقدمت .



أعلم — وأرى — والأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل

ينقسم الفعل ، إلى لازم أى : قاصر ، لا يتعدى بنفسه إلى المفعول به ،
وإلى متعد ، يتعدى بنفسه إلى مفعول به أو مفعولين ، أو ثلاثة ولا يزيد على
ذلك .

وانقلب اللازم : يصير متعدياً ، بوسائل متعددة ، ستأتى ، ومنها ، همزة
التعدية .

وهمزة التعدية : تدخل على الفعل الثلاثى اللازم ، والمتعدى لواحد ،
والمتعدى لاثنتين ، فخير حاله ، « لأنها تُصيرُ الفاعل مفعولاً به » فإذا دخلت
على الفعل اللازم « صيرته متعدياً إلى واحد » مثل فرحَ الحزينُ ، وأفرحتُ
الحزينَ ، وإذا دخلت على المتعدى لواحد صيرته متعدياً لاثنتين ، مثل : قرأَ
الأديبُ القصةَ ، وأقرأتُ الأديبَ القصةَ ، وإذا دخلت على المتعدى لاثنتين ،
صيرته متعدياً لثلاثة ، مثل : علمَ الشبابُ الاستقامةَ خيراً ، وأعلمتُ الشبابَ
الاستقامةَ خيراً ، ورأى محمدٌ علمهُ نافعاً وأرىثُ محمداً علمهُ نافعاً .

فأنت ترى : أن همزة التعدية شأنها أن تجعل فاعل الفعل الثلاثى : مفعولاً
به ، وبذلك نكتسب الجملة مفعولاً جديداً لم يكن لها من قبل .

ما ينصب ثلاثة مفاعيل :

هناك أفعال تنصب ثلاثة مفاعيل : وإذا دقت النظر في المفعولات ، وجدت الثانى والثالث منهما ، أصلهما المبتدأ والخبر ، وهذه الأفعال سبعة وهى : أعلم وأرى ، وثبأ ، وأكبأ ، وخبر ، وأخبر ، وحدث ، وإليك تفصيل كل :

١ و ٢ — أعلم وأرى :

وأعلم — وأرى : تنصب ثلاثة مفاعيل ، إذا كان أصلهما « عَلم — ورأى » المتعديين إلى مفعولين ، مثل : علم الشباب الرياضة مفيدة ، ورأى محمد العلم نافعاً ، فإذا دخلت عليهما همزة التعدية ، صارا متعديين إلى ثلاثة مفاعيل « لأنها تجعل الفاعل مفعولاً » فنقول : أعلمت الشباب الرياضة مفيدة ، وأريت محمد العلم نافعاً ، والمفعولان الثانى والثالث : لـ « أعلم — وأرى » أصلهما المبتدأ والخبر ، ويجرى عليهما من الأحكام ما يجرى على مفعول « علم — ورأى » قبل دخول الهمزة ، فيجوز فيهما ، الإلغاء والتعليق ، ويجوز حذفهما أو حذف أحدهما ، إذا دل دليل على ذلك .

فمثال التعليق : أعلمت الشاهد لأداء الشهادة واجب ، وأريته لكتمانها إثم كبير فقد علق الفعل القلبى عن العمل فى المفعول الثانى والثالث لدخول لام الابتداء .

ومثال الإلغاء : العلم أعلمت محمدًا نافع ، فـ « محمدًا » المفعول الأول ، و « العلم » مبتدأ ، « نافع » خبر وهما اللذان كانا مفعولين ، وأصل المثال : أعلمت محمدًا العلم نافعاً .

ومثله : البركة أعلمنا الله مع الأكابر ، فـ « نا » المفعول الأول ، و « البركة » مبتدأ و « مع الأكابر » خبر ، وهما اللذان كانا المفعولين ، وأصل المثال : أعلمنا الله البركة مع الأكابر .

ومثال حذفهما للدليل : أن يقال : هل أعلمت والدك محمداً مسافراً ؟
 فيجيب : نعم أعلمته .. أى : أعلمته محمداً مسافراً ، ومثال حذف المفعول
 الثانى أن تجيب فتقول : أعلمته ... مسافراً ، أى : محمداً مسافراً ، ومثال
 حذف المفعول الثالث : أعلمته محمداً ... أى : مسافراً .

وقد أشار ابن مالك إلى أن « رأى » ، « وعلم » المتعديين لمفعولين ،
 أصلهما المبتدأ والخبر متعديان بالهزة لثلاثة ، فقال :

إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا عَزَّوَا ، إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

ثم أشار إلى أن المفعول الثانى والثالث : يثبت لهما من الأحكام ما يثبت
 لمفعول علم ، كالتعليق والإلغاء ، فقال :

وَمَا لِمَفْعُولِي عَلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِي وَالثَّلَاثِ أَيْضًا حَقًّا

وإذا كان الفعلان « علم — ورأى » متعديين إلى واحد ، بأن كانت
 « علم » بمعنى عَرَفَ مثل : علم محمداً النتيجة ، وكانت « رأى » بمعنى
 أبصر ، مثل : رأى عليّ المعرض . فإن دخول الهزة على كل منهما يجعله
 متعدي لمفعولين فقط فتقول : أعلمت محمداً النتيجة ، وأرئيت عليّ المعرض ،
 ويجرى على مفعولى « أرى — وأعلم » المتعديين لاثنتين من الأحكام ما
 يجرى على مفعولى « أعطى وكسا » (١) ، مثل : أعطيت علياً درهماً ،
 وكسوت علياً جبة ، فالمفعولان فى كل ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، فلا
 يصح الإخبار بالمفعول الثانى عن الأول .

فلا تقول : محمد النتيجة ، كما لا تقول محمد درهم ، ويجوز حذف
 المفعولين أو أحدهما « فى كل » بدون دليل ، فمثل حذفهما : أن تقول
 أعلمت وأعطيت ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ﴾ .

(١) باب (كسا) هو كل فعل يندى إلى مفعولين ، ليس أصلها المبتدأ والخبر كسال ،
 وأعطى ، وأمس ، ومنج .

ومثال حذف المفعول الثانى وإبقاء الأول : أعلمت محمدا ، وأعطيت عليا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ قَرْضًى ﴾ ، ومثال حذف الأول وإبقاء الثانى ، أن تقول : « أَعْلَمْتُ » الحق ، وأعطيت ، درهما ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ .

ويتلخص : أن رأى وعَلِمَ المتعدين لواحد بصيران بالهمزة متعديين إلى اثنين ، وبأخذان حكم مفعولى « كسا وأعطى » فلا يصح الإخبار بالثانى عن الأول ويجوز حذفهما .

والى هذا أشار ابن مالك فقال :

وَأَنْ تَعْدِيَا لِوَاحِدٍ بِلَا قَمَرٍ فَلَا تَنْتَبِهُ بِهِ تَوْصِلا
وَالثَّانِي مِنْهُمَا كَلَانِي انْتَبَى كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اتِّسَا

وأما الأفعال الخمسة الأخرى التى تنصب ثلاثة مفاعيل فهى :

٣ - ثَبَأَ - مثل :

ثَبَأْتُ عَلَيْكَ التَّيْجَةَ سَارَةً ، ومنه قول الشاعر :

ثَبَعْتُ زُرْعَةَ وَالسَّافَاةَ كَأَسْمِهَا يُهْدَى إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ (١)

فالتاء : نائب فاعل فى محل المفعول الأول ، و « زُرْعَةُ » : المفعول

الثانى ، وجملة « يَهْدَى إِلَى » : فى محل المفعول الثالث .

٤ - أَثْبَأَ - مثل :

أَثْبَأْتُ الطَّيَّارَ الْجَوَّ مُنَاسِبًا لِلطَّيْرَانِ ، ومنه

(١) الإعراب : (نعت) يطلب ثلاثة مفاعيل (عرضها) وجملة السفاقة (كَأَسْمِهَا) جملة

اسمية محترضة بين المفعولين (غرائب) مفعول يهدى مضاف إلى الأشعار من إضافة الصفة إلى الموصوف ويريد بغرائب الأشعار ، أنها صادرة ممن لا يحسن قول الشعر .

والشاهد : فى (نعت) حيث تعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

قول الشاعر :

وَأُتِيتُ قَيْسًا — وَلَمْ أَبْلُهُ كما زَعَمُوا — خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ ^(١)

فـ « التاء » فى أُتِيتُ : نائب فاعل فى محل المفعول الأول ، و « قيسا » :
المفعول الثانى ، « خير » مفعول ثالث .

٥ — خَيْرٌ — مثل :

خَبِرْتُ الْبَاتِعَ الْأَمَانَةَ خَيْرًا ، ومنه قول الشاعر :

وُخْبِرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَمَصْرَ أَعُوذَهَا ^(٢)

فـ « التاء » : نائب فاعل فى محل المفعول الأول ، « سوداء » : المفعول
الثانى و « مريضة » : المفعول الثالث .

٦ — أَخْبِرْ — مثل :

أَخْبِرْتُ الْمَرِيضَ الرَّاحَةَ لِأَزْمَةٍ : ومنه قول الشاعر :

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبِرْتَنِي دَنْفًا وَغَابَ بِعَلِّكَ يَوْمًا أَنْ تَعُوذِيَنِي ^(٣)

(١) اللغة : ولم أبْلُهُ : أى لم أخبره (كما زعموا) المراد بالزعم هنا مجرد القول .
الإعراب : (أُتِيتُ) التاء نائب فاعل ، مفعول أول (قيسا) مفعول ثان ، وجملة (ولم
أبْلُهُ) فى محل نصب حال ، (كما) ما مضى (زعموا) صلة ، وهذه الجملة فى تأويل
مضمر مجرور بالكاف أى : كزعمهم ، ويحتمل أن تكون (ما) موصولة وجملة (زعموا)
صلة ، وهذه الجملة وما قبلها محذوران (خير) مفعول ثالث (أهل اليمن) مضاف إليه .

والشاهد : فى (أُتِيتُ) حيث تعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

(٢) الإعراب : (خَبِرْتُ) التاء نائب فاعل ، مفعول أول (سوداء الغميم) مفعول ثان
(مريضة) مفعول ثالث ، (فَأَقْبَلْتُ) التاء السببية ، أو عاطفة (من أهل) متعلق بأَقْبَلْتُ
(بمصر) مفعول لأجل ، وجملة (أَعُوذَهَا) حال من التاء .

والشاهد : فى (خَبِرْتُ) حيث تعدت إلى ثلاثة مفاعيل .

(٣) اللغة : الدنف : المرض الذى لازمه المرض ، بطلك : زوجك ، تعوذني تزوريني ،
والعبادة زيارة المريض خاصة .

فالتاء فى « أخبرت » : نائب فاعل وهى : المفعول الأول ، « الهاء » :
المفعول الثانى « دنفا » : المفعول الثالث .

٧ — حَدَّثَ — مثل :

حَدَّثَ الصَّدِيقُ الرَّحْلَةَ طَيَّةً ، ومنه قول الشاعر :
أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَدَّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ^(١)

فالتاء فى « حدثموه » : نائب فاعل وهى : المفعول الأول ، و « الهاء » :
المفعول الثانى ، وجملة « له علينا الوفاء » : فى محل نصب المفعول الثالث .

وقد أشار ابن مالك إلى بقية الأفعال السبعة التى تنصب ثلاثة مفاعيل فقال :
وَكَأَرَى السَّابِقِ ثَبَأً أَخْبَرَ حَدَّثَ ، أَثْبَأً ، كَذَاكَ خَبَرَا

وهو يشير بقوله « أرى السابق » إلى أن تلك الأفعال ، مثل « أرى » التى
تنصب ثلاثة مفاعيل ، لا « أرى » التى تنصب مفعولين .

الإعراب : (ما) اسم استفهام مبتدأ ، (عليك) متعلق بمحذوف خبر وجملة (وغاب
بملك) حال (يوما) ظرف متعلق بغاب (أن تعودنى) أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر
مجرور بنفى محذوفة أى : فى عبادتى والجبر والمجرور متعلق بما تعلق به عليك .

والشاهد فى : (أخبرتنى) حيث تعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

(١) الإعراب : (أو منعم) أو عاطفة على ما قبله (ما) اسم موصول مفعول منعم وجملة
(تسألون) صلة والمائد محذوف ، أى تسألونه (فمن) الفاء عاطفة ، ومن استفهام إنكسارى
مبتدأ (حدثموه) التاء نائب فاعل حدث ، الميم علامة الجمع والولو للاشباع والهاء مفعول
ثان (له علينا متعلقان بمحذوف خبر مقدم) الولاء مبتدأ مؤخر ، والجملة سدت سد
المفعول الثالث لحدث .

الخلاصة :

١ — همزة التعدية « إذا دخلت على الفعل ، صيرت اللازم متعديا لواحد والمتعدى لواحد ، متعديا لاثنين ، والمتعدى لاثنين متعديا لثلاثة ، لأنها تجعل الفاعل مفعولا .

٢ — والأفعال التي : تنصب ثلاثة مفاعيل سبعة وهي :
أرى ، وأعلم ، إذا كانا قبل دخول همزة متعديين لاثنين ، وأما رأى ، وعلم ، المتعديان لواحد : إذا دخلت عليها همزة تعديا لاثنين .
٣ — وبقية الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل ، هي : نبأ ، وأنبأ ، وخبر ، وأخبر ، وحدث ، وأمثلتها تقدمت .



أسئلة وتمارين

- ١ — تنقسم « ظن وأخواتها » إلى أفعال القلوب ، وأفعال التحويل ، مثل لكل منهما بأربعة أمثلة ، ثم وضع ما تختص به أفعال القلوب عن أفعال التحويل والتصيير .
- ٢ — هات مثلا لفعل قلبي جامد ، وآخر متصرفا ، ثم صرفة بحيث يكون مضارعا ، واسم فاعل ، ومصدرًا مبيّنا المفعول الأول والثاني في كل مثال ثم مثل لحذف المفعولين أو أحدهما ، مبيّنا متى يجوز ذلك ؟
- ٣ — تختص أفعال القلوب بالإلقاء ، والتعليق ، فما الإلقاء ؟ ومتى يكون ؟ وهل يلغى الفعل القلبى مع نقله ؟ وضع آراء العلماء في ذلك .
- ٤ — ما (التعليق) ؟ وما الفرق بينه وبين الإلقاء ؟ وما المواضع التي يجب فيها التعليق ؟ ومتى يجوز الإلقاء ؟ مع التمثيل .
- ٥ — ما الحكم لو وقع بعد « فعل القول » مفرد . أو جملة ؟ كيف تعرب الجملة ؟ وما شروط إجراء القول مجرى الظن عند الجمهور ؟ وما الحكم لو اختلف شرط من الشروط ؟ وما ملذهب بنى سليم في ذلك .
- ٦ — متى تنصب « علم ، ورأى ، مفعولين ومتى ينصب كل منهما مفعولا واحدا ؟ ومتى ينصب ثلاثة مفاعيل ؟ مثل لما تقول .

٧ - قد تنصب كل من « علم ، وأرى » ثلاثة مفاعيل ، فما الذى يثبت للمفعول الثانى والثالث من الأحكام ؟ مثل لهما بمثالين : الأول فيه إلغاء ، والمثال الثانى فيه تطبيق .

٨ - بعض أفعال القلوب لازم ، وبعضه متعد لواحد ، مثل لذلك ، ثم لأربعة منها تنصب ثلاثة مفاعيل غير « أرى » .

٩ - أذكر المعانى التى تخرج إليها الأفعال الآتية ، فلا تنصب مفعولين ، ممثلاً : ظن ، خال ، رأى حسب ، علم .



تطبيقات

١ - قال الشاعر :
أرجو وَأَمْلُ أَنْ تُدْنُو مودتها وما إخالَ لَدَيْنا مِنْكَ توصل

وقال الآخر :
كذلك أذهبتُ حتى صَارَ من خُلقي أنى وجدتَ بلاكِ الشيمةَ الأدبُ

علام استشهد الكوفيين بالبيتين ، وبماذا أولهما البصريون ؟
٢ - أَجْهَالًا تقول بنى لَوْى لَعَمْرُ أبىك أم مُتَجَاهِلِينَ

أحمد يقول : المسافر قادم ؟ وآنت تقول : العلم نافع ؟
لماذا أجرى الجمهور القول مجرى الظن فى البيت ، ومنعوا ذلك فى المثالين الأولين ؟ وكيف تعرب ما تحته خط فى الأمثلة .



الفاعل وأحكامه

أمثلة :

- ١ — ﴿ تَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ . نَجَّحْتَ سَعَاد .
- ٢ — يَسِّرُنِي أَنْ تَفْهَم . الدرس . يُعْجِبُنِي أَنْ تُحْسِنَ إِلَى الْفُقَرَاءِ .
- ٣ — رَأَيْتُ الْفَنَى جَمِيلًا وَجْهَهُ ، مَنْشَرَحًا صَدْرُهُ .

التوضيح :

فى كل مثال من الأمثلة المتقدمة ، فاعل أسند إليه فعل ، أو شبهه ، وترى الفاعل فى الأمثلة الأولى : (الله — سعاد) اسما صريحا ، وفى المثال الثانى ، الفاعل (أن تفهم الدرس — وأن تحسن) اسما مؤولا ، لأنه مكون من (أن) والفعل ، وأن ما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل ، تقديره : فهلك الدرس ، وإحسانك إلى الفقراء .

ونلاحظ : أن الفاعل ، قد أسند إليه فعل . فى المثالين رقم (١—٢) .

وأما فى المثال الثالث : الفاعل (وجهه) و (صدره) أسند إليه شبه بالفعل وهو جميل ، ومنشرح لأن الأول صفة مشبهة والثانى اسم فاعل .

ومن هذا تعلم : أن الفاعل ، اسم صريح ، أو مؤول ، أسند إليه فعل أو

شبهه .

ونستطيع أن نعرف من الأمثلة بعض أحكام الفاعل ، فهو مرفوع دائما ومتأخر عن الفعل دائما ، وإذا كان مؤنثا أثبت الفعل ، وإذا كان مثنى أو جمعا

فلا يثنى الفعل ولا يجمع ، إلى غير ذلك من أحكام ستعرفها للفاعل .

واليك الآن بالتفصيل تعريفه وأحكامه :

تعريف الفاعل :

هو اسم أسند إليه فعل ، مبنى للمعلوم ، أو شبهه ، وحكمه الرفع فالاسم :
يكونُ صَريحاً ، مثل : (تبارك اللهُ) أو مؤولاً ، مثل : يسرنى أن تحسن إلى
الضعفاء ، أى : إحسانك ، ونحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾
أى : أنزلنا .

وقولنا : أسند إليه فعل : يخرج الذى أسند إليه غير فعل ، فليس من الفاعل
ما أسند إليه اسم ، مثل : محمد أخوك . أو أسند إليه جملة مثل : محمد
نجح .

وقولنا : (مبنى للمعلوم) يخرج المسند إليه . فعل مبنى للمجهول ، فإنه
يكون نائب فاعل ، مثل : فهم الدرس .

والفعل ، يشمل المتصرف ، كما مثلنا ، والجامد ، مثل : نعم الفتى ،
والمراد بشبه الفعل وهو (الذى يرفع فاعلاً) ..

١ — اسم الفاعل ، مثل : خرج الطالب من الامتحان « مُنْشَرِّحًا صدره »
(فصدره) فاعل لاسم الفاعل (منشرحاً) .

٢ — الصفة المشبهة ، مثل : محمد جميلٌ وجهُهُ ، والفتاة طويلةٌ شعرُها
(فوجهه ، وشعرها) فاعلان ، للصفة المشبهة (جميل ، وطويل ،
ومثله ، محمدٌ حسنٌ خلقُهُ ، ومنيراً وجهُهُ) .

٣ — اسم التفضيل ، مثل : مررت بالأفضل أبوه ، فأبوه فاعل لاسم التفضيل
(أفضل) .

٤ — المصدر مثل : عجبت من ضرب محمد أخاه (فضرب) ، بمصدر
أضيف إلى الفاعل (محمد) .

٥- اسم الفعل : مثل : هيات اللقاء . فاللقاء ، فاعل لاسم الفعل
(هيات) وهو بمعنى (يُقد) .

٦- الظرف والجار والمجرور : مثل : أعندك مهاجرٌ ؟ أفي الدار فتاة ؟
« فمهاجر » يجوز أن يكون فاعلا مرفوعا بالظرف « عندك » وفتاة ،
فاعل مرفوع بالجار والمجرور « في الدار »^(١) .

والخلاصة :

أن شبه الفعل الرفع للفاعل ، يشمل : اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ،
واسم التفضيل والمصدر : واسم الفعل .

والظرف ، والجار ، والمجرور ، وقد تقدمت الأمثلة .

والى تعريف الفاعل أشار ابن مالك فقال :

الفاعلُ الَّذِي كَمَرُفُوعَتِي (إني زَيْدٌ) (مُنِيرًا وَجْهَهُ) نَعَمَ الْفَتَى

وقد اكتفى ابن مالك في تعريفه بذكر ثلاثة أمثلة : منيرًا ، إلى أنه لا فرق

بين كون الرفع فعلا متصرفا مثل « إني » أو جامعا ، مثل : « نعم » أو وصفا
مشبها للفعل ، مثل : « منيرًا » لأنه اسم فاعل .



(١) ويجوز أن يعرب « مهاجر » مبتدأ مؤخر ، وعندك : خبر مقدم ويعرب : فتاة : مبتدأ
مؤخر . وفي الدار : خبر مقدم .

أحكام الفاعل

للفاعل أحكام سبعة لا بد من توافرها فيه ، وهي :

الأول : الرفع :

فإذا نظرنا إلى الأمثلة المتقدمة وجدنا الفاعل فيها مرفوعا ، وقد يجر الفاعل لفظا ، بإضافة المصدر إليه مثل : يسرنى إخراجُ الغنى الزكاةُ فكلمة « الغنى » مضاف إليه ، وهي فاعل المصدر « إخراج » وقد يجر الفاعل بمن أو بالباء « الزائدين » مثل : ما بقى من أنصارٍ للظالمين ، فكلمة « أنصار » فاعل للفعل « بقى » وإن كانت مجرور لفظا بمن الزائدة ومثل : كفى بالحق ناصرا . فكلمة ، الحق مجرورة بالباء الزائدة ، وهي فاعل « لكفى » .

الثاني : وقوعه بعد الفعل : « أى » وجوب تأخيره :

ويجب تأخير الفاعل عن رافعه الفعل أو شبهه وهذا هو الترتيب الطبيعي للجملة مثل : نجحَ التلميذُ ، وسافر محمدُ .

فإذا جاء ما ظاهره أن الفاعلَ متقدم على الفعل ، مثل : التلميذُ نجحَ . ومحمد سافر ، فإنه يجوز ذلك على أن يكون المتقدم فاعلا ، ولكن يجوز على أن يكون المتقدم ، « التلميذ أو محمد » مبتدأ ، وفي الفعل ضمير مستتر هو الفاعل والجملة خبر ، ويكون التقدير ؟ التلميذ نجح « هو » ومحمد سافر « هو » .

وهذا الحكم « أى امتناع تقديم الفاعل » مذهب البصريين : وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل على الفعل ، فأجازوا : التلميذُ نجح ، على

أن يكون « التلميذ » فاعلا مقدما ، ولكن البصريين يمنعون هذا الإعراب كما تقدم .

وفائدة الخلاف « بين المانعين لتقدم الفاعل والمجوزين » لا تظهر إذا كان الفاعل مفردا مثل : التلميذ نجح ، ومحمد سافر ^(١) .

ولكن تظهر ثمرة الخلاف : إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا ، مثل : سافر الرجلان ، وسافر الرجال « فعند الكوفيين : يجوز أن تقول : الرجلان سافر ، والرجال سافر ، والاسم المتقدم هو الفاعل . وعند البصريين : لا يجوز بل لابد أن تقول ، الرجلان سافرا ، والرجال سافروا ، فتأتي بضمير المثنى « الألف » ، وبضمير الجمع « الواو » ليكون الضمير هو الفاعل ، والاسم المتقدم مبتدأ ، لا فاعل .

الثالث : أنه لا يستغنى عنه :

لابد لكل فعل من فاعل . ولا يجوز حذف الفاعل والاستغناء عنه ، فإن ظهر الفاعل ، فيها ونعمت ، مثل : فاز المجتهد ، وإلا كان ضميرا مستترا مثل : المجتهد فاز . أى « هو » .

والى الحكم الثانى والثالث ، وهما : « وجوب التأخير ، وعدم الحذف ، أشار ابن مالك بقوله :

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ

الرابع : تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع :

يجب تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع ، إذا كان الفاعل اسما ظاهرا مثنى أو جمعا ، مثل : فاز المجتهدان ، وأقبل المهتتون ، ونجحت الفتيات ،

(١) هنا الأسلوب جائز عند الاثنين : أما عند الكوفيين ، فعلى أن المتقدم فاعل ، وأما عند البصريين ، فعلى أن المتقدم مبتدأ ، وفي الفعل بعده ضمير مستتر هو الفاعل والجملة خبر .

وهذا مذهب جمهور العرب وهو الصحيح ، فلا يصح عندهم فى تلك الأمثلة وأشباهها أن يتصل بآخر الفعل ألف التثنية . أو واو الجماعة أو نون النسوة ، فلا يقل : فازا المجتهدان وأقبلوا المهتتون . ونجحن الفتيات ، وإن ورد مثل هذا الأسلوب فلا يجوز إعرابه عند الجمهور على أن يكون الاسم الظاهر فاعلا وما اتصل بالفعل — من الألف والواو ، والنون — حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه ، ولكنهم يؤولون مثل هذا بأحد وجهين من الإعراب .

الأول : أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا ، وما اتصل بالفعل المتقدم من الألف والواو ، أو النون — ضمير وقع فاعلا للفعل ، والجملة من الفعل والفاعل خير مقدم .

والوجه الثانى : أن يكون الضمير الذى اتصل بالفعل فاعلا أيضا ، والاسم الظاهر الذى بعده بدل منه ، أعنى بدل من الألف أو الواو ، أو النون .

ومذهب طائفة من العرب : وهم بنو الحارث بن كعب ، جواز إلحاق علامة التثنية والجمع ، فى آخر الفعل المسند : لاسم ظاهر مثنى أو جمع فيجوز عندهم أن يقال : فازا المجتهدان ، وأقبلوا المهتتون ، وظلمونى الناس ، وفازوا الشهداء ، ونجحن الفتيات وتكون الألف والواو والنون حروفا تدل على التثنية والجمع : كما كانت التاء فى مثل : نجحت سعاد ، حرفا يدل على التأنيث عند جميع العرب ، والاسم الذى بعد الفعل الملحق به العلامة فاعل عندهم .

ويستدل هؤلاء على جواز هذه اللغة بأبيات من الشعر منها إلحاق علامة التثنية فى قول الشاعر :

تَوَلَّى قِتَالِ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مَبْعَدَ وَحْمِيمٍ^(١)

(١) اللغة : المارقين : الخارجين عن الدين ، أسلماه : خذلاه ، المبعد الأجنبى ، والحميم :-

فقد أسند الفعل أسلم إلى فاعل دل على إثنتين هو مبعد وحميم والحق علامة
الثنية الألف بالفعل « أسلماء » ولو جاء على اللغة المشهورة لقال : أسلمه .

ومن ذلك : إلحاق « علامة جمع المذكر » في قول الشاعر :
يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّجِيلِ أَهْلِي ، فَكُلُّهُمْ يَغْدِلُ^(١)

فقد جاءت علامة الجمع « واو الجماعة » متصلة بالفعل « يلومونني » مع
أنه مسند للفاعل الظاهر الجمع « أهلي » وهذه لغة قليلة ولو جاء على اللغة
المشهورة لقال : يلومني .

ومن ذلك إلحاق « نون النسوة » بالفعل ، في قول الشاعر :
رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحٍ بِعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْحُلُودِ الْتَوَاضِعِ^(٢)

فقد جاءت علامة الجمع « نون النسوة » متصلة بالفعل ، « رأى » مع أنه
مسند للفاعل الظاهر « الغواني » وهذه لغة قليلة ولو جاء على المشهور لقال :
رأت الغواني .

وقد أشار ابن مالك إلى مذهب الجمهور المشهور ، وهو وجوب تجريد
الفعل من علامة الثنية والجمع إذا أسند إلى الظاهر فقال :
وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدًا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

- الشاهد في : (أسلماء) حيث لحقته ألف الثنية وهو مسند إلى الظاهر المتى : (مبعد
وحميم) وهذه لغة قليلة .

(١) والشاهد : (يلومونني) حيث لحقته علامة الجمع (الواو) مع أن فاعله اسم ظاهر
دل على الجمع ، وهذا لغة طيء وأزدشوية .

(٢) اللغة : الغواني : جمع غانية ، وهي التي استفتت بجمالها عن الزينة .

والشاهد : (رأين) حيث لحقته نون الجمع مع ذكر الفاعل الظاهر لجماعة الإناث ، وهو
(الغواني) وهذه لغة قليلة .

ثم أشار إلى اللغة القليلة التي تلحق الفعل علامة الشبهة والجمع . قال :
 وَقَدْ يُقَالُ سَعِدْنَا وَسَعِدُوا والفعل للظَّاهِر بَعْدَ مُسْنَدَا
 ونلاحظ في هذا البيت أموراً : منها قوله : « وقد يقال » فهذا يشعر بأنها
 قليلة ، وقوله : والفعل للظاهر بعد مسندا ، يشعر بأنها قليلة إذا أسند الفعل
 للظاهر ، مثل : سعدا الرجلان ، وأما إذا أسند إلى الضمير . وجعلنا الظاهر
 مبتدأ مؤخر ، أو جعلناه بدلا من الضمير فليس بقليل .
 والخلاصة :

يرى جمهور العرب : أن الفعل لا تلحقه علامة الشبهة والجمع .

ويرى بعض العرب ، وهي لغة قليلة ، جواز ذلك ، فيصح عندهم مثل :
 فازوا الشهداء : وأقبلوا المهتدون ، وعرفوني الأصدقاء ، وظلموني الناس
 وتسمى هذه اللغة القليلة : لغة « أكلوني البراغيث » ويعبر عنها بعضهم بلغة ،
 يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، فالبراغيث : فاعل أكلوني ،
 وملائكة : فاعل : يتعاقبون .

والجمهور يقفون أمام تلك الأمثلة ، فيعربون الألف والو لو ، والنون
 ضمائر ، وقعت فاعلا ، للفعل ، والاسم الظاهر ، مبتدأ مؤخر ، والجملة قبله
 خبر مقدم ، أو الاسم الظاهر ، بدل من الضمير ، أعنى من الألف أو الو لو
 أو النون .

الخامس : حذف فعله جوازاً أو وجوباً :

قد يحذف الفعل ويبقى الفاعل (جوازاً أو وجوباً) .

١ — فيحذف فعل الفاعل جوازاً .

٢ — إذا دل عليه دليل ، كما إذا وقع جوازاً لاستفهام كأن يقال لك : هل

حضر أحد عندنا ؟ فتجيب : الضيف ، فالضيف فاعل لفعل محذوف

جوازًا ، تقديره : حضر الضيف ومثله : من انتصر ؟ فتقول : الشجاع ،
أى : انتصر الشجاع .

وجوب حذف الفعل : أى العامل :

ويجب حذف فعل الفاعل : إذا فسر بفعل بعده ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ
أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اجْتَارَكَ فَأَجْرُهُ ﴾ فلفظ « أخذ » فاعل لفعل محذوف
وجوبا يفسره الفعل استجارك ، المذكور بعده والتقدير : وإن استجارك أحد ،
وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد إن أو إذا الشرطيتين فإنه يكون مرفوعًا بفعل
محذوف وجوبًا لوجود المفسر : ومثال ذلك فى « إذا » قوله تعالى : ﴿ إِذَا
السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ فالسمااء فاعل بفعل محذوف وجوبا (لوجود المفسر
بعده) والتقدير : إذا انشقت السماء انشقت ، وسيأتى الكلام على هذه
المسألة فى باب الاشتغال إن شاء الله .

وقد أشار ابن مالك إلى جواز حذف الفعل والفاعل مع الدليل فقال :
وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمِرًا كَيْثُلٌ زَيْدٌ فِى جَوَابِ مَنْ قَرَأَ ؟
والخلاصة :

أنه يحذف الفعل ، أى : عامل الفاعل ، جوازًا ووجوبًا .

١ — فيحذف جوازًا : إذا دل دليل عليه ، بأن وقع جوابًا لاستفهام مثل : من
انتصر ؟ فيجواب الشجاع .

٢ — ويحذف الفعل : أى : عامل الفاعل ، وجوبا : إذا فسر بفعل بعد الفاعل
كأن يقع بعد « إن » أو « إذا » الشرطيتين .

الحكم السادس :

تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث وجوبًا أو جوازًا :

(أ) وجوب تأنيث الفعل :

من أحكام الفاعل : تأنيث فعله إذا كان مؤنثا : وتأنيث الماضى يكون

بـ « تاء ساكنة » ، مثل حضرت سعاد ، والمضارع يكون « تاء متحركة »
 في أوله ، مثل : تسافر هند ، وتأنث الفعل ، أى لحوق تاء التأنث به ، له
 حالتان : فتارة يوجب ، وتارة يجوز .

فيجب تأنث الفعل : « أى لحوق تاء التأنث به ، في موضعين :
 الأول : إذا كان الفاعل إسماً ظاهراً حقيقى التأنث ، متصلاً بالفعل مثل :
 نجحت فاطمة ، وحضرت امرأة ، وتسافر هند .

فإذا فصل بين الفعل والفاعل ، مثل : نجح اليوم فاطمة ، أو كان الفاعل
 مجازى التأنث ، مثل : طلّع الشمس ، جاز التأنث وتركه ، كما سيأتى .
 الثانى : أن يكون الفاعل ضميراً ، متصلاً ، عائداً على مؤنث ، سواء كان
 حقيقى التأنث مثل : فاطمة نجحت ، وستدخل الجامعة ، أو مجازى
 التأنث ، مثل : الشمس طلعت ، والسماء تضحو .

ولو انفصل الضمير ، لم تلزم التاء ، أى : لم يوجب التأنث ، مثل : فاطمة
 ما نجح إلا هى : بترك التاء على الأرجح .

وقد أشار ابن مالك : إلى تأنث الفعل مع الفاعل المؤنث ، ومواضع
 الوجوب فقال :

وتاء تأنث على الماضى ، إذا كَانَ لِأُنْثَى ، كَأَنْتِ هِنْدُ الْأَذَى
 وَإِنَّمَا : تَلْزَمُ فَعْلٌ مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ ، أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتُ حَرِّى

ويريد بقوله : « مُفْهِمٌ ذَاتُ حَرِّ » المؤنث الحقيقى ، وكلمة (حر) أصلها
 جريح ، وهو الفرج ، فحذف اللام .

ترك التأنث شذوذاً :

علت : أن الفعل المسند إلى حقيقى التأنث المتصل ، أو إلى ضمير
 مؤنث يوجب تأنثه أى يلزمه التاء .

وقد تحذف التاء — شنودا — من الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث الحقيقي من غير فصل وهو قليل جدا ، فقد حكى سيويه عن العرب : قال فلاتة ، والقياس ، قالت :

وقد تحذف التاء أيضا من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازى : وذلك مخصوص بالشعر ، كقول الشاعر :

فَلَا مَرْئَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ لِبْقَالِهَا^(١)
وكان القياس أن يقول ، ولا أرض أبقلت .

وقد أشار ابن مالك إلى هاتين الحالتين أى ترك التاء بقلة ، شنودا فقال :
والحذف قد يأتي بلا فصل ، ومنع ضمير ذى المجاز فى شعر وقع
(ب) جواز التأنيث :

وتلحق الفعل تاء التأنيث جوازا فى المواضع الآتية :

١ — إذا كان الفاعل اسما ظاهرا ، مجازى التأنيث : مثل : طلّع الشمس ، وطلعت الشمس ، وازدهرت الحديقة ، أو ازدهر ، وسقطت لبنة ، أو سقط .

٢ — إذا كان الفاعل ، اسما ظاهرا ، حقيقى التأنيث ، مفصولا عن الفعل بفواصل ، غير (إلا) سواء كان الفاصل الظرف ، مثل : حضرت اليوم سعاد ، أو حضر اليوم سعاد ، أو الجار والمجرور ، مثل : تأخرت عن المحاضرة ليلى ، أو تأخر عن المحاضرة ليلى ، أو المفعول ، مثل : أثمت القاضى بنت الواقف ، أو أثمت القاضى بنت الواقف ، والأرجح فيما تقدم إثبات التاء (أى التأنيث) .

(٣) التذكير : فترى السحابة المثقلة بالماء : ودقت أمطرت : أبطل ؟ أثبت البطل .

والشاهد : حذف التاء من (أبطل) مع أن الفاعل ضمير عائد على الأرض ، وهى مجزئة التأنيث (ويجب تأنيث الفعل) وحذف ضرورة عامة بالشعر .

فإذا كان الفاصل (إلا) فالأرجح والكثير ترك التاء ، مثل : ما نجع إلا
ثرها ، ويجوز . ما نجحت . ونحو ، ما زكا إلا خاة ابن العلاء .

والجمهور يُوجبون ترك التاء إذا كان الفاصل (إلا) ولا تأتي التاء عندهم
إلا في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

طَوَى الثُّخْرُ والأَجْرَازُ ما فى غُرُوضِهَا فما بَقِيَْتَ إلا الضُّلُوعُ الجِراشِيعُ^(١)

وكان القياس على رأى الجمهور ، أن يقول . فما بقى إلا الضلوع .

٣ — إذا كان الفاعل جمع تكسير لمذكر أو مؤنث ، أو كان جمع مؤنث
سالما ، جاز تأنيث الفعل وتذكيره ، فمثال جمع التكسير : قام الرجال ،
وقامت الرجال ، فالتأنيث على تأويله بالجماعة والتذكير على تأويله بالجمع ،
ومثال جمع المؤنث السالم : نجحت الفتيات ويجوز نجح الفتيات ، فالتأنيث
على تأويله بالجماعة والتذكير على تأويله بالجمع ، وأما إذا كان الفاعل جمع
مذكر سالم امتنع التأنيث ، لأن مفردة مذكر ، مثل : تقدم المحاربون إلى
الميدان ، وعاد المتصرون ، ولا يجوز تقدمت ، وعادت .

وبتلخص أن الفعل المسند إلى الجمع إن كان جمع تكسير أو اسم جمع
أو اسم جنس^(٢) ، جاز فيه التأنيث ، أى إثبات التاء وتركها وإن كان

(١) اللغة : النخر ، الدفع والسوق بشدة ، الأجزاء ، جمع جرز كبيب وأسباب وهى
الأرض اليابسة لا نبات فيها ، غروضها : جمع غرض وهو الرجل — كالحزام للسر والمراد
ما تحته ، وهو بطن الناقة وما حوله ، والجراشيع ، جمع جرشع كقنفذ : وهو المتفخ .

والمعنى : يصف ناقه بالأعياء والهزال من شدة الحث والسير فى الأرض اليابسة التى
لا نبت فيها حتى ضمير بطنها ولم يبق منها إلا الضلوع المتفخة

والشاهد : قوله : بقيت : حيث أنت الفعل مع فصله بألا من فاعله المؤنث ولا يجوز
ذلك عند الجمهور إلا فى الشعر .

(٢) مثال اسم الجمع والجنس : قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْيَمِينِ ﴾

الجمع جمع مذكر ، امتنع التأنيث ، وإن كان جمع مؤنث ، يجوز التأنيث وتركه ويرى — الجمهور وهو الأصح ، أنه يجب التأنيث مع جمع المؤنث السالم ، لأن مفرده مؤنث .

٤ — فاعل « نعم وبس » وأخواتهما . إذا كان مؤنثا جاز في فعله التأنيث والتذكير ، مثل : نعم الفتاة ، ونعمت الفتاة ، وبس الجارة ، وبست الجارة ، والأحسن التأنيث .

ولما جاز الأمران ، لأن المراد بفاعل « نعم وبس » ، هو الجنس ، والجنس يعامل معاملة جمع التكسير فيجوز تذكير فعله وتأنيثه ، والتذكير « أى حذف التاء » حسن عند العرب ، والأحسن التأنيث ، أى إثبات التاء :

وقد أشار ابن مالك ، إلى مواضع جواز تأنيث الفعل وتذكيره فتحدث عن موضع « الفصل » وإن التأنيث معه أرجح ، إلا إذا كان الفصل « بإلا » فالأرجح التذكير ، قال :

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ ، فِي نَحْوِ ، أَمِّي الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ
وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا

وأنت ترى أن ابن مالك جاز في الفصل « بإلا » التذكير والتأنيث ، وجعل التذكير أى : حذف التاء أفضل وهو بهذا يخالف الجمهور الذين يوجبون التذكير .

ثم أشار ابن مالك إلى المواضع الأخرى ، وهى : جمع التكسير وفاعل نعم وبس فقال :

والتاء مع جمع سيوى السالم مِنْ مُذَكَّرٍ كالتاء ، مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ
والحذف فى « نَعَمْ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ فَصْلَ الْجِنْسِ فِيهِ يُسْرُ

وأشار بقوله : كالتاء مع إحدى اللين ، إلى المؤنث المجازى : لأن واحد

اللين « لينة » فقول : سقطت لينة ، أو سقطت لينة .

الخلاصة :

١ — أن من أحكام الفاعل ، تأنيث فعله إذا كان مؤنثا ، ويجب التأنيث في موضعين ، أن يكون الفاعل : ظاهرا حقيقى التأنيث متصلا أو يكون : ضميرا مؤنثا متصلا حقيقى التأنيث ، أو مجازى التأنيث مثل : الشمس طلعت . ويجوز التأنيث والتذكير فى مواضع منها :

(أ) أن يكون الفاعل : ظاهرا مجازى التأنيث .

(ب) أن يكون حقيقى التأنيث منفصلا عن الفاعل بفاصل غير « إلا » .

(ج) أو جمع تكسير أو جمع تأنيث ، إلا جمع المذكر السالم .

(د) أو يكون الفاعل المؤنث فاعلا لنعم وبقس ، وأخواتهما والأمثلة والتفصيل قد تقدم .

والحكم السابع : اتصال الفاعل بالفعل وانفصال المفعول :

الترتيب الطبيعى للجملة اللفظية : أن يتصل الفاعل بالفعل ، لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة والفاعل كجزء من الفعل . ولذا كان الأصل فيه الاتصال بالفعل .

أما المفعول : فالأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ، بأن يتأخر عن الفاعل وقد يخالف هذا الأصل ، فيتقدم المفعول على الفاعل ، ولهذا التقدم أحوال ثلاث (وجوبا ، وجوازا ، وامتناعا) وقد يتقدم المفعول على الفعل نفسه ولهذا التقدم : أيضا أحوال ثلاث : وجوبا ، وجوازا ، وامتناعا .

وقد أشار ابن مالك إلى ما تقدم فقال :

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَتَفَصَّلَا
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِئُ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

واليك أحوال تقديم المفعول على الفاعل ، أو على الفعل :

أحوال تقديم المفعول على الفاعل أو تأخيره :

١ - وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول :

وبجب الترتيب الطبيعي ، أى يجب تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول فى أربعة مواضع :

(أ) إذا خيف اللبس : الذى لا يمكن معه تمييز الفاعل من المفعول بسبب خفاء الإعراب ، وعدم وجود قرينة . وذلك مثل : ساعد مصطفى موسى وأكرم صديقى أخى ، فيجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول فى مثل هذا إذ لو تقدم ، لخبث حقيقة كل منهما .

— فإذا وجدت قرينة توضح الفاعل من المفعول ، جاز تقديم المفعول وتأخير الفاعل مثل : أكل الكثرى مصطفى ، وأتعب ليلى الحتى ، وأكرمت موسى ليلى ^(١) .

— هنا هو مذهب الجمهور ، وهو الصحيح ، وأجاز بعضهم تقديم المفعول وإن لم توجد قرينة ، بحجة أن العرب لها غرض فى الالتباس ، كما أن لها غرضاً فى التبيين .

(ب) إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً غير محصور فيه ، والمفعول اسماً ظاهراً . نحو : أكرمتُ علياً ، وفهمتُ الدرس ، فإن كان الفاعل ضميراً محصوراً ، وجب تأخيره ، مثل : ما أكرم علياً إلا أنا ، وما فهم الدرس إلا أنت .

(ج) إذا كان كل من الفاعل والمفعول ضميراً متصلاً ، ولا حصر فى أحدهما

(١) القرينة : منبوبة : فى المثال الأول والثانى : ولفظية فى المثال الثالث : وهى إلحاق التاء التى تدل على أن الفاعل هو المؤنث .

مثل : أكرمك كما أكرمتني ، وساعدته وعاونته ، فضمير الفاعل هذا واجب التقديم ، وضمير المفعول واجب التأخير .

(د) إذا كان المفعول محصورا « بإلا » أو « بإنما » ، مثل : ما أفاد الدواء إلا المريض ، إنما يفيد الدواء المريض ، وإنما يجب تأخير المفعول . لأن المحصور فيه يؤخر سواء كان مفعولا أو فاعلا ، وأجاز بعضهم تقديم المفعول المحصور ، إن كان الحصر « بإلا » فقط وتقدمت معه « كما سيأتي » : وقد أشار ابن مالك إلى المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل وتأخير المفعول فقال :

وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ أَوْ أَضْمِرَ لِلْفَاعِلِ غَيْرَ مُنْهَصِرٍ
وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا أَلْحَصَرَ أَخَّرَ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصَدَ ظَهَرَ

— وبعد أن عرضنا المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول وعرضنا قول ابن مالك فيها ، والخلاف في المحصور ، إليك بالتفصيل حكم تأخير المحصور .

حكم تأخير المحصور « فاعلا أو مفعولا » :

المحصور « بإلا » أو « بإنما » يجب تأخيره سواء أكان فاعلا أم مفعولا ، فمثال الفاعل المحصور ، ما أنكر الفضل إلا لقيم ... وإنما أنكر الفضل لقيم ، ومثال المفعول المحصور ، ما أفاد الدواء إلا المريض ، وإنما أفاد الدواء المريض .

هل يجوز تقديم المحصور ؟

وإذا كان الحصر « بإنما » لا يجوز تقديم المحصور بالإجماع ، فاعلا كان أم مفعولا . وإذا كان الحصر « بما وإلا » يجوز تقديم المحصور إذا تقدم معه « إلا » (على الراجح) لأن المحصور ، « بإلا » يعرف بوقوعه بعدها تقدمت أو تأخرت .

فمثال تقدم الفاعل المحصور « بإلا » ما أنكر إلا لئيم الفضل ، ومنه قول

الشاعر :

فلم يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَآنَاءِ الدَّيَارِ وَشَامُهَا ^(١)

فقد تقدم الفاعل المحصور بإلا « الله » على المفعول « ما هَيَّجَتْ » دون أن يحدث لبس ، ومثال تقدم المفعول المحصور « بإلا » : ما أفاد — إلا المريض — الدواء — ومنه قول الشاعر :

تَزُودُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا ^(٢)

حيث تقدم المفعول المحصور « بإلا » « ضعف » على الفاعل « كلامها » دون أن يحدث لبس .

آراء أخرى في تقديم المحصور « بإلا » :

عرفت أنه لا يجوز بالإجماع تقدم المحصور « بإنما » وأما المحصور « بإلا » فيجوز تقدمه إن تقدمت معه ، « إلا » وهناك آراء أخرى في تقديم المحصور « بإلا » ومجملها ثلاث مذاهب :

(١) اللغة : هيجت : أثارت . آناء : جمع ثوى : وهى الحفيرة تحفر حول الخباء لمنع عنه المطر . شامها : جمع شامة ، وهى العلامة .

الإعراب : (الله) فاعل يدري (ما) اسم موصول مفعول يدري ، (آناء الديار) فاعل هيجت ، (وشامها) مفعول على آناء .

والمعنى : لا يعلم إلا الله ما أثارتته فى نفوسنا ديار الأحبة ، ورسومها من تياريح الهوى ومن الشوق والمحبة .

والشاهد : فى قوله : إلا الله ما هيجت ، حيث تقدم الفاعل المحصور بإلا (الله) على المفعول (ما هيجت) وهذا رأى الكسالى ، والجمهور يمتنعون ذلك .

(٢) والشاهد : فى قوله : إلا ضعف ما بى كلامها ، حيث تقدم المفعول المحصور بإلا على الفاعل ، هذا على رأى الكسالى ، وجمهور البصريين .

المذهب الأول — ما تقدّم — وهو مذهب الكسائي : أنه يجوز تقديم المحصور « بإلا » فاعلا كان ، أو مفعول : إذا تقدم معه « إلا » وهذا هو المختار وقد تقدمت أمثله وشواهد .

المذهب الثاني — وهو مذهب بعض البصريين : أنه يمتنع تقديم المحصور « بإلا » فاعلا كان أم مفعولا .

المذهب الثالث — وهو مذهب أكثر البصريين : أنه إن كان المحصور « بإلا » مفعولا جاز تقديمه ، مثل : ما أفاد إلا المريض الدواء وكالشاهد السابق وإن كان المحصور « بالآ » فاعلا ، لا يجوز تقديمه — مثل : لا ينفع المرء إلا العمل الصالح ، وأما قول الشاعر السابق « فلم يدر إلا الله ما هيّجت لنا » فقد قالوا فيه إنه مؤول ، على أن « ما هيّجت » مفعول بفعل محذوف والتقدير : دَرَى ما هيّجت لنا ، وعلى ذلك فلم يتقدم الفاعل المحصور ، على المفعول لأن هذا ليس مفعولا ، للفعل المذكور .

٢ — وجوب تقديم المفعول ، وتأخير الفاعل :

ويجب تقديم المفعول ، وتأخير الفاعل في المواضع الآتية :

(أ) إذا كان الفاعل محصورا ، (بإلا) أو (بإنما) كما تقدمنا . مثل ما أنكر الفضل إلا لعيّم ، وإنما ينكر الفضل لعيّم ، ونحو ما ينفع المرء إلا العمل الصالح ، وإنما ينفع المرء العمل الصالح ، فيجب تقديم المفعول لأن الفاعل محصور ، ولا يجوز تقديم الفاعل المحصور إلا إذا كان المحصر « بإلا » وتقدمت معه كما تقدمنا .

(ب) إذا كان المفعول ضميرا متصلا بالفعل ، والفاعل اسما ظاهرا مثل : ساعدني على ، وأكرمني خالد ، واحترّمهم محمد .

(ج) إذا كان الفاعل مشتملا على ضمير يعود على المفعول فيجب تقديم

المفعول ، حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، مثل : قر الكتاب صاحبه ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَتَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ فالمفعول فى المثالين واجب تقديمه ، والضمير فى الفاعل عائد على متقدم لفظاً متأخر رتبة : وهذا جائز .

ولا يجوز أن يتقدم الفاعل ويتأخر المفعول فلا تقول : قرأ صاحبه الكتاب ، لعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . وهذا لا يجوز .

واليك بالتفصيل حكم عود الضمير من الفاعل على المفعول وبالعكس :
١ — اعلم أن عود الضمير من المتأخر على المتقدم ، جائز بالإجماع : سواء كان المتأخر فاعلاً أم مفعولاً .

فمثال عود الضمير من الفاعل المتأخر على المفعول المتقدم ، قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَتَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ وإنما جاز ذلك ، لأن الضمير قد عاد على متقدم فى اللفظ وإن كان متأخراً فى الرتبة .

ومثال عود الضمير من المفعول المتأخر على الفاعل المتقدم ، قولك أطاع الولد أباه : وإنما جاز ذلك ؛ لأن الضمير قد عاد على متقدم لفظاً ورتبة ^(١) .

٢ — وأما عود الضمير من المتقدم على المتأخر ففيه التفصيل التالى :
(أ) فإذا عاد الضمير من المفعول المتقدم على الفاعل المتأخر : جاز ذلك بالإجماع ، وذلك مثل : قولك : أفادت صاحبها الرياضة ، وقول العرب

(١) الضمير لابد أن يعود على مقدم سواء كان متقدماً فى اللفظ والرتبة ، أم متقدماً فى الرتبة فقط ، أم فى اللفظ فقط . وهذا هو سبب جواز المسائل الجائزة ، ولا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهذا هو سبب منع المسألة الأخيرة .

الشائع : خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ ، وإنما جاز ذلك ، لأن الفاعل رتبته التقديم فكان الضمير قد عاد على متقدم فى الرتبة وإن كان متأخرا فى اللفظ .

وإذا عاد الضمير من المفعول المتقدم على ما اتصل بالفاعل ، مثل ضرب غَلَامَهَا جَارُ هِنْدَ ، قفى هذه المسألة خلاف : قيل لا يجوز ، وقيل يجوز وهو الصحيح ، لأنه لما عاد ما اتصل بالفاعل كان كموده على الفاعل نفسه .

(ب) وأما عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر : فلا يجوز عند الجمهور ، فلا تقول : قرأ صاحبه الكتاب ، لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا ممتنع ويجب حينئذ تقديم المفعول .

ولهذا شذ قولهم ، زانَ ثَوْرُهُ الشَّجَرَ ، لأن الضمير المتصل بالفاعل قد عاد على المفعول المتأخر لفظا ورتبة .

وأجاز ذلك أبو الفتح ابن جنى ، والأخفش ، ومن تابعهما ، واستدلوا بأبيات فيها عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، ومنها قول الشاعر :

مَا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وكاذ ، لو سَاعَدَ الْمُقْدُورُ ، يَتَهَيَّرُ^(١)

فقد عاد الضمير من الفاعل المتقدم « طالبوه » على المفعول المتأخر « مصعبا » وهو من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، ومنه قول الشاعر :

(١) قاله أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه حين قتل .

اللفظة : طالبوه الذين أرادوا قتله ، ذعروا : أى خافوا من الذعر .

والشاهد : فى (رأى طالبوه مصعبا) حيث عاد الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، فعاد على متأخر لفظا ورتبة ، وذلك ممنوع عند جمهور النحويين ويجعلون مثل هذا ضرورة ، وأجازه ابن جنى والأخفش .

كَمَا حِلْمُهُ ذَا الْجِلْمِ أَثَوَابٌ سُوْدِدِ وَرَقَى نِدَاهُ ذَا النَّدَى فِي قُرَى الْمَجْدِ^(١)

قد عاد الضمير من الفاعل المتقدم « حلمه » على المفعول « ذا حلم » كما عاد الضمير من الفاعل « نداء » على المفعول « ذا الندى » وكل ذلك من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ومن ذلك قول الشاعر :

وَلَوْ أَنَّ مِجْنَا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاجِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَمًا^(٢)

قد عاد الضمير من الفاعل « مجده » على المفعول « مطعمًا » وهو من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ومنه قول الشاعر :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عِدَى بَيْنَ خَاتِمِ جَزَاءِ الْكِلَابِ الْعُلُوبَاتِ وَقَدْ قَتَلَ^(٣)

قد عاد الضمير من الفاعل « ربُّه » على المفعول « عِدَى » وهو من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، ومنه قول الشاعر :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْفِيلَانِ عَنْ كَبِيرِ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجَزَى سِنْمَلُ^(٤)

(١) والشاهد : عود الضمير من الفاعل (حلمه ونداء) إلى متأخر لفظاً ورتبة وهذا لا يجوز عند الجمهور إلا في ضرورة الشعر وجاز عند ابن جني والأخفش .

(٢) هو لحسان بن ثابت رضى الله عنه ، يرثى مطعم بن عدى .

والشاهد : في مجده ، حيث عاد الضمير المتصل بالفاعل على متأخر لفظاً ورتبة وهذا ممنوع عند الجمهور وأجزئه ابن جني والأخفش .

(٣) هو لأبي الأسود الدؤلي يهجو عدى بن حاتم الطائي .

والمعنى : يهجو عليه بأن يُجَزَى جزاء الكلاب العلوبات : وهو الضرب والرمي بالحجارة ، وهذا مجاهد لا يليق بهذا الصالحى الجليل عدى بن حاتم .

والشاهد : في (ربُّه) حيث عاد الضمير المتصل به على متأخر لفظاً ورتبة وهو ممنوع عند الجمهور وأجزئه بعضهم .

(٤) الثلاثة : أبا الفيلان . كنية لرجل ، سنمل : اسم رجل رومى ، بنى قصر الخورق بالكوفة للتمسان ملك الحيرة ، وكان قصراً نادراً ، فلما أتمه ، ألقاه من أعلاه ، فلما بنى مطه -

فقد عاد الضمير من الفاعل المتقدم « بنوه » على المفعول « أبا الغيلان » وهو من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

(ج) فإن كان الضمير المتصل بالفاعل يعود على ما اتصل بالمفعول المتأخر ، مثل أكرم أبوها خادماً هندي ، امتنعت المسألة بالإجماع .

وإليك الآن ملخصاً لعود الضمير من المتقدم على المتأخر وبالعكس :

١ — إذا عاد الضمير من المفعول على الفاعل : جاز بالإجماع تقدم المفعول ، أم تأخر ، لأنه قد عاد على متقدم وتستطيع الأمثلة مما تقدم .

٢ — وأما عود الضمير من الفاعل على المفعول فيجوز : إذا تأخر الفاعل ويمتنع عند الجمهور إذ تقدم الفاعل لأنه يعود على متأخر لفظاً ورتبة وهذا ممنوع عند الجمهور « وأجاز ذلك ابن جني » كما تقدم وتستطيع الأمثلة والتعليل مما سبق .

وقد أشار ابن مالك إلى صورتين : الأولى : جائزة وهي عود الضمير من المفعول المتقدم على الفاعل . والثانية : ممتنعة أو شاذة . وهي عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول ، فقال :

وشاع نخو : خاف ربه عمر وشذ نخو : زان ثوره الشجر^(١)

٣ — جواز تقدم المفعول . وتأخر الفاعل :

وأما تقديم المفعول على الفاعل أو تقدم الفاعل على المفعول جوازا . فقي

= لغيره ، فضرب به المثل في سوء المجازاة والمكافأة .

والشاهد : (بنوه أبا الغيلان) حيث عاد الضمير من الفاعل على المفعول المتأخر فعاد على متأخر لفظاً ورتبة ، وقد كثرت الشواهد على ذلك تأييداً لمذهب الأخفش ومن تابعه .
(١) وذلك يكون في غير باب (سنيه) و (خلتيه) كالأمثلة .

علا ما سبق أى : إذا لم يجب تقديم أحدهما أو يمتنع ، مثل : أكرم خالدَ عليًا . وأكرم عليًا خالدَ .

أحوال تقدم المفعول على الفعل :

يجب تقديم المفعول على الفعل فى المواضع الآتية :

(أ) إذا كان المفعول اسما له الصدارة : كان يكون اسم استفهام ، أو شرطاً مثل : أى رجل أكرمت ؟ وأتى صديق تلازم ألازم ، ومنه فى القرآن الكريم ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾ فلا يصح تأخير المفعول فى ذلك ؛ لأن الاستفهام والشرط ، له الصدارة والتقديم .

(ب) إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً ، لو تأخر عن عامله لوجب اتصاله ^(١) نحو قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ونحو قولك لأستاذك ، إِيَّاكَ نَحْتَرِّمُ ، ولأ يجوز تأخير المفعول « إِيَّا » إذا لو تأخر ل قيل نعبدك ونحترمك ، فيلزم اتصال الضمير المنفصل وهو غير جائز « هنا » لضباع الغرض البلاغى من التقدم .

بخلاف الضمير فى باب « سَلِّينِي » و « خَلِّتْنِي » نحو قولك الدرهم إِيَّاهُ أَعْطَيْتُكَ ^(٢) ، فإنه لا يجب تقديم « إِيَّاهُ » لأنك لو أخرته ، لجاز اتصاله وانفصاله كما تقدم فى باب المضمرات . فكنت تقول : الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إِيَّاهُ ^(٣) .

(١) وذلك يكون فى غير باب (سَلِّينِي) و (خَلِّتْنِي) كالأمثلة .

(٢) باب سَلِّينِي : كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر مثال : أعطيت وباب خَلِّتْنِي . كل فعل تعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

(٣) هناك موضع ثالث ، وهو : أن يقع عامله بعد فاء الجزاء ، فى جواب (أما) الشرطية وليس للعامل معمول آخر مقدم عليه ، مثل : (فأما اليتم فلا تقهر) بخلاف أما اليوم فساعد نفسك ، وإنما وجب تقديم المفعول ، ليكون فاصلاً بين أما ، والفاء .

ويمتنع تقديم المفعول على الفعل فى مواضع منها :
١ — إذا وقع مفعولا لفعل التعجب ، مثل : ما أجمل الوردة ، وما أحسن الحديث .

٢ — إذا كان المفعول : مصدرا مؤولا من « أن » المشددة ومعمولها ، مثل : عرفت أنك مسافر .

٣ — ويجوز تقديم المفعول على الفعل :
إذا لم يجب تقديمه أو يمتنع ، وذلك مثل : أكرمت عليا ، وعليا أكرمت .
الخلاصة :

١ — يجب تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول فى أربعة مواضع ، تقدمت بأمثلتها .

٢ — حكم المحصور وهل يجوز تقديمه ؟
المحصور « بأنما » لا يجوز تقديمه سواء أكان فاعلا أم مفعولا ، لأنه لا يعرف إلا بالتأخير والمحصور « بإلا » فى جواز تقديمه ثلاث أراء تقدمت .

٣ — يجب تقديم المفعول وتأخير الفاعل فى مواضع ذكرناها .

٤ — يجب تقديم المفعول على الفعل :
(أ) إذا كان من الأسماء التى لها الصدارة ، كالاستفهام والشرط .
(ب) أو كان ضميرا منفصلا ، لو تأخر وجب اتصاله ، مثل إياك نعيد .



أسئلة وتمارين

- ١ — عرف الفاعل ، واذكر الرفع له ، وأنواعه ، مع التمثيل .
- ٢ — اذكر أربعة من أحكام الفاعل التي أشار ابن مالك .
- ٣ — متى يحذف عامل الفاعل وجوبا ؟ ومتى يحذف جوازا ؟
- ٤ — بين حكم الفعل مع الفاعل المشى والجمع ، وهل تلحقه علامة الشية والجمع ، اذكر آراء النحويين في ذلك مستشهدا بمثال توضح فيه ثمة خلافهم .
- ٥ — يرى الجمهور أن الفعل لا يلحقه علامة الشية والجمع ، فكيف يعربون : نصروك قومي ، ونجحا المجتهدان ؟
- ٦ — متى يجب تأنيث الفعل المسند إلى الفاعل ؟ ومتى يجوز ؟ ومتى يمتنع ؟ وضح ما تقول بالأمثلة . ثم اذكر حكم تأنيث الفعل إذا أسند إلى جمع ؟
- ٧ — اذكر مواضع تقديم الفاعل على المفعول وجوبا (وجوازا) ، ومواضع تقديم المفعول على الفاعل وجوبا مع التمثيل ، ثم اذكر : متى يتقدم المفعول على الفعل وجوبا ؟ ومتى يتقدم جوازا ؟ ومتى يمتنع .
- ٨ — قد يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول فما حكم الفاعل من جهة التقديم والتأخير موضعا آراء العلماء في ذلك التمثيل .
- ٩ — ما حكم عود الضمير من المتقدم على المتأخر وبالعكس وما صور ذلك بين الفاعل والمفعول ، وبماذا استشهد من أجاز عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول .
- ١٠ — لماذا أجمع العلماء على تأخير المحصور « بإنما » وما حكم تقديم المحصور « بإلا » فاعلا كان أم مفعولا ، اذكر آراء النحاة في ذلك .



نائب الفاعل

هو ما يحل محل الفاعل بعد حذفه . وبأخذ جميع أحكامه مثل : عَرَفَ الْحَقُّ ، وفُهِمَ الدَّرْسُ ، وَالْأَصْلُ : عَرَفَ مُحَمَّدٌ الْحَقَّ وَفَهِمَ خَالِدٌ الدَّرْسَ ، نحذف الفاعل ، وأقيم المفعول مقامه .

أغراض حذفِ الفاعل :

وانما يحذف الفاعل ويحل محله نائبه ، لأسباب وأغراض كثيرة منها :

- ١ — الجهل به مثل : سُرِقَ المتاعُ ، وكُسِرَ الزجاجُ إذا كان الفاعل لا يعلم
- ٢ — العلم به : مثل : وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ، فمعلوم أن الذي خلق الإنسان هو الله .
- ٣ — الخوف منه : مثل : أَمِينَ المَظْلُومِ ، إذا كنت تعرف من أهانه ولكن تخاف منه إن ذكرت اسمه .
- ٤ — الخوف عليه : مثل : أُعِدَّتِ الْعُدَّةُ لِلْقَبْضِ عَلَى الْمَجْرِمِينَ إذا كنا نعرف من أعدها ولكن نخاف عليه .

(١) يسميه بعض النحاة : المفعول الذي لم يسم فاعله . ولكن تسميته : نائب الفاعل : أحسن ، لأن نائب الفاعل . قد يكون في أصله مفعولا : وقد لا يكون مفعولا ، فيأتي مصدرا ، أو ظرفا ، أو جار أو مجرورا ، كما متعلم — والفعل الذي يحتاج لنائب فاعل ، يسمى : الفعل المبني للمجهول ، وقد يسميه بعض النحاة ، الفعل الذي لم يسم فاعله ، أو الفعل المبني للمفعول والتسمية الأولى أحسن .

نائب الفاعل يستحق أحكام الفاعل

إذا حذف الفاعل ، وأقيم المفعول به مقامه : أعطى ما كان للفاعل من أحكام ، كلزوم الرفع ، ووجوب تأخيرهِ عن رافعه ، وعدم جواز حذفهِ . لأنه أصبح عمدة لا يستغنى عنه ^(١) وذلك ، مثل : نِيلَ خَيْرٌ نَائِلٌ — والأصل : نال محمدٌ خيرٌ نائلٌ ، فحذف الفاعل وهو (محمد) وأقيم المفعول مقامه ، وهو « خير نائل » فأصبح مرفوعاً .

ولا يجوز تقديمه على الفعل : فلا نقول : خيرٌ نائلٌ نيل ، على أن يكون المقدم نائب فاعل أى : مفعولاً قام مقام الفاعل ، بل يجوز ذلك على أن يكون المقدم مبتدأ ، وخبره الجملة التى بعده ، وكذلك لا يجوز حذف نائب الفاعل .

فلا تقول : نِيلَ ، فقط ، بدون نائب فاعل ، وقد أشار ابن مالك إلى نائب الفاعل وأنه يأخذ أحكام الفاعل فقال :
يُثَوِّبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ ، كَنَيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ ^(٢)
ويتلخص : أن الفاعل يحذف لغرض من الأغراض ، ويحلُّ محلَّه نائبه .
ويترتب على حذف الفاعل أمران : الأول تغيير يطرأ على الفعل والثانى إقامة نائب عنه يحلُّ محلَّه ويسمى : نائب فاعل .
واليك تفصيل كل من الأمرين .

(١) ومن أحكامه : تأنيث الفعل مع إن كان مؤنثاً ، مثل : أَكْرِمَتْ فاطمة والأصل أَكْرَمَ محمدٌ فاطمةً ، وأيضاً اتصاله بالفعل .
(٢) كَيْلٌ : الكاف جرة لقول محذوف ، نيل : فعل ماضى مبنى للمجهول ، خير نائل ، نائب فاعل ومضاف إليه .

كيفية بناء الفعل للمجهول :

إذا حذف الفاعل : فلا بُدَّ من تغيير فعله سواء كان ماضيا أم مضارعا على النحو الآتي :

١ — إذا كان الفاعل مضارعا : ضُمَّ أوله وفتح ما قبل آخره ، ففى مثل :
يَرْسِمُ المهندسُ البيتَ وَيُعَاقِبُ محمدُ المذنبَ ، تقول عند البناء للمجهول ،
يَرْسَمُ البيتَ ، وَيُعَاقِبُ المذنبَ ، كما تقول فى : يَفْهَمُ : يُفْهَمُ ، وفى :
يَشْتَجِي : يَشْتَجَى ^(١) .

٢ — وإذا كان الفعل ماضيا : ضُمَّ أوله وكسر ما قبل آخره ، ففى مثل :
قَتَعَ العملُ بابَ الرزقِ وفَهِمَ محمدُ الدرسَ : تقول : قُتِعَ بابُ الرزقِ ، وفُهِمَ
الدرسُ ، كما تقول فى ضَرَبَ . ضُرِبَ ، وفى وَصَلَ : وُصِلَ .

وقد أشار ابن مالك إلى التغيير السابق للماضى والمضارع فقال :
وَأَوَّلُ الْفِعْلِ أَضْمَنَ وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ كَسِرَ فِى مُضَيِّ كَوَصِلَ
وَأَجْعَلُهُ مِنْ مَضَارِعِ مُنْفَتِحَا كَيَشْتَجَى — المَقُولُ فِيهِ : يَشْتَجَى

٣ — إذا كان الفعل الماضى : مبدوعا بئاء زائدة سواء كانت للمطاوعة أم
لغيره ^(٢) ضُمَّ أوله وثانيه ، نقول فى نَعَلَمَ وَنَقُدَّمَ ، نُعَلِّمُ وَنُعَدِّمُ ، وفى نُدْخِرُج
نُدْخَرَجُ ، وفى نَعَاظِلُ ، وَنَجَاهِلُ : نُعَوِّلُ ، وَنُجَوِّهِلُ .

٤ — وإذا كان الفعل الماضى : مبدوعا بهمزة وصل : ضُمَّ أوله وثالثه وكسر
ما قبل الآخر ، مثل : اسْتَغْفَرَ محمدُ اللهَ ، تقول عند حذف الفاعل ، اسْتَغْفَرَ
اللهُ ، وتقول فى اسْتَخْلَى ، اسْتُخْلَى ، وفى اقْتَدَرَ ، وفى انْطَلَقَ : اقْتَدِرَ ،
وَأَنْطَلَقَ بِزَيْدٍ .

(١) وإذا كان ما قبل آخر المضارع واوا أو ياء : قلب ألفا ، مثل : الحق يقال ، الكريم
لا يضام وكيف تُسْتَبَاحُ أرضنا وفيها حياة .

(٢) والمطاوعة : فى فعل هى قبول فاعله التأثير .

وفى المبدوء بتاء زائدة أو بهمزة وصل ، وكيفية تغييره يقول ابن مالك :
والثانى التالى ثا المطاوعة كالأول اجعله بلا منازعه
وثالث الذى بهمز الوصل كالأول اجعله كاستحلى

حكم محل العين :

هـ — وإذا كان الماضى الثلاثى ، محل العين ، مثل : قال وباع ، فعند بناءه
للمجهول ، يجوز فى فائه ثلاثة أوجه :

(أ) الكسر الخالص ، فيقلب حرف العلة ياء ، فنقول قيل ، ويغ ويغ ومنه قول
الشاعر :

جِئْتُ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تُخَيِّطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ^(١)

(ب) والضم الخالص : فيقلب حرف العلة واوا : مثل : « قَوْلٌ ، وَبُوعٌ »
ومنه قول الشاعر :

لَيْتَ . وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتَ^(٢)

(١) اللغة : جيكت : نسجت ، نيرين تنية ير ، وهو مجموع القصب والخيوط تخبط ،
تضرب بعنف ، لا تشاك : لا تؤثر فيها الشوك .

الإعراب : جيكت : ماضى مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
تقديره هى على نيرين : حال من ضمير جيكت : إذ ، ظرف ، وجملة تحاك فى محل جر :
بإضافة إذ إليها .

المضى : هذه البردة محكمة النسيج متينة ، لأنها نسجت على نيرين وإذا اخبطت بالشوك ،
لا يؤثر فيها الشوك .

والشاهد : جيكت : فهو فعل ثلاثى محل العين ، ومبنى للمجهول وجاء بالكسر الخالص .

(٢) الإعراب : لیت : حرف تمن ونصب ، وهل حرف استفهام معناه النفى (شيئاً)

مفعول به لينفع ، ليت : فاعل ينفع مقصود لفظه وليت الثالثة مؤكدة للأولى فلا اسم لها ولا
خير ، شباباً : اسم ليت الأولى وجملة : وهل ينفع ، معترضة بينهما . وجملة (بوع) من -

والضم الخالص لغة يَنْبِي دُبَيْرٌ ، وَيَنْبِي قَقْعَسٌ ، وهما من فُصِحَاء بَنِي أَسَد .
 (ج) والأشمام ، وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك
 إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الخط ، وقد قرئ في السبعة قوله تعالى :
 ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ ﴾ بالأشمام ، في
 قِيلَ وَغِيضَ .

والخلاصة :

يجوز في فاء « الفعل المعمل » مثل : قال وباع : ثلاثة أوجه الكسر .
 والضم . والأشمام ، والكسر أعلاها ، ثم الأشمام ، فالضم .

وقد أشار ابن مالك إلى هذا بقوله :

وَكَسِرٌ أَوْ أَشِمٌّ فَأَتْلَايَ أُعِلَّ عَيْنًا وَضَمٌّ « جَا » كَبُوعٌ فَاحْتَمِلْ

اجتباب ما يَجْلِبُ ، اللَّبْسُ :

وإنما يجوز في فاء المَعْلَ : الكسر ، والضم والأشمام : بشرط أمن اللبس
 فإذا خيف اللبس في شكل من الأشكال ، وجب العدول عنه إلى ضبط آخر ،
 أتى : شكل آخر ، لا لبس فيه ، فمثلا :

١ — إذا أسند الفعل الثلاثي ، المَعْلَ بعد بنائه للمجهول : إلى ضمير المتكلم
 أو المخاطب أو الغائب (نون النسوة) فإذا أن يكون واويا ، أو يائيا .

(أ) فَإِنْ كَانََ وَاوِيًا ، مثل : سَامَ (من السَّوَم) اجْتَنِبَ فيه الضم عند البناء
 للمجهول ، ووجب الكسر ، أو الأشمام ، فنقول : سِمْتُ ، وإنما لم يجر

= والشاهد في بُوع : حيث جاء بالضم الخالص عند البناء للمجهول وقلبت الألف واوًا .
 الفعل ونائب الفاعل خبر ليت . وجملة فاشترت : معطوفة على جملة بوع ، والمعنى : أتني
 أن يباع الشباب فاشترته ، ولكن التمني لا ينفع شيئاً .

فيه الضم ، فلا نقول سُنْتُ ، لئلا يلتبس بالمبنى للمعلوم ، فإنه مضموم مثل : سُنْتُ العبد .

(ب) وإن كان يائيا : مثل : بَاعَ (من البيع) اجتنب فيه الكسر (عند البناء للمجهول) ووجب الضم أو الأشمام ، فنقول : بَعْتُ ، وإنما لم يجرز الكسر فلا نقول : يَعْتُ ؛ لئلا يلتبس بالمبنى للمعلوم فإنه مكسور ، مثل يَعْتُ الثوب .

الماضي المضعف :

٦ — وإن كان الماضي الثلاثي مضعفا ، مثل : شَدَّ ، وَمَدَّ ، وَعَدَّ ، وَحَبَّ جاز في فائه عند البناء للمجهول الأوجه الثلاثة : الضم والكسر ، والأشمام (كالمعل) نقول في حَبَّ : حُبَّ ، وَجَبَّ ، وإن شئت أشممت ، وكذلك الباقي ، والأوضح هنا : الضم فالأشمام ، فالكسر . وقد قرئء بالضم والأشمام قوله تعالى : ﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُذَّتْ إِلَيْنَا ﴾ .

وقد أشار ابن مالك إلى اجتناب الشكل الذي يخاف منه اللبس ، وإلى حكم المضعف فقال :

وإن بشكلي يخيف كسر يُجْتَبَّ وَمَا يَبَاعُ قَدْ يَرَى لِنَحْوِ : حَبَّ

جواز الأوجه الثلاث : في مثل : اختار وانقاد .

وإذا كان الفعل الأجوف غير ثلاثي ، وكان على وزن انفعَل أو افْعَل مثل : انْقَادَ وانْحَازَ ، واختار ، واحتال ، جاز في حرفه الثالث عند البناء للمجهول الأوجه الثلاث الضم والكسر والأشمام .

فالضم ، مثل انْقَوَدَ ، واختُورَ ، والكسر ، مثل : انْقَيْدَ واختِيرَ ، وإن شئت أشممت .

وبلاحظ هنا أن حركة الهمزة غير ثابتة ، فتنضم إن كان الثالث مضموما ،
وتكسر ، إن كان الثالث مكسورا ، كما نلاحظ أن الضمة تقلب الألف واو
والكسرة تقلب الألف باء .

وقد أشار ابن مالك إلى الأوجه الثلاثة في اختار وانقاد فقال :
وما إِفَا بَاعَ لِمَا التَّيْنُ ثَلَا فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشَبَّهَ تَجَلَّى
الخلاصة :

١ — عند بناء الفعل للمجهول ، يضم أوله ويفتح ما قبل آخره في المضارع
ويكسر في الماضي .

٢ — والماضي الثلاثي الأجوف . مثل : باع ، يجوز في فائه ثلاثة أوجه الضم
نحو الكسر ، أو الأشمام والماضي المضعف ، مثل : حَبَّ ، يجوز فيه الأوجه
الثلاثة السابقة . والأجوف غير الثلاثي ، مثل اختار وانقاد يجوز فيه أيضا
الأوجه الثلاثة ، ويَجْتَبُ الشكل الذي يؤدي إلى اللبس عند الإسناد إلى
الضماير والأمثلة تقدمت .



الأشياء التي تثوب عن الفاعل

يثوب عن الفاعل بعد حذفه ، وتغيير صورة فعله : واحد من أربعة أشياء :
المفعول به ، فإن لم يوجد ، فالمصدر ، أو الظرف ، أو الجار والمجرور
وشرط نياحة المصدر وما بعده أن يكون صالحا للنياحة ، وإليك تفصيل كل
نوع :

١ - المفعول به :

وذلك : إن كان الفعل متعديا للمفعول به ، ثم حذف فاعله ، أقيم المفعول
به - مقامه وأخذ حكمه ، كما تقدم - ومثل استقبل الضيف .

٢ - نياحة الظرف :

ويصلح الظرف للنياحة عن الفاعل بشرطين : أن يكون متصرفا ، وأن يكون
مختصا ، مثل : قضى يوم طيب ، وصيم رمضان ، وجلس أمام الحديقة .

والمراد بالظرف المتصرف ، الذي لا يلزم النصب على الظرفية بل
يفارقه ، فيأتي مرة مرفوعا ومرة منصوبا ، أو مجرورا ، مثل : يوم وزمن ،
تقول : اليوم يوم جميل ، وقضيت يوما سعيدا ، وتطلعت إلى يوم مشرق .

والظرف غير المتصرف هو الذي يلزم النصب على الظرفية ، مثل :
عند - ومع - وسبحر : إذا أريد به سحر يوم بعينه - وهذا لا يصلح للنياحة
عن الفاعل ، فلا تقول : جليست عندك ، ولا ركب سحر .

والمراد بالمختص : الظرف المفيد وهو ما خص بوصف ، أو بإضافة أو
بطمية ، مثل : يوم جميل ، ووقت الصلاة ، ويوم الجمعة ، ورمضان ، تقول
سبحر وقت جميل - ولا يجوز أن تقول : سحر وقت ، لأنه لا فائدة في ذلك
لعدم تخصص الظرف .

٣ - نيابة المصدر :

ويصلح المصدر للنيابة عن الفاعل ، بشرطين أن يكون منصرفاً ، وأن يكون مختصاً ، مثل قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ، ومثل : جُلِسَ جلوسُ الأمير .

والمراد بالمصدر المتصرف الذى لا يلزم النصب على المصدرية ، بل يفارقه فيأتى مرفوعاً أو منصوباً ، أو مجروراً ، مثل : فهُمَا وسَيَرَا واستغفارا تقول : الفهُمُ ضرورى للطالب ، وإن الفهم ضرورى ، واعتمد الطالب على الفهم - وهكذا يتصرف الباقي .

والمصدر غير المتصرف : هو الذى يلزم النصب على المصدرية ، مثل : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وهذا لا يصلح للنيابة عن الفاعل حتى لا يخرج عن النصب .

والمصدر المختص : هو المصدر المفيد ، وهو الذى خصَّص بوصف أو بإضافة أو بعدد ، مثل سَيَر طویل ، وضرب الأمير ، أو ضربتان تقول : سَيَر سیر طویل ، وضرب ضرب الأمير ، أو ضربتان ، ولا يجوز سیر سیر ، وضرب ضرب ، لعدم الفائدة لأن المصدر غير مختص .

الجار والمجرور :

ينوب عن الفاعل بعد حذفه المجرور بحرف جر ، مثل مر يزيد ، فزيد نائب فاعل ، ومثل : جِئَءَ بخديعة ، فيخديعة نائب فاعل .

ويشترط لنيابة المجرور عن الفاعل ، شرطان :

الأول : أن يكون المجرور مختصاً ، وذلك بأن يكون معرفة أو نحوه مثل : جِئَءَ يزيد ، وجلس فى الدار ، ولا يجوز . جِئَءَ برجل ولا جلس فى دار ، لعدم الفائدة .

الثاني : أن يكون حرف الجر غير ملازم لطريقة واحدة ، مثل : مُذْ ،
ومنذ : الملازمين لجر الزمان ، ومثل : حروف القسم الملازمة لجر المقسم
به وقد أشار ابن مالك إلى نيابة المصدر ، والظرف والمجرور فقال :
وقَابِلْ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مُصَدَّرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرَّ بِنِيَابَةِ حَرِي
الخلاصة :

ينوب عن الفاعل بعد حذفه . أحد أنواع أربعة :
المفعول به — الظرف — والمصدر — والمجرور بالحرف — وقد تقدم
شرط كل نوع وأمثله .

هل يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده ؟
إذا وجد بعد الفعل المبني للمجهول : مفعول به ، ومصدر وظرف وجار
ومجرور ، فأيهما ينوب ؟ وهل يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده ؟

١ — مذهب البصريين ، أنه يتمين نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود غيره ،
ففي مثل : أهان الشرطي المذنب إهانةً بالغةً يومَ الخميس أمام القاضي في
المجلس ، عند بناء الفعل للمجهول يجب عندهم نيابة المفعول به دون غيره
تقول : أَمِينِ الْمَذْنِبُ إِهَانَةً بِالْغَةِ يَوْمَ الْخَمِيسِ فِي الْمَجْلِسِ .

٢ — ومذهب الكوفيين : يجوز نيابة المفعول ، ويجوز نيابة غير المفعول
به مع وجوده ، تقدم أم تأخر ، فيجوز عندهم أن تقول : أَمِينِ الْمَذْنِبُ إِهَانَةً
بِالْغَةِ أَوْ أَمِينِ إِهَانَةً بِالْغَةِ الْمَذْنِبُ ، بجواز نيابة غير المفعول ، وإن كان الأفضل
نيابة المفعول .

واستدلوا على مذهبهم بقراءة أبي جعفر قوله تعالى : ﴿ لَيَجْزَى قَوْمًا بِمَا
كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ بناء الفعل يُجْزَى للمجهول ، ففي هذه القراءة جاءت نيابة

المجرور بالباء (بما) عن الفاعل مع وجود المفعول به (قوما) منصوبا كما استدلوا بقول الشاعر :

لَمْ يُعْنِ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيْدًا
ولا شَفَى ذَا الْقَى إِلَّا ذُو هُدَى "

فبالعلاء : نائب الفاعل للفعل (عُن) وسَيْدًا : مفعول به منصوب ، فقد ناب المجرور مع وجود المفعول .

٣ - ومذهب الأخفش : أنه إذا تقدم غير المفعول به على المفعول ، جاز نيابة كل منهما تقول : ضُرب في الدار خالداً نيابة المفعول ، ويجوز : ضرب في الدار خالداً ، نيابة المجرور .

وإذا تقدم المفعول به على غيره : تعين نيابته مثل : ضُرب خالداً في الدار بوجوب نيابة المفعول ، ولا يجوز ضُرب خالداً في الدار : نيابة المجرور . وقد أشار ابن مالك إلى حكم نيابة غير المفعول به مع وجود المفعول وإلى المذاهب في ذلك فقال :

وَلَا يَتَوَبُّ بَعْضُ هَذَا إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرَدُّ

الخلاصة :

عند البصريين : يتعين نيابة المفعول به ، وَلَا يجوز نيابة غيره مع وجوده وما وَرَدَ من ذلك شاذٌّ أو مؤوَّل .

وعند الكوفيين : يجوز نيابة المفعول به ويجوز نيابة غيره مع وجوده ، تقدم أو تأخر .

(١) الشاهد : نيابة المجرور (بالعلاء) عن الفاعل مع وجود المفعول به (سيدا) وهذا جائز عند الكوفيين . ويقول البصريون إن هذا ضرورة شعرية .

وعند الأخفش : إن تقدّم المفعول به على غيره تعين نيابته ، وإلا جاز نيابته
ونياة غيره .

الفعل المتعدي لمفعولين أو أكثر ، ما الذى يتوب منها ؟
وذلك الفعل : على ثلاثة أنواع : لأنه إما أن يكون من باب أعطى ، أو
من باب ظن ، أو من باب أعلم ، وإليك حكم كل نوع :

النوع الأول :

١ — فإذا كان من باب أعطى ، أى : متعديا لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ
والخير نحو : أعطى وكسا ، وسأل فى مثل : أعطيت محمدا كتابا ،
وكسوت الفقير ثوبا .

فعند بناء هذا الفعل للمجهول ، يجوز إنابة المفعول الأول عن الفاعل ،
فقول ، أعطى محمد كتابا وكسى الفقير ثوبا ، ويجوز نياة المفعول الثانى
أيضا ، بشرط أمن اللبس ، فقول فى المثالين السابقين : أعطى محمدا كتابا
وكسى الفقير ثوب .

فإذا عيّف اللبس وجب إنابة المفعول الأول ، ففى مثل : أعطيت زيدا
عمرا ، تقول إذا بنيت للمجهول أعطى زيد عمرا ، بوجوب نياة الأول فقط
دون الثانى ، فالأخذ هو زيد ، والمأخوذ هو عمرو ، ولا يجوز نياة الثانى هنا ،
لأنك لو أنبتة : انقلب المعنى وصار الأخذ هو عمرو ، والمأخوذ هو زيد ،
وأنت تريد غير ذلك ^(١) .

(١) لعلك تسأل : لماذا عيّف اللبس فى مثل : أعطيت زيدا عمرا ، ولم يخف فى :
أعطيت محمدا كتابا ؟ تقول : لأن المفعول الأول يكون فى حكم الفاعل والثانى : فى حكم
المفعول به ، وعلى ذلك ، فكل من زيد وعمر فى المثال يصلح أن يكون آخذا وآخوفا
وهو المعروف بالأخذ بالتقديم بخلاف الكتاب ، لا يكون إلا مأخوفاً : فهو المفعول الثانى تقدم
لم تأخر .

قال ابن مالك مشيراً إلى حكم المسألة السابقة :
وبإتفاق قد يثوبُ الثاني مِن باب « كَسَا » فيما التَّيَّاسُ أَمِنَ

وأنت ترى : أن ابن مالك جَوَّز نيابة أحد المفعولين عند أمن اللبس بالاتفاق ، ولكن ما مراده بالاتفاق ؟ إن أراد اتفاق النحويين جميعاً فليس بمصيب ، لأن للكوفيين رأياً آخر : هو إن كان المفعول الأول معرفة والثاني نكرة . تعين نيابة المعرفة عن الفاعل مثل : أعطيت محمداً درهماً ، فتقول : أعطيت محمداً درهماً ، بنيابة الأول فقط .

النوع الثاني :

٢ — وإن كان الفعل من باب « ظَنُّ » أى : مُتَعَدِّياً لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر . نحو ظَنُّ وأخواتها ، مثل : ظننت محمداً مسافراً ، فإذا بنى الفعل للمجهول ، جاز نيابة المفعول الأول عن الفاعل ، فتقول : ظنُّ محمداً مسافراً ويجوز نيابة الثاني أيضاً ، بشرط : أمن اللبس ، وبشرط أن لا يكون المفعول الثاني جملة تقول فى المثال : ظن محمداً مسافراً .

فإذا خيف اللبس عند إنابة الثاني امتنع إنابته : وتعين إنابة الأول كما فى قولك : ظنُّ زيدٌ عمراً : فتائب الفاعل هو « زيد » ، والمفعول الثاني « عمراً » ولو أثبت المفعول الثاني لا نقلب المعنى ومثله . ظنُّ محمدٌ صديقك . يتعين فيه نيابة الأول .

وكذلك يتعين نيابة الأول ، ويمتنع نيابة الثاني : إذا كان الثاني جملة نحو :
ظنُّ خالدٌ يُكْرِمُ والده .

النوع الثالث :

٣ — وإذا كان الفعل من باب « أَعْلَمُ وَأَرى » أى : متعدياً لثلاثة مفاعيل نحو :
أعلمت زيداً فرسك مُسَرَّجاً .

فالمشهور في هذا الباب عند بناء الفعل للمجهول وجوب نهاية المفعول الأول عن الفاعل ، لأنه هو المفعول الحقيقية ، أما الثاني والثالث فإطلاق (المفعول) عليهما مجاز ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر ، ولذلك تقول في المثال : أَعْلِمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مَسْرَجًا ، ولا يجوز نهاية الثاني أو الثالث .

وربما جاز (بقلة) عند البعض نهاية الثاني : عند أمن اللبس ، مثل : أَعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مَسْرَجًا ، وأقل منه نهاية الثالث : عند أمن اللبس ، كقولك : أعلم زيدا فرسك مسرج .

الخلاصة :

الفِعْلُ المتعدي لاثنتين أو لأكثر إذا بنى للمجهول ، يجوز نهاية المفعول الأول في جميع الحالات أما المفعول الثاني فيجوز : بشرط أمن اللبس ، فإذا خيف لبسُ تعين نيابة الأول ، وامتنع نيابة الثاني فلا تقول : أُعْطِيَ زَيْدًا عَمْرُو ، ولا ظَنَّ زَيْدًا عَمْرُو ، ولا أَعْلِمَ زَيْدًا عَمْرُو منطلقا ، بنيابة الثاني ، بل لا بد من نيابة الأول .

وكذلك يتعين نيابة الأول . إذا كان المفعول الثاني جملة ، في مثل : ظَنَّ مُحَمَّدٌ يُكْرِمُ والدیه .

وقد أشار ابن مالك إلى نيابة الثاني في باب (ظَنَّ وأعلم) عند بنائهما للمجهول فقال :

فِي بَابِ ظَنَّ ، وَلَرَى الْمَنْعَ اشْتَهَرَ وَلَا لَرَى مَنًّا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

الفعل المبني للمجهول لا يرفع إلا نائب فاعل واحد :

الفعل المبني للمعلوم ، لا يرفع إلا فاعلا واحدا ، مثل ضَرَبَ مُحَمَّدٌ عَلِيًّا ، وكذلك الفعل المبني للمجهول لا يرفع إلا مفعولا واحدا ، (أى نائب فاعل واحد) وينصب ما عداه .

فلو كان للفعل معمولان فأكثر ، وأقمت واحدا منها مقام الفاعل ، نصبت
الباقى فنقول : أعطى محمد كتابا ، وأعلم خالد عمرا مسافرا وضرب زيد
ضربا شديدا ، يوم الخميس أمام الأمير فى داره .

الخلاصة :

يرفع الفعل نائب فاعل واحد ، وينصب ما عداه مما يستحق النصب وإلى
هذا أشار ابن مالك بقوله :

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

□ □ □

أَسْئَلَةٌ وَتَعْرِيفَاتٌ

- ١— أذكر ما تعرفه من الأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل مع التمثيل ، ثم وضع الأحكام التي تُعطى لنائب الفاعل عند حذفه .
- ٢— ماذا يحدث في الفعل — ماضيا أو مضارعا — عند بنائه للمجهول ، مثلا .
- ٣— أذكر الأشياء التي تُنوب عن الفاعل عند حذفه ، وما الحكم لو اجتمعت الأشياء كلها أو بعضها في أسلوب واحد ؟ وهل يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده ؟ أذكر الخلاف في ذلك مرجحا ما تختاره .
- ٤— بين الأوجه الجائزة في الفعل الأجوف الثلاثي ، عند بنائه للمجهول مثلا .
- ٥— متى يمتنع إقامة المفعول الثاني في باب (ظن وأعطى) مقام الفعل ؟ ومتى يجوز ؟ مع التمثيل ، وما حكم إنابة الثاني والثالث في باب (أرى) .
- ٦— اشرح البيتين الآتين ، موضحا المراد منها ، ومبيناً آراء النحاة مع التمثيل .
وباتفاق قد يُنوبُ الثاني مِنْ بِابٍ « كَسَا » فِيمَا التَّبَاسُّهُ أَمِنْ
فِي بَابِ ظَنٍّ ، وَلَرَى الْمَنْعُ اسْتَهْزَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ
- ٧— زيد في أجر العامل عشرون قرشا — زيد عشرون قرشا في أجر العامل —
يعني (عند بعض النحاة) رفع عشرين في أحد المثالين ، ويجوز الرفع والنصب في الثاني ، بين ذلك مع بيان السبب .

تمرينات

١ — قال تعالى : ﴿ وَجِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلُ ﴾ ، ﴿ فَإِذَا تَفِغَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ، ﴿ وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودَى وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ .

حول العبارات في الأفعال السابقة إلى صيغة المبنى للمعلوم ، واذكر الفاعل المناسب لكل فعل .

٢ — بين فيما يأتي الفاعل ونائبه ، ونوع النائب ، وأعرّب ما تحته خط :
تزار المتاحف والآثار تُرفعُ أعلامُ النصر تُسلمت الجوائز في عيد العلم
وفي الحكم : الكريمُ يعمو إذا استعطف ، والقيم يقسو إذا لوطف .

ومن كلام الإمام علي رضي الله عنه في استنفار الناس لأهل الشام :
ما أنتم إلا كإبل ضلُّ رُعائِها ، فكلما جُمِعت من جانب انتشرت من جانب
آخر ، تُكادون ولا تُكَيَّنون ، لا يُنَامُ عنكم وأنتم في غفلة ساهون ، غلبَ
والله المتخاذلون .

٣ — ابن الفعل في الجمل الآتية للمجهول ، مبيناً ما حدث فيها من تغيير :
بائع المسلمون أباً بكر بالخلافة — زُرَّتْ الحرمين وشاهدت المدينة
المنورة — نُطِيعُ الأمَّ ونحترمها .

٤ — حول الأفعال الآتية إلى صيغة المبنى للمجهول في جمل تامة :
نُعَلِّمُ — استمع — تقابل — لام — رد — استغفر .

الاشتغال

أمثلة :

أَكْرَمَتْ مُحَمَّدًا .. مُحَمَّدًا أَكْرَمَتْهُ .. مُحَمَّدًا أَكْرَمْتُ أَخَاهُ
مَرَرْتُ بِعَلِيٍّ .. عَلِيًّا مَرَرْتُ بِهِ ..

التوضيح :

فى مثل : أَكْرَمْتُ مُحَمَّدًا ، نجد (مُحَمَّدًا) مفعولاً به منصوباً للفعل (أَكْرَمْتُ) ويجوز لسبب من الأسباب : أن يتقدم المفعول . ويحل مكانه أحد شيئين : إما ضميره ، مثل : مُحَمَّدًا أَكْرَمْتُهُ ، فيعمل الفعل النصب فى الضمير ويستغنى به عن الإسم السابق . وإما : أن يحل مكانه اسم ظاهر ، بشرط أن يكون سبباً للمفعول المتقدم ، أى : مشتملاً على ضميره ، مثل : مُحَمَّدًا أَكْرَمْتُ أَخَاهُ فيعمل الفعل النصب فى الإسم الظاهر المتأخر .

ولو قرُغت الفعل من الضمير ، فقلت : مُحَمَّدًا أَكْرَمْتُ ، لتسلط الفعل على الإسم السابق ، فنصبه مفعولاً مقدماً .

وعلى ذلك فأنت ترى ، أن الاسم لما تقدم وحل مكانه ضميره ، أو سببه . اشتغل الفعل عن الإسم السابق ، بالعمل فى ضميره ، أو سببه () ، ولذلك : يسمى التحويلون هذا الباب ، الاشتغال ، أو اشتغال العامل عن المعمول .

(١) المراد بالسبب للاسم : كل شيء له صلة وعلاقة بذلك الاسم سواء كانت صلة قرابة أو صداقة أم عمل ، أم غير ذلك من أنواع الارتباط ، مثل أخاه صديقه غلامه ، ولو شئت قل : السبب : ما اتصل به ضمير الاسم السابق .

وأركان الاشتغال ثلاثة : مشغول وهو الفعل العامل ، أو نحوه ومشغول عنه ، وهو الاسم المتقدّم : ومشغول به ، وهو الضمير المتأخر ، أو نحوه : وقد تسأل : ما حكم الاسم السابق بعد أن اشتغل عنه الفعل ؟ فنقول : يجوز فيه أمران : أن يكون مرفوعا على الابتداء ، والجملة بعده خبر ، وأن يكون منصوبا على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، يفسره المذكور هذا هو الأصل . وقد يطرأ على الاسم السابق : ما يوجب رفعه ، أو ما يوجب نصبه ، أو ما يرجع أحدهما كما ستعلم .

واليك بالتفصيل : تعريف الاشتغال ، وحكم الاسم السابق وأحواله ؟

اشتغال العامل عن المعمول :

تعريف الاشتغال :

هو أن يتقدّم اسم ، ويتأخر عنه فعل ، عامل (النصب) في ضمير ذلك الاسم ، أو في سببه وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق بحيث لو فرغ الفعل من الضمير ، لتسلط على الاسم السابق فنصبه .

فمثال المشتغل بالضمير : محمداً أكرمته . وعلياً مررت به ، والفعل في المثال الأول : توصل إلى الضمير بنفسه ، فنصبه لفظاً ، وفي المثال الثاني : توصل إلى الضمير بواسطة حرف الجر ، ولذا عمل النصب في محله .

ومثال المشتغل بالسبب : محمداً أكرمت أخاه ، وعلياً مررت بصديقه ، ولو فرغت الفعل من الضمير ، لتسلط على الاسم السابق ، فعمل فيه النصب لفظاً ومثل : محمداً أكرمتُ ، أو محلاً ، مثل : يزيد مررتُ ، فالجار والمجرور في محل نصب بمررت .

حكم الاسم السابق فى الاشتغال :

يجوز فى إعراب الاسم السابق وجهان :

أحدهما : الرفع على أنه مبتدأ ، والجملة بعده فى محل رفع خيزه .

الثانى : النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، يفسره الفعل المذكور ، وكان الحذف واجبا ، لأنه لا يجمع بين المفسر ، والمفسر كما لا يجمع بين العوض والمُعوض عنه .

والفعل المحذوف وجوبا يكون مشاركا للمذكور : إما فى لفظه ومعناه وإما فى معناه ^(١) فقط ، فمثال الأول : محمداً أكرمتُهُ ، التقدير : أكرمت محمداً أكرمتُهُ ، ومثال الثانى : عليا مررتُ به ، فالتقدير . جاوزت عليا مررتُ به .

وكون الاسم السابق منصوباً بفعل محذوف : هو مذهب البصريين ، وهو أحد مذهبين .

والمذهب الثانى : مذهب الكوفيين ، وهو أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وقد اختلف هؤلاء فى تفسير مذهبهم ، فقال قوم ، إن الفعل المذكور قد عَمِلَ فى الضمير وفى الاسم السابق معاً ، فإذا قلت محمداً أكرمته : كان (أكرمتُ) ناصباً لمحمد ، ولضميره (الهاء) ورُدُّ هذا الرأى : بأنه لا يعمل عامل واحد فى ضمير اسم ومُظْهَره معاً .

وقال قوم : هو عامل فى الظاهر ، والضمير ملفى : ورد بأن الأسماء لا تلقى بعد اتصالها بالعوامل ولهذا كان مذهب الكوفيين ضعيفاً .

(١) يكون المحذوف موافقاً للفعل المذكور فى اللفظ والمعنى ، إذا كان الفعل ناصباً للضمير نفسه ، مثل : محمداً أكرمته ، ويكون موافقاً فى المعنى فقط ، إذا كان الفعل المذكور ناصباً لمحل الضمير ، مثل ، عليا مررت به .

وقد أشار ابن مالك إلى تعريف الاشتغال وحكم الاسم السابق ، فقال :
 إِنَّ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلَ عَنْهُ : يَنْصَبُ لَفِظُهُ أَوْ الْمَحَلَّ
 فَالسَّابِقُ أَنْصَبُهُ بِفِعْلِهِ أَضْمِرًا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ

أحوال الاسم السابق فى الاشتغال :

الاسم السابق فى باب الاشتغال يأتى على خمسة أقسام أحدها : ما يجب فيه النصب ، والثانى : ما يجب فيه الرفع ، والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح ، والرابع ما يجوز الأمران ، والرفع أرجح ، والخامس ما يجوز فيه الأمران على السواء .

وإليك تفصيل كل قسم وموضعه :

١ - وجوب النصب :

ويجب نصب الاسم السابق : إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط والتخفيف ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة ، وذلك مثل : إن محمداً أكرمه أكرمك ، وحيثما صديقك تلقه فعابته على تأخره ، وهلا عمرا قابلته ، وأين الكتاب وضعته ؟ وهل خالداً أكرمه ؟

فيجب نصب الاسم السابق فى الأمثلة السابقة ونحوها ، لأن هذه الأدوات لا يليها إلا الفعل (ولو مقدراً) ولا يجوز ، رفعه ، على الابتداء^(١) ، لأن هذه الأدوات لا يقع بعدهم الاسم (المبتدأ) وأجاز الكوفيون ، وقوع الاسم (المبتدأ) بعد هذه الأدوات فلا يمتنع عندهم الرفع على الابتداء ، واستشهدوا بقول الشاعر :

(١) نعم قد يجوز رفعه على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور كما فى البيت المذكور .

لَا تُجْزَعِي إِنْ مُنَفْسٌ أَهْلَكْتَهُ

فَإِذَا هَلَكَتْ فَغَنَدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(١)

فَمُنَفْسٌ : مبتدأ وأهلكته ، خبر ، وقد دخلت « إِنْ » على الاسم ، وعند البصريين « منفس » فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : إِنْ هَلَكَ مُنَفْسٌ « فَإِنْ » شرطية ، لم تخرج عن الدخول على الفعل .

وقد أشار ابن مالك إلى وجوب نصب الاسم السابق ، فقال :
والتَّصْبُ حَتَّى إِنْ ثَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ ، كَإِنْ وَحَيْثُمَا

١ - وجوب الرفع :

ويجب رفع الاسم السابق ، في حالتين^(٢) :

١ - إذا وقع الاسم بعد أداة تختص بالابتداء « أَى لا تدخل على الفعل »
كإِذَا « الفجائية » مثل : خرجت من المحاضرة فإذا الفتاة يُناقِشُها الزميل ،
ومثل : خرجت فإذا محمدٌ يقابلُهُ عمرو ، فيجب رفع الاسم بعد « إذا » ولا

(١) البيت : للنمر بن تولب ، يخاطب امرأته وقد لامته على التنبير .

اللفظ : منفس المال الكثير التمس ، أهلكته : أتفقت .

الإعراب : لا ناهية : تجزعي : فعل مضارع مجزوم بحذف النون وباء المخاطبة فاعل ،
إِنْ شرطية : منفس فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، وهو فعل الشرط وأجاز الكوفيون
أن يكون : منفس مبتدأ وما بعده خبر ، وفي رواية : منفساً بالنصب على أنه مفعول به لفعل
محذوف و (أهلكته) فعل وفاعل ومفعول والجملة مفسرة لا محل لها .

والشاهد في : (منفس) حيث وقع الاسم المرفوع بعد (إِنْ) الشرطية وهي لا يلحقها
إلا الفعل فأعرب فاعلاً لفعل محذوف ، وأجاز الكوفيون : أن يكون منفس مبتدأ وما بعده
خبر كما ذكرنا .

(٢) إذا وجب رفع الاسم السابق خرج من باب الاشتغال واندرج تحت (المبتدأ والخبر)
وإنما يذكره النحويون تكملة للصور الذهنية للاسم السابق الذي يتحدث عنه .

يجوز نصبه ، لأن « إذا الفجائية » تدخل على المبتدأ ولا يقع بعدها الفعل لا ظاهرا ولا مقدرًا .

٢ — إذا وقع الفعل بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كأدوات الشرط ، والاستفهام وما « ما » النافية ، مثل : الوجِبُ إن تُؤدِّهِ تُغْفَرُ ، وزَيْدٌ إن لَقِيْتَهُ أَكْرَمْتُهُ ، والمريضُ هل زُرْتَهُ ؟ ومحمدٌ ما لقيْتَهُ وعَمْرُو ما قَاتَلْتَهُ ، فيجب رفع الاسم السابق في تلك الأمثلة ^(١) ونحوها ، ولا يجوز نصبه ، لأن هذه الأدوات لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها : وما لا يعمل فيما قبله لا يُفسَّرُ عابِلًا قبله .

ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها : أجاز النصب . فيقول :
محمدا ما أكرمته .

وقد أشار ابن مالك إلى وجوب رفع الاسم السابق في موضعين ، فقال :
وَإِنْ ثَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتَدَاءِ يَخْتَصُّ — فَالرَّفْعُ التَّرْمِيْمَةُ أَبَدًا
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ ثَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلَ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدَ وَجَدَ

٣ — ترجيح النصب :

ويجوز في الاسم السابق النصب والرفع والنصب أرجح في أربعة مواضع :
(أ) إذا وقع بعد الاسم ، فعَلْ دَالٌ عَلَى الطَّلَبِ ، كالأمر ، والنهي ، والدعاء ،
مثل : الْكِتَابُ خُذْهُ ، وَعَلِيًّا احْتَرِمْهُ ، وَالْفَقِيرَ لَا تَنْهَرْهُ — وَخَالِدًا رَجِمَهُ اللَّهُ ،
فيجوز رفع الاسم السابق ونصبه والمختار والنصب ^(٢) .

(١) ومثل هذه أدوات التحضيض : والعرض والحروف الناسخة ولام الابتداء فهذه كلها لها الصدارة ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها . فلا نصب في مثل صدقك فلا زرت ، ومحمد ألا تكرمه . والكتاب أنى قرأته والمسألة وأنا شارحها .

(٢) الرفع : على أن الاسم السابق مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، والنصب على أنه مفعول به ، وكان النصب هنا أرجح من الرفع ، لأن الأصل في الخبر أن لا يكون جملة طلبية : والرفع يقتضى الأخبار بالجملة الطلبية وهذا قليل .

(ب) إذا وقع الاسم السابق بعد أداة يغلب أن يليها الفعل ، كهمزة الاستفهام مثل : أطائرة ركبتيها ؟ وأخالدًا قابله ؟ بالنصب والرفع (للإسم السابق) والمختار النصب .

(ج) إذا وقع الاسم المشتغل عنه ، بعد عاطف ، تقدمه جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم « بأمّا » مثل : جاء محمدٌ وأخالدًا أكرّمته ، فيجوز رفع « خالدٍ » ونصبه ، والمختار النصب ، لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية .
فلو فصل بين العاطف والاسم « بأمّا » كان حكم الاسم ، كالاسم الذي لم يتقدمه شيء نحو : جاء محمدٌ وأمّا خالدٌ فأكرّمته .

يجوز رفع « خالدٍ » ونصبه والمختار الرفع كما سيأتى :
فإذا قلت : جاء محمدٌ وأمّا خالدٌ فأكرّمته : كان المختار فى خالد ، النصب ، لأنه وقع قبل فعل دال على الطلب .

(د) إذا وقع الاسم جوابا لاستفهام منصوب مثل : أن يقال لك : أى الزملاء أكرمت ؟ ومن كافأت ؟ فتقول مجيبا : محمدا أكرّمته ، وسعاد كافأتها : وقد ترجّح النصب فى الاسم هنا ، لكى يشاكل الجواب السؤال فى الجملة الفعلية .

وقد أشار ابن مالك إلى المواضع التى يترجّح فيها نصب الاسم السابق فقال :

واخْتِجِرَ نَصْبُ قَبْلِ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِبْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْ لَا

وأنت ترى أن ابن مالك قد ذكر ثلاثة مواضع ولم يذكر الرابع ، وقد ذكرناه .

٤ — ما يجوز فيه الأمران — على السواء .

ويجوز في الاسم المشتغل عنه النصب والرفع على السواء : إذا وقع بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين « أعنى : جملة صدرها اسم وعجزها فعل » مثل : محمدٌ نجح وعلىٌ أكرمه ، ومثل : النهرُ فاضَ والحقولُ سقيناها منه . فيجوز في كلمتي « علىٌ والحقولُ » الرفع : مراعاة لصدر الجملة ، وبهذا تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية .

ويجوز فيهما النصب مراعاة لعجز الجملة ، وبهذا تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ^(١) .

وقد أشار ابن مالك إلى ما يجوز فيه الرفع والنصب على السواء فقال :
وإن ثَلَا المَعْطُوفُ فَعَلًا مُخَيَّرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطَفْنِ مُخَيَّرًا
• — ترجيح الرفع :

ويجوز الرفع والنصب في الاسم المشتغل عنه ، والمختار الرفع ، إذا لم يوجد مع الاسم ما يوجب نصبه ، ولا ما يوجب رفعه ، ولا ما يرجع نصبه ، ولا ما يجوز فيه الأمران على السواء ، وذلك نحو : محمدٌ قابلته ، والضيفُ أكرمه .

فيجوز رفع الاسم السابق « محمد والضيف » على أنه مبتدأ ، والجملة بعد خبر ، ويجوز نصبه على اعتبار أنه مفعول به لفعل محذوف .

(١) ويلاحظ ذلك أن الرفع في الاسم : على اعتباره مبتدأ ، وبغيره الجملة بعده وبهذا تكون قد راعيت صدر الجملة السابقة ، فعطفت جملة إسمية على إسمية .
والنصب في الاسم : على تقدير أنه مفعول به لفعل محذوف ، وبهذا تكون قد راعيت عجز الجملة السابقة ، فعطفت فعلية على فعلية .

ويختار هنا الرفع ، لأنه لا يحتاج إلى تقدير شيء والنصب يحتاج إلى تقدير فعل ، وما لا يحتاج أولى مما يحتاج .

رَأَى لِبَعْضِ النِّحَاةِ :

زعم بعضهم أنه لا يجوز النصب في المسألة السابقة ، لما فيه من كلفة الإضمار والتقدير ، وهذا الرأي ليس بشيء ، لأن النصب قد جاء عن العرب ونقله عنهم سيوبه وغيره من أئمة العربية — وهو كثير ، فقد أنشد أبو السعادات الشجري في كتاب له يسمى الأمالي . شاهدا على النصب وهو قول الشاعر :

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زَمِيلٍ — وَلَا نِكْسٍ وَكَيْلٍ^(١)

ومنه قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ بكسر تاء جنات .

وقد أشار ابن مالك إلى ما يترجح فيه الرفع فقال :

والرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ — رَجَحَ فَمَا أُبِيحَ أَفْعَلٌ ، وَدَغَ مَا لَمْ يَبْحَ

(١) البيت لامرأة من بنى الحارث بن كلب .

اللغة : غادروه — تركوه — ملحما — الملحم : الذي تفشاه الحرب من كل جانب ، فلا يجد مخلصا — زميل — جبان — نكس — ضعيف لا يستطيع النجاة ، وكل : عاجز يكل أمره إلى غيره

الإعراب : فارسا مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ما : زائدة للتضخيم ، غادروه : فعل ومفعول ، ملحما : حال من الضمير في غادروه ، غير زميل حال ثان ولا نكس : معطوف عليه ، ولا زائدة لتأكيد النفي ، وكل ، صفة لنكس .

والمعنى : قد تركوا هنا الفارس في الحرب وحده ، وهو ليس بالجبان ولا بالضعيف . والشاهد : في قوله فارسا ما غادروه حيث نصب (فارسا) بفعل مضمر ، ولا مرجح للنصب ، وبعضهم يوجب الرفع ، لأن عدم الإضمار أولى ، ولكن هذا البيت حجة عليه .

يُتِمُّه تشتمل على أحكام عامة منها :

١ - اتصال الضمير بالفعل المشغول ، كاتفصاله عنه :

عرفت : أن الفعل في أسلوب الاشتغال لابد أن يشتمل على ضمير الاسم السابق ، وهذا الضمير كما يكون متصلا بالفعل المشغول ، مثل : محمد أكرمه يكون منفصلا عنه بحرف جر ، مثل : محمد مررت به أو بإضافة ، مثل : محمدا أكرمتُ أخاه أو صديق أخيه ، ولا فرق في حكم الاسم السابق : بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا ، فيجرى عليه الأحوال السابقة مع انفصال الضمير كما جرت مع اتصاله .

فيجب نصبه ، في مثل ، إن عليا مررت به أكرمك : كما يجب في :
إن عليا لقيته أكرمك .

ويجب رفعه في مثل : خرجت فإذا على مرٍّ به خالد .

ويختار النصب ، في مثل أعليا مررتُ به ؟

ويختار الرفع ، في مثل : على مررت به ، ويجوز الأمران على السواء في مثل : محمد سافر وعليما مررتُ به .

ويتلخص : أن انفصال المشغول عن الضمير كاتصاله به ، لا فرق بينهما في جريان الأحكام السابقة على الاسم : وإلى هذا أشار ابن مالك فقال :
وفصل مشغول يحرف جر أو بإضافة كوصل يجري

٢ - العامل « المشغول » يكون فعلا : ويكون وصفا :

وكما يكون العامل المشغول ، فعلا ، مثل : محمد أكرمته ، يكون وصفا ، بشرط : أن يكون عاملا ، وأن لا يمنع من عمله مانع .

والمراد بالوصف العامل : اسم الفاعل ، واسم المفعول بمنتهى الحال والاستقبال مثل : الطعام أنا آكله الآن أو غدا ، وعليما أنا مكرمه الآن ،

والَّذَهِم أَنْت مُعْطَاةٌ ، فيجوز فى الاسم السابق النصب والرفع .

واحترز بالوصف : عن غير الوصف : كاسم الفعل مثل : محمدٌ ذِراكه ، فلا يجوز نصب « محمد ، لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله » .

وإن كان الوصف غير عامل : كاسم الفاعل بمعنى الماضى ، مثل : محمد أنا ضاربه أُمس لا يجوز نصب الاسم السابق (محمد) لأن الوصف لا يعمل ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا ، وكذلك إن منع مانع من عمل الوصف كالآلف واللام مثل :

محمدٌ أنا الضَّارِبُ : لا يجوز نصب الاسم السابق ، لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما فلا يفسر عاملا .

الخلاصة :

إن الوصف العامل فى أسلوب الاشتغال كالفعل أمّا إن كان العامل غير وصف ، كاسم الفعل ، أو كان الوصف غير عامل أو منع مانع من عمله . فلا يجوز نصب الاسم السابق ، ولا يكون من باب الاشتغال ، وإلى هنا أشار ابن مالك فقال :

وَسَوْفَى ذَا الْبَابِ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَائِعٌ حَصَلَ

٣ — الضمير الرابط يكون فى التابع ، أيضا :

عرفت أن الفعل فى الاشتغال لابد وأن يشتمل على ضمير الاسم السابق ليكون الضمير رابطا بين الاسم والجملة ، وهذا الضمير يسمى فى اصطلاح النحاة « بالعلقة » أى العلاقة والرابط ، وكَمَّا يحصل الرّبط و « الملازمة » .

(أ) باتصال الفعل بالضمير ، مثل : محمداً أكرمته .

(ب) أو بالسببى المضاف إلى الضمير ، مثل : محمداً أكرمت أخاه .

(ج) كذلك يحصل الرّبط والملازمة باسم أجنبى اتبع بتابع مشتمل على

ضمير الاسم السابق : سواء أكان التابع نعتًا ، مثل : التجارةُ عرفت
رجلا يتقنها فجملته « يتقنها » نعت لرجل ، وفيها الضمير العائد .

أو كان التابع : عطف بيان ، مثل : محمداً أكرمت الوالد أباه .
أو كان التابع : عطف نسق : بالواو خاصة ، مثل : الفتاةُ أكرمتُ الوالد
وأهلها ، ولا يصلح من التوابع غير هذه الثلاثة (النعت ، والبيان ، والنسق) .

والى هذا أشار ابن مالك بقوله :
وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةٍ يَنْقَسِرُ الْأِسْمُ الْوَاقِعُ
ويتلخص : أن الأجنبي الذى اشتغل به الفعل : إذا اتبع بما فيه ضمير الاسم
السابق جرى مجرى السببي ، كما مثلنا .



أَسْئَلَةٌ وَتَمَرِينَاتٌ

- ١ — عرف الاشتغال ، واذكر أركانته ، موضحًا ذلك بأمثلة من عندك .
- ٢ — اذكر المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشغول عنه ، والتي يترجع فيها النصب . ثم اذكر المواضع التي يجب فيها رفع الاسم المشغول عنه ومتى يترجع رفعه ومتى يجوز الأمران على السواء ؟ مثل لما تذكر .
- ٣ — يستشهد النحاة في باب الاشتغال بما يأتي : وضع موضع الاستشهاد على ضوء ما عرفت .
قال الله تعالى : ﴿ جَنَّاتٍ عِدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ ﴿ وَالْأَنْعَامُ خَلِقَهَا لَكُمْ ﴾ (أبشرونا
واجدا نتبعه) .



التطبيقات

ين حكم الاسم المشغول عنه في كل ما يأتي :

- ١ — الدرسُ ما أهمته — دخلت فإذا الطلابُ يقرئهم أستاذهم ، أعفلك أطفته أم هواك ، إذا المرءُ غلبه الهوى عميت بصيرته ، هَلَا وطنك أحبيته وإن الضيفَ قابلقه فأكرمته ، وأينما أعداء الوطن لقيتهم فانبذهم ، أمصرَ تناسها ؟ وقد أرضعتك من لبانها .
- ٢ — أكلُ يومَ ذرْسك تهمله — أنت محمدٌ تكرمه — الكتابُ خذه — والصحيفةُ اقرأها .
- اضبط بالشكل الاسم المشغول عنه في الأمثلة السابقة ، مع بيان السبب .
- ٣ — اجعل لفظ الأمانة مشغولا عنه ، في ثلاث جمل من عندك يكون في إحداها واجب النصب ، وفي الثانية واجب الرفع — وفي الثالثة جائز الأمرين .
- ٤ — أعرب البيت الآتي :
وتنفسك أكرمتها ، وإن ضائقَ مسكنٍ عليك بها — فاطلبَ لنفسك مسكنًا



تعدي الفعل ولزومه

ينقسم الفعل باعتبار عمله إلى قسمين : متعّد ، ولّازم .

١ — فالمتعدي : هو الذي يصل إلى المفعول به بنفسه ، أى : بغير حرف جر ، مثل : أَكَلْتُ الطَّعَامَ ، وَقَرَأْتُ الْكِتَابَ ، وَفَهِمْتُ الدَّرْسَ .

ويسمى ما يصل إلى المفعول بنفسه ، فعلا متعديا لتعديّه إلى المفعول ، وواقعا لوقوعه على المفعول به ، ومجازًا ، لأنه يجاوز الفاعل إلى المفعول به .

٢ — والفعل اللّازم : هو ما لا يصل إلى المفعول به إلا بحرف جر ، أو ما ليس له مفعول ، مثل : مررت بزيد ، واطمأنتُ على سير العمل ، ومثل : نجح محمد ، ويسمى لازما ، وقاصرا ، وغير متعّد ، كما يسمى ، متعديا بحرف جر^(١) .

علامة الفعل المتعدي :

وعلمة الفعل المتعدي : أن تتصل به هاء ضمير تعود على غير المصدر وهى هاء المفعول به ، نحو : الباب أغلقته ، والمال أنفقته ، أمّا هاء المصدر فلا تدل على تعدي الفعل ، لأنها تتصل بالمتعدي واللازم ، فمثال المتصلة بالمتعدي : الضربُ ضربته زيدا ، ومثال المتصلة باللازم : القيام قمته ، أى : قامت القيام .

(١) ذكر ابن هشام : أن هناك نوعا ثالثا لا يوصف بالمتعدي واللازم وهو كان الناقصة وأغواتها .

عمل المتعدى :

وَشَأَنُ الْمُتَعَدِي : أَنْ يَنْصَبَ الْمَفْعُولَ بِهِ ، إِذَا لَمْ يَنْبِ عَنْ فَاعِلِهِ مِثْلَ تَذَبُّرْتُ الْكِتَابَ . وَنَصَرْتُ الْحَقَّ ، فَإِذَا نَابَ الْمَفْعُولُ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَجِبَ رَفْعُهُ كَمَا تَقْدُمُ نَحْوُ : تَذَبُّرْتُ الْكِتَابَ ، وَنُصِرَ الْحَقُّ .

وَقَدْ يَرْفَعُ الْمَفْعُولُ ، وَيَنْصَبُ الْفَاعِلُ عِنْدَ أَمْنِ اللَّيْسِ ، كَقَوْلِهِمْ : خَرَقَ الثَّوْبُ الْجِسْمَانَ ، وَلَا يَنْقَاسُ ذَلِكَ ، بَلْ يَنْتَصِرُ عَلَى السَّمَاعِ .

وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى عَلَامَةِ الْمُتَعَدِي ، وَإِلَى نَصْبِهِ لِلْمَفْعُولِ مَا لَمْ يَنْبِ عَنِ الْفَاعِلِ فَقَالَ :

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِي أَنْ يُصِلَ (هَا) غَيْرَ مُصْطَرٍّ بِهِ نَحْوُ : عَمِلَ قَانَصِيْبٌ ، بِهِ مَفْعُولَةٌ إِنْ لَمْ يَنْبِ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَذَبُّرْتُ الْكِتَابَ

أنواع الفعل المتعدى :

يَنْقَسِمُ الْمُتَعَدِي إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ بِحَسَبِ مَا يَبْعَدُهُ مِنَ الْمَفْعُولَاتِ .

١ — مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ : وَهُوَ كَثِيرٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، مِثْلُ : ضَرَبَ عَلِيٌّ خَالَتَنَا ، وَأَضَاتِ الْمَصْبَاحَ ، وَسَمِعْتُ الْجَذْيَاعَ .

٢ — مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، وَهُوَ (ظَنُّ وَأَخَوَاتُهَا) وَقَدْ تَقَدَّمَتْ .

٣ — مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ : لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مِثْلَ أُعْطِيَ ، وَكَسَا ، وَسَأَلَ ، تَقُولُ : أُعْطِيتِ الْمَحْتَاجَ دَرَهْمًا ، وَكَسَوْتُ الْفَقِيرَ جُبَّةً وَسَأَلْتُ اللَّهَ الْمَغْفِرَةَ .

٤ — مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ : كَأَعْلَمُ وَأَرَى ، كَمَا تَقْدُمُ ، تَقُولُ : أَعْلَمْتُ مُحَمَّدًا الْجَوَّ مُحْتَدِلًا .

علامة الفعل اللازم وأنواعه :

الفعل اللازم : غير المتعدى ، وعلامته أن لا يتصل به هاء الضمير التي تعود على غير المصدر ، بل تتصل به هاء الضمير التي تعود على المصدر ، مثل : القيامُ قمته ، والجلوسُ جلسته .

أنواع الأفعال اللازمة :

وهناك أفعالٌ يتحتم لزومها : وتعرف ذلك بمعناها أو بصيغتها وهي أنواع ، منها :

١ — ما دل على سجية وطبيعة ، وهي الأفعال الدالة على صفة تلازم صاحبها — ولا تفارقه إلا لسبب قاهر — مثل شَرَفَ فلانٌ ، وشَجَعَ ، وَجَبَنَ ، وَكَرَّمَ ، وَظَرَفَ ، وَطَالَ ، وَقَصُرَ ، وَنَهَمَ الرجلُ^(١) .

٢ — كل فعل دل على نظافة أو وَسَخٍ ، مثل : نَظَّفَ الرجلُ ، وَوضُوَّ وطهرُ الثوبُ ، وَدُنَسَ ووسُخَ ، وَقُدِّرَ .

٣ — ما دل على لون أو غَيْبٍ مثل : احْمَرَّ ، واخْضَرَّ ، وَعَوَرَ ، وَعَمَى .

٤ — ما دل على أمر عَرَضِي طارئ يزول بزوال سببه ، مثل ، مَرَضَ زَيْدٌ ، وارتعشت يده ، وكسل الخادمُ ، ونشط العاملُ ، وفرح المجتهدُ ، وحزن المصابُ .

٥ — ما جاء على وزن : أَفْعَلَّ مثل : « أَقْشَرَّ البدنُ » ، واشْمَأَزَّ القادمُ ، واطْمَأَنَّ الضيفُ .

٦ — ما جاء على وزن انفعال ، مثل أَيْبَثَ وانطلق .

(١) نهَمَ الرجلُ ، اشتدت رغبته في الطعام وملأته .

٧ — ما جاء على وزن : أفعلل ، مثل افتنس ، وأخرنجم ، تقول : افتنس الجمل ، إذا لم يستجب لقائده وأخرنجمت الإبل ، « تجمعت » وافرقع ، أى : افرق .

٨ — ما كان مطاوعا لما تعدى لمفعول واحد ، مثل مددث الحديد فامتد ، وكسرت الزجاج فانكسر ، ودحرجت الكرة فدحرجت .

أما ما كان مطاوعا لما تعدى إلى مفعولين : فإنه لا يكون لازما ، بل يكون متعديا إلى مفعول واحد ، مثل : أفهت علينا المسألة ففهمها ، وعلمته النحو فتعلمه .

تلك هى أشهر أنواع الأفعال التى يتحتم فيها اللزوم .

وقد أشار ابن مالك إلى ما سبق من أنواع الأفعال اللازمة ، فقال :

ولازم غير المعدى ، وحتم	لزوم أفعال السجايها كنهم
كذا أفعلل ، والمضاهى افتنسا	وما اقتضى ، نطافة ، أو دنسا
أو عرضا ، أو طالوع المعدى	لواحد كمد فامتدا

تعدي اللازمة « بحذف حرف الجر » :

تقدم أن الفعل المتعدى يصل إلى مفعوله بنفسه ، وأما الفعل اللازم : فيصل إلى مفعوله بحرف جر : أى يتعدى بحرف الجر ، مثل : ذهبت إلى على ، ومررت بزيد ، فالكلمات : على وزيد ، فى مكان المفعول به ، لأنها وقع عليها الذهاب والمرور ، ولكنها ليست مفعولات مباشرة ؛ لأن الفعل يوصل إليها بواسطة حرف الجر ، وقد يحذف حرف الجر ليصل الفعل إلى مفعوله بنفسه ، مثل : مررت زيدا .

وحينئذ ينصب المجرور على أنه مفعول به ، أو على نزع الخافض ^(١) .

حذف حرف الجر نوعان سماعي ، وقياسي :

١ — فالحذف السماعي : ما كان مقصوراً على السماع من العرب ، مثل :
ذهبتُ الشامَ ، والأصل : إلى الشامَ ، ومررت زَيْدًا ، وتمرون الدَّيَّارَ . قال
الشاعر :

تُمَرُونَ الدَّيَّارَ وَلَنْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ ^(٢)

والأصل : تمرّون بالديار ، فحذف حرف الجر ، ومثل هذا مقصور على
السماع .

٢ — الحذف القياسي :

١ — يجوز حذف حرف الجر قياساً مطرداً (بالإجماع) مع (أَنْ وَأَنَّ)
بشرط : أمن اللبس .

فمثال ذلك مع (أَنْ) أشهدُ بأنَّ الأمانةَ خلقٌ كريمٌ وسررتُ بأنَّك ناجحٌ ،
فيجوز حذف حرف الجر قياساً : فنقول : أشهدُ أنَّ الأمانةَ ... وسررتُ أنَّك
ناجحٌ .

ومثال ذلك مع (أَنَّ) قولك : عجبْتُ من أنَّ تحضّرُ بهذه السرعةَ ، فيجوز

(١) النصب على أنه مفعول به رأى البصريين ، وعلى نزع الخافض رأى الكوفيين .

(٢) اللغة : لم تعوجوا : لم تقيموا ، يقال : حاج ، بالمكان ، إذا أقام به .

الإعراب : تمرّون ، مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل ، الديار منصوب على نزع
الخافض وجملة (ولم تعوجوا) حال كلامكم : مبتدأ ، على متعلق بحرام الواقع خبر المبتدأ .
والشاهد : في (تمرّون الديار) حيث وصل الفعل اللازم إلى المفعول به بنفسه بعد حذف
الجار ، وهو مقصور على السماع .

حذف حرف الجر قياساً ، فنقول : عجبت أن تحضر ، ومنه قولهم : عَجِبْتُ أَنْ يَدُو (أى : بأن يدُو) أَنْ يَغْطُو الدِّبَّةَ^(١) فإذا خيف اللبس ، لا يجوز الحذف ، مع (أَنْ وَأَنْ) مثل : رغبت فى أَنْ تقرأ « الرسالة » ورغبت فى أَلْكَ تقرأ ، فلا يجوز حذف (فى) فلا تقول رغبت أن تقرأ . لاحتمال أن يكون المحذوف (عن) فيحصل اللبس حيث لا ندرى المقصود بعد الحذف : أهو رغبت فى أن تقرأ ، أو رغبت عن أن تقرأ : والمعنيان متعارضان متناقضان .

٢ - وقد اختلف النحاة فى الحذف مع غير (أَنْ وَأَنْ) - فمذهب الجمهور : أنه لا ينقاس الحذف مع غير (أَنْ وَأَنْ) بل يقتصر فيه على السماع وذهب الأخفش إلى أنه .

يجوز حذف حرف الجر قياساً (مع غيرهما) بشرط : تعيين الحرف ومكان الحذف كَقَوْلِكَ : برئتُ القَلَمَ بالسكّين : فيجوز حذف حرف الجر . فنقول : برئتُ القَلَمَ السكّينَ ، لتعين الحرف المحذوف وتعين مكانه ، فإن لم يتعين الحرف : لم يصح حذفه ، نحو قولك : رغبت فى لقاء خالد ، فلا يجوز حذف (فى) هنا ، فلا تقول : رغبت لقاء خالد (لحصول اللبس) لأنه لا يدرى بعد الحذف ، هل الأصل : رغبت فى لقاء خالد ، أو رغبت عن لقاءه ، وكذلك : إن لم يتعين مكان الحذف ، لم يجز الحذف ، كقولك : اخترت الفائزين من أبناء الكلية ، فلا يجوز الحذف فلا تقول . اخترت الفائزين أبناء الكلية (لحصول اللبس) لأنه لا يدرى بعد الحذف ،

(١) الدبّة - هى التعويض المالى ، الذى يدفعه من ارتكب نوعاً معيناً من الجرائم (كقتل النفس خطأ) لياخذ المكلوم الذى وقعت عليه الجريمة .

هل قصدت : اخترت من الفائزين أبناء الكلية ، أم اخترت الفائزين من أبناء الكلية .

والحذف إذا تعين الحرف المحذوف ومكانه ، جائزٌ : (قياسًا) عند الأخفش ومن معه ، ومذهب الجمهور : أنه لا ينقاس الحذف إلا مع (أنْ وأنْ) فقط .

محل (أنْ وأنْ) بعد الحذف :

اختلف النحويون في محل (أنْ وأنْ) بعد الحذف .
فذهب الأخفش ، إلى أنهما في محل جر ، وعلى ذلك فالمصدر المؤول ، من (أنْ) وما بعدها وأن والفعل ، مجرور بالحرف المحذوف :
وذهب الكسائي ، إلى أنهما في محل نصب ، وعلى ذلك فالمصدر المؤول منصوب على نزع الخافض ، أو بالفعل .

وذهب سيبويه ، إلى تجويز الوجهين :

الخلاصة :

أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر () ويجوز حذف حرف

(١) الفعل الماضي يتعدى بأشياء منها :

١ - إذا دخلت عليه همزة النقل . الذي يصير بها الفاعل مفعولا ، مثل : فرح الحزين ، وأفرح الحزين .

٢ - تضعيف عن الفعل ، مثل : فرح المتصم - وفرح المتصم .

٣ - إذا دل على مفاعله ، مثل : جالست الأدباء وماشيت العلماء .

٤ - تحويل الفعل إلى صيغة (استعمل) مثل : استمت بالله واستحسنت الهجرة .

٥ - تحويل الفعل إلى صيغة (فعل) بفتح العين ، مثل : كارت مث عليا فكرته غلبته في

الكرم .

٦ - التضمن ، مثل (ولا تفرموا غفدة النكاح) أى : لا تتوا ، فقد عدى تفرم إلى

المفعول مباشرة للتضمن مع أن عزم لا يتعدى إلا بعل .

الجر سماعاً ، إذا لم يكن المجرور (أَنْ وَأَنَّ) مثل : مررت زهداً ، وينصب
المجرور بعد الحذف ويجوز الحذف قياساً ، مع (أَنْ وَأَنَّ) بالإجماع ،
بشرط أمن اللبس وقيل : يجوز أيضاً الحذف إذ تعين الحرف المحذوف
ومكانه والأمثلة قد تقدمت .

ويجوز في إعراب المصدر المؤول بعد الحذف ، أن يكون منصوباً على
نزع الخافض ، أو أن يكون مجروراً بالحرف المحذوف .

وإلى هذا أشار ابن مالك فقال :

وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفٍ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالتَّصْبُ لِلتَّجَرُّ
نَقْلًا ، وَفِي (أَنْ) (وَأَنَّ) يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَيْسَ كَعَجَبٍ أَنْ يَلُو

تقديم أحد المفعولين « على الآخر في باب ، أعطى وكسا » :

سبق أن الفعل منه ما يتعدى إلى واحد أو إلى اثنين ، أو إلى ثلاثة :

١ — فإذا كان متعدداً لاثنين ليس أصلهما مبتدأ والخبر ، مثل : (أعطى
وأخواتها) فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى ، مثل : أعطيت السائل
قرشاً ، فالأصل أن يتقدم (السائل) لأنه فاعل في المعنى : لأنه الآخذ وتأخر
(القرش) لأنه المأخوذ ، ومثله : كسوتُ علياً ثوباً ، وقولهم : أليسَ مَنْ
زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنَ ، فَمَنْ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ ، ونَسَجَ مفعول ثانٍ ، والأصل تقديم
(مَنْ) على ، نَسَجَ ، لأنه اللابس فهو الفاعل في المعنى ، ونَسَجَ اليمين
ملبوس :

ومع أن الأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى ، فقد يجوز تقديمه ، وقد
يجب تقديمه ، وقد يجب تأخيره .

١ — فيجوز أن يتقدم ما هو فاعل في المعنى ، وأن يتأخر ، إذا لم يحدث

لَبَسَ وضرر في الأسلوب بتقديمه أو تأخيرها ، مثل : أعطيتُ السائل قرشًا ، وأعطيت قرشًا السائل ، وأعطيت الزائر وزدةً ، وأعطيتُ وردةً الزائر .

٢ — ويجب لزوم الأصل ، أى : يجب أن يتقدم الفاعل في المعنى ، في ثلاثة مواضع :

(١) خوفُ اللبس . مثل : أعطيتُ زيدًا عمرًا ، فيجب تقديم الفاعل في المعنى (الآخذ) ولا يجوز تقديم غيره : لأجل اللبس إذ لو تقدم غيره لا يدري الآخذ من المأخوذ ، لأن كلا منهما يصلح أن يكون آخذًا ومأخوذًا .

(٢) إذا كان المفعول الثاني محصورًا فيه مثل : ما منحت السائل إلا درهمًا ، لأن المحصور فيه يجب تأخيرها .

(٣) إذا كان الفاعل في المعنى ضميرًا متصلًا ، والمفعول الثاني اسما ظاهرا مثل : سأعطيكَ كتابًا . لأن الضمير المتصل يجب تقديمه ليتصل بالفعل .

(٤) ويجب ترك الأصل : أى يجب تأخير الفاعل في المعنى ، وتقديم ما ليس فاعلا في المعنى في ثلاثة مواضع :

(أ) إذا كان المفعول الأول ، أى الفاعل في المعنى ، مشتملا على ضمير عائد على المفعول الثاني ، مثل : أعطيتُ الأمانةَ صاحبها .

فلا يجوز تقديم (صاحبها) وإن كان فاعلا في المعنى فلا تقول : أعطيت صاحبها الأمانة ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك ممتنع .

(ب) إذا كان المفعول الأول : أى الفاعل في المعنى محصور فيه ، مثل : ما أعطيت الكتاب إلا محمداً ، وما كسوتُ الثوب إلا عليا ، لأن المحصور يجب تأخيرها .

(ج) إذا كان المفعول الأول أى الفاعل فى المعنى اسماً ، ظاهراً والمفعول الثانى ضميراً متصلاً ، مثل : القلم أعطيته محمداً .

وقد أشار ابن مالك إلى ما تقدم بقوله ^(١) :

والأصل سبقي فاعلي معنى كمن
من « البسن من زاركُم نسج اليمن »
وبلنزم الأصل لسوجب عرى وترك ذا الأصل ختما قد يرى



حذف المفعول به أى : حذف الفضلة :

المفعول به ليس — ركنًا أساسيًا فى الجملة ، ولذلك قد يستغنى عنه .
ويسميه النحاة (فضلة) .

والفضلة : خلاف العمدة ، والعمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل .

والفضلة : ما يمكن الاستغناء عنه . كالمفعول به ، وقد يحذف المفعول به (الفضلة) جوازاً ، وقد يمتنع حذفه .

١ — حذف المفعول به جوازاً :

يجوز حذف المفعول به (أى يجوز حذف الفضلة) إذا لم يضر حذفه كقولك فى ضربت زيداً ، ضربت ، بحذف المفعول به .

(١) لعلك تسأل عن حكم المفعول الأول إذا كان الفعل يتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، كظن وأخواتها ، فنقول : الأصل تقديم ما أصله المبتدأ وتأخير ما أصله الخبر ، وقد يجب الأصل فى المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدأ كما إذا أدى عدم الترتيب إلى لبس ، مثل ظننت محمداً خالفاً ، وقد يجب تأخير الأول : فى المواضع التى يجب فيها تأخير المبتدأ ، كما إذا كان مشتتاً على ضمير يعود على شيء فى الخبر ، مثل ظننت فى الدار صاحبها ، ويجوز الأمران فيما عدا ذلك ، مثل : حسبت محمداً مسافراً ، وحسبت مسافراً محمداً .

وكقولك فى : أعطيت محمدا درهما ، أعطيت : بحذف المفعولين ،
ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَمْلِ مَنْ أَعْطَى وَاتَّقِ ﴾ .

وكقولك فى المثال : أعطيت محمدا ، بحذف المفعول الثانى : ومنه قوله
تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ وكقولك : أعطيت درهما :
بحذف المفعول الأول ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ التقدير :
والله أعلم حتى يُعْطَوْكُمْ الْجِزْيَةَ .

٢ — امتناع حذف المفعول به :

ويمتنع حذف المفعول به (أى يمتنع حذف الفضلة) : إذا حصل ضرر
فى الأسلوب بحذفه ، ويشمل ذلك :

١ — أن يكون المفعول به : هو الجواب المقصود من سؤال معين ، كأن
يقال لك : من قابلت ؟ فتجيب : قابلت خالدا ، فلا يجوز حذف المفعول
(خالدا) لأنه المقصود بالجواب .

٢ — أن يكون المفعول به محصورا ، مثل : ما قابلت إلا خالدا ، فلا يجوز
حذف المفعول به (خالدا) لأنه محصور ، ولا يجوز حذف المحصور لئلا
يفسد المعنى ، وقد أشار ابن مالك إلى جواز حذف الفضلة (المفعول به)
وامتناعه فقال :

وَحَذَفَ فَضْلُهُ أَجْزَ ، إِنْ لَمْ يَضُرَّ كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حَصِيرَ



حذف ناصب المفعول به ، أى : العامل :

يحذف ناصب المفعول به « ناصب الفضلة » جوازا أو وجوبا :

١ — فيجوز حذف ناصب المفعول به : إذا دُلَّ عليه دليل ، بأن وجدتْ

قرينة تدل عليه ، مثل : من قَالَتْ ؟ فتقول : محمدا ، والتقدير : قَالَتْ محمدا . فحذف قَالَتْ من الجواب ، لدلالة ذكره في السؤال ، ومثل : ماذا حصدت ؟ فتقول : قَمْحًا ، وماذا صنعت ؟ خيرًا .

٢ — ويجب حذفه في أبواب معينة ، منها باب الاشتغال ، مثل : الوالد احترامه ، والتقدير : احترم الوالد احترامه ، فحذف ، احترم وجوبا كما تقدم ^(١) .

وقد أشار ابن مالك إلى حذف ناصب الفضلة جوازا وجوبا . فقال :
وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا
ويقصد بقوله : الناصبها ، ناصب الفضلة .



(١) ومنها النداء كما عهد الله ، فإن المنادى منصوب بعامل محذوف وجوبا تقديره أدعو ، ومنها التحذير بإيالك وأخواتها مثل : إيالك الكذب ، والإغراء بالشروط المذكورة في بابها ، كما سيأتي إن شاء الله ، مثل الصبر والإيمان . أى ألزم الصبر والإيمان ، ومنها الأمثال المسموعة ، مثل : أحسفاً وسوء كيلة ومثل . الكلاب على البقر ، وكذلك ما يشبه الأمثال ، كقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ .

أسئلة وتمارين

- ١ — فرق بين الفعل المتعدي واللازم ، وبين علامة كل منها مع التمثيل .
- ٢ — ما أنواع الفعل المتعدي ؟ وما أنواع اللازم .
- ٣ — اذكر أربعة من صيغ الأفعال التي لا تكون إلا لازمة : وصغها في جملة مفيدة .
- ٤ — متى يجوز حذف حرف الجر ، ومتى يمتنع مع التمثيل ؟
- ٥ — قد يحذف حرف الجر سماعا ، أو قياسا ، مثل للأول بمثال واذكر موضعين للحذف القياسي . موضحا آراء النحاة في الحذف . ثم اذكر محل أن وأن ، بعد الحذف .
- ٦ — اشرح قول ابن مالك :
وعُدْ لازما بحرف جر وإن حذف فالنصب للمنجر
نقلا ، وفي أن وأن يطرد مع أمن ليس كعجت أن يئو
- ٧ — باب « أعطى وكسا » ينصب مفعولين ، وأحدهما فاعل في المعنى فمتى يجب تقديم ما هو فاعل في المعنى ؟ ومتى يمتنع ؟ ومتى يجوز مع التمثيل .
- ٨ — متى يجوز حذف حرف المفعول به (أى الفضة) ومتى يمتنع ممثلا .
- ٩ — اذكر موضعين يجب فيها حذف ناصب المفعول به وموضعا يجوز فيه الحذف مع التمثيل .



تمارين

- ١ — (شهد الله أنه لا إله إلا هو) وتقول مررت زينا .
وقال الشاعر :
وما زرتُ ليلى أن تُكون حَيَّةً إلى ولا ذَين بها أنا طالبه
بين حكم حذف حرف الجر في الأمثلة السابقة ؟
- ٢ — يقال : برئت القلم بالسكين . ورغبت في لقاء خالد ، واخترت الفائزين من الطلبة ، لماذا يجوز حذف الجار في المثال الأول ويمتنع حذفه في الآخرين .



التأزاع

أمثلة :

- ١ — اجتهد ونجح الطالب
٢ — حضروا وأكرموا الضيف
٣ — اشتريت وقرأت الكتاب
٤ — أنست وسعدت بالزائر

الترطیح :

فی کل مثال من الأمثلة السابقة : نجد فعلین « أتى عاملین » تقدما ، وتأخر معمول واحد ، وکل من العاملین یطلب ذلك المعمول ، ویتأزاع علیه فمثلا :

١ — فی المثال الأول : « اجتهد ونجح الطالب » نجد كلا من الفعلین اجتهد ونجح : یطلب الاسم الظاهر (الطالب) لیكون فاعلا له فإذا أخذه أحدهما فأین فاعل الثاني ؟

٢ — وفي المثال الثاني : « اشتریت وقرأت الكتاب » نجد كلا من الفعلین ، یطلب « الكتاب » لیكون مفعولا له ، فإذا أخذه أحدهما ، فأین مفعول الثاني ؟

٣ — وفي المثال الثالث : حضر وأكرم الضيف ، نجد الفعل الأول « حضر » یطلب « الضيف » لیكون فاعلا له والفعل « أكرم » یطلبه لیكون مفعولا له ، فمطلب کل من الفعلین مختلف « غیر ما سبق » فإذا أخذه أحدهما ، فأین معمول الثاني ؟

٤ — وفي المثال الرابع : کل من الفعلین (أنست وسعدت) یطلب

(المجرور بالزائر) ، ليكون معمولاً له ، فإن أخذه أحدهما ، فأين معمول الآخر ؟

ومن الأمثلة السابقة : ندرك أن كلا من العاملين : يطلب المعمول : المتأخر ويتنازع عليه .

ولذا سمي : هذا الأسلوب (أسلوب التنازع) .

ولعلك تسأل : وما الحكم إذن لو أخذ أحد العاملين المعمول وفاز به . فنقول : إذا عمل أحدهما في الاسم الظاهر : أعملنا الآخر في ضميره وبذلك يستوفى كل واحد معموله ، فمثلاً ، إذا قلت :

اجتهد ونجح الطالب ، فلو كان الطالب فاعلاً لـ (نجح) عمل الآخر في ضميره ولو كان (الطالب) فاعلاً لاجتهد ، عمل الثاني في ضميره . ويظهر هذا . في المثنى أو الجمع فنقول : اجتهد ونجح أخواك : بإعمال الأول في الظاهر ، والثاني في ضميره ، كما نقول اجتهدا ونجح أخواك ، بإعمال الثاني في الظاهر ، والأول في ضميره — وسيأتى لهذا مزيد وتوضيح . وإليك بالتفصيل : تعريف التنازع ، وحكم إعمال أحد العاملين ، وإعمال الآخر ، وما يجب مع العامل المهمل ، وما يتمتع ، إلى غير ذلك .

التنازع

تعريفه :

هو : أن يتقدم عاملان ، ويتأخر معمولٌ يطلبه كل من العاملين " مثل

(١) قد يتنازع ثلاثة عوامل ، فأكبر ، فمثال الثلاثة : قوله يَكُونُ : " تَسْبَحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتَكْبَرُونَ " فكل صلاة ثلاثا وثلاثين ، فتنازع ثلاثة أفعال في معمولين ، هما دبر — وهو ظرف — وثلاثا وثلاثين — وهرب مصدرا ، وأعمل الأخير لقربه .

اشتريت وقرأت الكتاب : فكل من الفعلين اشتريت ، وقرأت يطلب
(الكتاب) ليكون مفعوله .

شروط التازع :

يشترط في أسلوب التازع :

١ — أن يتقدم العاملان ويتأخر المفعول ، فلو لم يتقدما ، لم يكن ذلك من
باب التازع ، مثل : الطالب نجح واجتهد ، لأن كلا منهما قد أخذ مطلوبه .

٢ — كما يشترط : أن يكون العاملان . فعلين متصرفين ، أو اسمين بشبهان
الفعل في العمل ، أو فعل واسم ، فمثال الفعلين : وقف وتكلم
الخطيب ، ومثال الاسمين : المؤمن ناصر ومغيث الضعيف ، ومثال
المختلفين ، قوله تعالى : ﴿ هَؤُلَاءِ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهٗ ﴾ فلا تنازع بين حرفين ،
أو حرف وغيره ولا بين اسمين غير عاملين ولا بين فعلين جامدين ، كعسى
وليس .

إعراب أسلوب التازع : ورأى النحاة في إعمال أحد العاملين

لا بد أن يستوفى كل عامل في التازع عمله ، فيعمل أحد العاملين في الاسم
الظاهر ويعمل الآخر « المهمل » في ضميره كما سيأتي :

وقد اتفق النحاة « البصريون والكوفيون » على أنه يجوز إعمال كل واحد
من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ، ولكنهم اختلفوا في الأولى منهما فذهب
البصريون إلى أن الثاني أولى به لقربه ، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى
به لتقدمه .

وقد أشار ابن مالك إلى « التازع » وآراء النحاة في إعرابه فقال :

إنَّ عَامِلَيْنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلَ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَةٍ

حكم الإضمار فى العامل المهمل :

قلنا : إنك لو أعملت أحد العاملين فى الظاهر أعملت الآخر « المهمل » فى ضمير ذلك الاسم الظاهر .

ولكن تارة يجب الإضمار فى العامل المهمل ، وتارة يمتنع ، وتارة : يجب فيه الإتيان بالظاهر بدل الضمير — وإليك التفصيل :

وجوب الإضمار :

ويجب الإضمار ، أى : ذكر ضمير الاسم الظاهر فى العامل المهمل : فى ثلاث حالات :

الحالة الأولى :

إذا كان مطلوب العامل المهمل مرفوعا « لا يجوز حذفه » كالفاعل ونائبه ، ففى تلك الحالة : يجب الإضمار فى العامل المهمل سواء كان هو العامل الأول ، أم الثانى : وذلك كقولك : يحسن ويسىء « ابنك » فكل واحد من « يحسن ويسىء » يطلب « ابنك » فاعلا ، فإذا أعملت الثانى فى الاسم الظاهر ، وجب أن تضر فى الأول فاعله ، فتقول : يحسنان ويسىء ابنك وإذا أعملت الأول ، وجب أن تضر فى الثانى فاعله ، فتقول : يحسن ويسينان ابنك .

ومثاله : بغى واعتدى عبدك ، بإعمال الأول ووجوب الإضمار فى الثانى ، لأن ترك الإضمار يؤدى إلى حذف الفاعل ، والفاعل ملترم ذكره .

فأنت ترى : أنه وجب الإضمار فى المهمل — أيا كان — ولا يجوز ترك الإضمار ، فلا تقول : يحسن ويسىء ابنك ، ولا بغى واعتدى عبدك ، لأن ترك الإضمار يؤدى إلى حذف الفاعل ، والفاعل ملترم ذكره .

وأجاز الكسائي ترك الإضمار وحذفه ، بناء على ملهه ، في جواز حذف
 الفاعل ، وأجاز الفراء ذلك ، بناء على أن العاملين معا قد عملا في الظاهر .
 والسبب في إجازتهما ذلك أى : في ترك الإضمار ، أنهما يمتنعان الإضمار
 في الأول عند إعمال الثانى ، فلا تقول عندهما : يحسنان ويسىء ابنك^(١) .

وقد أشار ابن مالك إلى الحالة السابقة فقال :

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلُ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَاتَّزِمِ مَا تَرَمَا
 كَيْحَسِنَانِ وَيُسِىءُ ابْنَاكَ وَقَدْ بَقِيَ وَاعْتَدِهَا عَبْدَاكَ

وقد ذكر مثالين فى الأول : اعمل الثانى وأضمر فى الأول ، وفى الثانى :
 العكس .

الحالة الثانية :

إذا كَانَ مطلوبُ العاملِ المهمل : منصوبا ، لكنه فى الأصل عمدة ، أى
 مرفوعا ، كمفعول : « ظنَّ وأخواتها » فإن أصلهما المبتدأ والخبر ، فى تلك
 الحالة ، يجب الإضمار أى ، ذكر ضمير الظاهر فى العامل المهمل سواء كان
 هو الأول أم الثانى : غاية الأمر ، أن العامل المهمل لو كان هو الأول ، وجب
 الإضمار مؤخرا ، مثل ظننت زيدا عالما ، إياه .

ولو كان العامل المهمل هو الثانى : أتيت بالضمير متصلا به أو منفصلا
 عنه فتقول : ظننت وظنته زيدا عالما ، أو ظننتُ وظننتى إياه زيدا عالما .

الحالة الثالثة :

إذا كان مطلوبُ العاملِ المهمل — منصوبا ليس عمدة — أو كان مجرورا

(١) وحجتهم أن الإضمار فى الأول فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك مستمع
 عندهم — وجاز عند الجمهور فى هذا الباب .

وفي تلك الحالة لا يخلو : إما أن يكون العامل المهمل هو الأول أم الثاني .
فإن كان المهمل هو الأول : لم يجوز فيه الإضمار ، بل يحذف منه الضمير
فقول ، أكرمت وأكرمني خالد ، ومررت ومرري خالد ، يحذف الضمير
المنصوب والمجرور من الأول . ولا يجوز ذكره ، فلا تقول : أكرمته
وأكرمني خالد ، ولا مررت به ومرري خالد ، لأنه فضله يستغنى عنه فيحذف
ولا داعي لإضماره أولا ^(١) .

وقد جاء في الشعر ذكر الضمير المنصوب أولا ، كقول الشاعر :

إِذَا كُنْتُ تُرْضِيهِ وَتَرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَارًا فَكُنْ فِي الْقَيْبِ أَخْفِظُ لِلْقَهْدِ ^(٢)
وَأَغْرَحُ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ ، قَلْبًا يُحَاوِلُ وَاشِرَ غَيْرِ هَجْرَانِ ذِي وَدِّ
والشاهد : ترضيه ويرضيك ، فالأول يطلب « صاحب » مفعولا .

(١) لأنك أن ذكرته أولا — فسوف يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة : وهو فضله
يمكن الاستغناء عنه .

(٢) الإعراب : كنت : كان واسمها وهي فعل الشرط ترضيه ، الجملة غير كان ، والهاء
مفعول به عائدة على صاحب ، الواقع فاعلا ليرضيك ، وصاحب تنازعه القمellan قبله —
وجهارا : منصوب على الظرفية أي في الجهر .

والمعنى : إذا كان بينك وبين أحد صداقة وكلاكما يحاول الإبقاء عليها فاحفظ سره في
السر والعلن في حضوره وغيته ولا تسمع كلام الوشاة فهم لا يريدون إلا القطيعة والإفساد
بين الأصديقاء .

والشاهد : في ترضيه ويرضيك ، حيث تنازع كل منهما (صاحب) فالأول يطلبه مفعولا
والثاني يطلبه فاعلا وقد عمل فيه الثاني وعمل الأول في ضميره ؛ ولم يحذف الضمير مع
أنه فضله وكان عليه أن يحذفه على رأى الجمهور لأن فيه إضمارا قبل الذكر وهو متوقع
صلحهم إلا إذا كان الضمير فاعلا .

والثاني يطلبه فاعله ، فاعل الثاني : ولم يحذف من الأول ضميره مع أنه فضله ، والقياس ، حذفه من الأول فنقول : ترضى ويرضيك .

وإن كان العامل الماهل هو الثاني : وجب الإضمار ، أى ذكر ضمير المنصوب أو المجرور ، فنقول : أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُهُ خَالِدًا .

ومررت ومررت به خالداً ، ولا يجوز حذف الضمير « فى الثانى » فلا نقول أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ خَالِدًا ، ولا مَرَرْتُ وَ مَرَرْتُ خَالِدًا .

وقد جاء فى الشعر حذف الضمير « فى العامل الثانى » كقول الشاعر :
بُكَيَاظُ يُسْفِئُ النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمْحُوا — شُعَاعَهُ ^(١)

فـ « يعشى » يطلب ، « شعاعه » فاعلا ، ولمحوا يطلبه مفعول .

وقد أعمل الأول ، ولم يذكر ضمير فى الثانى ، مع أن حقه الذكر ، والقياس : أن يقول : لَمْحُوهُ — ولكنه ترك الإضمار شذوذاً .

وقد أشار ابن مالك إلى الحالتين السابقتين وهو كون المطلوب ، منصوبا عمداً أو فضله ، وحكم الإضمار فى ذلك فقال :

وَلَا يَجِئُ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَغْيَلًا بِمُضْمَرٍ لِقَبْرِ رَفَعَ أَوْهَلًا
بَلَى حَلَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخْبَرْتُهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

(١) اللفظ والإعراب عكاظ : موضع بمكة ، يعشى من الأعشاء ، وهو ضعف البصر ، شعاعه : نوره والضمير فيه عائد على السلاح ، بمكاظ : متعلق بما قبله ، الناظرين : مفعول يعشى ، هم مبتدأ ولمحو الجملة خبر ، وشعاعه ، فاعل يعشى .

والضمير أن أسلحة القوم كانت شديدة الممان ، تضعف بصر من ينظر إليها .

والشاعر زى يعشى ولمحوا حيث تنازعا (شعاعه) فاعل الأول فيه (فاعله) ، وأخبر فيه الثانى ثم حذفه وهذا الحذف شاذ عند الجمهور ، لأن فيه تهية العامل للعمل ثم حذفه عنه بدون سبب .

والخلاصة :

يجب الإضمار في العامل المهمّل إذا كان مطلوبه (المتنازع فيه) مرفوعا فاعلا ، أو نائبه ، أو كان منصوبا عمدة : أما إن كان فضلا ، منصوبا أو مجرورا ، فإن كان العامل المهمّل هو الثاني : وجب ذكر الضمير وحذفه شاذ — وإن كان العامل المهمّل هو الأول : وجب حذف الضمير (وامتنع إضماره) وذكره شاذ .

والأمثلة والتفصيل قد تقدم :

ولعلك عرفت الآن : متى يجب ذكر الضمير في العامل المهمّل ومتى يحذف .

وجوب الإظهار في العامل المهمّل بدل الإضمار :

ويجب الإتيان بمفعول الفعل المهمّل ظاهرا ، إذا لزم من إضماره عدم مطابقته لما يفسره ، وذلك يتحقق بأن يكون الفعل المهمّل محتاجا إلى مفعول به لا يصح حذفه ، لأنه عمدة في الأصل ، « أى خبر » ، ولا يصح إضماره لأننا لو أضمرناه لترتب على إضماره . عدم مطابقته لمرجعه الاسم الظاهر ، وذلك مثل : أظنّ — ويظنّانِي أنا — محمدا وعليّ أخوين .

فالفعل الأول (أظنّ) قد استوفى مفعوليه ، (فمحمدا وعليّ) مفعوله الأول . وأخوين مفعوله الثاني ، بقى الفعل الثاني (يظنّانِي) محتاجا إلى مفعولين ، فياء المتكلم مفعوله الأول ، وهو مبتدأ في الأصل ، فأين مفعوله الثاني ، الذي هو خبر في الأصل ؟ لا يصح ان تأتى بالمفعول الثاني ضميرا وإلا وقعنا في خطأ ، لأننا لو جئنا به ضميرا مفردا قلنا : أظنّ — ويظنّانِي إياه — محمدا وعليّ أخوين ، لكان « إياه » مطابقا للمفعول الأول إياه في أنهما مفردين : ولكنه لا يطابق ما يعود عليه وهو « أخوين » لأنه مفرد ،

وأخوين ، متى : ولابد من مطابقة المفسر للمفسر ، ولو جفنا بالضمير متى ، قلنا : أظن — ويظناني إياهما — محمدا وعليها أخوين — لكان « إياهما » مطابقا لمرجه أى لفسره ولكنه لا يطابق المفعول الأول « إياه » الذى هو مبتدأ فى الأصل ، لأن « إياهما » متى « وإياه مفرد » ، ولابد من مطابقة الخبر للمبتدأ .

فلما أوقع مجيء الضمير فى خطأ ، حيث تعذرت معه المطابقة . وجب الاظهار ، فنقول : أظن ويظناني أنا محمدا وعليها ، أخوين .

وقد خرجت هذه المسألة من باب التنازع ، لأن كلا من العاملين عمل فى ظاهر ، وهما ملهب البصريين .

واختار الكوفيون : الإضمار مراعى به جانب المخبر عنه ، فنقول : أظن ويظناني إياه ، محمدا وعليها أخوين ، وأجازوا الحذف ، فنقول أظن : ويظناني ، محمدا وعليها أخوين .

وقد أشار ابن مالك إلى هذه الحالة فقال :

وأظهر إن يكن ضميرا محرا لغير ما يطابق المفسرا
نحو : أظن ويظناني أنا زينا وعترتا أخوين فى الرعا



أسئلة وتمارين

- ١ — عرف التنازع ، وبين شرط العامل في باب التنازع ، وشرط المتنازع فيه :
- ٢ — ما الذى يجب إضماره فى العامل الممهل ؟ وما الذى يمتنع إضماره ؟ مع التمثيل والتوضيح لمواضع الإضمار .
- ٣ — اذكر مثالين مختلفين لوجوب ذكر الضمير فى العامل الممهل ومثالا لوجوب حذفه ، مع التعليل لما تذكر .
- ٤ — ما الحالة التى يجب فيها الإظهار بدل الإضمار فى العامل الممهل ؟ مع التمثيل .



تمارين

- (أ) بين فيما يأتى المتنازع فيه ، والعامل ، وحكما فى التقديم والتأخير ، والإضمار ، والحذف .
وقف وتكلم الخطيب — أعبد وأخاف الله — يستفونك قل الله يفتكم فى الكلالة — المخلص أكرمته وأحسن إليه صديقه .
اتحملوا واجمع الرؤساء والملوك ، وتناقشوا فى كل ما بهم ويسعد أبناء العروبة ، فاللهم قو وثبت إيمانهم ، ووفق وأهدم لما فيه الخير والرشاد .
- (ب) أغيل فى الجمل الآتية : العامل الأول ، وأهل الثانى ، واعط كلا ما يستحقه .
شربوا وتمهل العاطشون — شربن وتمهلت العاطشات — نجحا وفاز أخواك .
- (ج) أغيل فى الجمل الآتية : العامل الثانى ، وغير ما يلزم مع التوجيه : استعنت واستعان على يمحمد .



المفعول المطلق

مقدمة : تشمل تعريف المصدر :

الفعل يدل على أمرين معا « هما » الحدث ، والزمان ، ففي مثل : رَجَعَ
المسافر ، يدل الفعل « رجع » على أمرين ، أحدهما الرجوع ، وهو
الحدث ^(١) .

والثاني : الزمن الذي وقع فيه الرجوع ، وهو هنا الماضي ، ولذا يسمى
هذا الفعل : الفعل الماضي .

فإذا قلت : يرجع المسافر ، دلّ الفعل على الرجوع ، في زمن الحال أو
الاستقبال ، ولذا يسمى المضارع .

فإذا قلت : ارجع ، دلّ الفعل على الرجوع في المستقبل ، ولذا يسمى ،
فعل الأمر .

فكل فعل إذن ، يدل على أمرين ، الحدث ، والزمن الذي وقع فيه الحدث
ولو أتيت بمصدر هذا الفعل أو غيره ، فقلت ، رجوعا أو فهما لوجدت
المصدر يدل على الحدث فقط ، ولا يدل على الزمن .

(١) الحدث : هو المعنى المجرد الذي يفهمه العقل من الفعل ، فنحذف الفعل رجع يفهم
منه : الرجوع ، وسافر : يفهم منه السفر ، ونجح : يفهم منه النجاح فالرجوع والسفر ،
والنجاح هو الحدث ويسمى : المصدر كما ستعلم وسمي مصدرا ، لأنه أصل المشتقات كلها
كما هو الشائع .

ولذلك يقال في تعريف المصدر : هو ما دل على الحدث ، دون التحديد
بِزمن ، بخلاف الفعل ، فإنه يدل على الحدث والزمان معا .

وهذا هو معنى قول النحاة : إن المصدر يدل على أحد الشيئين الذي يدل
عليهما الفعل ، وهو الحدث ، دون الزمن .

والمصدر يصلح لأنواع الإعراب كلها ، فيكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا به ،
وقد يأتي المصدر منصوبا في الجملة ، لغرض من الأغراض كتوكيد عامله ،
أو بيان نوعه ، أو بيان عدده ، وهذا هو المفعول المطلق كما سيأتي عند
تعريفه .

والى ما تقدم من تعريف المصدر أشار ابن مالك بقوله :

المصدرُ اسمٌ ما سيوى الزمانَ مِنْ مَذْلُولَى الْفِعْلِ كَأَنَّ مِنْ أَيْنَ

يريد أن المصدر اسم الحدث ، كأنَّ . فإنه أحد مذلولى الفعل ، أَيْنَ .

المفعول المطلق :

هو المصدر ، المتصّب ، توكيّدًا لمعامله ، أو بيانًا لنوعه ، أو بيانًا لعدده ،
فالمؤكد لمعامله ، مثل ضربت زيدا ضربًا ، ورسم المهندس المنزل رَسْمًا ،
والمبين لنوع الفعل ، مثل : ضربت زيدا ضربَ القسوة ، ورسم المهندس
رَسْمًا جميلًا .

والمبين لعدده ، مثل ضربته ضربتين ، ورسم المهندس رَسْمَيْنِ ، ومبني
مفعولا مطلقا ، لأنه هو الذى يصدق عليه اسم المفعول دون أن يتحدد بحرف
جر أو غيره ، بخلاف المفاعيل ، فإنها مقيدة بحرف جر ، أو ظرف حيث .
يقال : المفعول به ، أو المفعول لأجله ، أو المفعول فيه ، أو المفعول معه .

عامل النصب في المفعول المطلق :

والمصدر المنصوب على أنه مفعول مطلق ، ينصبه : أحد أمور ثلاثة :
١ - مصدر مثله ، نحو : عجبت من ضربك المتهم ضربًا شديدًا ، فالمصدر
« ضربًا » مفعول مطلق ، وناصبه مصدر قبله وهو « ضربك » .

٢ - الفعل ، مثل : فرحت بمحمد فرحًا عظيمًا ، فـ (فرحًا) مفعول مطلق
ناصبه الفعل قبله وهو (فرح) ونحو قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى
تُكَلِّمًا ﴾ .

٣ - الوصف ، كاسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، مثل : أنا مُخلص لك
إخلاصًا شديدًا ، فإخلاصًا مفعول مطلق ، ناصبه ، اسم الفاعل ، مخلص
ومثل : أنا مضروب ضربًا خفيفًا ، فضربًا مفعول مطلق ، ناصبه ، اسم
المفعول ، مضروب .

ويتلخص أن المصدر : أى : المفعول المطلق ينصبه ، مصدر مثله ، أو
فعل أو وصف ، كما تقدم فى الأمثلة .

هل المصدر أصل والفعل فرع ؟ أو العكس .

مذهب البصريين : أن المصدر ، أصل ، والفعل والوصف ، مشتقان منه
وهذا هو الراجح .

ومذهب الكوفيين : أن الفعل أصل ، والمصدر مشتق منه .

ومذهب قوم من البصريين : أن المصدر أصل : والفعل مشتق منه ،
والوصف مشتق من الفعل .

وزهد بعضهم ، أن كلا من المصدر ، والفعل ، أصل برأيه . ليس
أحدهما مشتق من الآخر ، والصحيح مذهب البصريين ، وهو أن المصدر ،

هو الأصل ، لأن المصدر يدل على شيء واحد هو : (الحدث) فهو بسيط ،
والفعل يدل على شيئين (الحدث والزمان) فهو مركب والبسيط ، أصل
المركب .

أو نقول : لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة ، والفعل ، والوصف بالنسبة
للمصدر كذلك ، فالفعل يدل على المصدر والزمان ، والوصف يدل على
المصدر والفاعل ^(١) .

وقد أشار ابن مالك ، إلى ناصب المصدر ، وإلى كونه أصلا للفعل على
الراجع ، فقال :

يَبْئُلُهُ أَوْ يَفْعُلُ أَوْ وَصِفَ نُصِيبُ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهُذَيْنِ انْتَحَبَ
أنواع المفعول المطلق : وأحواله :

من التعريف السابق للمفعول المطلق ، نجد أنه ينقسم بحسب ما يدل عليه
إلى ثلاثة أنواع هي :

- ١ — أن يكون مؤكداً لعامله ، مثل : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ .
- ٢ — أن يكون مبنياً للنوع ، مثل : ﴿ فَاتَّخَذْنَاهُمْ أَخَذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ ﴾ ، ومثل :
سِرْتُ سِرَّ الْعُقَلَاءِ .
- ٣ — أن يكون مبنياً للعدد ، مثل : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً أَوْ ضَرْبَتَهُ ضَرْبَتَيْنِ
أَوْ ضَرْبَاتٍ ^(٢) .

(١) هذا البحث : جدلي لا ثمره له ، وهو مع ذلك خاص بعلم الصرف .

(٢) لا مانع أن يكون المبنى للنوع أن للعدد : مؤكداً لعامله أيضاً .

فتألف المصدر الأساسية : التوكيد في جميع الأحوال ، ثم قد يقتصر على ذلك وقد يضاف
معه ، بيان النوع ، أو العدد .

وقد أشار ابن مالك إلى ما تقدم من أنواع المفعول المطلق فقال :
توكيئنا ، أو نوعاً يمين أو غلد كثيرث سيرئين سير ذي رشيد
والخلاصة :

١ — أن المفعول المطلق « المصدر » ناصبه ، مصدر مثله ، أو فعل ، أو وصف .

٢ — ومنهـب البصريـن أن المصدر أصل المشتقات كلها ، وهو أرجح الآراء .

٣ — والمفعول المطلق ثلاثة أنواع : مؤكدا لعامله ، أو مبينا للنوع ، أو للعدد ، كما تقدم .

ما ينوب عن المصدر ، أى : عن المفعول المطلق :

وينوب عن المصدر : « فى النصب » أى : ينوب عن المفعول المطلق :
ما يدل عليه ، ويشمل :

١ — لفظ « كلّ وبعض » مضافين إلى المصدر ، مثل : لا تُتَّفِقْ كُلُّ الإنفاقِ ،
ونحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَبْلُغُوا كُلَّ المِثْلِ ﴾ ومثل : أحسين إلى الصديق
بعض الإحسان .

٢ — الإشارة إلى المصدر ، مثل : لا تعاملنى هذه المعاملة ، وأكرمت
المحسن ذلك الإكرام^(١) .

واشترط بعضهم : أن يوصف اسم الإشارة بالمصدر ، كما مثلنا ، ولكن
هذا الشرط ليس بـلازم . لأن سيوبه قد مثل بقوله : ظننتُ ذاك ، أى : ظننت
ذلك الظن فذلك إشارة إلى الظن ، ولم يوصف به .

(١) يعرب ما ناب عن المصدر ، مفعولا مطلقا سواء كان اسم إشارة أو ضميرا ونقول
فى إعرابه أنه : فى محل نصب مفعولا مطلقا .

٣ — ضمير المصدر العائد عليه ، كقولك لمن يتحدث عن الإخلاص « أخلصته لمن أحبه » فالضمير في « أخلصته » عائد على المصدر « الإخلاص » في محل نصب مفعول مطلق ، ونحو قوله تعالى : ﴿ فَأَنبِئْ أَعْدِيَّهُ عَذَابًا لَا أَعْدِيَّهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ ، فالضمير في (لا أَعْدِيَّهُ) عائد على المصدر في محل نصب مفعول مطلق ، أى : لا أَعَذَّبُ العذاب .

٤ — عدد المصدر ، مثل : ضربته عشرين ضربةً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَاجْلِسْهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ .

٥ — آلة المصدر ، مثل : ضربته عصًا ، أو ضربته سوطًا ، بمعنى ضربته بأداة تسمى : العصا ، أو السوط ، والأصل . ضربته ضرب سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه . ومثله ضَرَبَ اللَّاعِبُ الْكُرَّةَ رَأْسًا ، وسَقِيتِ الْعَطْشَانَ كُوبًا .

٦ — مُرادف المصدر ، مثل : قَعَذْتُ جُلُوسًا . وأفرح جَدَلًا ، فالجلوس ، مرادف للقيود والجلل ، مرادف للفرح . ويعرب كل منهما ، مفعولا مطلقا .

٧ — اسم المصدر وهو ما نقص عن حروف المصدر الأصلي مثل : أعطيته عطاءً : فعطاء : اسم مصدر لأعطى ، أما المصدر الأصلي : فهو : الإعطاء ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَبْتَكُم مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ فنباتا : اسم مصدر . والمصدر الأصلي إنباتا ^(١) .

(١) وكذلك ينوب عن المصدر : أشياء أخرى منها ما يدل على نوع المصدر مثل : قعد الطفل القرقصاء ومشى القهقري ، وهى الرجوع إلى الخلف ، ومنها : صفة المصدر ، مثل : سرت أحسن السير ، وحيته : مثل : مشى القط مشية الأسد ، ومثل : يموت الكافر ميتة سوء .

تلك هي أشهر الأشياء التي تنوب عن المصدر (المفعول المطلق) عند حذفه ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله :

وَقَدْ يَتَوَبُّ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجِدِّ كُلِّ جِدٍّ وَأَقْرَحِ الْجَدَّلِ

الخلاصة :

ينوب عن المصدر ، فينصب على أنه مفعول مطلق ، ما يأتي :

كُلٌّ وبعض — مضافين إلى المصدر ، ضمير المصدر — الإشارة إليه —
عده ، آله — مرادفه — اسم المصدر . منه ، والأمثلة تقدمت .

تشية المصدر وجمعه :

(أ) المصدر المؤكد لعامله : لا يجوز تشيته أو جمعه ، بل يجب إفراده ،
مثل : صفا الجر صفوا وأشرقت الشمس إشراقا ، وذلك لأن المصدر المؤكد
بمباشرة تكرير الفعل . والفعل لا يشي ولا يجمع .

(ب) وأما المصدر المبين للعدد ، فيجوز تشيته وجمعه « بالإجماع » نحو :
ضربته ضربتين ، وضربات .

(ج) وأما المصدر المبين للنوع ، فالمشهور أنه يجوز تشيته وجمعه : إذا
اختلفت أنواعه ، مثل : سلكت مَلُوكِي العاقل ، الشدة حِينَا واللِين حِينَا آخر ،
وكقولهم : ميرت سِتْرِي زيد السريغ والبطيء ، وقد ورد جمعه في القرآن
الكريم ، قال تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ .

والظاهر في كلام سيويه : أنه لا يجوز تشيته وجمعه قياسا : بل يقتصر
في ذلك على السماع من العرب .

وقد أشار ابن مالك إلى حكم تشية المصدر وجمعه فقال :

وَمَا لِتَوْكِيدِ قَوْحَدٍ أَبَدًا وَثَنٌ وَاجْتَمَعَ غَيْرُهُ وَأَقْرَبَا

حذف عامل المصدر :

١ — المصدر المؤكّد ، مثل : ضربت ضربًا ، لا يجوز حذف عامله ، لأنّه مسوّق لتقرير عامله وتقويته ، والحذف مُتّافٍ لذلك ^(١) .

٢ — أما غير المؤكّد : فيحذف عامله : للدلالة عليه : جوازا ، أو وجوبا وإليك مواضع كل .

حذف عامل المصدر جوازا :

يجوز حذف عامل المصدر ، المبين للنوع أو العدد ، جوازا ، إذا دل عليه دليل ، كأن يقع جوابا لسؤال ، أو غير ذلك .

١ — فمثال حذف عامل المبيّن للنوع ، أن يقال لك : هل انتظرت خالك؟ فتجيب : انتظرًا مُبَلّا ، أى : انتظرته انتظارًا مملًا ، ومثل أن تقول للقادم من سفر : قدامًا مباركا ، وللقادم من الحج : حجًا مبرورًا ، والأصل : قدمت قدامًا مباركا ، وحججت حجًا مبرورًا ^(٢) ، فحذف العامل جوازا .

٢ — ومثال حذف ، عامل المبين للعدد : جوازا أن تقول : ضربتين جوابا لمن قال لك : كم ضربت زيدًا؟ والأصل ، ضربته ضربتين . فحذف العامل . أما : مواضع حذف العامل وجوبًا . فسندكرها بعد البحث فى المسألة الآتية :

هل المصدر فى . مثل : ضربًا زيدًا : مؤكّد؟ أو لا ؟
المصدر فى نحو : ضربا زيدًا قد حذف عامله وجوبا (بالإجماع) لأنّه قائم مقامه (كما سيأتى) .

(١) لأن الحذف مبنى على الاختصار : والتأكيد مبنى على الذكر والتطويل فيتأخّر .
(٢) الدليل مع الجواب . هو ذكر العامل فى السؤال ، ويسمى دليل ذكرى .. ويسمى غيره دليل حالى .

ولكن السؤال ، هل مثل هذا : مصدر مؤكد لعامله . أو لا ؟ والجواب
أن في ذلك خلافا .

١ - فيرى بعض النحاة ، أن مثل : ضربا زيدا « مصدر مؤكد » وهذا الرأي ،
فيه رد على ابن مالك .

لأنه يترتب عليه حذف عامل المصدر المؤكد ، وابن مالك يمنع حذف
عامل المؤكد .

٢ - الرأي الثانى (وهو الصحيح) أن مثل : ضربا زيدا ، ليس مصدرا ،
مؤكدا ، وبديل على ذلك أمران :

الأول : أنه مصدر جاء عوضا عن عامله ، ويمتنع الجمع بين عامله
لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض ، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع
بينها وبين المؤكد .

والثانى : أن المصدر المؤكد فى مثل ضربت ضربا : يمتنع عمله
بالإجماع ، أما المصدر الواقع موقع فعله ، مثل : ضربا زيدا ، قى عمله
خلاف .

١ - قيل إنه يعمل ، وهو الصحيح ، وعلى ذلك ، فزيدا منصوب به وقيل :
إنه لا يعمل ، وعلى ذلك ، فزيدا منصوب بالفعل المحذوف .

وعلى القول : أنه عامل يكون ضربا ، قد ناب عن اضرب ، فى عمله ،
وفى الدلالة على معناه ، وعلى القول بأنه لا يعمل ، يكون « ضربا » نائبا
عن « اضرب » فى الدلالة على معناه فقط لا فى عمله .

وقد أشار ابن مالك إلى ما تقدم — من امتناع حذف عامل المصدر ، أو
جوازه فقال :

وَحَذَفَ عَامِلُ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِلدَّاهِلِ مَسْتَعٍ

حذف عامل المصدر : وجوبًا :

يحذف عامل المصدر وجوبًا : إذا كان المصدر بدلًا من فعله ، لأنه لا يجمع بين البَدَل والمبْدَل منه ، وهذا نوعان : ما كان بدلًا من فعله الطلبي ، ويسمى المصدر الطلبي ، وما كان بدلًا من فعله الخبري ويسمى : المصدر الخبري وإليك مواضع كل نوع :

١ - النوع الأول : المصدر الطلبي :

وهو أن يكون المصدر بدلًا من فعله (الطلبي) ويشمل المصدر المراد به الأمر ، أو النهي ، أو الدعاء ، أو التوبيخ .

فمثال الأمر : قول المعلم لتلاميذه . قِيَامًا لَا قُعُومًا ، بمعنى : قوموا قيامًا بكلمة قياما ، مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوبًا ، لأنه بدل من فعله ولا يجمع بين البَدَل والمبْدَل منه .

ومن الأمثلة : قولك : ضَرَبْنَا زَيْدًا ، وَصَبَرْنَا عَلَى الْمَكْرُوهِ ، وقول الشاعر :

يُسَبِّرُونَ بِاللَّحْنِ خِفَافًا عِبَائَهُمْ

وَتَرْجِفْنَ مِنْ ذَارِبِنَ بُحَيْرِ الْحَقَائِبِ

عَلَى جِئِنَ الْهَيِّ النَّاسِ جُلَّ أُمُورِهِمْ

فَقَدْ لَا زَرَمَقُ الْمَالِ نُدْلُ الْقَعَالِبِ

(١) اللفظة : يبرون الضمير يعود إلى الموصوف ، اللحن يقصر ويبد موضع معروف بحد

لبنى تميم ، عباهم ، جمع عبة ، وهي وعاء الزاد والقياب ، ونحوهما كالحقبة ، فلترين قرية بالبحرين مشهورة بالطيب بخر : جمع بخره ، وهي المستطبة ، الحقايب جمع حقبة ، وهي العبة . الهى الناس ، شغلهم ، ندلا : غطنا في خفة وسرعة ، زرمق : اسم رجل أو قبيلة وهذا أبوها .

قوله ! ندلا مصدر حذف عامله وجوبا ، لأنه نائب مناب فعل الأمر ، وهو : اندل .

و (التذل) خطف الشيء بسرعة ، و (زريق) اسم رجل : منادى ، والتقدير : ندلا يا زريق المال ، وأجاز ابن مالك : أن يكون مرفوعا بندلا وفيه نظر ، لأنه إن جعله (ندلا) نائبا مناب فعل الأمر للمخاطب .

والتقدير : اندل ، لم يصح أن يكون مرفوعا به ، لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرا ، فكذلك ما ناب منابه ، وإن جعله نائبا مناب فعل الأمر للغائب ، والتقدير : فليندل — صح أن يكون مرفوعا به ، لكن المنقول أن المصدر لا يتوب مناب فعل الأمر للغائب ، وإنما يتوب مناب فعل الأمر للمخاطب ، نحو : ضربا زيدا — ولهذا كان الأصح في (زريق) أن يكون منادى بحذف حرف النداء .

ومثال المصدر المراد به النهي ، أن تقول لزميلك عند المحاضرة : سكوتا

= الإعراب : يرون : فعل وفاعل خفقا ، حال عابهم : فاعل لحفقا ويرجمن الجملة مطبوعة على ما قبلها وعبر بنون النسوة لتحريم ، أو التأويل بالجماعة . على حين : يرون بالفتح على البناء لإضافته الجملة (أهي) وبالكسر على الإعراب ، ندلا مفعول مطلق أفعل محذوف زريق ، منادى حذف منه حرف النداء ، المال مفعول به لنذل ، أو لعامل محذوف ، أي : أخطف المال نذل الثعلب ، مفعول مطلق مبين النوع .

والمعنى : أن هؤلاء اللصوص يرون بالدناء : وحفائبهم التي يضعون فيها المسروقات خفية لفراغها ويرجمون من قرية دلمين وحفائبهم متلفة ، وهم يتجهزون وقت إشغال الناس بأعمالهم ويخرجون للسرقة ، وينادى بعضهم بعضا ، أخطف يا زريق المال بخفة وخيلة وبسرعة كالثعلب ، والثعلب يضرب بها المثل ، في سرعة الخطف .

والشاهد : في قوله : ندلا ، حيث ناب مناب فعله ، وهو مصدر ، فحذف عامله وجوبا .

لا تُكَلِّمُ ، أى : اسكت سكوتا ، ولا تُكَلِّمُ تُكَلِّمُ ، فكلمة (تكلِّمُ) مصدر منصوب بالفعل المجزوم بلا الناهية .

ومثله : قِيَلَا لا تعودا ، أى : قم قِيَامَا ولا تتعد قعودا ، فالأول للأمر ، والثانى للنهى .

ومثال المصدر المراد به الدعاء ، قولُ الجندي : يارب إنا مقيدون على حرب العدو المعتدى ، فنصرا عبادك المخلصين ، وهلاكاً للمعتدين ، أى : فانصر عبادك المخلصين وأهلك المعتدين ، ومثله سَقِيَا لك ^(١) ، أى سقاك اللهُ فالمصدرُ ، مفعول مطلق لعامل محذوف وجوبا .

ومثال المراد به التوبيخ أى : وقوع المصدر بعد استفهام مقصود به التوبيخ . أَهْجَلًا وَأَنْتَ غَنِي ؟ أى : أَتَيْخُلُ وَأَنْتَ غَنِي ؟ ومثله أَتَوَاتِيَا عَنْ الصَّلَاةِ ، وقد علاك الشيبُ ؟ أى أَتَوَاتِيَا عَنْ الصَّلَاةِ وَقَدْ علاك الشيبُ ؟ فالمصدر مفعول مطلق لعامل محذوف وجوبا .

وقد أشار ابن مالك إلى ما تقدم فقال :
وَالْحَذْفُ حَقٌّ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدَلَا اللَّهُ كَانَدَلَا
النوع الثانى من وجوب حذف الفعل : المصدرى الخبرى .

وهو أن يكون المصدر بدلا من الفعل المقصود به الخير ويشمل خمسة مواضع ، منها موضع الحذف فيه سماعى ، والباقى قياسى ، وإليك بيانها :

(١) المصدر هنا : مفعول مطلق لعامل محذوف وجوبا . وكلمة لك : خبر لمبتدأ محذوف . أى : الدعاء لئلا يخاطب لك لأن المعنى . أسق يارب . الدعاء لك ولا يصلح أن يكون لك مطلق بالمصدر قبله لئلا يفسد المعنى ، إذ يكون ، أسق لك يارب ، وهذا غامد ، لأن السقى ليس مطلوباً لله .

الموضع الأول : وهو السماعي :

من المسموع عن العرب (من تلك المصادر) قولهم عند تذكّر نعمة :
حمداً وشكراً ، لا كفراً ، أى : أحمد الله حمداً ، وأشكره شكراً ، ولا
أكفره كفراً ، وقولهم عند الحث على أمر .

أفعل وكرامةً ، أى : أفعل وأكرمك كرامة وقولهم عند الأمثال : سماعاً
وطاعةً ، وعند الشدة : صبراً لا جزعاً ، فالمصدر فى كل ما سبق (أو
المفعول المطلق) منصوب بعامل محذوف وجوبا ، وقد ناب عنه المصدر
فى الدلالة على معناه :

الموضع الثانى :

أن يقع المصدرُ تفصيلاً لعاقبة ما تقدّمه ، مثل : انظر إلى شكوائى ، فأما
رفضاً وإما قبولاً ، فرفضاً وقبولاً ، مصدران منصوبان بعامل محذوف وجوبا
والتقدير : فأما ترفضُ رفضاً ، وإما تقبلُ قبولاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حَتَّى
إِذَا اتَّخَضْتُمُوهُمْ فَنَشِئُوا رَوَاقًا فَأَمَّا مَنَّا بَعْدَ وَإِنَّا فِدَاءٌ ﴾ فَمَنَّا وفِدَاءٌ : مصدران
منصوبان بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير والله أعلم ، فأما تُمْنُونُ مِنَّا وإِنَّا
تُفْلُونُ فِدَاءً .

وإلى هذا الموضع أشار ابن مالك بقوله :

وَمَا لِتَفْصِيلِ كَأَمَّا مَنَّا غَايِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

الموضع الثالث من وجوب حذف عامل المصدرى الخبرى :

أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً فيه وعامله وقع خبراً عن اسم ذات
فمثال المكرر : خالداً سيراً سيراً ، والتقدير : خالداً يسير سيراً ، فحذف
(يسير) وجوبا ، لإيقام التكرير مقامه .

ومثال المحصور فيه : ما خالداً إلا سيراً ، وإِنما خالداً سيراً ، والتقدير :

ما خالده إلا يسير سيرا ، وإنما خالده يسير سيرا ، فحذفت (يسير) وجوبا ،
لما في الحصر من التأكيد القائل مقام التكرير .
فإن لم يكرر ، ولم يحصر ، لم يجب حذف العامل ، بل يجوز . نحو :
خالده سيرا ، التقدير : خالده يسير سيرا ، فإن شئت حذفت (يسير) ، وإن
شئت صرحت به .

وقد أشار ابن مالك إلى هذا الموضع بقوله :
كَذَا مُكْرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدَّ نَائِبٌ يَفْعَلُ لِاسْمٍ غَيْرِ اسْتَدَّ

الموضع الرابع من وجوب حذف عامل المصدر الخبري :
أن يكون المصدر مؤكدا لنفسه أو لغيره .

فالمؤكد لنفسه : هو الواقع بعد جملة ، لا تحتل غيره ، نحو : لَهُ عَلَى أَلْفٍ
اعترافا ، فاعترافا مصدر منصوب يفعل محذوف وجوبا والتقدير : اعترف
اعترافا ، وسُمِّيَ مؤكداً لنفسه ، لأنه مؤكد للجملة السابقة ، ومعناها : نفس
المصدر ، بمعنى أنها لا تحتل غيره .

والمصدر المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتل معناه وتحتل غيره فإذا
ذُكِرَ المصدر صارت نسياً فيه ، نحو : أَنْتَ ابْنِي حَقًّا ، فحقا ، مصدر
منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير ، أَحَقُّهُ حَقًّا ، وسُمِّيَ مؤكداً لغيره ،
لأن الجملة التي قبله وهي (أَنْتَ ابْنِي) تصلح له ولغيره ، لأنها تحتل أن
تكون حقيقة ، فيكون ابنه حقاً ، وأن تكون مجازاً على معنى ، أَنْتَ عِنْدِي
بمنزلة ابني في العطف والحنو ، فلما قال : حَقًّا — صارت الجملة نصاً في
أن المراد البتة حقيقة ، ورفع احتمال المجاز :

وقد أشار ابن مالك إلى هذا الموضع بقوله :
وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ ، أَوْ لْغَيْرِهِ ، فَالْمَبْتَدَأُ
نَحْوُ (لَهُ عَلَى أَلْفٍ عَرَفَا) وَالثَّانِي لَكَ (ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرَفَا)

الموضع الخاص من وجوب حذف عامل المصدر الخبرى :

المصدر المقصود به التشبيه ، بشرط أن يكون حسياً واقعاً بعد جملة
 مشتملة على معناه وعلى فاعله ، نحو قولك : لَزِيدٌ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ ،
 فصوت حمار مصدر تشبيهى ، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا ،
 والتقدير : يَصَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ ، قبله جملة وهى (لزيد صوت) مشتملة
 على فاعل : المصدر فى المعنى ، وهو (زيد) ، ومن أمثلة ذلك : له صَوْتُ
 صَوْتِ الْهَيْلِ ، ولهذا بكاء كَبَاءُ الْكَلْبِ ، فبكاء الكلبى . مصدر منصوب بفعل
 محذوف وجوبا ، والتقدير تَبْكِي بَكَاءَ الْكَلْبِ .

فإن كان ما قبل هذا المصدر ، ليس جملة ، وجب الرفع ، مثل : صَوْتُهُ
 صَوْتُ حِمَارٍ ، وبكائه بُكَاءُ الْكَلْبِ .

وكذا لو كان قبله جملة ليست مشتملة على الفاعل فى المعنى ، مثل :
 هذا صوت صوت حمار ، وهذا بكاء بكاء الكلبى .

والى هذا الموضع أشار ابن مالك بقوله :
 كَذَاكَ ذُو التشبيه بعد جُمْلَةٍ كَ (لى بُكَاءُ ذَاتِ عَضَلَةٍ)
 والمضلة الدامية ، وبُكَاءُ ذَاتِ عَضَلَةٍ ، أى : بكاء من أصابها دامية .



الخلاصة :

- ١ — يحذف عامل المصدر (المفعول المطلق) جوازاً إذا دل عليه دليل .
- ٢ — ويحذف وجوبا ، إذا كان بدلا من فله سواء كان :
 (١) بدلا من فعل (ظلى) مقصودا به : الأمر ، أو النهى ، أو الدعاء ،
 أو التوبيخ ، مثل سكوتا لا تكلمنا (وهذا الموضع قياسى) .

(ب) أو كان بدلا من فعل خبري ، وهو مسموع في مثل : سَمِعَ وطاعة ،
وقياسي فيما يأتي :

(ا) إذا كان المصدرُ تفصيلا . مثل : انظر إلى شكواي فأَما رَفْعًا وإِما
قبولا .

(ب) وإذا كان المصدر مكرَّرًا ، أو محصورًا ، مثل : سيرا سيرا ، وإنما
أنت سيرا .

(ج) أو كان المصدر مؤكدًا لنفسه مثل : لَهُ عَلَى الْفِ اعترافا ، أو لغيره ،
مثل : أَنتَ ابْنِي حَقًّا .

(د) أو كان المصدر دالا على تشبيه ، مثل : للمعْنَى صوتٌ صوتُ البلبِلِ
والأمثلة والتفصيل قد تقدمت .



أسئلة وتمارين

- ١ - عرف المفعول المطلق ، وبين الفرق بينه وبين المصدر .
 - ٢ - ما أنواع المفعول المطلق ؟ مع التمثيل لكل نوع .
 - ٣ - بماذا ينصب المفعول المطلق ؟ مع التمثيل .
 - ٤ - ما الذى ينبى عن المصدر عند حذفه ؟ مثل لخمسـة أنواع منها ؟
 - ٥ - هل يجوز كتبة المصدر أو جمعه ؟ وضع ما تقول .
 - ٦ - متى يجوز حذف عامل المصدر جوازاً ؟ ومتى يحذف وجوباً ؟ مع التمثيل للحذف مع المصدر الطلبى بثلاثة أنواع وبأخرى للحذف مع المصدر الخبرى .
 - ٧ - أشرح قول ابن مالك :
- وحذف عامل المؤكـد امتنع وفى سواه للـليل مشـع
- ٨ - عرف المصدر المؤكـد لغيره ، مع التمثيل :
 - ٩ - مثل لما يأتى مفعول مطلق يتمتع حذف عامله ، وآخر يجب حذف عامله :



تمارين

- ١ - بين نوع المفعول المطلق ، والمصدر العامل ونوعه فيما يأتى :
(وكلم الله موسى تكليماً) نظرت إلى العالم نظرة الإعجاب ، قرأت الكتاب قرائتين ، عجباً لبعض الناس : إذا تحدث لا ينظر فيما يقول نظرة فاحصة ، ولو أنه فكر بعض التفكير ، ولم يندفع ذلك الإندفاع ، لأمنى عليه سامعوه ثناء عظموا
﴿ ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسوراً ﴾ .
 - ٢ - بين المفعول المطلق ، وحكم حذف العامل فيما يأتى ، مع التوجيه : قدوماً مباركاً ، حجا مهرورا ، صبرا لا جزعاً ، وسماً وطاعة ، أكسلاً والامتحان على الأبواب ؟ تعبت من المذاكرة فتركها لأشياء أخرى : فلما مشيا فى الحقل ، وإما استماعاً للإذاعة ، وإما عملاً يدويا .
 - ٣ - للمضى صوت صوت الليل - هذا صوت صوت الليل ، لما حذف عامل المصدر فى المثال الأول وجوباً ، دون الثانى ؟
 - ٤ - اعرب ما تحته خط فى البيت الآتى :
- وقد يجمع الله الشـيئين بعدما يظن كل الظن أن لا تـلاها



المفعول له

ويسمى : المفعول لأجله ، ومن أجله ، وهو أقرب المفعولات إلى المفعول المطلق لأنه مصدر مثله .

تعريفه :

هو : المصدر المفهم علة (أى : المبين لسبب الفعل) المشارك لعامله فى الوقت وفى الفاعل ، وذلك مثل : ضَرَبَ خَالِدُ ابْنَهُ تَأْذِيًا ، تَأْذِيًا ، مصدر ، مفهم للتعليل ، لأن المعنى ضربه لأجل التأديب (وعلامة ذلك : أن يصح وقوع المصدر جوابا عن سؤال هو : لم ضرب خالد ابنه ؟) وهو مشارك لعامله وهو (ضَرَبَ) فى الوقت ، لأن زمن التأديب هو زمن الضرب ، ومشارك له فى الفاعل ، لأن فاعل الضرب هو (خالد) وهو فاعل التأديب أيضا .

ومثله : زَرَتْ المَرِيضَ اطمئنانًا عليه ، وَجَدْتُ شُكْرًا ، فَكَلَّمْتُ مِنْ (شُكْرًا واطمئنانًا) مفعول لأجله لأنه مصدر ، ومفهم للتعليل ، أى : السبب لأنه يصح أن يقع جوابا عن سؤال هو : لم زرت المريض ؟ ولم جُذْتُ ؟ وهو مشارك لعامله (زَرْتُ ، وَجَدْتُ) فى الفاعل وفى الوقت .

شروط المفعول له :

يشترط فى المفعول له (كما عملت من التعريف) أربعة شروط :

١ - أن يكون مصدرًا ، وأن يكون علة لما قبله ، متّجدا مع فاعله فى الوقت ، وفى الفاعل :

حكم جر المفعول له :

إذا استوفى المصدر تلك الشروط الأربعة جاز أن يتصّب وجاز أن يُجرّ بحرف من حروف الجر التي تفيد التعليل ، فنقول : ضربت ابني تأديبا ، أو للتأديب ^(١) ، وزرْتُ المريضَ اطمئنانا أو للاطمئنان .
فإذا فقد ، مَا أَفَادَ العلة ^(٢) : شرطا من هذه الشروط : وجب جره بحرف من حروف الجر التي تفيد التعليل وهي اللّام ، ومن ، والباء ، وفي ^(٣) .

فمثال : ما فقد المصدرية : قولك ، سافرتُ للمال ، وعدت لأولادي ، فالمال والأولاد ، مصدرين ، ومثاله : جئتُك للعسل والسمن ، ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت قولك ، جئتُ اليومَ للإكرامِ غدا ، ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل ، قولك : حضرَ محمدٌ لإكرامِ خالدٍ له ، وزعمَ قوم أنه لا يشترط في نصب المفعول له إلا كونه مصدرا ، مُبَيَّنًا للعلة ، ولا يشترط إتحاده مع عامله في الوقت ، ولا في الفاعل ، فجوزوا نصب (إكرام) في المثالين السابقين ^(٤) .

(١) لكن عند جره : لا يعرب مفعولا لأجله ، وإنما يعرب جار ومجرور متعلقا بعامله .
على الرغم من استيفائه الشروط ، وعلى الرغم أن معناه في حالتي النصب والجر لا يختلف .
(٢) أما المصدر الذي فقد العلة ، مثل : عبدتُ الله عبادة : فلا يجر بحرف جر التعليل ، فالمصدر هنا منصوب ، لأنه مفعول مطلق مؤكد لعامله .

(٣) ومن أمثلة (في) للتعليل : قوله عليه السلام (دخلتُ امرأة النارَ في هرة حبستها) أي بسبب هرة ، ومن أمثلة (الباء) قول تعالى ﴿ فَيُظْلَمُ مِنْ الَّذِينَ هَاقُوا حَرْمَنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ . أي : بسبب ظلم ومثال (من) التي للتعليل قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ أَمْلَاقٍ ﴾ أي بسبب أَمْلَاقٍ .

(٤) لهم استلوا بقوله تعالى : ﴿ وهو الذي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ (فخوفا وطمعا) مفعول لأجله مع عدم الاتحاد في الفاعل .

وقد أشار ابن مالك إلى ما تقدّم ، فقال :
يُنصَبُ مفعولا له المصدرُ ، إنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا ، كَجُذِّ شُكْرًا وَدِنْ
وَهُوَ بِمَا يَفْعَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقَفًا وَقَاعِلًا ، وإنْ شرطًا فَقَدْ
فاجَرَّهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ ، كَلِزْهَدْ ذَا قَنَعٍ
وقوله : جُذِّ شُكْرًا ، وَدِنْ لِّلَّهِ طَاعَةً ، فحذف المفعول لأجله للعلم به .

أحوال المفعول لأجله وحكم كل حالة :
المفعول له : المستكمل للشروط السابقة . له ثلاثة أحوال :
١ — أن يكون مجردا من (آل) والإضافة .
٢ — وأن يكون مضافا .
٣ — وأن يكون محلى بالألف واللام ، وكلها يجوز أن تُنصَبَ ، وأن تُجَرَّ
بحَرْفِ التعليل . لكن النصب والجرُّ فيها ليسا على درجة واحدة ، فالمجرد
من (آل) والإضافة : الأكثر فيه النصب ، مثل : ضربتُ ابني تَأْدِيبًا ، ويجوز
فيه الجر (بقلّة) فنقول : ضربتُ ابني للتأديب .

وزعم بعضُ النحاة أنه لا يجوز جره :
والمقترن بالألف واللام : الأكثر فيه الجر ، ويجوز فيه النصب ، فقولك
ضربتُ ابني للتأديب . أكثر من : ضربتُ ابني التأديبَ ، وقولك : اجلس بين
الأصدقاء للصّليح ، أكثر من قولك . اجلس بين الأصدقاء الصّليح .

ومما جاء منصوبا — من المقرون بأل — قول الشاعر :
لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ^(١)

(١) اللغة : الهيجاء : الحرب . زمر : جماعات جمع زمرة .
الإعراب : لا : نافية : أقعد : مضارع والفاعل مستر . الجبن : مفعول له . عن الهيجا :
منطلق بأقعد ، زمر : فاعل توالَتْ :

أى لا أقعد للجن ، فالجن مفعول له منصوب ، ومثاله قول الشاعر :
 قَلَيْتَ لى يَهِيمُ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا شَتَا الْإِغَارَةَ قُرْسَانَا وَرُكْبَانَا^(١)
 أى : شتوا للإغارة ، فالإغارة مفعول له منصوب .

وأما المضاف فيجوز فيه النصب والجر على السواء ، تقول : ضربت ابني
 تَأْدِيَةً ، أو لتأديته ، ومما جاء منصوبا « قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي
 أَذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَرَارَ الْمَوْتِ) ومنه قول الشاعر :
 وَأَغْفِرُ عَوْرَةَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَةَ
 وَإِعْرَاضُ عَنْ شَرِّ اللَّثِيمِ تَكْرِمًا^(٢)

فادخاره : مفعول لأجله منصوب ، وهو مضاف أما تكرما ، فمفعول لأجله
 منصوب : لكنه من النوع الأول (المجرد) :

= والشاهد : فى لفظ « الجن » حيث جاء مفعولا له مقترنا بالالف واللام ، ونصب على قلة .
 (١) اللغة : شتوا : فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة ، والإغارة ، الهجوم على العدو .
 الإعراب : ليت : حرف تمنى ونصب ، لى : خبرها . قوما : اسمها ، بهم : متعلق
 بمحذوف حال من « قوما » : إذا ركبوا شرط وفعله . وشتوا : جواب الشرط : الإغارة :
 مفعول لأجله ، قُرْسَانَا : حال من الركوب فى « شتوا » وركبانا مطوف عليه .
 والشاهد : فى (الإغارة) حيث جاء مفعولا لأجله . منصوبا مع أنه مقترن (بأل) والأكثر
 فيه الجر .

(٢) عوراء : هى الكلمة القبيحة ، وكل ما يستحي منه — فهو عورة ، ادخاره استفاء
 لمودته .

والإعراب : عوراء مفعول أغفر ، والكريم : مضاف إليه ، إدخاره : مفعول لأجله ، مضاف
 إلى الضمير ، تكرما : مفعول لأجله .

والشاهد : فى (ادخاره) حيث جاء مفعول لأجله ، وهو مضاف ونصبه وجره سواء وفيه
 شاهد آخر هو (تَكْرِمًا) فهو مفعول لأجله ، مجرد ، ومن هنا نعلم أن المفعول لأجله يأتي
 معرفة ، وتكره .

وقد أشار ابن مالك إلى أنواع المفعول لأجله ، وبين درجة النصب والجر
في كل نوع ، فقال :

وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمَجْرُودُ وَالْعَلَّكَ سُرٌّ فِي مَصْحُوبٍ (أَلْ) وَأُنْشَلُوا
لَا أَقْعُدُ الْجُنَيْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَغْدَاءِ

والضمير في : (يصحبها) لحروف الجر ، أى قليل في المجرد أن يجر
وكثير في المقترن بأل أن يجر ، وقد جاء النصب كما في البيت .

الخلاصة :

المفعول لأجله هو المصدر المبيّن علة : المشارك لعامله في الوقت والفاعل ،
ويجوز فيه النصب والجر ، ويشترط لجواز نصبه أربعة شروط كما عرفت
فإذا فقد شرط ، من تلك الشروط تعين الجر ، وأنواعه ثلاثة ، والأكثر في
المجرد أن يكون منصوبا والأكثر في المقترن بأل أن يكون مجرورا بحرف
تعليل أما المضاف فيجوز فيه نصب والجر على السواء ، والأمثلة والتفصيل
قد تقدم .



أسئلة وتمارين

- ١ — عرف المفعول لأجله ، ثم بين الشروط اللازمة لجواز نصبه ، ومتى يجب جره بحرف تعليل ، مع التمثيل .
- ٢ — اذكر أحوال المفعول لأجله ، وحكم كل حالة مع التمثيل .



تطبيقات

١ — بين فيما يأتي : المفعول لأجله ونوعه ، وحكمه من حيث النصب أو الجر ، أو جواز الأمرين . لازمت البيت استجماما ، وأسعى بين المتخصصين . التوفيق ، وتحفظ في كلامي خشية الزلل ، تهتم الدولة بالصناعة رغبة في سد احتياجاتها ، وتعنى بذلك الحرص على زيادة دخلها ، العاقل من يجدد للوصول إلى غايته ، ولا يقعد عن ذلك ، خياء من أحد أو خوف الإخفاق : فالحياة عمل وجهاد ، ومن قصر في عمله كسلا بكى في غده ندما .

- ٢ — أعرب البيت الآتي :
وأختر قرينك وأصطفية تفائلا
إن القرين إلى المقارن ينسب



المفعول فيه : وهو المسمى ظرفا

تعريفه :

الظرف : أى : المفعول فيه ، هو اسم يدل على زمانٍ أو مكان ، ويتضمن معنى (فى) بآطراد ، فهو ينقسم : إلى ظرف زمانٍ وإلى ظرف مكان .

مثل ، جلست هنا أزمانا ، فهنا ظرف مكان ، وأزمانا : ظرف زمان . وكل منهما تضمن معنى (فى) لأن المعنى ، جلست فى هذا الموضع فى أزمان ، ومثل : خرجت صباحا ومشيت يمين الطريق ، فصباحا ظرف زمان ويمين ظرف مكان وكل منهما تضمن معنى (فى) لأن المعنى : خرجت فى الصباح ومشيت فى يمين الطريق .

فالشرط إذن فى الظرف : أن يكون متضمنا معنى (فى) بآطراد ، فإذا لم يتضمن اسم الزمان أو المكان معنى (فى) لم يكن ظرفا ، ويشتمل ذلك أن يقع الزمان أو المكان ، مبتدأ ، أو خبرا ، أو قاعلا ، أو مفعولا به ، أو مجرورا بحرف ، فلا يسمى شيئا من هذا ظرفا .

مثل : يوم الجمعة يوم مبارك ، والدار دار واسعة ، فكل من يوم وه دار ، استعمل مبتدأ وخبر ، وليس ظرفا ومثل : جاء يوم الامتحان ، (فيوم) فاعل للفعل جاء ، ومثل : شهدت يوم النصر ، واحييت مجلس والدى : فمجلس اسم مكان ، ويوم اسم زمان . واستعمل كل منهما مفعولا به ، وليس ظرفا .

ومثل : جئت فى يوم الجمعة ، وجلست فى المكان القريب : فاستعمل الزمان والمكان مجرورًا (بنى) وليس ظرفا ، (على أن فى هذا ونحوه خلافا فى تسميته ظرفا) .

ومن هنا تعلم : أن اسم الزمان والمكان : إذا كان مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مجروراً ، لا يسمى ظرفاً ، لأنه في تلك الأحوال لا يتضمن معنى (في) وكذلك إذا تضمن الزمان والمكان معنى (في) بغير إطراد ، نحو ، قولهم : دخلت البيت وسكنت الدار ، وذهبت الشام فكل واحد من البيت ، والدار والشام ، يتضمن معنى (في) ولا يسمى ظرفاً ، لأن تضمنه معنى (في) ليس بإطراد ^(١) : لأنها لا تستعمل بمعنى (في) مع غير تلك الأفعال ، فلا تقول : نمت البيت ، وقعدت الدار ، وأقمت الشام ، بل يتعين ذكر (في) معها . لأن هذه أسماء مكان مختصة (لا مبهمة) وأسماء المكان المختصة لا يجوز حذف (في) معها .

إعرابها :

وعلى ذلك فكلية (البيت ، والدار ، والشام) في قولهم : دخلت البيت ، وسكنت الدار ، وذهبت الشام ، ليست منصوبة على الظرفية ، بل منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، لأنها ليست ظرفاً لأن الظرف ما يتضمن (في) بإطراد وهذه متضمنة معنى (في) لا بإطراد وإعرابها : منصوبة على التشبيه بالمفعول به هو رأى ابن مالك ، وفيه نظر ، لأنك لو جعلت هذا الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى (في) لأن المفعول به لا يتضمن معنى (في) فكذلك ما أشبهه ^(٢) .

(١) المراد بالإطراد : أن تستعمل الكلمة ظرفاً بمعنى (في) مع سائر الأفعال .

مثل : خرجت صباحاً . فلو غيرت الفعل وقلت : مشيت صباحاً ، أو سافرت صباحاً ، وقابلتك صباحاً : لبقيت كلمة صباحاً ، بمعنى (في) مع كل فعل . وأما مثل : البيت . والدار ، والشام . في الأمثلة فكون بمعنى (في) مع الفعل دخل ، وسكن ، وذهب فقط وليست بمعنى (في) بإطراد لأنها لا تستعمل بمعنى (في) مع سائر الأفعال فلا يصح أن تقول : نمت الدار ولا قعدت البيت لما عرفت .

(٢) وقيل : أنها تعرب ظرفاً ، وقيل هذا لا يشترط الإطراد ، وقيل فيه إعراب ثالث : هو -

ولذا قيل : إنها منصوبة على نزع الخافض أو على أنها مفعول به . وقد أشار ابن مالك إلى التعريف السابق للظرف فقال :

الظَّرْفُ : وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضَمَّنَا (في) بِأَطْرَادِ كَهُنَّا انْكُثْ أَزْمَنَا

عامل النصب في الظرف :

- حكم الظرفِ النصبُ ، زمانا أو مكانا . والناصبُ له ماوقع فيه ^(١) وهو :
- ١ - المصدر ، مثل : المشى صباحا مفيد ، فصباحا ظرف زمان والناصب له المصدر (مشى) ومثل : إكرامك زيدا يومَ الجمعة أَمَامَ الناسِ عملٌ جميلٌ ، فيوم وأمام (ظرفان) والناصب لهما المصدر (إكرام) .
 - ٢ - الفعل ، مثل : قابلتُ محمدا يومَ الخميس عند شاطئِ النيل ، (فيوم وعند) ظرفان والناصب لهما الفعل (قابل) :
 - ٣ - الوصف ، مثل : أنا حاضرٌ غدا عندك (فعندا وعند) ظرفان والناصب لهما . اسم الفاعل (حاضر) .
- وهذا العامل (أى ناصب الظرف) إما مذكور كما مثلنا ، أو محذوف جوازا أو وجوبا .

١ - حذف العامل جوازا :

ويحذف عامل الظرف جوازا : إذا دلَّ عليه دليل ، كأن يقال لك : متى حضرت ؟ فتقول : يومَ الخميس . والتقدير ، حضرت يومَ الخميس ، وأن يقال لك : كم ميلا مشيت ؟ فتقول : ميلين . وكم سرت ؟ فتقول : فرسخين ، أى : سرت فرسخين .

= أن يكون مفعولا به ، وقيل منصوبة على نزع الخافض والخلاصة أن في نصبها آراء أربعة .

(١) المراد : اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (أى : في الظرف) .

فمثلا : خرجت صباحا ومشيت ساعة : الخروج واقع في الصباح والمشي واقع في الساعة ، والذي دل على الخروج ، وعلى المشى : خرج ومشى :

٢ - ويحذف عامل النصب في الظرف وجوبا لهما يأتي :

- (أ) إذا وقع الظرف صفة ، مثل : شاهدت طائرا فوق النخيل .
(ب) إذا وقع الظرف خبرا ، مثل : الأزهار أمامك ، ومحمد عندك ، ومنه : ظننت محمدا عندك (لأن) الظرف (عندك) خبر في الأصل .
(ج) إذا وقع الظرف حالا ، مثل : رأيت الهلال بين السحاب ، وشاهدت محمدا عندك .

- (د) إذا وقع الظرف صلة ، مثل : جاء الذي عندك : وشاهدت التي معك .
(هـ) إذا وقع الظرف مشغولا عنه ، مثل : يوم العيد زرت فيه صديقي ^(١) .

بم يقدر العامل المحذوف في المواضع السابقة ؟

والعامل المحذوف في الثلاثة الأولى : الخبر ، والصفة ، والحال ، يجوز أن يقدر اسما (بمعنى : مُستقر) أو فعلا (بمعنى : استقر) أما في الصلة : فيجب تقدير العامل المحذوف فعلا (بمعنى ، استقر) ، لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، والفعل مع فاعله المحذوف جملة = ويقدر في المشتغل عنه بما يناسب المفسر الواقع بعد الظرف ، فتقدر في المثال (السابق) فعلا هو : زرت يوم العيد :

وقد أشار ابن مالك إلى عامل النصب في الظرف ، وإلى حذفه فقال :
فَالصِّبَةُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ : مُظْهِرًا كَانَ ، وَإِلَّا فَآلُوهُ مَقْلُورًا ؟



(١) وهناك موضع سادس ، لحذف العامل وجوبا ، وهو أن يكون الظرف مسوعا فيه الحذف لا غير ، كما سمع عن العرب : حيد الآن ، أي كان ذلك حيدا واسمع الآن فاصب (حين) عامل ، وتاصب (الآن) عامل آخر فهما في جملتين .

الخلاصة :

١ — العامل فى الظرف : ما وقع فيه ، وهو : المصدر ، أو الفعل ، أو الوصف :

٢ — والعامل يكون مذكورًا ومحلوفًا ، فيحذف جوازًا ، إذا دل عليه دليل ويحذف وجوبًا إذا وقع خيرًا ، أو صفة ، أو حالا ، أو صلة ، أو مشغولا عنه ، أو مسموعا حذفه عن العرب ، والأمثلة والتفصيل قد تقدمت .

ما ينصب على الظرفية ، ينصب على الظرفية ما يأتي :

١ — اسم الزمان ، وهو يقبل النصب على الظرفية ، مطلقا . أى سواء كان مبهما أو مختصا .

والمراد بالمبهم مادل على زمن غير محدود ولا مقدر ، وذلك مثل : حين ومدة ، ووقت ولحظة ، تقول : سرت حينًا ، وقعدت مدة ، وتمتعت وقتا ، واسترحت لحظة أو ساعة ^(١) .

والمراد بالمختص : مادل على زمن محدود مقدر ، سواء أكان معرفة أو نكرة ^(٢) . فالمعرفة يشمل : ما كان معرفا بالعلمية ، مثل : صمت رمضان أو بالإضافة ، مثل : سافرت يوم الخميس ، وحضرت يوم الجمعة ، أو معرفا (بآل) ، مثل : استرحت اليوم ، وأقيمت العام .

والنكرة : تشمل النكرة المعدودة ، مثل : سرت يوما : أو يومين والنكرة الموصوفة ، مثل : سرت يوما جميلا .

(١) لحظة وساعة : يكونان من الظروف المبهمة ، إذا أريد بهما مطلق زمن أما اللحظة المقطرة بطريقة عين والساعة كذلك . فهما من الظروف المختصة .
(٢) لا تدخل فى التعريف ، والتكثير : فى المبهم والمختص .

٢ — اسم المكان ، ولا يقبل النصب منه على الطرفية إلا نوعان الأول المبهم ، والثاني ما صيغ من المصدر ، بالشرط الذى سنذكره .

١ — فالمكان المبهم ، ما ليس له صورة ولا حدود محصورة ^(١) ويشمل الجهات والمقادير .

(١) فالجهات الست : فوق — وتحت — ويمين — وشمال — وأمام — وخلف — تقول : طار المصفور فوق البيت ، ووقف الحارس أمامه .

(ب) والمقادير : نحو — ميل ، وفرسخ . وبريد ، وغلوة « مائة باع » ^(٢) تقول : ركبت ميلا ، وسرت غلوة ، ومشيت فرسخا ، بنصبها على الطرفية .

وأما — المكان المختصر ، وهو ماله صورة وحدود محصورة ، مثل البيت ، والدار والمسجد ، فلا ينصب على الطرفية ، بل يتعين جره ، كما سيأتى :

٢ — وما صيغ من المصدر ، مثل : مجلس الأمير ، ومقعدته وموقفه ، ويشترط نصبه قياسا ، أن يكون عامله من لفظه — نحو : جلست مجلس الأمير ، وقعدت مقعده ، ووقفت موقف الخطيب .

فلو كان عامله من غير لفظه لا ينصب على الطرفية ، بل يتعين جره بغيره ، مثل : قعدت فى مجلس الأمير . ووقفت فى مقعده ، وجلست فى مرمى زيد ، ولا تقول : جلست مرمى زيد ، إلا شنوفاً — ومن الشنوذ تعبيرات وردت من العرب منصوبة شنوفا ولا يقاس عليها ، ومنها قولهم : هو منى

(١) أى : ليس له شكل مخصوص ، ولا بدء ونهاية مضبوطة من جوانبه وتوابعه ،

(٢) الغلوة : مائة باع ، وقيل : ثلاثة فراع والميل عشر غلوات : أى ألف باع والفرسخ ،

ثلاثة أميال ، أى ثلاثة آلاف باع . إلخ .

مَقْعِدُ الْقَابِلَةِ « أَى الدَّايَةِ »^(١) وَمَقْعِدُ الْإِزَارِ ، وَهُوَ مِثْنَى مَزْجَرِ الْكَلْبِ^(٢) وَمَنَاطُ الثَّرْيَا^(٣) وَمَعْنَى الْمَثَالِينَ الْأَوَّلِينَ : أَنَّهُ قَرِيبٌ ، وَمَعْنَى الْأَخِيرِينَ . أَنَّهُ بَعِيدٌ . وَوَجْهَ شُدُودِ تِلْكَ الْأَمْثَلَةِ : أَنَّ اسْمَ الْمَكَانِ « الْمَشْتَقِ » فِيهَا ، جَاءَ مُنْصَوِّبًا ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَبْلَهُ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ وَلِذَلِكَ كَانَ نَصْبُهُ شُدُودًا ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ وَكَانَ الْقِيَاسُ فِي الْأَمْثَلَةِ الْجَرِّ بِنِى فَيَقَالُ : هُوَ مِثْنَى فِي مَقْعِدِ الْقَابِلَةِ وَفِي مَقْعِدِ الْإِزَارِ ، وَفِي مَزْجَرِ الْكَلْبِ ، وَفِي مَنَاطِ الثَّرْيَا ، وَلَكِنَّ نَصْبَ شُدُودًا^(٤) .

وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى مَا يَنْصَبُ مِنَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ عَلَى الظَّرْفِيَةِ فَقَالَ :
وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مِثْمَهَا
نَحْوُ الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَثَرْتَى مِنْ رَمَى
ثُمَّ بَيَّنَ شَرْطَ نَصْبِ اسْمِ « الْمَكَانِ » الَّذِى صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ فَقَالَ :
وَشَرْطُ كَوْنِهِ ذَا مَقْيَاسٍ أَنْ يَقَعُ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعٌ



(١) أَى قَرِيبَ مِثْنَى كَقَرِيبِ مَكَانِ قَعْدِ الْقَابِلَةِ (الدَّايَةِ) مِنَ الْمَرْأَةِ عِنْدَ وَلَادَتِهَا وَكَقَرِيبِ مَحَلِّ عَقْدِ الْإِزَارِ مِنْ عَاقِدِهِ .

(٢) أَى : فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ عَنِّي ، كَبَعْدِ مَكَانِ زَجَرِ الْكَلْبِ مِنْ زَاجِرِهِ ، يَرِيدُ الذَّمَّ .

(٣) أَى : هُوَ فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ عَنِّي ، كَبَعْدِ مَكَانِ نَوَاطِ الثَّرْيَا — أَى تَعَلُّقِهَا مِنَ النَّاضِرِ إِلَيْهَا : يَرِيدُ الْمَدْحَ . أَى أَنَّهُ لَا يَدْرِكُ فِي الشَّرَفِ وَالرَّفْعَةِ كَمَا لَا يَدْرِكُ مَكَانَ الثَّرْيَا .

(٤) وَيَكُونُ مُنْصَوِّبًا بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : هُوَ مِثْنَى مُسْتَقَرٌّ فِي كُنَا فَإِذَا ذَكَرَ لَوْ قَلَّو الْعَامِلُ مِنْ لَفْظِهِ . كَانَ نَصْبُهَا عَلَى الظَّرْفِيَةِ قِيَاسًا بِدُونِ شُدُودِ كَانَ يُقَالُ زَجَرُ مَزْجَرِ الْكَلْبِ . وَقَعْدُ مَقْعِدِ الْقَابِلَةِ وَمَنَاطُ مَنَاطِ الثَّرْيَا .. الخ .

الخلاصة :

اسم الزمان : يقبل النصب على الظرفية : أى سواء كان مبهماً أو مختصاً .
واسم المكان لا يقبل منه إلا نوعان : المبهم كالجهات الست والمقادير ،
وما صيغ من المصدر على وزن : مفعّل . بشرط أن يكون عاملاً من لفظه ،
مثل : جلست مجلساً أخى — وما ورد ، منصوباً بدون ذلك الشرط : فشاذ
يحفظ ولا يقاس عليه .

ملاحظات

أولاً : ظاهر كلام ابن مالك السابق : أن المقادير ، كميل ، وما صيغ من
المصدر ، كمجلس من أسماء المكان المبهمة : والتحقيق أن فيها خلافاً
وتفصيلاً : أما المقادير : فمذهب الجمهور ومنهم (ابن مالك) أنها من
الظروف المبهمة ، لأنها وإن كانت معلومة المقدار ، فهي مجهولة الصفة
لأن محلها غير معلوم ، وذهب الأستاذ على الشلّوين : أنها ليست من الظروف
المبهمة ، لأنها معلومة المقدار — وأما ما صيغ من المصدر : فيكون مبهماً ،
مثل : جلست مجلساً ويكون مختصاً ، مثل : جلست مجلس الأمير .

وظاهر كلام ابن مالك أيضاً : أن مرمى . مشتق من الفعل « رمى » وليس
هذا على مذهب البصريين . فإن مذهبهم : أنه مشتق من المصدر لا من
الفعل .

ثانياً : علمت أن ظرف المكان المختص : ماله صورة وحدود محصورة
مثل : الدار ، والبيت ، والمسجد ، وأنه لا ينتصب على الظرفية — ولكن
أعلم أنه يستثنى من ذلك حالتان سمع فيهما النصب فى اسم المكان
المختص .

الأولى : أن يكون عامل الظرف الميكاني ، هو الفعل « دخل » أو « سكن »
أو « نزل » فقد نصبت العرب كل ظرف مختص مع هذه الثلاثة نحو : دخلت
الدار ، وسكنت البيت ، ونزلت البلدة .

الحالة الثانية : أن يكون الظرف الميكاني المختص وهو كلمة « الشام »
وعامله هو الفعل « ذهب » مثل : ذهبت الشام ، وقد اختلف الناس في توجيه
النصب في مثل تلك الأمثلة ، (كما نقدم) ف قيل : هي منصوبة على الظرفية
شدوذا وقيل : منصوبة على إسقاط حرف الجر ، والأصل دخلت في الدار
فحذف حرف الجر فانتصب الدار . نحو مررت زيدا ، وقيل منصوبة على
التشبيه بالمفعول به ^(١) .

الظرف المتصرف وغير المتصرف :

ينقسم كل من اسم الزمان والمكان : إلى متصرف وغير متصرف :
١ — فالمتصرف : من ظرف الزمان والمكان : ما استعمل ظرفا وغير ظرف ،
بأن يقع مبتدأ أو خبرا ، أو فاعلا أو مفعولا به ، وذلك مثل : يوم « ومكان » ،
فإن كلا منهما يستعمل ظرفا ، مثل : سافرت يوم الجمعة ، وجلست مكانا :
ويستعمل فاعلا ، مثل : انقضى يوم « سعيد » ، وارتفع مكانك ، ويستعمل
مفعولا به ، مثل : أبغضت يوم الفراق ، وكرهت مكان النفاق .

فأنت ترى : أن الظرف ، يوم ومكان قد تصرف : فاستعمل ظرفا واستعمل
غير ظرف ،

(١) وذلك بناء على أن الفعل قاصر أى : لازم فأجرى الفعل القاصر مجرى المتعدى وهناك
مذهب رابع ، وهو إنها مفعول به حقيقة ، لأن دخل ونحوه يتعدى بنفسه تارة وبالحرف
أخرى ، وكثرة الأمر بن فيه تدل على أن كل منهما أصل .

٢ — وغير المتصرف من ظرف الزمان والمكان — هو : مالا يستعمل إلا ظرفا ، أو شبهه .

فمثال مالا يستعمل إلا ظرفا ، سَحَرَ ، إذا أريد به « سَحَرَ » يوم معين محدد ، نحو : أَزَوْرُكَ سَحَرَ يوم الخميس المقبل ، وإذا لم يرد به معين ، فهو ظرف متصرف ، نحو تمتعت بسَحَرٍ جَمِيلٍ ، وكقوله تعالى : ﴿ إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ .

ومثال مالا يستعمل إلا ظرفا أيضا . فوق ، نحو : جلست فوق الكرسي فكل واحد من « سحر » و « فوق » لا يكون إلا ظرفا ^(١) .

مثال ما يستعمل ظرفا وشبه ظرف : عند ولَدْن ، والمراد بشبه الظرف أن يستعمل مجرورا بمن .

فمثال « عند » ظرفا وشبه ظرف : مكثت عندك ساعة ثم خرجت من عندك . ولا تجر « عند » إلا بمن ، فلا يقول : خرجت إلى عندك ، وقول العامة خرجت إلى عنده : خطأ .

ومثال « لَدْن » ظرفا وشبهه : سأقصد الحدائق لَدْن الصبح إلى الضحى

(١) هذا صحيح بالنسبة لسحر المراد بها معين فأما (فوق) فالصواب أنها مما يلزم الظرفية أو شبهها . وهو الجر بمن لقوله تعالى ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْرِهِمْ ﴾ ومن الظروف التي تلزم النصب على الظرفية (قط وعوض) ظرفين للزمان الأول للماضي ، والثاني للمستقبل : ولا يستعملان إلا بعد نقي أو شبهة ، وقط مشتقة من قططت الشيء إذا قططته ، وعوض ، مشتقة من العوض ، وسمى الزمان عوض ، لأن كل جزء منه يخلف ما قبله فكان عوض عنه ، وقط مبنية على الضم في محل نصب أما (عوض) فبنية على الحركات الثلاث إذا لم تضاف فإن أضيفت أعربت .

ومن الظروف الملازمة أيضا للظرفية ، يينا وبينما . والظروف المركبة ، مثل صباح مساء ، وبين بين ، مثل : أزورك صباح مساء ومنها . مذ ومنذ إذا رفعت ما بعدهما ، وجملة ما خبرين عنه ، ومنها (بدل) إذا استعملته بمعنى كان ، مثل غد هذا بدل ذاك ، أى مكانه .

ثم أعود من لدنّها : ومن استعمالهما شبه ظرف قوله تعالى : ﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ .

أشار ابن مالك إلى الظرف المتصرف وغير المتصرف ، فقال :
وما يَرى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعَرَفِ
وغير ذِي التَّصَرُّفِ : الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلَمِ

الخلاصة :

الظرف المتصرف : ما استعمل ظرفا ، وغير ظرف ، مثل : يوم ومكان ،
ويمين ، وميل ، وغير المتصرف : مالا يستعمل إلا ظرفا ، مثل : سحر
وفوق ، وعند ولدن .

نيابة المصدر عن الظرف :

١ - ينوب المصدر عن ظرف المكان . قليلا : مثل قولك جلست قُرْبَ
زيد ، والأصل ، مكان قُرْبِ زيد ، فحذف المضاف « مكان » وأقيم
« المصدر » المضاف إليه مقامه فأعرب إعرابه وهو النصب على الظرفية .
ولّا ينقاس ذلك في ظرف المكان ، فلا تقول آتيتك جلوس زيد ، تزيد
مكان جلوسه ، بل يقتصر على ماسمع منه .

وينوب المصدر عن ظرف الزمان ، كثيرا ، نحو : جئتكَ صلاةَ العصر
وآتيتك طلوعَ الشمس ، وقُدومَ الحاج ، وخُروجَ زيد ، والأصل في الأمثلة :
وقتَ صلاةِ العصر ، ووقتَ طلوعِ الشمس ووقتَ قُدومِ الحاج ، ووقت
خروج زيد ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فأعرب إعرابه
وهو النصب على الظرفية .

ونباية المصدر عن ظرف الزمان كثير ، وقياسى فى كل مصدر ^(١) .

وقد أشار ابن مالك إلى نباية المصدر عن الزمان والمكان ، فقال :

وقد يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْنُوعٌ وَذَٰكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

الخلاصة :

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا ، وهو غير قياسى . وينوب عن
ظرف الزمان كثيرا وهو قياسى ، والأمثلة قد تقدمت .



(١) هناك أشياء أخرى تنوب عن ظرف الزمان أو المكان ، ومنها :

١ — أسماء العدد المميز باسم زمان أو مكان ، مثل : صمت عشرين يوما ، سرت ثلاثين
فرسخا فحرب : عشرين ، وثلاثين : ظرف .

مادل على كلية أحدهما أو جزئيه . ككل وجميع ، وبعض ونصف مثل : سرت كل
اليوم . نصف الفرسخ ، وسلوت السيلة بعض اليوم .

٢ — ما كان صفة لأحدهما ، مثل : جلست طويلا شرقى الدار .

٤ — ألفاظ مسبوقة توسموا فيها قصبوها على الطرف مجازا ، لتضمنها معنى (فى) نحو :
أحقاً إنك ذاهب فأحقا ، منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر ، وأنتك ذاهب ، فى
تأويل مصدر مبتدأ مؤخر والأصل ، أفى حق ويجوز أن يعرب حقاً ، مفعول مطلق لفعل
محذوف تقديره . (حق) بمعنى ثبت ، والمصدر المنسبك فاعله .

أسئلة وتمارين

- ١ — ما المفعول فيه ؟ وما ناصبه ؟ وما حكم هذا الناصب من حيث الذكر والحذف ؟
- ٢ — متى يحذف عامل الظرف وجوبًا ؟ وبم تقدر العامل ؟ ومتى يحذف جوازًا ؟ مع التمثيل .
- ٣ — لماذا نصب على الظرفية صباحًا . فى : خرجت صباحًا : ولم ينصب البيت على الظرفية ، فى : دخلت البيت ؟ وكيف تعرب لفظ البيت على ذلك ؟
- ٤ — ما الفرق بين الظروف المنصرفة ، وغير المنصرفة مع التمثيل ؟
- ٥ — ينوب المصدر عن الظروف قليلا وكثيرا وضع ذلك مثلا .



تمارين

- ١ — بين فيما يأتى ما ينصب على الظرفية ، وما لا ينصب موضعا نوع الظرف من حيث كونه مبهما أو مختصا متصرفا أو غير متصرف مع التعليل :
يومك يوم مبارك : شاهدت يوم النصر ، وجاء يوم الامتحان ، ذهبت الشام — يعينك أوسع من شمالك « واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله » — « أعمل ما استطعت صباحا ومساء » فإذا تعبت فاسترح ساعة — سهرت ليلة الجمعة ، ورأيت الهلال بين السحاب ، صنعت مصنع الورق ، وجلست مجلس المتعلم .
- أخرج من البيت شروق الشمس ، أزوركم فى الشهر الآتى : قدوم الحاج ، جلست قرب البيت .
- ٢ — بين الظرف ، ونوع العامل فيما يأتى :
الطيارة مرتفعة فوق السحاب — أنجزت عملى مساء ، ثم قعدت أمام المذياع استمع إليه ، المشى يمين الطريق أسلم ، والجري وراء السيارات خطر .
- ٣ — لماذا لا يعد اسم الزمان والمكان ظرفا فيما يأتى :
عطلة المدارس فى الصيف ، وهى شهران ونصف شهر ، من الأفضل أن نمشى كل يوم مقلدا ساعة فى الصباح .



المفعول معه

أمثلة :

- ١ — جلس الوالدُ مَعَ الأبناءِ — جلس الوالدُ والأبناءُ .
- ٢ — مَشَيْتُ مَعَ الطريقِ حَتَّى المَعهدِ — مَشَيْتُ والطريقِ .
- ٣ — سافِرَ مَعَ طريقِ السَّلامَةِ — سافِرَ وطريقِ السَّلامَةِ .

التوضيح :

في الأمثلة الأولى ، جاءت كلمة مع ، التي تفيد المصاحبة ، وفي الأمثلة المقابلة ، جاءت الواو بدلا منها — ولم يتغير المعنى ، لأن الواو بمعنى « مع » ، فإذا قلت : مثلا :

١ — جلس الوالد مع الأبناء : دل ذلك على مصاحبة الأولاد ومشاركتهم لوالدهم في الجلوس ، لوجود كلمة « مع » التي تدل على المعية ، أى : المصاحبة . ولو قلت في الجملة : جلس الوالد والأبناء ، لم يتغير المعنى لأن الواو بمعنى « مع » .

٢ — وإذا قلت ، مشيت مَعَ الطريق : دل ذلك على مصاحبة الطريق للمشى لوجود كلمة « مع » وليس المراد أن الطريق يمشى حقيقة . وإلا لكان المعنى فاسداً ، ولكن المراد ، أن المشى مقترنٌ بهذا الطريق — ولو قلت في الجملة مشيت والطريق ، لم يتغير المعنى لأن الواو بمعنى « مع » وكذلك .

سافر مع طريق السلامة : لو قلت مكانها ؛ سافر وطريق السلامة لم يتغير المعنى ، لأن الواو هنا بمعنى « مع » تفيد المعية والمصاحبة .

وعلى ذلك فالأمثلة السابقة التي وقع فيها « الواو » بمعنى « مع » يعرب الاسم بعدها : مفعولا معه منصوبا ، وليس كل اسم بعد الواو يعرب مفعولا معه ، بل للاسم الواقع بعد الواو حالات ستعرفها .
واليك بالتفصيل — تعريف المفعول معه ، وأحوال الاسم بعد الواو .

المفعول معه :

هو : الاسم الفضلة ، المنتصب بعد « واو » بمعنى : مع ، مثل : جَلَسْتُ والأولاد ، ومشيت والطريق ، وسرْتُ والنيل ، وحضر محمد وطلوع الشمس :

العامل في المفعول معه :

المفعول معه حكمه النصب ، والناصب له . ما تقدمه : من الفعل . أو ما أشبهه في العمل .

١ — فالفعل . مثل سرتُ والنيل ، وحضرتُ وطلوع الشمس . وترك السيارة والسائق .

٢ — وشبه الفعل ، ما أشبهه في العمل ، كأنه الفاعل ، مثل : أنا سائرُ والنيل . وأنا حاضرُ وطلوعُ الشمس ، وكأنهم المفعول ، مثل : السيارة متروكةً والسائق ، وكأنه المصدر ، مثل : أعجبتُ سركُ والنيل ، واسم الفعل مثل : رويتهُ والناصب .

فالأسماء الواقعة بعد الواو في الأمثلة — وقعت : مفعولا معه منصوبا بما سبقه من الفعل . أو شبهه . وهذا هو الصحيح .

وهناك أقوال أخرى : في عامل النصب في المفعول معه ، ومنها أن الناصب للمفعول معه هو « الواو » وهذا غير صحيح ، لأن الحرف المختص

بالاسم — إذا لم يكن كالجزء منه لا يعمل إلا الجر ، كحروف الجر ولا يعمل النصب . وإنما قلنا . إذا لم يكن كالجزء منه : احترازًا من الألف واللام : فإنها مختصة بالاسم « كالرجل » ولم تعمل فيه شيئاً ، لأنها كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها : مثل : مررت بالرجل .

متى يكون المفعول معه قياسياً ؟

والمفعول معه : مقيس في كل اسم وقع بعد « واو » بمعنى « مع » وتقدمه فعل أو شبهه ، ولم يصح عطف الاسم على ما قبل الواو من جهة المعنى ، مثل : قول الرجل لابنته : سيبرى والطريق مسرعة^(١) .

فسبرى : فعل أمر وياء المخاطبة فاعل ، والطريق : مفعول معه ومسرعة حال ، ومثل : مات زيد وطلوع الشمس ، وسرت والنيل^(٢) .

وقد أشار ابن مالك إلى تقدم من تعريف المفعول معه ، وناصبه فقال :
يُنصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ سَبَّرَ وَالطَّرِيقَ مُسْرَعَةً
بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَّرَ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَائِ فِي الْقَوْلِ الْأَخْفَى

الخلاصة :

كما أشار ابن مالك : أن المفعول معه : الاسم المنصوب بعد واو تفيد المعية ، وناصبه الفعل أو شبهه ، وليس الواو على الصحيح ، ولا بد أن يسبقه العامل ، ولا يتأخر عنه .

وقوع المفعول معه بعد « ما » وكيف . الاستغناء عن :

قلنا : إن المفعول معه : منصوب ، وإن الناصب له ، ما تقدمه من فعل

(١) لم يصح العطف لأنه على تكرار العامل ، ولو كررت هنا قلت : سبرى وليس الطريق : لا يصح المعنى كذلك لا يصح أن تقول : مات زيد ومات طلوع الشمس .

أو شبهه « مذكورين » وقد سمع من كلام العرب . نصبه بعد « ما » وكيف الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل أو شبهه ، نحو ما أنت وزَيْنًا ؟ وكيف أنت والْبَرْد ؟ ، وكقولهم في المثال المشهور ، كيف أنت وقَصْعَةٌ من ثَرِيد ؟

وقد خُرج النحاة هذه الأمثلة ، فجعلوا المفعول معه فيها . منصوبًا بفعل محذوف مشتق من لفظ « الكون » ^(١) والتقدير : ما تَكُونُ وزَيْنًا ؟ وكيف تَكُونُ والْبَرْد ؟ وكيف تَكُونُ وقَصْعَةٌ من ثَرِيد ؟ فكل من « زينا » والْبَرْد وقَصْعَةٌ ، عندهم مفعول معه « بتَكُونُ » المحذوفة المقدرة .

وبَعْدَ « مَا » اسْتِفْهَامٍ أَوْ « كَيْفَ » نَصَبٌ يَفْعَلُ كَوْنٍ مُضَمَّرٌ بَعْضُ الْعَرَبِ

حالات الاسم الواقع بعد الواو :

للإسم الواقع بعد الواو . أربع حالات لأنه تارة يجوز عطفه ، أو نصبه على المعية ، والعطف أرجح ، أو النصب أرجح ، وتارة يجب نصبه ، وتارة يجب رفعه ، وإليك تفصيل كل حالة .

أولاً : ترجيح العطف :

ويجوز الأمر أن (العطف أو النصب على المِعية) والعطف أرجح : وذلك إذا أمكن العطف بلا ضَعْف ، مثل : حضرَ محمدٌ وعليٌّ . وأشفق الأب والجدُّ على الوليد « فيجوز في » « على والجد » الرفع على العطف ، والنصب على المِعية ، والرفع أرجح ، لأن التشريك أولى من عدم التشريك ^(٢) .

(١) ويجوز تقدير الفعل المحذوف من غير لفظ الكون ، إذا صلح الكلام معه مثل : تصنع ، فهو يصلح في الأمثلة : فيصبح : ماتصنع وزينا وما تصنع والبرد .

(٢) لا بد في العطف أن يكون على نية تكرار العامل (أى : التشريك في العامل) فمثلاً : حضر علي وخالد ، يكون التقدير مع العطف ، حضر علي وحضر خالد ، ومثل أشفق الأب والجد ، يكون التقدير أشفق الأب وأشفق الجد ، ولذلك لو امتنع التكرار لمانع وجب النصب ومثله : أكلت التفاح والقهوة . فلا يصح العطف ، لأنه لا يصح أكلت التفاح وأكلت القهوة كما ستعلم .

ومثل : كُنْتُ أَنَا وَخَالِدٌ أَخَوَيْنِ : فيجوز في « خالد » الرفع على العطف على الضمير المتصل بدون ضعف ، لوجود الفصل بالضمير المنفصل ^(١) . ويجوز النصب على المعية ، ولكن الرفع أرجح ؛ لأن التشريك أولى من عدم التشريك .

ثانيًا : ترجيح النصب على المعية ويجوز الأمران : العطف ، أو النصب على المعية ولكن النصب على المعية أرجح ، وذلك إذا أمكن العطف بضعف ، مثل : أسرعْتُ والصدِّيقُ فيجوز في « الصديق » النصب على المعية ، والرفع على العطف ، ولكن النصب أولى وأرجح من العطف ، لضعف العطف على الضمير المتصل بدون فاصل ^(٢) .

ثالثًا : وجوب النصب : وامتناع العطف :

ويجب نصب الاسم بعد الواو إذا امتنع العطف ، ثم قد يجب نصبه على المعية فقط ، أو على أنه مفعول لفعل محذوف .

فمثال وجوب النصب على أنه مفعول معه فقط ، قولك : سيري والطريق مسرعةً . ومات زيد وطلوع الشمس ، فيجب نصب الاسم بعد الواو ، حيث امتنع العطف لفساد المعنى ^(٣) (وهذا هو المفعول معه القياسي المتقدم ذكره).

(١) لعلك تذكر : أن العطف على الضمير المتصل لا يجوز (على الصحيح) إلا بعد الفصل بينه وبين المخطوف ، وهنا جاء الفصل بالضمير المنفصل . الذي نرهبه توكيدًا للمتصل .

(٢) جاء ضعف العطف لعدم وجود فاصل عند العطف على الضمير .

(٣) إنما امتنع العطف ، لأن العطف يكون على تكرار العامل ، ولا يصح أن نقول : سري وليس الطرق ، ومات زيد ومات طلوع الشمس . لفساد المعنى .

ومثل وجوب النصب على تقدير ، فعل محذوف : أَكَلْتُ التَّفَاحَ وَالْقَهْوَةَ
 فيمتنع عطف « القهوة » على ما قبلها ، لأن القهوة لا تؤكل ، ويتمين النصب
 على أنه مفعول به لفعل مناسب محذوف ، والتقدير : أَكَلْتُ التَّفَاحَ وَشَرِبْتُ
 الْقَهْوَةَ ، ومثال النصب بفعل محذوف أيضًا قول الشاعر «تَحَدَّثَ عَنْ دَابَّةٍ :
 غَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى غَدَّتْ مَمَالَةً عَيْنَاهَا»^(١)

فيمتنع عطف « ماء » على ما قبله لأن الماء لا يعلف ، بل يسقى ، ويتمين
 نصبه بفعل مناسب محذوف . والتقدير : غلفتها تبنا وسقيتها ماءً .

وقيل : يجوز نصب « ماء » على المعية أيضًا . ولا حذف في الكلام ،
 ولا تقدير ، بل نؤول الفعل المذكور بفعل آخر يصلح معه أن تعطف ما بعد
 الواو على ما قبلها ، فنؤول الفعل غلفتها . بالفعل « أَكَلْتُهَا » أو « أَعْطَيْتُهَا »
 ويكون التقدير : أَكَلْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا .

وَمِنْ أَمْثَلِهِ مَا يَجِبُ نَصْبُهُ ، قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ فَاجْتَمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾

(١) اللفظة غلفتها : قلعت لها ما تأكله — غدت . صارت ، وروى : بدت ، هائلة صيغة
 مبالغة : من هملت العين إذا صبت دمعها .
 الإعراب : غلفتها : فعل وفاعل ومفعول أول ، والضمير يعود على الدابة ، تبنا مفعول ثان ،
 وماء : الولو للتعطف ، ماء مفعول لمحذوف تقديره . وسقيتها ، والجملة معطوفة على الجملة
 السابقة ، ولا يجوز أن يكون « ماء » معطوفا على تبنا ، لعدم المشاركة في الفعل ، لأن الماء
 لا يعلف ، ولا يجوز أن يكون الولو للمعية لا نفاء المصاحبة « وهو محل الشاهد » وقيل
 يجوز النصب على المعية : على تضمين معنى فعل يتعدى لهما . نحو أَكَلْتُهَا لَوْ أُعْطِيَتْهَا .
 والمعنى : أَشْبَهْتُ الدَابَّةَ تَبْنًا وَسَقَيْتُهَا مَاءً حَتَّى انْهَمَرَتْ عَيْنَاهَا بِالدَّمْعِ مِنَ الشَّيْءِ عَلَى
 عَادَةِ الدَّوَابِّ .

والشاهد : في ماء باردا . فإنه مفعول به بفعل محذوف . تقديره وسقيتها ولا يجوز أن
 يكون معطوفا على ما قبله ، لو منصوبا على المعية (إلا بتأويل كما علمت) .

« فَشَرَكَاكُمْ » منصوبٌ على المعية ، ويمتنع عطفُ « شركاءكم » على أمركم ؛ لأن العطف على تكرار العامل ، وهنا يمتنع تكرار أجمع لأن « أجمع » تتعدى إلى المعاني فقط ، ولا تتعدى إلى الذوات تقول : أجمعت أمرى وأجمعت رأيي : ولا تقول أجمعتُ شركائي ، ولهذا امتنع العطف وكان النصب على أنه مفعول معه .

والتقدير والله أعلم فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، ويجوز أن يكون النصب على أنه مفعول به لفعل مناسب ، والتقدير ، فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم ^(١) .

رابعا : وجوب العطف ، بعد الواو وذلك في مواضع منها ^(٢) :
(أ) إذا لم يُسبق الاسمُ بجملةٍ مثل : كلُّ رجلٍ وضيئته ، كلُّ طالبٍ وكتابه ، فالواو للمعية ، وهى عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، والخير محذوف تقديره : مقترنان ، كما تقدم .

(ب) إذا لم يكن الاسم الذى بعد الواو فضلا ، نحو : تخصمَ خالدٌ وبكرٌ ، واشترك على وأحمد .

(ج) إذا كانت الواو لامتداد على مصاحبة ، نحو : جاء القائد والجندي قبله ، أو بعده . فيمتنع أن تكون الواو للمصاحبة بسبب « قبل » أو بعد .

وقد أشار ابن مالك إلى ما سبق من أحوال الاسم بعد الواو فقال :
والعطف إن يُمكن بلاءً ضعف أحق والنصب مُحْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ التَّسْقِ

(١) الفعل الأول بهزة قطع . وهو أمر من أجمع : بمعنى عزم على والقيل الثاني بهزة وصل : وهو أمر من (جمع) بمعنى : ضم المتفرق وهنا يتعدى إلى المعاني وغيرها مثل : جمع كيدَه وجمع مالا .

(٢) هذه المواضع لم يذكرها ابن عقيل وابن مالك صراحة .

والتَّعَبُّ إِن يَجُزَّ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اغْتَقَدَ إِضْمَارَ غَائِلِ تُعِبَ
الخلاصة :

الاسم الواقع بعد الواو له خمسُ حالات :

١ - وجوبُ العطف : فى مواضع ثلاثة عرضها ، مثل : اشترك محمدٌ ،
وأحمدٌ ، وكل رجلٍ وضيعته ، وجاء القائدُ والجندى بعده .

٢ - رجحان العطف : إذا أمكن العطف بدون ضعف ، مثل : حضر محمد
وأحمدٌ .

٣ - رجحان النصب على المعية : إذا أمكن العطف بضعف ، مثل : سافر
ومحمداً .

٤ - وجوب النصب على المفعول معه ، وامتناع العطف . مثل : مات
محمد وطلوعُ الشمسِ .

٥ - وجوب النصب بفعل محذوف ، مثل : أكلت التفاح والقهوة وعلقتها
تينا وماء ، وقيل : يجوز أن يكون هنا النصب على المعية إذا أول الفعل
بفعل آخر ، مثل : تناولتُ التفاح والقهوة ، وألقتها تينا وماء .



أسئلة وتمارين

- ١ — عرف المفعول معه ، ومثل له بثلاثة أمثلة .
- ٢ — بين ناصب المفعول معه : وإن كانت فيه خلاف فاذكر مرجحا ماتخاره مع التوجيه .
- ٣ — متى يجب نصب الاسم الواقع بعد الواو على أنه مفعول معه : ومتى يجب عطفه ، ومتى يترجع أحدهما مع التمثيل .
- ٤ — مثل لما يأتي : اسم منصوب على أنه مفعول معه وجوبًا ، وآخر يترجع فيه النصب على أنه مفعول معه على العطف ، ومثال ثالث ، لاسم يترجع رفعه على نصبه على المعية .



تمارين

- ١ — بين موضع الاستشهاد فيما يأتي في باب المفعول معه ، وعلّل لما تقول .
 جمعتُ وفحشًا غيَّةً ونَيْمِيَّةً ثلاثُ خصالٍ لستُ عنها بِمُرْعَوِي
 إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوما وزَجَجْنِ الحَوَاجِبَ والعمونا
 فكونوا أنتموا وبني أيكم مكانَ الكَلْبَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ
- ٢ — بين المفعول معه ، وحكمه ، وعامله فيما يأتي :
 على مرتجل والطائرة — دعينا إلى حفل ساهر فأكلنا لحما وفاكهةً وماءً عذبًا وغيَّةً
 ساحرًا ، بالغ الرجل وابته في الحفاوة بالضيف — لو ترك الناس شأنهم لسارت القوضى
 بينهم والمجتمع ، أنصف الناس وأعدائك من نفسك ، حتى تكون وأبناء قومك رسل
 سلام : سافرت والأصدقاء .
- ٣ — اعرّب ماتحته خط فيما يأتي :
 أفضى نهارِي بالحديث وبالنسي ويجمعني والهم بالليل جامعُ



الاستثناء

مقدمة تشمل تعريفه ، وبيان مصطلحاته .

الاستثناء : هو إخراج شيء « بإلا » أو إحدى أخواتها مما كان داخلا في الحكم السابق عليها ، مثل : أقبل المجئون إلا خالداً .

فالمجلون : مستثنى منه ، وخالداً . مستثنى قد خرج بإلا ، فلم يصدق عليه الحكم السابق ، وهو الإقبال .

وقبل معرفة أحكام الاستثناء ، ينبغي أن تعرف أهم مصطلحاته التي تتردد فيه ، وتبنى أحكامه عليها ، ومن تلك المصطلحات :

المستثنى منه — المستثنى — أداة الاستثناء — الكلام التام — الموجب وغير الموجب — المتصل والمنقطع — الاستثناء المفرغ — وإليك بيانها :

١ — المستثنى منه — والمستثنى — وأداة الاستثناء :

المستثنى منه : هو الاسم العام المذكور عادة قبل « إلا » ويكون شاملاً للمستثنى ، مثل : حضر الطلبة إلا علياً ، فالطلبة اسم عام يشمل علياً وغيره ، والمستثنى : هو الاسم الذي يذكر بعد (إلا) مخالفاً في الحكم لما قبله . وأداة الاستثناء هي (إلا أو إحدى أخواتها) كما سيأتى — والاستثناء في أكثر حالاته : يساوى عملية الطرح في علم الحساب فالمستثنى منه يساوى المطروح منه ، والمستثنى : يساوى المطروح ، وأداة الاستثناء تساوى علامة الطرح (-) ، ولذا قيل في تعريفه ، هو الإخراج بإلا ، وليس الإخراج إلا (الطرح) بإسقاط ما بعدها مما قبلها .

٢ — الكلام العام :

هو : مذكر فيه المشتى منه ، وسمى تاما ، لأنه استوفى أركان الاستثناء الثلاثة المشتى منه — والمشتى — والأداة .

٣ — الاستثناء الموجب وغير الموجب :

والموجب : ما كانت جملته خالية من النفى أو شبهه ، كالأمثلة السابقة وغير الموجب : ما سبقت جملته بنفى أو شبهه ، وشبه النفى : « النهى والاستفهام » وذلك مثل : « ما تأخر المدعوون للحفل إلا واحدا » ومثل : « قل تأخر أحد إلا عليا ؟ » ونحو : « ولا يلتفت منم أحد إلا أمرتك » .

٤ — الاستثناء المفرغ :

هو : ما لم يذكر فيه المشتى منه ولا بد أن يكون الكلام غير موجب ، مثل : « ما قام إلا على » ، وما زرع إلا القمح ، وسمى ، مفرغا ، لخلوه من المشتى منه أو لأن ما قبل « إلا » قد تفرغ للعمل فيما بعدها .

٥ — الاستثناء المتصل والمنقطع :

فالمتصل : ما كان المشتى فيه بعبارة من المشتى منه (أى : من نوعه) مثل : سقيت الأشجار إلا شجرة .

والمنقطع : ما لم يكن المشتى فيه بعبارة من المشتى منه (أى ليس من نوعه) مثل : قام القوم إلا حملا ، واكمل الطلاب إلا الكتاب . وبعد أن عرفت تلك المصطلحات — التى لا بد منها — إليك أحكام الاستثناء .

أحكام الاستثناء :

قلنا : إن الاستثناء هو الإخراج بإلا ، أو إحدى أخواتها لئلا كان داخلا فى الحكم السابق ، وأخوات « إلا » هى : (غير — سوى — غدا — خلا — حاشا — ليس — ولا يكون) وإليك

حكم المستثنى بعد كلّ أداة منها :

١ — المستثنى « بإلا » : أحواله وأحكامه .

المستثنى بعد إلا ، له ثلاثة أحكام : وجوب نصبه ، وجواز نصبه أو إتباعه ، ووجوب إعرابه حسب موقعه فى الجملة وإليك الحديث .

وجوب نصب المستثنى « بإلا » :

ويجب نصبه فى ثلاثة حالات :

١ — بعد كلام تام موجب .

٢ — بعد كلام غير موجب إذا كان الاستثناء منقطعا .

٣ — إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه . وإليك كل حالة وحكمها بالتفصيل :

(١) المستثنى بعد كلام تام مُوجب .

إذا كان المستثنى « بإلا » بعد كلام تام مُوجب : وجب نصبه مطلقا ، أى سواء كان الاستثناء متصلا أم منقطعا .

فمثال المتصل : حضر الطلاب إلا الكسّان ، وقدم الحجاج إلا واحدا .
ومثال المنقطع : قام القوم إلا حمّارا ، وكتل الطلاب إلا الكتب .
فالمستثنى فيما تقدم « واجب نصبه » وعند الإعراب تقول : إلا ، أداة استثناء والمستثنى منصوب على الاستثناء .

والصحيح أن الناصب للمستثنى ، هو ما قبله بواسطة إلا : وقيل : الناصب له « إلا » ^(١) واختار هذا ابن مالك .

(١) وذلك لأن ألا نابت عن الفعل استثنى .

كما ناب حرف الداء عن الفعل أدعو ، وقيل : الناصب له فعل دنت عليه « إلا » تقديره ، استثنى .

(٢) بعد كلام تام غير موجب :

وإذا وقع المشتكى « بإلا » بعد كلام تام غير موجب ، وهو الذى تقدمه ، نفى أو شبهه « كانهى والاستفهام » ، فإما أن يكون الكلام متصلا أو منقطعا ، فإن كان الاستثناء منقطعا : وجب نصب المشتكى « عند الجمهور » مثل : ما سافر أحدٌ إلا غزالاً ، وما قام أحدٌ إلا حماراً ، بوجوب النصب عند الجمهور وأجاز بنو تميم اتباعه لما قبله (على البدلية) فنقول : ما قام أحدٌ إلا حمارٌ وما مررت بأحدٍ إلا حمارٌ^(١) .

وإذا كان الاستثناء متصلا جاز نصب المشتكى وأجاز اتباعه لما قبله هذا هو المختار ، والمشهور فى الإتياع أن يكون بدلا مما قبله — وذلك مثل : ما رآنى أحدٌ إلا خالداً — وإلا خالداً ، وما رأيت أحدًا إلا خالداً ، وما مررت بأحدٍ إلا خالداً أو خالداً .

ومثل : هل قام أحدٌ إلا خالداً — أو خالداً ؟ « فخالداً » فى الأمثلة يجوز أن يكون منصوبا على الاستثناء ، وأن يكون بدلا مما قبله وهو المختار ، ومن^(٢) الأمثلة قوله تعالى : (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ) ، فامرأتك ، بالرفع بدل من أحد ، وقرئ بالنصب على الاستثناء .

ويتلخص : أن المشتكى بعد كلام تام موجب : يجب نصبه وبعد كلام تام غير موجب ، إن كان منقطعا وجب نصبه . وإن كان متصلا جاز فيه النصب والاتباع ، وإلى هذا أشار ابن مالك فقال :
مَا اسْتَنْتَ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَيَعْدُ نَفَى أَوْ كَنَفَى انْتَصِبَ

(١) على أن « حماراً » بدل غلط . وقيل يدل كل ، بملاحظة معنى « إلا » وهو « غير » فيكون المعنى غير حمار ، وغير حمار يصدق على الأحد .
(٢) وإذا كان بدلا : يضبط على حسب ما قبله ، فيكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا .

أَبَاغُ مَا أَصَلَ وَالْعَيْبُ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَيْمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ

(٣) المستثنى المتقدم :

وإذا تقدم المستثنى (بإلا) على المستثنى منه ^(١) : فإما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب :

فإذا تقدم مع الكلام الموجب ، وجب نصبه (بالإجماع) مثل : نجح إلا الكسلان الطلبة وحضر إلا بكرًا اللاعبون .

وإذا تقدم المستثنى مع كلام غير موجب : فالمختار النصب ، فتقول : ما قام إلا عليا القوم ، ومنه قول الكميث :

فَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبُ الْحَقِّ مَذْهَبٌ ^(٢)

وقد روى رفع المتقدم مع كلام غير موجب فتقول : ما قام إلا علي القوم قال سيويه ، حدثني يونس . أن قوماً يؤثق بِعَرِيَّتِهِمْ يقولون : مَالِي إِلَّا أَخْوَكُ نَاصِرٌ .

وأعربوا الثاني بدلا من الأول على القلب ، ومنه قول الشاعر :
فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعٌ ^(٣)

(١) يلاحظ : أن المستثنى لا يتقدم ولا يتأخر بدون « إلا » فهما متلازمان دائما .

(٢) الإعراب : ما : نافية : لي ، خير مقدم ، شيعة ، مبتدأ مؤخر وهو المستثنى منه « إلا » أداة استثناء ، آل . منصوب على الاستثناء . أحمد : مضاف إليه . ممنوع من الصرف . وكذلك يعرب الشطر الثاني .

والشاهد : نصب المستثنى المتقدم « بإلا » وهو : آل ، ومذهب لأن الكلام منفي ، وتقدم المستثنى وهذا هو المختار .

(٣) البيت لحسان بن ثابت ، من قصيدة له في يوم بدر وأهلها .

الإعراب : فإنهم ، أن واسمها ، يرجون : الجملة خبر إن . وشفاعته مفعول يرجون ، إذا : ظرفية ، يكن : فعل مضارع تام مجزوم بلم ، إلا أداة استثناء ، النبئون : فاعل يكون وهو

والى حكم المستثنى المتقدم أشار ابن مالك بقوله :
وغير نصب سابق في النفي قد تأتي ولكن نصبه اختزان ورذ
ومعنى البيت أن المستثنى المتقدم مع كلام غير موجب ، قد ورد فيه الرفع
« كما مثلنا » لكن المختار فيه النصب . وفهم من كلامه ، أن المتقدم مع
كلام موجب يتعين نصبه .

(٤) الاستثناء المفرغ :

وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه ، ولا بد أن يكون فى كلام غير
موجب ويعرب فيه الاسم الواقع بعد إلا على حسب ما يقتضيه العامل الذى
قبلها ، وإلا ملغاة لا تأثير لها ولا قيمة لوجودها من الناحية الإعرابية ، وذلك
مثل : ما سافر إلا محمد ، فمحمد فاعل سافر ، وما أكرم إلا محمدا ،
فمحمدا ، مفعول به لأكرم ، وما نظرت إلا إلى محمد ، فمحمد مجرور
بإلى ، ومثل : « وما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » فرسول خبر .

ومثله : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ » فرحمة مفعول لأجله ، وهكذا
ويشترط فيه أن يكون الكلام غير موجب ، بأن يتقدمه نفي ، كما مثلنا^(١) .
أو نهى ، مثل : لا تقُلْ إلا الحق ، أو استفهام ، مثل : هل تُحِبُّ إلا
المسلمين ؟

المبشئ ، شافع : بدل من النيون وهو المبشئ منه .
والشاهد فيه قوله : إلا النيون : حيث رفع المبشئ مع تقدمه على المسى منه والكلام
منفى والرفع فى مثل هذا غير المختار . وإنما المختار : النصب .
وقد خرج بعض النحاة على غير ظاهره لطابق المختار عندهم . فأعربوا « النيون » فاعل
يكن وشافع . بدل منه فيكون الكلام استثناء مفرغا : أى لم يذكر المبشئ منه . كما يكون
الكلام على القلب والعكس فالذى كان بدلا صار مبدلا ، والمبدل صار بدلا .
(١) يكون النفي مقبرا : مثل ، « وبأئى الله إلا أن يتم نوره » .

ولا يقع الاستثناء المفرغ بعد كلام موجب ، فلا تقول : أكرمت
إلا محمداً^(١) .

وقد أشار ابن مالك إلى الاستثناء المفرغ وحكمه ، فقال :

وإن يُفَرِّغْ سَابِقُ (إِلَّا) لِمَا
يَعْقُدُ — يَكُنْ كَمَا لَوْ (إِلَّا) عُدِمَا

وسمى : مفرغا ، لأن ما قبل (إلا) قد تفرغ للعمل فيما بعدها .

الخلاصة :

للمستثنى بعد «إلا» أربعة أحوال ، ولكل حالة حكمها :

١ — فإن كان بعد كلام تام موجب ، وجب نصبه ، مثل : أقبل الحاج
إلا واحداً .

٢ — وإن كان بعد كلام تام غير موجب ، فإن كان منقطعا وجب نصبه ،
وإن كان متصلا جاز نصبه وإتياعه على البدليه ، والإتياع أرجح .

٣ — وإن كان المستثنى مقدما على المستثنى منه ، فإن كان فى كلام
موجب ، وجب نصبه ، مثل : نجح إلا الكسلان الطلبة ، وإن كان
فى كلام غير موجب ، فالمختار النصب ، ورؤى رفعه .

٤ — وإن كان الاستثناء مفرغا أعرب ما بعد إلا على حسب ما يقتضيه العاقل
قبلها ، فإن اقتضاه فاعلا أعرب فاعلا ، وإن احتاج إليه مفعولا أعرب
مفعولا وهكذا ، والأمثلة والتفصيل قد تقدمت .

ولعلك عرفت ، المواضع التى يجب فيها نصب المستثنى بعد إلا والموضع

الذى يترجح فيه الإتياع على النصب : والموضع الذى يترجح فيه النصب .

(١) لأن معنى هنا : أنك أكرمت جميع الناس إلا محمداً ، وهذا محال .

تكرار (إلا) وحكمه :

إذا تكررت «إلا» في الاستثناء فإما أن تكون للتأكيد ، أو لغير التأكيد :

١ — تكرارها للتأكيد :

فإذا تكررت (إلا) لقصد التأكيد : ألغيت . فلم تؤثر فيما بعد شيئا ولم تعد الاستثناء ، وإنما تعيد التأكيد اللفظي للأولى فقط .

وتكرار (إلا) للتوكيد ، يقع في موضعين : الأول : في البدل وذلك إذا أتى بعدها اسمٌ يصح إعرابه بدلا من الأول . والثاني : في العطف ، وذلك إذا أتى قبلها واو عاطفة .

(أ) فمثال تكرارها في البدل قولك : ما مرت بأحد إلا محمد ^(١) إلا أخيك فأخيك بدل من محمد ولم يؤثر فيه «إلا» شيئا وإلا ، الثانية زائدة للتأكيد اللفظي للأولى فقط ، والأصل : ما مررت بأحد إلا محمد أخيك ، ومن الأمثلة قولهم : لا تثرر بهم إلا الفتى إلا العلاء .

والأصل : لا تثرر بهم إلا الفتى العلاء . فالعلاء : بدل من الفتى ، وتكررت إلا للتوكيد .

ومثال تكرارها في العطف : حضر المدعوون إلا محمدا وإلا عليا ، فالواو حرف عطف . وإلا : زائدة للتأكيد ، وعليها : معطوف على « محمد » والأصل : حضر المدعوون إلا محمدا وعليها ، ومن تكرارها بعد العطف قول الشاعر :

هل الدهر إلا ليلة ونهارها وإلا طلوع الشمس ثم غايها ^(٢)

(١) لملك تذكر : أن محمدا يجوز فيه الجر على الاتباع وال نصب على الاستثناء .

(٢) اللغة والإعراب : غايها . غابها . هل : حرف استفهام إنكارى الدهر : مبتدأ .

«إلا» أداة استثناء ملقة ليلة . نهارها . معطوف على ليلة . وإلا : الواو للعطف .

والأصل : إلا ليلة ونهارها وطلوع الشمس تكررت « إلا » توكيدها .
وقد اجتمع تكرارها في البذل والمطف ، في قول الشاعر :
مَالَكْ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ^(١)
الأصل : إلا عمله رسيمه ورمله : فرسيمه ، بدل من عمله . ورمله ،
معطوف على رسيمه ، وكررت « إلا » فيهما توكيدها .

وقد أشار ابن مالك إلى حكم تكرارها للتوكيد ، فقال :
وَأَلْفَ « إِلَّا » ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَّا تُعْرَضُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعُلَا

٢ — تكرار « إلا » لغير التوكيد :

والإلا : المكررة لغير التوكيد : هي التي يقصد بها الاستثناء ، أى :
والإلا زائدة للتوكيد ، طلوع الشمس معطوف على ما قبله ومضاف إليه . ثم غيارها معطوف
على طلوع .

والمعنى : ليست مدة الدنيا كلها إلا ليل ونهار متعاقبان بطلوع الشمس وغروبها .
والشاهد قوله : والإلا طلوع الشمس ، حيث تكررت إلا ، للتوكيد فالتفت وعطف ما بعدها
على ما قبلها .

(١) اللفظ : شيخك بالياء والهاء . على المشهور . والشيخ الرجل المسن وعلى هذا فالمراد
بالرسم ، وهو سير الإبل البطيء ، السعى بين الصفا والعمرة . والمراد بالرمل ، هو الهرولة .
والسعى في الطواف . وقيل أنه محرف عن الشج بالنون المفتوحة وهو في اللفظ الجمل
وسكنت نونه للضرورة ، والرسم والرمل : ضربان من سير الإبل .

الإعراب : ما نافية : لك : جمل ومجرور متعلق بما يتعلق به الخبر . إلا : استثناء مفرغ .
عمله : مبتدأ مؤخر . إلا الثانية : للتوكيد . رسيمه : بدل من عمل بدل بعض من كل وإلا
الثالثة : للتوكيد . الولو عاطفة . رمله : معطوف على رسيمه والمعنى على الرواية الأخيرة :
ليس لك من جملك غرض إلا رسيمه ورمله . وكلاهما أنت في حاجة إليه وقد يتنا لك المعنى
على الرواية المشهورة .

والشاهد : في إلا رسيمه وإلا رمله . حيث تكررت « إلا » في البذل وفي المطف للتوكيد ،
وقد ألفت .

« استثناء بعد استثناء » ولو أَسْقَطْتُ لم يفهم ذلك ، وفي تلك الحالة : إما أن تكون مع استثناءٍ مفرغ ، أو غير مفرغ .

(أ) فإن تكررت مع استثناء مفرغ : شغلت العامل السابق بواحد من المشتيات ونصبت الباقي « على الاستثناء » تقول : ما نبت إلا قمح ، إلا شعيرا إلا قطنا ، ولا يتعين واحد منها لشغل العامل ، بل يصح أن يشغل بأي منها : فيجوز أن تقول في المثال السابق : ما نبت إلا قمحا إلا شعير إلا قطنا ، يشغل العامل في الثاني ، ويجوز : ما نبت إلا قمحا إلا شعيرا إلا قطن ، يشغل العامل في الثالث .

ومن الأمثلة : ما حضر إلا علي إلا بكرا إلا أحمد .

(ب) وإن تكررت مع استثناء غير مفرغ ، فلا يخلو إما أن تتقدم المشتيات على المشتى منه ، أو تتأخر ، وإن تأخرت فإما أن يكون الكلام موجبا ، أو غير موجب ، فلك ثلاثة أنواع وإليك حكمها .

١ — فإن تقدمت المشتيات على المشتى منه : وجب نصبها كلها سواء أكان الكلام موجبا ، أم غير موجب . مثل : فاز إلا عليا إلا بكرا ، إلا خالدا المتسابقون : وما غاب إلا عليا ، إلا بكرا إلا خالدا الطلاب .

٢ — وإن تأخرت المشتيات والكلام تام موجب : وجب نصبها كلها مثل : فاز المتسابقون إلا عليا إلا بكرا ، إلا خالدا .

٣ — وإن تأخرت المشتيات والكلام تام غير موجب : عومل واحد من المشتيات بما كان يعامل به لو لم تكرر (إلا) فيجوز في واحد منها الإبدال على الراجع ، وأما باقيها فيجب فيه النصب ، مثل : ما غاب أحد من المدعوين إلا علي ، إلا بكرا ، إلا خالدا فعلى : بدل من أحد على الراجع ، ويجوز فيه النصب ، أما الباقي ، فمنصوب وجوبا على

الاستثناء — وإن شئت أبدلت غير (الأول) من الباقيين ، مثال : ذلك قول ابن مالك :

« لَمْ يَقُوا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلَى » فعلَى : بدل من الواو في « يَقُوا » وأمرًا : منصوب على الاستثناء .

وقبل أن الخص لك حكم تكرير « إلا » أسوق قول ابن مالك في تكريرها لغير التوكيد .

فقد أشار إليها مع الاستثناء المفرغ فقال :
وإن تُكْرَر لَّا لِتَوْكِيدٍ فَمَنْعٌ تَفْرِيعٌ التَّائِيهِ بِالْعَامِلِ دَغْ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتِثْنَى وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُعْنَى

ثم أشار إليها مع الاستثناء غير المفرغ . فقال :
وَدُونَ تَفْرِيعٍ — مَعَ التَّقْدِمِ نَصْبُ الْجَمِيعِ احْكُمَ بِهِ وَالتَّرِيمِ
وَانْصَبْ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ غَيْرَ زَائِدٍ
كَلَمْ يَقُوا إِلَّا اثْرُهُ إِلَّا عَلَى وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

حكم التكرار بالنظر للمعنى :

ما تقدم هو حكم المستثنى المكرر الإعرابي ، وأما حكمه المعنوي :
فيأخذ حكم المستثنى الأول من الدخول في الحكم السابق إن كان الكلام
منفيا ، والخروج عنه إن كان الكلام مثبتا ، فحق قولك : قام القوم إلا عمرا
إلا بكرا إلا خالدا ، الجميع مُخْرَجُونَ ، وفي نحو قولك : ما قام القوم إلا
عمرا إلا بكرا إلا خالدا ، الجميع داخلون^(١) .

(١) هذا الحكم المعنوي ، وهو أن الكل خارج في الإثبات ، ودخل في النفي إنما يكون
في الذي لا يمكن استثناء بعضه من بعض : كزيد ، وعمرو ، وخالد — فأما ما يمكن استثناء
بعضه من بعض كالأعداد ، مثل له على : عشرة إلا خمسة إلا ثلاثة ، إلا واحدا . فقد اختلف

والخلاصة :

في حكم إعراب المستثنى بعد تكرار «إلا» للتأكيد ، أو غيره :
١ - إن تكررت «إلا» للتوكيد ، ألغيت ، ولا تأثير لها فيما بعدها وتقع في البطل . وفي العطف مثل : ما أعجبت بأحد إلا محمد إلا أخيك ، ومثل حضر المدعوون إلا محمدا وإلا عليا .

٢ - وإن تكررت لغير توكيد ، بأن قصد بها استثناء جديد ، فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء مفرغا أو غير مفرغ .

فإن كان الاستثناء مفرغا ، شغلت العامل بواحد من المستثنيات ونصبت الباقي ، وإن كان الاستثناء غير مفرغ ، فإن تقدمت المستثنيات وجب نصبها ، وإن تأخرت بعد كلام تام موجب وجب نصبها وإن كان غير موجب ، جاز في أحدها البطل أو النصب ووجب في الباقي النصب ، والأمثلة والتفصيل قد تقدمت .

الخلاصة في الحكم ، قيل : لكل خروجون - وهذا رأى ضعيف ، وعليه يكون مقرر به الشخص هو واحد قط .

والرأى الصحيح أن كل عدد مشى ما قبله ، وأحسن الطرق لحساب ذلك تطرح كل عدد ما قبله - مبتدئين بالأخير - هكذا :

$$١٠ \text{ إلا } ٥ \text{ إلا } ٣ \text{ إلا } ١$$

$$٢ - ١ - ٣$$

$$٣ - ٢ - ٥$$

$$٧ - ٣ - ١٠$$

وهو الناتج فمجموع ما مشى ثلاثة : والمخرف به سبعة .
ومثل طريقته أخرى عليه وهي : أن تجعل المشى الأول ناقصا من المشى منه والثنى ناقصا . والثالث ناقصا . والرابع ناقصا وهكذا .

أدوات الاستثناء غير «إلا» :

استعمل بمعنى «إلا» في الدلالة على الاستثناء ألفاظ ، منها : ما هو اسم ، وهو : غير وسوى (بلغاتها الواردة) ومنها ما هو فعل ، وهو : (ليس) و (لا يكون) ، ومنها فعلا وحرفا ، وهو : خلا ، وعدا ، وحاشا ، وإليك حكم المستثنى بعد كل أداة .

حكم المستثنى بغير وسوى :

فأما «غير» و «سوى» فحكم المستثنى بهما : الجر دائما على الإضافة ، تقول : أقبل المهثون غير خالد ، أو سوى خالد ، بوجوب جر خالد على الإضافة .

وأما «غير» نفسها ، فعرف أعراب المستثنى «بإلا» وكذلك «سوى» على الأصح ، فإن كان الكلام تاما موجبا : وجب نصبها ، مثل : نضج الفواكه ، فوق الأشجار غير البرتقال ، بنصب (غير) وجوبا .

وإن كان الكلام تاما غير موجب : جاز النصب والاتباع أرجح ، مثل : ما حفظ كتاب غير القرآن ، وغير القرآن ، وإن كان الاستثناء منقطعا مثل : ما قام القوم غير حمار : وجب نصبها عند غير بنى تميم (وهو المختار) ، وجاز الاتباع عند بنى تميم .

وإن كان الاستثناء مفرغا أعربت على حسب العوامل التي قبلها فقول : ما قام غير أحمد ، يرفع غير فاعلا ، وما رأيت غير أحمد : بنصبها على المفعولية . وما مررت بغير أحمد : بجر (غير) .

والى ما تقدم أشار ابن مالك بقوله :

وَأَسْتَنْ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبًا بِمَا لُسْتُى بِإِلَّا لِيَا

(سوى) لُغَاتُهَا وَالْأَرَاءُ فِي إِعْرَابِهَا :

يَسْتَتِي بِسَوَى ، كَمَا يَسْتَتِي بِغَيْر ، وَلَكِنهَا تَعْرَبُ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ مَنَعٍ
مِنْ ظُهُورِهَا التَّمَلُّرُ ، وَبِمَكْنَكِ وَضَعِ (سَوَى) مَوْضِعَ غَيْرٍ فِي كُلِّ الْأَمْثَلَةِ
السَّابِقَةِ .

وَقَدْ وَرَدَ فِيهَا لُغَاتٌ ، وَفِي إِعْرَابِهَا أَرَاءُ .

فَاللُّغَاتُ الْوَارِدَةُ فِيهَا أَرْبَعَةٌ ، وَهِيَ :

- ١ — سَوَى : بِكسر السين مع الألف المقصورة ، وهذه أشهر اللغات .
- ٢ — سَوَى : بِضم السين مع القصر .
- ٣ — سَوَاء : بِفتح السين مع الألف الممدودة .
- ٤ — وَسَوَاء : بِكسر السين مع المد — وهذه أقلها — وَقَلِيلٌ مِنَ النَّحَاةِ مِنْ
ذِكْرِهَا .

الْأَرَاءُ فِي إِعْرَابِ « سَوَى » :

١ — مَذْهَبُ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ ، وَمِنْهُمْ سَيَّوِيَّةُ ، وَالْفَرَاءُ : أَنَّ « سَوَى »
لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا طَرَفًا فَإِذَا قُلْتَ . قَامَ الْقَوْمُ سَوَى خَالِدٍ ، كَانَتْ
« سَوَى » عَنْدهُمْ مَنْصُوبَةً عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَهِيَ مُشْتَبِهَةٌ بِالْإِسْتِثْنَاءِ ،
وَمَضَى ذَلِكَ : أَنَّ سَوَى عَنْدهُمْ مَلَاظِمَةٌ لِلظَّرْفِيَّةِ وَلَا تَتَصَرَّفُ ، فَلَا
تَخْرُجُ عَنِ النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَى الرَّفْعِ وَالْجَارِ أَوْ النَّصْبِ بِغَيْرِ
الظَّرْفِيَّةِ — إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّرْحِ .

٢ — وَمَذْهَبُ غَيْرِهِمْ — وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ — أَنَّ « سَوَى » تُعَامَلُ مَعَامَلَةَ
غَيْرِ فَاتِيٍّ مَرْفُوعَةٍ أَوْ مَجْرُورَةٍ ، أَوْ مَنْصُوبَةٍ عَلَى غَيْرِ الظَّرْفِيَّةِ .

وَالِي هَذَا الرَّأْيِ أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ :

وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءَ اجْتَمَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِنَحْنُ جُمِلَا

والدليل على أن « سوى » متصرفة ، وأنها غير ملازمة للطرفية : مجيئها
في لسان العرب : مرفوعة ، ومنصوبة ، ومجرورة .

فمن استعمالها مجرورة قوله ^{عليه السلام} : « دَعَوْتُ رَبِّي أَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي
عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا » وقوله ^{عليه السلام} : « مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا
كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثُّورِ الْأَسْوَدِ ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثُّورِ الْأَبْيَضِ » .

ومن استعمالها مجرورة أيضا . قول الشاعر :

وَلَا يَنْطَلِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا^(١)

ومن استعمالها مرفوعة قول الشاعر :

وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى^(٢)

(١) اللغة والإعراب : الفحشاء : الشيء القبيح ، وهو المنسوب على نزع الخافض من :
اسم موصول فاعل ينطق ، كان ناقصة ، واسمها ضمير يعود على « من » منهم متعلق
بمحلوف خبر كان ، والجملة صلة ، إذا ظرفية ، والجملة بعدها في محل جر بإضافة إذا
إليها . منا : متعلق بجلسوا . ولا من سوائنا ، كذلك وقيل : منا ومن — سوائنا متعلقان ينطق
« ومن » بمعنى « مع » أوفى .

والشاهد : خروج سواء عن الظرفية إلى الجر بمن ، وهو عند سيويه ومن معه ضرورة ،
والمعنى : هؤلاء القوم لأن ينطق أحد منهم بالقبيح من القول إذا جلسوا معنا أو مع غيرنا .
(٢) البيت : لمحمد بن عبد الله المدني يخاطب يزيد بن حاتم بن المهلب .

اللغة : تباع : أراد بالبيع . الزهد في الشيء والإنصراف عنه . وأراد بالشراء الرغبة في
الشيء والحرص عليه ، ولو هنا بمعنى الولو كريمة خصلة كريمة يتسابق الكرام لها .
والمعنى : إذا رغب قوم عن تحصيل المكارم . ورغب آخرون في تحصيلها واكتسابها
فغيرك هو الراغب عنها . وأنت الراغب فيها المتجد لا كسابها .

الإعراب : إذا شرطية . كريمة : نائب فاعل تباع ، والجملة ، فعل الشرط ، فسواك : الفاء
واقعة في جواب الشرط ، سواك : مبتدأ ومضاف إليه ، باتمها : خبر ومضاف إليه ، وأنت
المشتري : مبتدأ وخبر .

والشاهد : خروج (سوى) عن الظرفية ورفوعها . مبتدأ .

ومنه قول الآخر :

ولم يَشَقَّ سِوَى الْعُدَا
بِ دَنَاهُمْ كَمَا ذَانُوا^(١)

فسواك ، مرفوع بالابتداء ، وسوى العداون مرفوع بالفاعلية .

ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية ، قول الشاعر :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمَنَى لِمُؤْمِلٍ وَ إِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشَقَّى^(٢)

ف سواك (اسم) (إن) :

فأنت ترى أن (سوى) قد تصرف ، فاستعملت مرفوعة ، ومجرورة ومنصوبة على غير الظرفية ، وهذا رأى ابن مالك وتقريره للأبيات . ومذهب سيويه والجمهور (كما عرفت) أنها لا تخرج عن الظرفية إلا فى ضرورة الشعر ، وما استشهد به — على خلاف ذلك — يحتمل التأويل .

(١) البيت لسهل بن شيان بن ربيعة ، من قصيدة فى حرب البسوس .

اللغة : العدوان : فاعل يوق ومضاف إليه . دناهم : فعل وفاعل ومفعول به ، كما دانوا : الكاف جارة . وما : يجوز أن تكون اسما موصول وأن تكون حرفا مصدريا ، دانوا : فعل وفاعل فإذا كان (ما) موصولة ، فالجملة لا محل لها صلة والمالذ محذوف والتقدير دناهم كالدين الذى دانوه ، وإن كانت (ما) مصدرية ، فهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وعلى كل حال . فإن الكاف ومجرورها فى محل نصب لمصدر محذوف : والتقدير دناهم دينا كالدين الذى دانوا ، أو كدينهم .

الشاهد : فى (سوى) حيث خرجت عن الظرفية ، ووقعت فاعلا فى الشعر .

(٢) اللغة : كفيل : ضامن . المنى ما يتمناه الإنسان .

والإعراب : لديك : خبر مقدم . كفيل : مبتدأ ، مؤخر ، سواك : اسم أن ومضاف إليه ، من : اسم موصول مبتدأ وجملة . يؤمله صلة ، وجملة . يشقى : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر : خبر أن .

والشاهد : فى (سوى) حيث خرجت عن الظرفية . ووقعت ، اسما لأن منصوبة هنا . ومن القروى بن سوى . وغير ، أن سوى لا يصح حذف المضاف إليه بعدما ويصح حذفه بعد (غير) .

الخلاصة :

إن المشتى (بغير) و (سوى) ، واجب جزءه بالإضافة ، وأما (غير) نفسها
تعرّب كما تعرب المشتى (بالا) وأما (سوى) بلغاتها المتقدمة ،
فالصحيح أنها تعامل معاملة (غير) في (إعرابها) وإن كان الإعراب
بحركات مقدرة ، وقيل : أنها تلازم النصب على الظرفية دائما ، ولا تأتي
مرفوعة أو مجرورة ، أو منصوبة .

والمختار : أنها لا تلازم الظرفية (بل تخرج عن الظرفية) فتأتي مرفوعة
ومجرورة ، ومنصوبة على غير الظرفية ، والشواهد لذلك قد تقدمت .
ولعلك عرفت الفرق بين (غير) و (سوى) ، وملخصه أن (سوى) تعرب
بحركات مقدرة — وإن في إعرابها خلاف ، فقد قيل إنها ظرف ، بخلاف
(غير) ، وأن المضاف بعدها لا يحذف : بخلاف غير .

المشتى بليس ولا يكون :

وقد يستعمل كل منهما للإشياء ، مثل : زرعتُ الحقولَ ليس حَقْلا ،
ومثل : نجح الطلابُ ليس المهملُ ، أو لا يكون المهملُ .

وحكم المشتى بهما : وجوبُ النصب . على اعتبار أنه خبرُما ، لأنهما
ناسخان من أخوات (كان) أما اسمهما فضمير مستتر وجوبا تقديره (هو)
والمشهور أن الضمير عائد على البعض المفهوم من الكل المستغاد من
المقام "فالتقدير في زرعتُ الحقولَ ليس حقاً ليس هو . أى : ليس بعضُ
الحقول المزروعة حَقْلا .

(١) وقيل : أن الضمير عائد على اسم الفاعل ، أو اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق ،
فالتقدير : ليس المزروع حَقْلا لو لا يكون المزروع حَقْلا وليس الناجع المهملُ لو لا يكون
الناجع المهملُ .

والظهير في نجح الطلاب لا يكون المهمل : لا يكون هو : أى لا يكون
بعض التاجمين المهمل^(١) .

والشرط في استعمال (لا يكون) للاستثناء : أن تكون بلفظ المضارع المنفى
بلا .

ولا يصلح للاستثناء من أفعال (الكون إلا لفظ يكون ، منبوذاً بلا النافية)
دون غيرها من أدوات النفي ، مثل لم — وإن — ولئن — ولما .
ويتلخص : أن المشى ليس ولا يكون واجب نصبه على أنه خبرهما وأما
اسمهما ، ضمير ، مستر وجوبا ، عائد على البعض المفهوم من الكلام .
المشى : (بخلا وعلا) :

كل من الأديتين : خلا وعلا ، تكون فعلا وتكون حرفا ، فإن كانت فعلا
وجب نصب المشى بعدهما ، وإن كانت حرفا كان المشى مجرورا
بهما .

فمن نصب بعدهما على أنهما فعلا أن تقول : حضر القوم خلا عمرا أو
علا عمرا فالمشى (عمرا) منصوب على أنه مفعول به لهما .

وأما الفاعل فضمير مستر وجوبا تقيده ، هو يعود على البعض المفهوم
من المقام كما تقدم .

والظهير : حضر القوم خلا هو . أى : خلا بعض الحاضرين عنرا .

ومن الجر بعدهما على أنهما حرفان أن تقول : حضر القوم خلا عمرا أو

(١) جملة ليس ، وجملة لا يكون ، أى : الجملة المشتملة على التاسع واسمه وغيره في
محل نصب حال . أو جملة استثناء لا محل لها من الإعراب ولا علاقة لها بما قبلها من الناحية
الإعرابية ، أما من الناحية المعنوية فينبغي أن يلاحظ .

علا عمر ، بالجر على أنهما حرفي جر .

وقد قيل : إنه لم يحفظ عن سيبويه الجر بهما^(١) ، وقد حكى الجر بهما
الأخفش ، فمن الجر (بخلا) قول الشاعر :

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ^(٢)

ومن الجر بقنا قول الشاعر :

تُرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتٌ عَوَجٌ عَوَاكِفٌ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النَّسْرِ
أَبْهَتَا خِيَهُنَّ قَلَا وَأَسْرَا عَدَا الشَّمْطَاءُ وَالطُّفُلُ الصَّغِيرُ^(٣)

(١) الصحيح أنه لم يحفظ عن سيبويه الجر بهما . أما الجر بخلا قد حفظ عن سيبويه
لأنه مروج . فمد كتابه صريحا (١ - ٣٧٧) .

(٢) أعد : أحسب العيال أهل بيت الإنسان ومن يولها ، شعبة . طائفة .
الإعراب : خلا حرف جر ، ولفظ الجلالة مجرور بخلا ، سواك : مفعول به لأرجو ،
وإنما : أداة حصر ، عيالي : مفعول أول لأعد ، شعبة : مفعول ثان من عيالك : متعلق
بمحقوف صفة لشعبة .

الشاهد : في « خلا لله » حيث جاءت خلا حرف جر . وفيه شاهد آخر وهو تقدم الاستثناء
على المشتكى منه ، وعلى الملل فيه وذلك جائز عند الكوفيين . ومنوع عند البصريين .
ويجوز الترتيل : تقدم المشتكى على المشتكى منه . إذا تقدم الملل .

(٣) اللغة : الحضيض : قرار الأرض عند منقطع الجبل بنات عوج : أراد بها الخيل التي
يسبونها إلى فرس مشهور ، يسونه : « أعوج » عواكف : جمع عاكفة ، من المكوف ،
وهو ملازمة الشيء والمواظبة عليه . خضعن ذللن وخضعن ، جهم : واحد أجهأ العرب ،
الشمطاء : السبوز التي يخالط سواد شعرها بياض الشيب ، والرجل أنشط .

الإعراب : بنات عوج ، مفعول تركنا . عواكف : حال من بنات عوج ، وجملة قد
خضعن : صفة لمعواكف ، جهم : مفعول أبهتا ، والضمر يعود إلى القوم الذين حاربهم قلا ،
نسرا وأسرا : مطلق عليه . هنا : حرف جر الشمطاء . مجرور بهما . والطفل : مطلق
على الشمطاء .

والمنى : تركنا عمل مولا الأعداء في هذا المكان المنخفض . حيث تخضع وتذل للنسور -

ويتلخص : أن كلاً من (خلا وعدا) يجوز أن يكون فعلاً وحرفاً ففى
مثل : نجح الطلاب خلاً المهمل أو عدا المهمل . إن نصبت ما بعدهما كانتا
فعلين ، وأن جررت ما بعدهما كانتا حرفين .

ما ، خلا وما عدا :

وكل من خلا وعدا يجوز أن يكون فعلاً أو حرفاً ، إذا لم يتقدم عليهما
« ما » المصدرية .

فإذا تقدمت على كل منهما « ما » المصدرية . نعين أن تكون فعلاً .
ووجب النصب بهما . تقول : اقرأ الصحف ما خلا التافهة ، وأجب الأدباء
ما عدا المناقق . كما تقول : حضر القوم ما عدا عمراً .

« فما » مصدرية : وخلا وعدا صلتها وهما فعلان . وفاعلهما ضمير مستتر
وجوبا تقديره ، هو : يعود على البعض كما تقدم . وعمراً : مفعول به .
وإنما وجب النصب بهما بعد « ما » لوجوب كونهما معها فعلين ، لأن « ما »
مصدرية ، و « ما » المصدرية لا تدخل على الحروف .

وأجاز الكسائي الجر « بهما » بعد « ما » على جعل « ما » زائدة وجعل
« خلا وعدا » حرفي جر فتقول : قام القوم ما خلا عمر . ما عدا عمر .
وقد أشار ابن مالك إلى حكم المشتكى ، بليس ولا يكون ، وخلا وعدا ،
فقال :

وَاسْتَنْ تَأْصِيًا بِلَيْسَ وَخَلَاً وَبِعَدَا ، وَيَكُونُ بَعْدَ « لَأَ »

- تأكل لحومها . بعد أن قلنا من ركبها . وقد استأصلنا خياً بأكملة وقضينا عليهم بالقتل
والأسر ، ولم يبق سوى المجاز والأطفال .
والشاهد : فى عدا الشطاء . حيث استعمل عدا حرف جر . ولم يحفظ سيويه الجر
بها ، كما تقدم .

ثم أشار إلى حكم عدا وخلا ، إذا لم تتقدم عليها ، ما ، أو تقدمت فقال :
وَأَجْرُ بَسَاطِي يَكُونُ إِنْ ثَرَدَ وَبَعْدَ مَا ، انْجَرَّ قَدْ يَرُدُّ

وَحَيْثُ جَرَّ فَهَمَّا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ

ولعلك عرفت : أن المستثنى بليس ولا يكون ، واجب نصبه ، والمبشئ
بخلا وعدا ينصب إن كانا فعلين ، ويجر إن كانتا حرفين ، والمستثنى بما
خلا وما عدا . واجب نصبه : وقد ورد فيه الجر ، ومعنى : خلا وعدا ،
جاوز . والأمثلة والتوجيه قد تقدمت .

حاشا : وحكم المستثنى بها :

وحاشا : مثل « عَدَا » تستعمل حرف جر فجر ما بعدها ، وتستعمل
فعلا ، فينصب ما بعدها ، تقول حضر القومُ حاشا عَلَيَّ (بالجر) وحاشا
عَلَيَّا ، بالنصب على أنه مفعول به .

والكثير المشهور : أنها لا تكون إلا حرف جر ، حتى أن سيويه ومن
تابعه ، التزموا الجر بها ، ولكن الصحيح جواز النصب بها فقد حكاه بعضهم
وأجازه المازني والمبرد ، وإن كان قليلا ، فمن النصب بها قول الأعراقي :
« اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْتَعِ ، حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْإِصْبَعِ »^(١) ومنه قول
الشاعر :

حَاشَا قُرَيْشًا ، فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالَّذِينَ^(٢)

(١) أبو الأصبع : اسم رجل ، والشيطان : منصوب بحاشا وقد بالغ في عنة الشيطان
وأبى الأصبع ، حتى أن المنفرة تنقص بهما : لشدة لؤمهما .

(٢) الإعراب : حاشا : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر يعود على البعض المفهوم من
الكلام السابق ، قرىشا : مفعول به ، فإن الفاء للتعليل ، وإن : حرف توكيد ونصب ، والله
اسمها ، وجملة (فضلهم) خبرها .

فحاشا : فعل جامد للاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر ، يعود على مفهوم من الكلام السابق ، وقريشاً . مفعول به منصوب على الاستثناء .

هل تدخل عليها « ما » المصلرية ؟

كل من : « خلا » وعدا يتقدمه « ما » المصلرية فيكون فعلا ، ولكن حاشا لا يتقدمها « ما » المصلرية ، فلا تقول : حضر القوم ما حاشا عليها ، وهذا هو الكثير المشهور .

وقد صحبتها « ما » المصلرية « قليلا » في كلام العرب ، فمن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ » ومن ذلك قول الشاعر :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ قِسَالًا^(١)

قفاطمة : منصوبٌ بَعْدَ حَاشَا ، وَقَدْ دخلت عليها « ما » ، وقريشاً : منصوبٌ بَعْدَ حَاشَا وقد دخلت عليها « ما »^(٢) .

- والمعنى : استثنى قريشاً ، فإن الله فضلهم على الخلق بدين الإسلام . الذى ظهر فهم واجدا منهم .

والشاهد استعمال : حاشا ، بفتح ما بعده .

(١) الإعراب : الناس : مفعول أول لرأى . والمفعول الثانى محذوف ، أى : أقل منا أو دوتا - فى المترلة (ما) مصلرية ، حاشا : فعل ماضى وفاعله مستتر يعود على البعض المقصود من الكل السابق ، قريشاً : مفعول حاشا ، فإن القاء للتصليل ، وأن واسمها ، نحن : تأكيد للضمير (نا) وفعلا : تمييز ، وجملة أفضلهم قسالا - غير (أن) ويجوز أن تكون القاء زائدة ، فتكون الجملة من أن واسمها ، وخبرها ، المفعول الثانى لرأى .

والمعنى : رأيت الناس - إلا قريشاً - دوتا فى المترلة ، لأننا غير منهم كرما . وسخاء .

والشاهد : دخول (ما) المصلرية على حاشا وهو قليل .

(٢) حاشا : لها ثلاث حالات : أولها : الاستثنائية : وهى فعل ماضى جلد لى حرف ، -

وقد ورد في « حاشا » لغتان أخريان ، هما : « خاشَ ، وخشأ » .
وقد أشار ابن مالك إلى حكم حاشا ، وإلى اللغات فيها ، فقال :
وَكُحْلًا حَاشَا ، وَلَا تُصَحَّبُ (ما) وَيُقِيلُ : (خَاشَ) وَخَشَا فَاحْفَظْهُمَا

الخلاصة :

« حاشا » مثل « خلا » تكون فعلا فت نصب ، وحرفا فتجر ، ولكن : المشهور
أن « حاشا » لا تستعمل إلا حرف جر ، وقد ورد النصب بها قليلا ،
ولا يتقدمها « ما » المصدرية على الكثير ، وقد تقدمتها قليلا ، والأمثلة
والتفصيل تقدمت .



- وقد سبق الحديث عنها . تأنيها : أن تكون للتزيه أى الدلالة على تزيه ما بعد ما من المص ،
وهى اسم منصوب انتصاب النائب عن فعله نحو قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَ حَاشَا لَّهِ مَا عَلَّمْنَا عَلَيْهِ
مِنْ سُوءٍ ﴾ أى : تزيهها لله . الثالثة : أن يكون فعلا متعليا متصرفا بمعنى استشى . مثل :
حاشيت مائل غمري أن تمتد إليه يدي ، أى استشى .

أسئلة وتمارين

- ١ - عرف المستثنى ، واذكر أصح الآراء فى ناصب المستثنى .
- ٢ - عرف المستثنى المتصل ، والمنقطع ، والتام الموجب ، وغير الموجب ، مع التمثيل .
- ٣ - عرف الاستثناء المفرغ ، واذكر حكمه ، مع التمثيل .
- ٤ - متى يجب نصب المستثنى بإلا ؟ ومتى يترجح إتياعه ؟ ومتى يترجح نصبه ؟ مع التمثيل .
- ٥ - ما الأدوات التى يجب نصب المستثنى بعدها ؟ ومتى يجب جر المستثنى ؟ مع التمثيل ؟
- ٦ - اذكر مثالا يجب فيه : نصب « غير » وآخر يترجح إتياعها ، مع التوجيه .
- ٧ - تكررت « إلا » للتوكيد ، ولغير التوكيد ، فما الفرق بين تكرارها فى النوعين ؟ وكيف تعرب الاسم بعدها فى كل نوع ؟ مع التمثيل .
- ٨ - اشرح قول ابن مالك الآتى :

- واستن مجرورًا بغير مَرَبِّا بما لمستثنى بإلا نَبِيًا .
- ٩ - بين حكم المستثنى ب « خلا » و « علا » و « لا يكون » ، مثلاً لما تقول .
 - ١٠ - ما الفرق بين « غير » و « سوى » فى الاستثناء ؟ وبين « خلا » و « حاشا » ؟ مع التمثيل .

تمارين

- ١ - بين المستثنى وحكمه ، والعامل فيه فيما يأتى : « الأَخْلَاءُ يَوْمَعِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ ، وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَنْتُمْ نُورَهُ . »
- أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَجِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ
وكل مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا سِوَى فُرْقَةِ الْأَحْبَابِ هَيْئَةُ الْخَطْبِ
- ما أخطأ إلا واحد متسرع ، تناول الطعام إلا الماء تناولت إلا الماء الطعام ، ما غابت النجوم إلا الشمس إلا القمر إلا المريخ ، أحب ركوب السفن إلا الشراعية وإلا الصغيرة ، لا تصادق إلا المهذب إلا الكريم الخلق ، ما أُنْهَرَ الدَّمُ وَذُكِرَ اسم الله عليه ، فَكُلُّوا لَيْسَ السِّنُّ وَالظَّفَرُ .
- ولا عيب فيها غير سِخْرِ جفونها وأحب بها سَحَابَةٌ حِينَ تُسَمَّرُ

٢ - إعراب ما تحته خط مما يأتي مع التوجيه :
قال عليه الصلاة والسلام : « يطيع المؤمن على كل خلق ليس الخيالة والكذب » .
لكل داء دواء يستطب به إلا الحماقة أعيت من بدائها
وكل أخ مفارقة أخوه لغمز أبك إلا الفرقدان
أترك ليلي ليس بيني وبينها سوى ليلة ؟ إني إذا لصبور

تطبيقات

نماذج عامة من الإعراب

- س : كيف تعرب ما بعد « إلا » فيما يأتي :
- قال تعالى : (أ) ﴿ فشرّبوا منه إلا قليلا منهم ﴾ .
(ب) ﴿ ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ﴾ .
(ج) ﴿ ومن يغفر الذنوب إلا الله ﴾ .
(د) ﴿ وما محمد إلا رسول ﴾ .
- (أ) قليلا بالنصب على أن « إلا » أداة استثناء وقليل ، ومنصوب على الاستثناء وجوبا ، لأن الاستثناء تام موجب .
- (ب) « امرأتك » منصوبة بالاستثناء ، وبالرفع على أنها بدل من (أحد) لأن الاستثناء تام غير موجب ، فيجوز نصبه وإعرابه بدلا مما قبله .
- (ج) ما قبل « إلا » كلام تام منفي ؟ لأن الاستفهام بمعنى النفي ، والإعراب « من » اسم استفهام مبتدأ ، « يغفر » مضارع مرفوع والفاعل مستتر يعود إلى من « الذنوب » مفعول به « إلا » أداة استثناء « الله » بدل من الضمير المستتر « المستثنى منه » والتقدير ليس أحد يغفر الذنوب إلا الله ومثل تلك الآية في إعرابها : « ومن يقط من رحمة ربه إلا الضالون » .
- (د) « محمد » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة ، « رسول » خبر المبتدأ والاستثناء هنا مفرغ ، لأنه لم يذكر المستثنى منه : ففرغ ما قبل « إلا » للعمل فيما بعدها .

﴿ والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ﴾

الفهرس

الصفحة

الموضوع

٣	المقدمة
٤	نواسخ الابتداء
٤	كان وأخواتها
١١	تصرف هذه الأفعال
١٤	حكم خبر كان وأخواتها من ناحية التقديم والتأخير
٢٠	تمام هذه الأفعال
٢٢	حكم تقديم معمول الخبر
٢٨	ما تختص به « كان » دون أخواتها
٣١	حذف كان
٣٥	حذف النون من مضارع كان
٤١	الحروف التي تشبه « ليس » في المعنى والعمل
٥٥	أفعال المقاربة ، والرجاء ، والشروع
٥٥	أفعال المقاربة (كاد وأخواتها)
٥٨	أحوال لقول خبر « كاد » وأخواتها بأن المصلية
٦٥	ما يتصرف من هذه الأفعال
٦٧	ما يستعمل من هذه الأفعال تاماً وناقصاً
٧٦	« إن » وأخواتها
٧٧	الترتيب بين اسمها وخبرها
٧٩	فتح همزة « إن » وكسرها
٨٩	دخول لام الابتداء بعد « إن » المكسورة
٩١	شروط دخول اللام على خبر « إن »
٩٦	إبطال عمل « إن » إذا اتصلت « بما » الزائدة
٩٧	حكم المصطوف على الخبر أو الاسم

٩٩	تخفيف - إنْ و أنْ - و كأنْ - ولكنْ
١١٤	لا ، النافية للجنس
١٢٧	حكم دخول همزة الاستفهام على لا ، النافية للجنس
١٣٢	الأفعال التي تنصب المبتدأ و الخبر ظنْ وأخواتها
١٣٩	الجامد والمتصرف من هذه الأفعال
١٤١	الإعمال و الإلقاء و التعليق
١٤٩	حذف المفعولين أو أحدهما
١٥١	إجراء القول مجرى الظن
١٥٥	أعلم - وأرى - والأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل
١٦٣	الفاعل وأحكامه
١٨٨	نائب الفاعل
١٩٥	الأشياء التي تنوب عن الفاعل
٢٠٥	الاشتغال
٢١٨	تعدى الفاعل ولزومه
٢٣١	التنازع
٢٤١	المفعول المطلق
٢٥٨	المفعول له
٢٦٤	المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً
٢٧٧	المفعول معه
٢٨٦	الاستثناء
٣٠٩	أسئلة امتحانات آخر العام
٣١١	الفهرس

﴿ تم بحمد الله وعونه ﴾



حقوق الطبع محفوظة